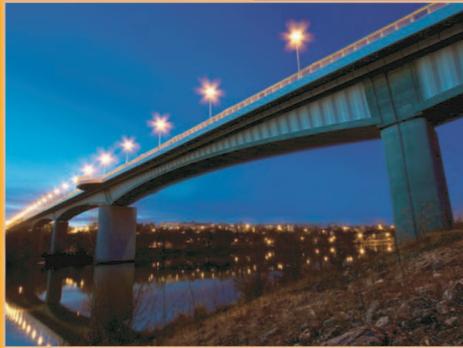


# التكامل الإقتصادي

العدد 01

جوان 2013

■ مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الإقتصادية والإدارية  
تصدر عن مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي  
جامعة أدرار



مخبر التكامل الإقتصادي  
الجزائري الإفريقي



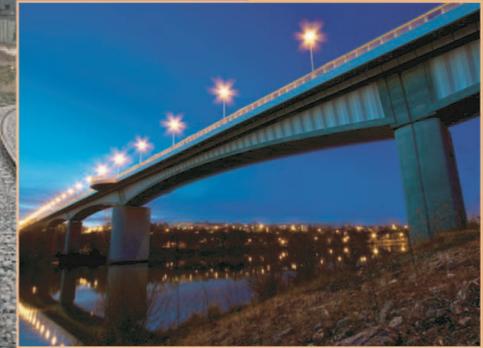
جامعة أدرار

# L'Intégration Economique

Juin 2013

Numéro 01

■ Revue scientifique approuvée spécialisée aux études économiques et administratives  
Editée par le laboratoire de l'intégration économique Algéro-Africaine  
Université d'Adrar



Université d'Adrar



Le laboratoire de l'intégration  
économique Algéro-Africaine

L'Intégration Economique

التكامل الإقتصادي

## التكامل الاقتصادي

نوفمبر 2013 ردمد: 2335 - 1608 العدد 01

مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن  
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي جامعة أدرار

## التعريف بالجامعة

أنشئت أول نواة جامعية بولاية أدرار في سنة 1986 بموجب المرسوم رقم 86/118 المؤرخ في 06/05/1986 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 86/175 المؤرخ في 05/08/86 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشريعة بأدرار، ليتوسع إلى جامعة أدرار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-269 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 18 سبتمبر سنة 2001 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 04-259 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق لـ 29 غشت سنة 2004. وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12/302 المؤرخ في 4 أوت 2012، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01/269 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001 والمتضمن إنشاء جامعة أدرار فإنه يحدد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة أدرار واختصاصاتها كما يأتي:

. كلية العلوم والتكنولوجيا

. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

. كلية الحقوق والعلوم السياسية

. كلية الآداب واللغات

## التعريف بالمخبر

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، تحتضنه جامعة أدرار ذات البعد الإفريقي، فهو يبحث في أسس ودعائم التكامل الاقتصادي، أخذاً من دراسة موضوع التكامل الجزائري الإفريقي مرتكزاً أساسياً . لأجل ذلك اقتضى موضوع المخبر جملة من المجالات المعرفية والميدانية اشتملت التمويل والسياسات الاقتصادية الكلية إضافة إلى المتطلبات القانونية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، التكامل في المجال التجاري والسياحي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتكامل الصناعي واللوجستيكي.

لقد استدعت الاهتمامات العلمية للمخبر تقسيمه إلى أربع فرق بحث، هي كالتالي:

فرقة البحث 01: التكامل الجزائري الإفريقي في مجال التمويل والسياسات الاقتصادية الكلية،

فرقة البحث 02: التكامل الجزائري الإفريقي في المجال التجاري والسياحي،

فرقة البحث 03: التكامل الجزائري الإفريقي والتنمية الاقتصادية،

فرقة البحث 04: التكامل الجزائري الإفريقي في المجال الصناعي واللوجستيكي.

### المراسلات:

العنوان البريدي: جامعة أحمد دراية - أدرار. شارع 11 ديسمبر 1960 أدرار (01000).

البريد الإلكتروني: [revue.integration@univ-adrar.dz](mailto:revue.integration@univ-adrar.dz)

الموقع الإلكتروني للمخبر: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

الرئيس الشرفي للمجلة: أ. د عباسي عمار (مدير الجامعة)  
مدير المجلة: أ. د بن عبد الفتاح دحمان (مدير المخبر)  
نائب مدير المجلة: د. يوسفات علي  
رئيس هيئة التحرير: د. قالون جيلالي  
هيئة التحرير:

د. بن الدين أحمد

د. صديقي أحمد

أ. حوتيه عمر

أ. هلاي أحمد

أ. مصطفىأوي مصطفىأوي سفيان

اللجنة العلمية:

- أ. د أقاسم قادة، جامعة الجزائر 03
  - أ. د قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 03
  - أ. د يوسف رشيد، جامعة مستغانم
  - أ. د بن الطاهر حسين، جامعة خنشلة
  - أ. د عنابي بن عيسى، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
  - أ. د مفتاح صالح، جامعة بسكرة
  - أ. د قويدري محمد، جامعة الأغواط
  - أ. د فرحي محمد، جامعة الأغواط
  - أ. د براق محمد، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
  - أ. د بن موسى كمال، جامعة الجزائر 03
  - أ. د عماروش أحسن، جامعة البويرة
  - أ. د زايري بلقاسم، جامعة وهران
  - أ. د بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان
  - أ. د بن عبد الفتاح دحمان، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - أ. د كورتل فريد، جامعة سكيكدة
  - أ. د صوار يوسف، جامعة سعيدة
  - أ. د بوكميش لعل، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. علة مراد، جامعة الجلفة
- د. أقاسم عمر، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. يوسفات علي، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. بن العاربية حسين، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. بوعزة عبد القادر، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. غزيل ميلود، جامعة غرداية
  - د. حروشي جلول، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار
  - د. أقاسم حسنة، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. ناصر سليمان، جامعة ورقلة
  - د. بوكار عبد العزيز، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. مريزق عدمان، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
  - د. ساوس الشيخ، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. مصيطفى عبد اللطيف، جامعة غرداية
  - د. بوطينة فيصل، جامعة سعيدة
  - د. بلعربي عبد القادر، جامعة سعيدة
  - د. سيد امير زينب، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. بلال بوجمعة، جامعة أحمد دراية - أدرار
  - د. بلوافي محمد، جامعة أحمد دراية - أدرار

المراسلات:

العنوان البريدي: جامعة أحمد دراية - أدرار. شارع 11 ديسمبر 1960 أدرار (01000).

البريد الإلكتروني: revue.integration@univ-adrar.dz

الموقع الإلكتروني للمخبر: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

## قواعد النشر:

- تهتم مجلة التكامل الاقتصادي بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز للباحثين من داخل الوطن وخارجه في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية، حيث تقبل للنشر المقالات التي تحترم الشروط التالية:
- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والموضوعية في الطرح ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال وذلك بتقديم تعهد كتابي مضمي، تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي،
- يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة، مع ضرورة إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)،
- يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني،
- يجب أن يحرر المقال بأسلوب علمي.
- يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات،
- أن يحرر المقال بخط Simplified Arabic الحجم 14 والهامش بالخط نفسه والحجم 10، وهذا بالنسبة للمقالات المحررة باللغة العربية. أما المقالات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New الحجم 12 والهامش بالخط نفسه حجم 10،
- أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة، بالنسبة لآيات القرآن الكريم يجب أن تحمل اسم السورة ورقم الآية. والإحالة إلى مصدر الأحاديث النبوية يجب أن تكون كاملة.
- إعداد الصفحة يجب أن يكون كما يلي: شكل الورقة (4)، الفراغ بين سطر الأسطر: 1سم، باقي الهوامش 5 سم.
- يجب أن تظهر قائمة مراجع البحث في آخر المقال.

الآراء الواردة في المجلة تخص أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

### والصلاة والسلام على المصطفى المبعوث رحمة للعالمين

لازمت الظاهرة الاقتصادية الإنسان منذ نزوله من المكان العلوي؛ الأمر الذي جعل الاهتمام بها قديماً قدم تلك الواقعة، لتصبح الظاهرة الاقتصادية مجالاً معرفياً بحثياً متشعباً يمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية للإنسان، ليدخل المتغير الاقتصادي في كل السياسات، البرامج والاستراتيجيات التي تستهدف في نهايتها تعظيم رفاهية الفرد والمجتمع ككل بواسطة آليات مختلفة، والتي من ضمنها التكامل الاقتصادي.

ضمن هذا الإطار تأتي مجلة التكامل الاقتصادي لتسهم في مجال المعرفة الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بفتح صفحاتها للباحثين والمهتمين بالمجال المعرفي الذي تستهدفه المجلة، الشيء الذي نراه عاملاً مهماً لإثراء النقاش بين الكفاءات العلمية وتوطيد تواصلهم العلمي في المجال المعرفي للمجلة؛ مما يفضي إلى استفادة أكبر على مستوى منظومة البحث العلمي؛ وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى الفرد والمجتمع ككل.

تعد مجلة التكامل الاقتصادي أحد المنتجات العلمية الدورية التي يصدرها مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار، الذي تتمحور أهدافه العلمية في البحث في أسس ودعائم التكامل الاقتصادي، أخذاً من دراسة موضوع التكامل الجزائري الإفريقي مرتكزاً أساسياً؛ لأجل ذلك اقتضى موضوع المخبر جملة من المجالات المعرفية والميدانية اشتملت: التكامل في مجال التمويل والسياسات الاقتصادية الكلية، المتطلبات القانونية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، التكامل في المجال التجاري والسياحي، التكامل في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتكامل الصناعي واللوجستيكي.

نسأله جل وعلا أن يبارك في مجهودات المشرفين على إدارة المجلة ممثلين في هيئة تحريرها، وأن يجازي أعضاء اللجنة العلمية خير الجزاء، كما نسأله سبحانه وتعالى التوفيق والنجاح والاستمرارية...

مدير المخبر

أ.د. بن عبد الفتاح دحمان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله الكريم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ويعد،

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نقدم للقراء والباحثين العدد الأول من مجلة التكامل الاقتصادي متضمنا إسهامات علمية لأساتذة من داخل وخارج جامعة أدرار، ونقدر بعمق الثقة الكبيرة التي وضعوها في مجلتنا حين قدموا لنا آخر ما جادت به قريحتهم ليكون لنا بذلك سبق نشرها.

وحيث نرى المواضيع التي تضمنها العدد الأول من مجلة التكامل الاقتصادي نلاحظ بوضوح مدى التنوع في الطرح والعمق في التحليل، وعندما نقرأ ملاحظات وتصويبات الهيئة العلمية نحس بمقدار الجهد المبذول عند التحكيم، وتقديرها للمسؤولية والأمانة الملقاة على عاتقها، فقد تعلمنا منها بحق ألا نقبل إلا بكل ما هو جيد وأصيل، وهو ما يجعلنا نستبشر خيرا بمستقبل البحث العلمي.

وانطلاقا من قناعتنا الراسخة بضرورة تشجيع البحث العلمي فإننا نؤكد على أن مجلتنا ستكون دائما فضاء حرا للتفكير والإبداع والمنافسة العلمية النزيهة.

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد مدير جامعة أدرار الأستاذ الدكتور عباسي عمار على مجهوداته الجبارة لتطوير الجامعة والنهوض بها، والشكر موصول أيضا للأستاذ الدكتور بن عبد الفتاح دحمان مدير مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي الذي ساعدنا كثيرا على إخراج هذا العدد إلى النور، كما نشكر أيضا السيد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الدكتور أقاسم عمر الذي شجعنا كثيرا على العمل الدؤوب.

## الفهرس العام

- أ..... - التعريف بالجامعة.
- أ..... - التعريف بالمخبر.
- ب..... - هيئات المجلة.
- ج..... - قواعد النشر في المجلة.
- د..... - كلمة مدير المجلة.
- ه..... - كلمة هيئة التحرير.
- و..... - فهرس الموضوعات.

15 - 1	دور السياسات العمومية في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر	د. شليل عبد اللطيف أ. بن عزة محمد	01
42 - 16	الحماية الفعالة كآلية جديدة لجذب موارد استثمارية لقطاعات الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة القطاع الصيدلاني)	أ. بن عبد العزيز سمير أ. بن عبد العزيز سفيان	02
51 - 43	تقدير المكاسب والتكاليف المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري	أ. بومدين حسين	03
67 - 52	تفعيل الجباية المحلية للجماعات المحلية	أ. مسعودي عبد الكريم	04
79 - 68	نظرية صفوف الانتظار كأحد النماذج الرياضية الاحتمالية المساعدة على اتخاذ القرار دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف SCIBS	مخضار سليم	05
94 - 80	دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر -	د. بن سعيد محمد أ. هداجي عبد الجليل.	06
111 - 95	إدارة مخاطر سلسلة الإمداد باستخدام النماذج والتقنيات الكمية - دراسة ميدانية على شركة أطلس كمياء ولاية تلمسان -	د. أقاسم عمر أ. لعرج مجاهد نسيمه	07
127 - 112	التنمية الاقتصادية: التوافق والتعارض بين المنهج الإسلامي والمنهج الرأسمالي الغربي	أ. د محمد بشير لبيق أ. ميسم الصغير	08
147 - 128	التمويل الإسلامي من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بعض المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري -	أ. عبد الرحمان عبد القادر أ. مدياني محمد	09
162 - 148	تقييم تكاليف مشاريع النقل ومنافعها	د. بن العاربية حسيـن	10
183-163	آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على مصداقية السياسة النقدية	أ. ابليلة فوزية	11
203-184	الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر -	أ. حولية يحي د. بلعربي عبد القادر	12

## دور السياسات العمومية في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر

د. شليل عبد اللطيف<sup>1</sup>

أ. بن عزة محمد<sup>2</sup>

### ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بمعالجة موضوع دور السياسات العمومية في تفعيل سياسة التشغيل، وتوضيح مدى فعالية الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تفعيل سياسة التشغيل، من خلال برامج وأجهزة التشغيل المعدة ضمن السياسة العامة للدولة مع التركيز على الفترة 2010/1990، فقد شهد اقتصادها عدة أزمات خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، هذا الواقع كان له انعكاسات سلبية في بداية التسعينات على المستوى الاجتماعي والشغل خاصة، مما لزم لجوء السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية من خلال برنامج التعديل الهيكلي بغية الخروج من الأزمة، وعرف قطاع الشغل نصيبا منها، لكونه القطاع الذي تأثر جراء هذه الإجراءات.

أما في بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر سياسة تنمية مغايرة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول، وأثر ذلك على واقع الشغل بحيث انخفضت معدلات البطالة نسبيا في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة، لكن يصفها النقاد بأنها لم تكن عند الطموح المرغوب فيه.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات العمومية، قطاع الشغل، البطالة، الإصلاحات، الجزائر.

### مقدمة:

تميزت سنوات الثمانينات بأزمات اقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 0.6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي ب 4, 0%، مع انخفاض الاستثمار ب 4,2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بن 159,6%، وهبوط الواردات ب 16,4%. هذه الوضعية أثرت على عالم الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي ب 40% . هذه الوضعية المزرية لزمتم لجوء السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية من أجل الخروج من الأزمة، وعرف قطاع الشغل نصيبا منها لكونه القطاع الذي تأثر جراء هذه التدابير .

أما في بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر سياسة مغايرة من خلال عقد برامج تنمية ضخمة هي برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول، وانتهجت الجزائر سياسة مغايرة في التعامل مع مجال الشغل بحيث انخفضت معدلات البطالة نسبيا في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة، لكن يصفها النقاد بأنها لم تكن عند الطموح المرغوب فيه..

<sup>1</sup> . جامعة تلمسان

<sup>2</sup> . جامعة تلمسان

من هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقاً من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

- إلى أي مدى ساهمت السياسات العمومية في النهوض بقطاع التشغيل وما مدى فعاليتها في محاربة البطالة في الجزائر؟

وسوف نحاول عبر ورقة العمل هذه، أن نبين أهم المفاهيم المتعلقة بالشغل والبطالة، كما نتطرق إلى الميكانيزمات التي تلجأ لها الدولة في محاربة ظاهرة البطالة كما عبر ذلك مختلف الاقتصاديين، وفي المرحلة الثانية نركز على أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في صياغة برامج التشغيل ومحاربة البطالة.

### 1- مفاهيم حول الشغل والبطالة:

لقد تعرضت عدة أفكار وآراء لمفهوم العمل من جهة ومفهوم البطالة من جهة أخرى، وللخروج بفكرة مقنعة حول هذين المفهومين سوف نتطرق إليهما بشيء من الإيجاز.

#### 1-1- مفهوم العمل:

يعرف العمل على أنه البذل الفعلي للمجهود المنتج، أي الإنفاق الفعلي لقوة العمل مع الشروط الأخرى للعمل أي مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل<sup>1</sup>. أما التشغيل هو استخدام قوة العمل أن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين حسب الشروط التي يحددها القانون<sup>2</sup>.

#### 1-2- مفهوم البطالة:

لا شك أن أول سؤال يواجهنا في هذه النقطة هو ما هي البطالة ومن هو البطال؟ وقد يتبادر للكثير أن البطالة هي عدم وجود العمل، والبطال هو الشخص الذي لا يعمل. لكن هذا الرد غير مقنع من الوجهة العلمية، لذلك سوف نتطرق إلى هذا الموضوع بنوع من التفصيل المختصر.

يمكن تعريف البطالة على أنها الفرق بين حجم العمل المعروف عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة<sup>3</sup>.

كما وضع المكتب الدولي للعمل BIT تعريفاً مشتركاً لكل الدول هو: على البطال أن تتوفر فيه 4 شروط وهي<sup>4</sup>:

- أن يكون محتاجاً للعمل : أي بدون عمل
- أن يكون قادراً على العمل: أن يكون متاحاً للعمل.
- أن يبحث على عمل بأجر.
- أن يكون جدي في البحث عن شغل.

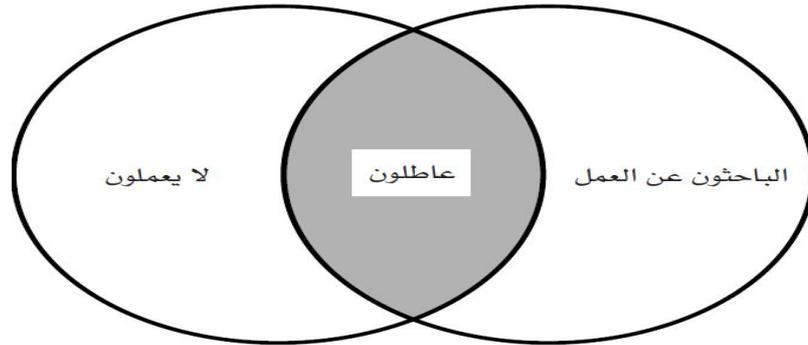
<sup>1</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الاسكندرية، 1993، ص 169

<sup>2</sup> العيب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003/2004 ص 25

<sup>3</sup> منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرف جامعة القاهرة 1995 ص 78

<sup>4</sup> Dictionnaire d'économie et de science sociale CD Echau de maison, 5eme édition, mars 2002, p 71

الشكل (1): إيضاح من هم العاطلون عن العمل.



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998، ص15.

### 1- 3- أسباب ظاهرة البطالة:

إن انتشار ظاهرة البطالة يعد أمرا خطيرا يهدد استقرار أي بلد ، وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر ، ومن منطقة إلى أخرى يمكن حصرها في النقاط التالية<sup>1</sup> :

- زيادة الإنجاب والنمو الديمغرافي
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية.
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.
- تركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.

### 1- 4- أنواع البطالة:

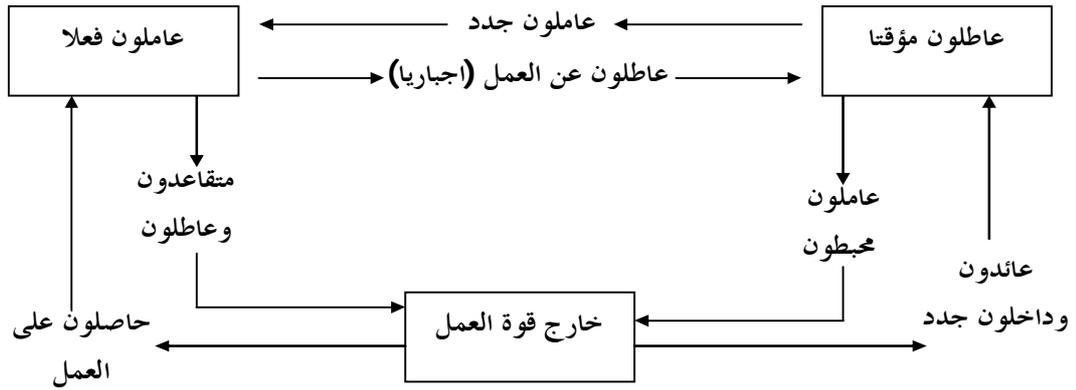
وإذا كانت نسبة البطالة تتفاوت بين فئات المجتمع الواحد من حيث الجنس والعمر وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المعطلة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة في هذا المجتمع فهناك عدة أنواع من البطالة التي تطرقت لها الأفكار الاقتصادية، ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:

- البطالة الدورية.
- البطالة الموسمية.
- البطالة الاحتكاكية..
- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية.
- البطالة الهيكلية..
- البطالة المقنعة،

ومن خلال العناصر السابقة الذكر تتميز ثلاث مجالات يكون فيها الشخص: مشغلا أو عاطلا أو خارج قوة العمل، وهذا ما هو مبين في الشكل التالي

<sup>1</sup> JEAN marie le parge et GENEVIERE grangeas, le droit du travail en pratique; France ; 1993.

## الشكل البياني(2): حركة الأفراد بين المجالات الثلاثة



المصدر: قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني : الاقتصاد الكلي، النظرية والتحليل، منشورات ELGA، مالطا، 2001، ص333

وتقاس البطالة من الناحية الكمية في المجتمع من خلال معدل البطالة وهو يساوي نسبة عدد المتعطلين عن العمل من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الجدد في سوق العمل إلى حجم القوة العاملة أو النشاطين اقتصاديا. عدد المتعطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل (العاملون + المتعطلون)}}$$

## II - دور الدولة في تحقيق العمالة الكاملة (مكافحة البطالة):

يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة العامة للدولة، فالعمالة الكاملة في معناها الواسع تتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم. وبصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هاته<sup>1</sup>. أما العمالة الكاملة في معناها الضيق، فإنها تتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة وتخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسّير الحسن لسوق العمل. ومن الناحية العملية والواقعية لا يمكن الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل بل هناك دائما معدل طبيعي للبطالة ويتراوح ما بين 5% و6% من إجمالي العاملين.

ولقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولاً لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرناً بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكاملة.

فحسب نظرية الموازين الريكاردي (Ricardian Equivalence) التي أعاد طرحها R:Barro (1974) فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة (crowding-out) للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من Alestis وآخرون (2002) أنه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي الناشئة (endogenous growth) ظهرت رؤية

<sup>1</sup> رمزي زكي، وآخرون.

جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال خاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل. كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من (1989) D.A.Aschauer و (1992) A.H.Mannell و (1999) Abrams بالدور الإيجابي لدور الاستثمار في التقليل من ارتفاع معدلات البطالة<sup>1</sup>.

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل ، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من وطأة البطالة ، وتشجيع القطاع الخاص لخلق مناصب الشغل.

### III- تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة 2010/1990:

لقد عرف مسار الاقتصاد الجزائري مرحلتين مهمتين خلال هذه الفترة ، فقد شهدت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ارتفاع كبير لمعدلات البطالة التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وذلك يرجعه أغلب الاقتصاديين إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية المتمثلة في انخفاض سعر البترول ، وكذلك أزمة الديون العالمية التي استدعت انتهاج سياسة نقدية ، شملت كذلك مجال الشغل. أما المرحلة الموالية التي عرفت انتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين كان لهما وقع على عالم الشغل من خلال انخفاض نسبي في نسبة البطالة.

#### III-1- المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاحات:

عرفت المرحلة الأولى من فترة الدراسة بين 2000/1990 وضع حرج مر به الاقتصاد الوطني، وذلك بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 أين هوى سعر البترول إلى أدنى مستوياته، مما أثر على إيرادات الدولة ، وقلص من دورها في مختلف القطاعات خاصة الجانب الاجتماعي، وبالأخص قطاع الشغل، كما عرف تطور سوق العمل خلال الفترة 1990-2000، عدة مراحل ، أهمها مرحلة التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى غاية 1997<sup>2</sup>، أين اتبعت الجزائر توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ويجب الإشارة إلى أن الجزائر باشرت عدة إصلاحات في هذه الفترة ، وذلك لأن الاقتصاد الوطني كان يواجه عدة عقبات بفعل التبعية المفرطة للمتغيرات الخارجية<sup>3</sup> :

- تبعية ناتجة عن التصدير الأحادي المتمثل في النفط، تخضع موارده المالية لمتغيرة خارجية، تتمثل في أسعار البترول في السوق العالمي وقيمة الدولار؛
  - تبعية غذائية للسوق العالمي وإنتاج زراعي يتوقف على كمية الأمطار السنوية؛
  - تبعية في التكنولوجيا المستوردة ومن ثم تبعية للعقل المفكر الخارجي؛
  - وأخيرا تبعية مالية، بفعل المديونية الخارجية.
- أ- برنامج التعديل الهيكلي وواقع الشغل:

<sup>1</sup> GENEUREUX.J : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996- P.05

<sup>2</sup> شيببي عبد الرحيم ، شكوري محمد، مداخلة حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) القاهرة مصر ، ص9.

<sup>3</sup> Musette Saib et Hammouda Nacer Eddine., Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, pages 161-176

لقد عرف قطاع الشغل أزمة حادة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها في انتهاج سياسة واسعة المجال، والتركيز على مصادر النمو الاقتصادي. وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح الجماعي للعمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وانهاج لنهج الخصوصية الذي كان له دور كبير في تفاقم الظاهرة ..

فقد قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1.323 مؤسسة تشغل 220.000 عامل، والتي أحييت إلى الخصوصية بمعدل % 2,5 سنويا. مما يؤكد بطء وتّرج العملية تقاديا لكل أشكال المعارضة والاحتجاج، التي من شأنها أن تعرقل المسار الجديد للدولة. أما المؤسسات المفتوحة للأجراء فقد تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال والذين يقارب عددهم 20.000 من مجموع 50.000 عامل، أي بمعدل % 13. سنوي<sup>1</sup>.

كما تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 97.94 نتيجة تصفية وخصوصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية ب %61.59 تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب %21.07 ثم المؤسسات الصناعية ب %15.81. وإن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب %59.89 التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب %17.55 أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا فقد تم تسريح ما نسبته %1.42 من مجموع العمال المسرحين، الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطل ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطل مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 وهذا الارتفاع كان راجع بالدرجة الأولى إلى الأسباب التالية:

1- استمرار عمليات تسريح العمال.

2- تراجع الاعتماد على القطاع العام في خلق مناصب الشغل، بسبب التوجه نحو اقتصاد السوق.

3- ضعف القطاع الخاص في مساهمته في خلق مناصب الشغل.

ب- مجهودات الدولة في ترقية قطاع التشغيل خلال الفترة 1990/2000:

ب-1 - التخصيصات المالية لقطاع الشغل:

لقد عرف قطاع التشغيل تخصيصات مالية ضمن الميزانية العامة ، لكن هذه التخصيصات لم تسلم هي

الأخرى من التقليل جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، مما أثر على خلق مناصب الشغل .

<sup>1</sup> Bourenane.Lounes, Enjeux et Contraintes de l'Economie Nationale , in Débat national sur le développement économique et la politique sociale, du 29 sep au 03 oct 1996, Palais des Nations – club des Pins, Alger. P361

الجدول رقم(1): نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة:

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل(مليار دج)	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	معدل البطالة %
1993	32.8	2000	2.12	23.15
1994	31	2200	1.96	24.36
1995	29.4	2550	2.09	28.10
1996	28.2	2500	69.1	27.99
1997	30.4	3000	1.82	27.96
1998	31.2	3800	1.77	28.02
1999	29.9	6250	2.64	28.71
2000	28.9	7900	3.15	29.40

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات ONS

فقد عرفت بداية التسعينات ( المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق) تطور ملحوظ في معدل البطالة، بحيث سجلت الفترة 1990-1995 انخفاض كبير في عرض العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة الذي وصل إلى 23.15% 1993 ليرتفع إلى 24.36% سنة 1994 ثم إلى 28.10% سنة 1995، نظرا لانخفاض المعدل السنوي لخلق مناصب العمل الذي انخفض إلى حوالي 50000 منصب شغل ما بين 1990 و 1995.

وبالمقابل عرفت سياسة الإنفاق العام نهجا تقشفيًا ، وهو ما يبينه الجدول أعلاه ، من تدني نسبة الإنفاق العام بالنسبة ل PIB ، بحيث انخفضت نسبة النفقات العامة من 32.8% سنة 1993 إلى 31% سنة 1994، لتصل إلى 28.2% سنة 1996 من ال PIB، وكان هذا التوجه في تقليص النفقات العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والملاحظ كذلك قلة التحويلات المخصصة للتشغيل خلال هذه الفترة بحيث انتقلت من 2000 مليار دج سنة 1993 إلى 3000 مليار دج سنة 1997 خلال أربع سنوات لتصل إلى 3800 مليار دج سنة 1998، بحيث كانت هذه الزيادات جد بطيئة مما أثر على خلق مناصب الشغل وزيادة معدل البطالة. ورغم ارتفاع هذه المخصصات إلى 6250 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 64.47% سنة 1999، و 7900 مليار دج بنسبة زيادة 26.4% سنة 2000، إلا أن معدل البطالة واصل الارتفاع إلى 28.71% سنة 1999 و 29.4% سنة 2000. وكان السبب عدم تعافي الاقتصاد الوطني من مخلفات برنامج التعديل الهيكلي.

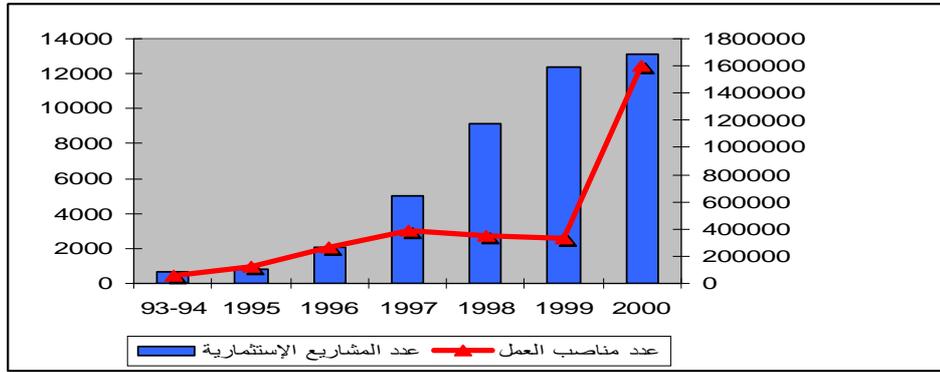
نفقات التجهيز عرفت تذبذب ملحوظ فقد انخفضت من 8.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 إلى 6% سنة 1991، لترتفع إلى 8.6 سنة 1993 و بقيت نسبتها مستقرة ما بين 8% و 7% بين سنتي 1994 و 1998، وبالتالي عرفت هذه الفترة ببطء لعجلة المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المنجزة خلال الفترة 1993-2000.

السنوات	عدد المشاريع	مناصب العمل	مبالغ الاستثمار <sup>10</sup> دج	النسب (%)
1994-1993	694	59606	114.000	3 %
1995	834	73818	219.000	7 %
1996	2.075	127849	178.000	5 %
1997	4.989	266761	438.000	13 %
1998	9.144	388702	912.000	27 %
1999	12.372	351986	685.000	20 %
2000	13.105	336169	798.000	24 %
المجموع	43.213	1604891	3.344.000	100 %

**المصدر:** عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 240.

**الشكل (3):** تطور عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل.



**المصدر:** من استنتاجات الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

يلاحظ قلة عدد مناصب العمل التي تم خلقها في هذه الفترة وهو ما لم يغير من معدل البطالة الذي بدأ يراوح مكانه ما بين 28% و 29%. بخلاف سنة 2000 التي عرفت نوعا ما انتعاش في مناصب الشغل. ويرجع السبب في انخفاض مناصب العمل، أساسا إلى نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزينتها من الإيرادات الضريبية. وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية<sup>1</sup>.

**ب-2- أجهزة وبرامج التشغيل المستحدثة بهدف القضاء على البطالة:**

لقد تم استحداث برامج وأجهزة منذ بداية التسعينات، بهدف امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل عديد فئات المجتمع، والجدول المالي يشرح هذه الأجهزة:

<sup>1</sup> A. Mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, V.2, OPU, Alger, 2002, p 190.

## الجدول رقم(3): أجهزة وبرامج الشغل المستحدثة:

الهيئات	المهام	الفئات المستهدفة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM أنشأت عام 1990	-ضبط سوق العمل تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	-كل طالبي مناصب شغل
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 ( ADS )	إعانة السكان المحرومين ترقيته وتطوير التشغيل	-الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل والجامعيين والتقنيين الساميين والباحثين عن أول منصب شغل
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل ANSEJ الشباب 53 فرع جهوي أنشأ عام 1996	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 35 سنة 19 - مع إمكانية التوسع لذوي 40 سنة.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	-إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	-العاطلين من 50 سنة 35 - المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. -المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر ANGEM جانفي 2004	-تسيير القروض المصغرة	- النساء بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية - الشباب العاطلين عن العمل.

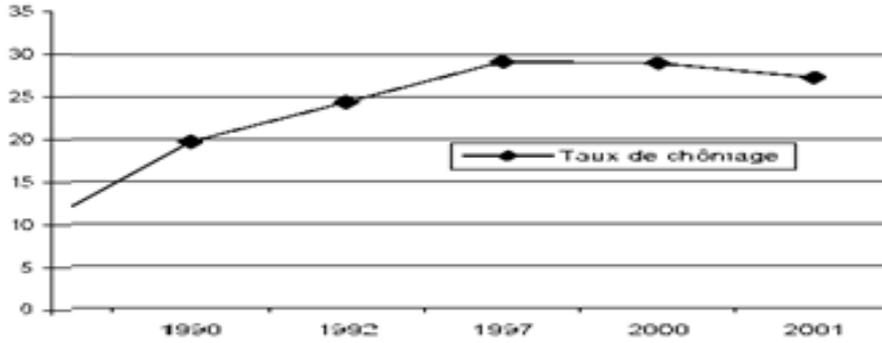
المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وتميزت هذه البرامج والأجهزة المستحدثة في معظمها أن أغلب الوظائف الجديدة التي تم خلقها تتميز بكونها مؤقتة، إذ لم يتجاوز معدل التوظيف الدائم 3% في المتوسط ، وهي نسبة بعيدة عن التوقعات المقدرة ب 10% كما أن توزيع الوظائف ظل مرتكزا في قطاع الخدمات ب 75% منها 23% في الإدارة، أما الباقي فيمثل 22% لقطاع البناء والأشغال العمومية و 6% للنشاط الزراعي و 2% فقط للنشاط الصناعي الشيء الذي يبين أن هذين القطاعين ليسا من اهتمامات البرامج التنموية للجماعات المحلية لتلك الفترة.

## ج- نتائج مرحلة التسعينيات على معدل البطالة :

لقد كان لإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في بداية التسعينيات وخاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي أثر بالغ على واقع الشغل، باعتبارها كانت تنتهج النهج الاشتراكي الذي أعطى أهمية بالغة للمؤسسات العمومية التي كانت تشغل ل 65% من اليد العاملة، ولكن الأزمة البترولية لسنة 1986 كشفت عن هشاشة الاقتصاد الوطني في مواجهة مثل هذه الأزمات والذي تلزم على الدولة إعادة هيكلة هذه المؤسسات مما أفرز نتائج جد وخيمة على واقع الشغل من خلال تسريح للعمال، والإحصائيات تؤكد أن معدل البطالة واصل الارتفاع خلال هذه الفترة بنسب عالية رغم المجهودات المبذولة، من خلال عمل أجهزة التشغيل والتي أجمع المتابعون على أنها لم تأتي بحلول جذرية بل حلول ترقيعية فقط، وبنظرة شمولية للظاهرة وحسب الإحصائيات المتوفرة فقد بدأت الأزمة تتفاقم في بداية التسعينيات، من خلال ارتفاع كبير في معدل البطالة من 23.15 % سنة 1993 إلى 28.10% سنة 1995 ثم إلى 28.71 % سنة 1999 و 29.4% سنة 2000. وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل (4): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990/2001.



Source: Données des Enquêtes emplois (ONS).

كما ارتفع معدل البطالة في أواسط حاملي الشهادات من 11.9% سنة 1992 إلى 19.07% سنة 1997، منهم 48% متحصلون على شهادة الليسانس، و35% مهندسين ، وباقي الشهادات 17%<sup>1</sup>. وهذا الوضع دفع توسع النشاطات غير الرسمية مما يجعلها تحرف قراءة مستوى البطالة والمداخيل على حد سواء بما في ذلك النشاطات غير المصرح بها كليا أو مصرح بها جزئيا حيث تم تقدير نسبة تزايد مناصب الشغل غير الرسمية ب 8,41 % سنويا في حين أن نسبة تزايد مناصب الشغل المنظمة لا يتطور إلا بنسبة 2,52% في الفترة بين سنتي 1993 و1998<sup>23</sup>

وهذا الوضع يدفعنا لطرح السؤال التالي : هل البطالة التي تعاني منها الجزائر هي بطالة هيكلية-structurel أم بطالة احتكاكية-frictionnel-؟ ، وذلك أن المرحلة الانتقالية أفرزت عدة نتائج فمن جهة نلاحظ أن الأزمة ألقت بظلالها على سوق الشغل وسوق السلع والخدمات، وكذلك كان هناك نتيجة مفادها اتساع شريحة عديمي المستوى أي بدون مؤهلات تقودهم للحصول على شغل، لذلك فإنه من الأولوية البدء في حملة تكوين واسعة لهذه الشريحة باعتبارها جد واسعة<sup>4</sup>.

### III-2- المرحلة الثانية: برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وواقع التشغيل:

لقد ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، في القضاء على شبح البطالة، وكانت فترة الرخاء المالي التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، أدت ببرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بتحقيق نتائج إيجابية تخفيض معدل البطالة، رغم بعض النقائص

#### أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي وعالم الشغل:

في هذه المرحلة تم البدء في مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له 7.7 مليار دولار، أي 525 مليار دج<sup>5</sup>، تم توزيعها على الشكل التالي:

<sup>1</sup> عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، مرجع سابق ، ص 241.

<sup>2</sup> K. BENMOUFFOK, l'évolution de l'emploi en Algérie , quelle tendance ? , Alger, 2006, p10.

<sup>3</sup> le chômage en Algérie : est-ce une fatalité ? / in revue l'économien °42 / AVRIL 1997 / Algérie.

<sup>4</sup> Mohamed Saïb MUSETTE , Mohamed Arezki ISLI , Nacer Eddine HAMMOUDA, Organisation Internationale du Travail- Bureau de l'OIT à Alger, PROGRAMME «DES EMPLOIS EN AFRIQUE.

<sup>5</sup> MARCHE DU TRAVAIL ET EMPLOI EN ALGERIE – Elément pour une politique national de l'emploi profit de pays , ALGER ? octobre 2003, p25.

الجدول رقم (4) توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: الوحدة: المبالغ بمليارات دج

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40	17.14

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- تحسين أداء مستوى النمو،
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين..
- تدعيم البنية التحتية،
- محاربة البطالة،
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات.

وكان الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة فترة الرخاء المالي التي عرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، الذي عرف تحقيق نتائج إيجابية في مجال التشغيل رغم أنها لم تكن عند الطموح المرغوب فيه، حيث انخفضت مستويات البطالة من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004 بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004 منها 477500 منصب دائم بنسبة 63% و 271000 منصب شغل مؤقت بنسبة 37%. وذلك راجع لارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية وهو ما تترجمه زيادة نفقات التجهيز حيث ارتفعت من 186.9 مليار دج سنة 1999 إلى 321.9 مليار دج سنة 2000 بنسبة مرتفعة تقدر ب 72.2% ، وتضاعفت ما بين سنة 2000 و 2004 حيث انتقلت من 321.9 مليار دج إلى 698.4 مليار دج، حيث بلغت الاستثمارات المحلية خلال الفترة 1998-2001 بمتوسط 26.6% من PIB وارتفعت إلى 28.2% سنة 2002<sup>1</sup>. كما استفادت المؤسسات الخاصة من ميزانية ضخمة من النفقات الجبائية والإعانات حيث تم إنشاء حوالي 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004.

مع العلم أن هذا التحسن اقترن بالتطور النسبي في مستوى الاستثمار الأجنبي وأسعار البترول ومختلف المؤشرات الاقتصادية

#### ب- برنامج دعم النمو وعالم الشغل:

وبعد تم الانطلاق في مشروع دعم النمو الاقتصادي هو الآخر خصص له مبلغ ضخم قدر ب 50 مليار دولار، وتم توزيع مخصصاته المالية وفق برنامج معين مثلما يوضحه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، السداسي الثاني 2004، ص 263-271

الجدول رقم(5): التخصيصات المالية لمشروع دعم النمو:

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	%
أولا :برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها::	1.908,5	45.5%
ثانيا -برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	150,00	40.5%
ثالثا -برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	10,15	8%
رابعا -تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4,0	48%
خامسا - برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1.1%
المجموع البرنامج الخماسي 2009/ 2005	4.202,7	100%

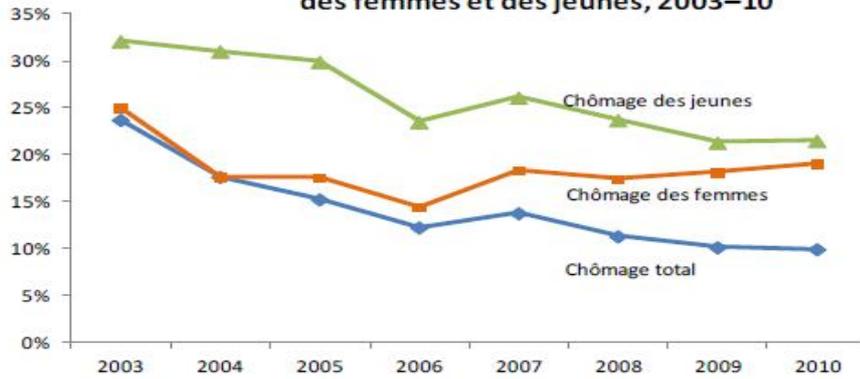
المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.

وقد جاء مخطط دعم النمو ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد، خلال الفترة ما بين 2009/2005، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الإستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم قدر بـ 600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة انجاز الطريق السيار شرق غرب، وقطاع السكن استفاد من 555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن، أما قطاع النقل استفاد من مبلغ 700 مليار دج لعصرنته.

وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو سياسة تنمية طموحة وبعث جديد لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين. الذين كان لهما الأثر البالغ على معدل البطالة انخفاض نسبي مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي :

الشكل رقم(5): تطور معدل البطالة في الجزائر إلى غاية 2010.

Graphique du texte 1. Algérie: Taux de chômage total, des femmes et des jeunes, 2003–10



**Source:** FMI. Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV—Rapport des services du ;FMI.note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. Rapport, n°12/20, janvier 2012. P4

ج- القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في التشغيل خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

تساهم القطاعات الاقتصادية بدرجة متفاوتة في خلق مناصب الشغل ، وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، وذلك وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل

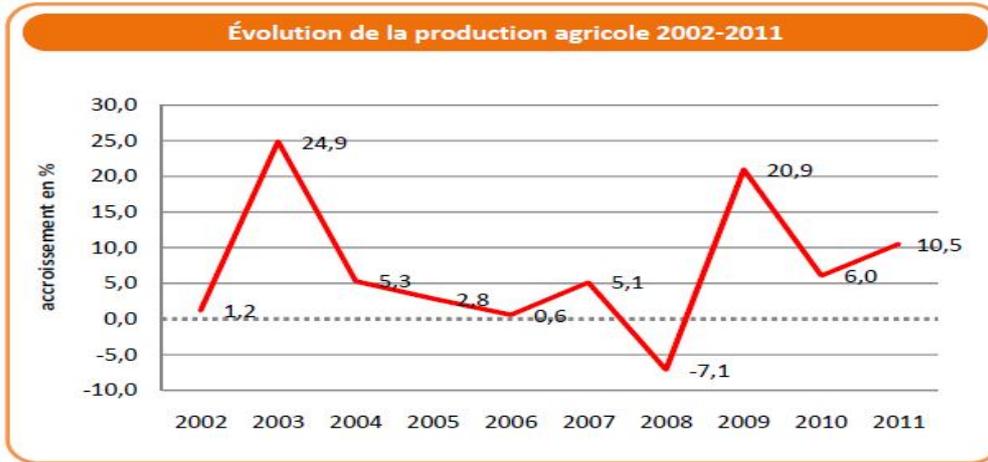
القطاعات	الفلاحة		الصناعة		البناء وأشغال عمومية		تجارة وخدمات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	1312069	21.0	861119	13.8	650012	10.4	3405572	54.6
2003	1412340	21.1	804152	12.0	799914	11.9	3667650	54.8
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.2
2005	1380520	17.2	1058835	13.2	1212022	15.1	4392844	54.6
2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703	14.2	4737877	53.4
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610	17.7	4871918	56.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال الجدول أعلاه ترتسم عدة ملاحظات أهمها:

1- تذبذب كبير في خلق مناصب الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعة، ويرجع ذلك للاقتصاديون إلى أن قطاع الفلاحة عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الإنتاج والنمو المسجلة حيث كانت أعلى معدلات سجلت في هذا القطاع سنتي 2003 و2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل (07): تطور معدل إنتاج ونمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام



Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011,p17.

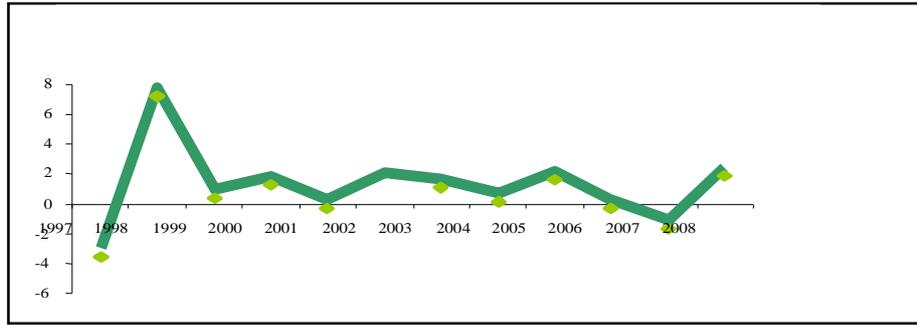
وعن أسباب هذا الارتفاع في موسم 2009/2008 الذي قاربت نسبة نمو القطاع 19 % وكذلك سنة 2003 ب17% ، ويرجع ذلك لسببين هما :

1 موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDR)، أما قطاع الصناعة في شقه العمومي هو الآخر يعرف نوعا من التدهور في نسبة النمو بسبب انخفاض متواصل لإنتاجه من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية<sup>2</sup>. وكان له تأثير سلبي على خلق مناصب الشغل. وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي.

<sup>1</sup> - Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

<sup>2</sup> La banque africaine de développement, Rapport sur le développement en Afrique, Economica, paris, 2003, p100,

الشكل (6): تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي (1997-2008)



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (قسم الدراسات الاقتصادية)، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، ديسمبر 2009، ص 27.

2- أما قطاع الأشغال العمومية الذي لم يساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب الشغل نظرا للمشاكل التي كان يتخبط فيها ، إلا أنه استعاد حيويته من خلال ارتفاع معدل خلق مناصب الشغل إلى 12.4% سنة 2004 ليرتفع إلى 17.7% سنة 2007، بسبب تداعيات مشروع الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. بينما قطاع الخدمات استحوذ على حصة الأسد في خلق مناصب الشغل التي وصلت أقصى نسبة لذلك 56% سنة 2007. كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، وبلغت عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال هذه المرحلة حوالي 607686 منصب<sup>1</sup>. وعرفت هذه المرحلة اعتماد سياسة تشغيلية تركز على ما يلي:

- إحداث المرصد الوطني للتشغيل ومحاربة البطالة ، لتنظيم عالم الشغل.
- الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة والعمل على تنميتها.
- تدعيم أجهزة التشغيل المحدثة لمزيد من خلق لمناصب الشغل.

ومواصلة من الدولة في سياستها التنموية عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايد ملحوظ خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و2009 ، بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% سنة 2005 و12% سنة 2009، و9% سنة 2010<sup>2</sup>.

#### IV- آفاق سياسة التشغيل في الجزائر:

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي ، وتردي الوضع الأمني، وتفاقم ظاهرة البطالة وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة ، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها.

ومن خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة ، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة كما يلي:

1- الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والمحافظة على نمو الناتج المحلي ب5% فما فوق.

<sup>1</sup> شيببي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص 243

<sup>2</sup> عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، ALPHA Design 2004 ، ص 21 .

- 2- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة،
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- 4- والتوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق مناصب الشغل.

### الخاتمة:

من خلال دراستنا يتضح أن الجزائر وفي خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها في بداية التسعينيات، كان لها بالغ الأثر على واقع الشغل في البلاد حيث تفاقمت نسب البطالة التي انتقلت من 23.15% سنة 1993 إلى 28.71% سنة 1999، وذلك نظرا لانخفاض معدل خلق مناصب الشغل في هذه الفترة، بالإضافة إلى تدني نسبة التحويلات المخصصة للشغل التي وصلت إلى 2.12% سنة 1993، و 1.77% سنة 1998 من مجموع التحويلات، وهذا راجع إلى سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، الذي نتج عنه تسريح عدد هائل من العمال باعتبار أن هذه المؤسسات كانت المصدر الأول للتشغيل، فقد بلغ معدل امتصاصها لليد العاملة حوالي 65%، وبعد الراحة المالية التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعتمد على المحروقات كمورد أساسي يفوق 98% من الصادرات، وهذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة الذي يستدعي التنوع، بهدف خلق مزيد من مناصب الشغل.

ورغم ما أسفرت عنه ظاهرة البطالة من آثار سلبية على الواقع الاجتماعي، إلا أن التفكير السليم لا يحد على الاستسلام بل العمل المتواصل باللجوء إلى الأساليب الحديثة (وليس مستحيلا) في التعاطي مع واقع الشغل بالانتقال من عدم الاعتماد على القطاع العام في خلق مناصب الشغل واعطاء الفرصة للقطاع الخاص مع الإبقاء على عنصر الرقابة بغية تحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى أساليب متعددة يمكن إدراجها كتوصيات:

1- من الضروري البدء في إعداد قاعدة إحصائية عن مشكل البطالة في الجزائر يتم الأخذ فيها بعين الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، فالدراسات المبنية على تقصي الماضي تساعد على اتخاذ القرار في المستقبل، والخطوة المهمة التي اتخذتها الحكومة إنشاء وزارة جديدة الاستشراف والإحصاء.

2- خلق تواصل مستمر بين معاهد التكوين والجامعات من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

3- تفعيل دور أداء الاقتصاد الوطني الذي عرف ضعفا كبيرا بسبب الهيمنة الكبيرة للقطاع العام، وتهميش القطاع الخاص. وذلك من خلال خطة عمل تتركز على ما يلي:

أ- ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ب- إقامة مشاريع ذات شراكة بين القطاع العام والخاص تركز على التقييم المتواصل

ج- الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.

## الحماية الفعالة كآلية جديدة لجذب موارد استثمارية لقطاعات الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة القطاع الصيدلاني)

أ. بن عبد العزيز سمير<sup>1</sup>

أ. بن عبد العزيز سفيان<sup>2</sup>

**Abstract:** Effective protection is one of the basic techniques that require new Algeria included in the foreign trade policy, since thanks to which the State can protect their domestic markets, in addition to attracting local and foreign investments. It is also a method helps the investor to establish branches at home, to avoid the burden of customs duties, which contributes to the increase of national wealth and then national income, especially if resources exploited by new industries and local, which has attracted foreign capital idle before, the lack of turnout capital National.

Accordingly This paper aims to shed light on how to ensure that even if the proportion of effective protection of the national economy in general and the national product in particular especially attached to the pharmaceutical industry, and its role in attracting investment resources in light of the opening of the Algerian economy of the global economic system.

**ملخص:** تعد الحماية الفعالة إحدى الأساليب الأساسية الجديدة التي تستوجب على الجزائر إدراجها ضمن سياستها التجارية الخارجية، إذ بفضلها تستطيع الدولة حماية أسواقها المحلية، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أنها أسلوب يساعد المستثمر على إنشاء فروع له في الداخل، لتجنب عبء الرسوم الجمركية، مما يساهم في زيادة الثروة القومية ومن ثم الدخل القومي، ولاسيما إذا كانت الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحلية والتي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل، لعدم إقبال رأس المال الوطني عليها.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على كيفية ضمان ولو نسبة من الحماية الفعالة للاقتصاد الوطني بشكل عام والمنتج الوطني على وجه الخصوص خاصة ما تعلق بصناعة الأدوية، ودور ذلك في جذب الموارد الاستثمارية في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري المنظومة الاقتصادية العالمية.

**الكلمات المفتاحية:** الحماية الفعالة، الاستثمار الأجنبي، السياسات التجارية الدولية، القطاع الصيدلاني، الاقتصاد الجزائري.

**مقدمة:**

سعيًا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، أصبح من أهم اهتمامات الدول التي اتبعت الاقتصاد الاشتراكي خاصة الدول النامية، التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الذي يعمل بآليات السوق الحرة، ففتحت أبوابها على العالم الخارجي ورفعت القيود التعريفية وغير التعريفية على تجارتها الخارجية، علما أنها تمثل مورد مالي هام لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة. كما سعت نفس الدول في نفس الوقت، إلى تنسيق سياستها التجارية والاقتصادية بإقامة تكتلات اقتصادية جهوية لترفع مستوى رفاهيتها. إن هذه التغيرات التي صاحبت العلاقات الاقتصادية الدولية لم ينبثق عنها التكتلات التجارية كسياسة حمائية تجارية فحسب، بل أفرزت نوعا جديدا من الحماية يطلق عليه مصطلح "الحماية الفعالة"، والتي تطبق معدلاتها على السلع

<sup>1</sup> جامعة الشلف

<sup>2</sup> جامعة بشار

الوسيطية التي تدخل في تشكيل المنتج النهائي، كما أنها تسهم في إعادة توجيه بعض الاستثمارات الى قطاعات معينة وهو ما أوجب على الجزائر كدولة نامية أن تستفيد منه.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" في ما يبرز ذلك الدور الذي تلعبه الحماية الفعالة في جذب الموارد الاستثمارية في بعض القطاعات الوطنية الاستثمارية وبالخصوص في القطاع الصيدلاني؟"

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فك الإشكال عن موضوع البحث، والمتمثل في كيفية ضمان ولو نسبة من الحماية الفعالة للاقتصاد الوطني بشكل عام والمنتج الوطني على وجه الخصوص خاصة ما تعلق بصناعة الأدوية، ودور ذلك في جذب الموارد الاستثمارية، كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- ◆ إبراز معنى الحماية الفعالة وخصائصها وكيفية استخدامها.
- ◆ محاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي نظرا للفترة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من تحولات وانفتاح على السوق العالمية، وما سيجلبه من تحديات تنافسية مفروضة على المؤسسة الاقتصادية.
- ◆ معرفة مميزات ومتطلبات الحماية الفعالة للاقتصاد الوطني ونظام اقتصاد السوق بصفته تجربة ستخوضها الجزائر لإعادة بعث النشاط الاقتصادي الوطني.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات ومنحنيات ورسومات بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الحماية الفعالة في التجارة الدولية، المفهوم، الخصائص والأهداف.

المحور الثاني: هيكل الحماية التجارية واتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: الحماية الفعالة للقطاع الصيدلاني ودورها في جذب واستقطاب الموارد الاستثمارية (دراسة حالة مجمع صيدال).

## 1. المحور الأول: الحماية الفعالة في التجارة الدولية، المفهوم، الخصائص والأهداف

تعتبر التعريف الجمركية على الواردات أكثر الأدوات المستخدمة شيوعا للحماية،. إنها أمر سياسي بصفة أساسية، حيث نجد أن الصناعات المنافسة للواردات تتكالب على الحماية، في حين تفضل الصناعات التصديرية حرية التجارة. وفيما يتعلق بالمستهلكين الذين يدفعون تكاليف تلك الحماية، فإنهم غير ممثلين بصورة بسيطة في هذا الجدل. وكقاعدة عامة، نجد أن في الدول التي لها ميزة نسبية في التصنيع مثل الدول الأوروبية واليابان، تحصل الزراعة على معظم الحماية، في حين نجد انه في الدول التي لها مزايا نسبية في الزراعة

والموارد الطبيعية، مثل الدول الأقل تقدماً واستراليا، يحصل التصنيع على حماية عالية. أما في الولايات المتحدة فتتسع رقعة الحماية الى العديد من الصناعات مثل المنسوجات والسكر، فلا توجد صناعة بعينها محمية.

### 1.1. ماهية الحماية الفعالة:

لقد ربطت نظريات التجارة الدولية، الحماية من خلال عرض الرسوم الجمركية على السلع النهائية فقط، إلا أن المفهوم التقليدي للحماية الفعلية، كان يقصد به: "ضرورة التمييز بين طبيعة المنتجات، أين يتم التمييز بين الإستهلاكات الوسيطة والإستهلاكات النهائية". وبناء على ذلك أصبحت الضرائب الجمركية تلعب دوراً هاماً في توجيه هاذين النوعين من المنتجات، وهذا من خلال مراجعة المفهوم التقليدي للحماية والتركيز على فرض ضرائب على الواردات، لا سيما تلك التي تتعلق بالسلع الموجهة أساساً للإستهلاك الوسيط، التي ستؤثر حتماً على تكاليف الإنتاج من جهة، والقيمة المضافة من جهة أخرى<sup>1</sup>.

أما الآن، أصبحت الحماية الفعلية تعرف بأنها "تلك الحماية التي تقيس درجة استفادة القيمة المضافة لمنتجات الصناعات المحلية، بالنسبة لمنتجات الصناعات الأجنبية في الأسواق العالمية، وهذا بفضل التعريفات الاسمية على المنتجات النهائية والإستهلاكات الوسيطة"<sup>2</sup>. فضلاً عن ذلك، يعد مفهوم الحماية الفعلية مفهوماً هاماً في دائرة الإنتاج، لذا نجد عدة مساهمات في هذا الإطار أهمها: مساهمة جوردان « Gorden » ومساهمة بالاسا « B.Blassa » اللذان قيما نتائج حساب معدلات الحماية الفعلية وأثارها على التجارة الدولية والتي يمكن ربطها بتحليل التوازن الجزئي للدولة<sup>3</sup>، إذ يتطلب رسم إستراتيجية معينة تربط قطاعات النشاط الاقتصادي ببعضها البعض، خاصة تلك التي تتخذ سياسة الإحلال بين العوامل المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية. كما يتم ربط أثر الحماية الفعلية على تحليل التوازن العام للدولة من خلال معدل لتقييد الواردات بهدف ترقية الاقتصاد الوطني وتتميته من جهة وتوجيه موارده الإنتاجية من جهة أخرى.

ويمكن تعريف معدل الحماية الفعالة **Effective Protective** على أنه "نسبة الزيادة في القيمة المضافة المحلية لكل وحدة من الناتج الناجم عن الرسوم الجمركية، مقارناً بالوضع في ظل حرية التجارة"<sup>4</sup>. وكذلك معدل الحماية الفعال "يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلاً معدل التعريفات الاسمي للصناعة المنافسة للواردات"<sup>5</sup>. ويعرف معدل الحماية الفعال أيضاً "انه التغير النسبي الذي يطرأ على القيمة المضافة عندما تنتقل التجارة من التجارة الحرة إلى التجارة المحمية"<sup>6</sup>، كما يستند معدل الحماية الفعال أن ما يهيم المنشأة

<sup>1</sup> كمال بن موسى، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 21-22.

<sup>2</sup> Ahmed Silem et Jean – marie Albertin, **lexique économique**, 3ème édition, édition Dalloz, Paris, 1989, PP 461-462.

<sup>3</sup> Loi phan-Duc, **Le commerce international** 2ème édition, economica Paris, 1980 P 166 –167

<sup>4</sup> مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 109.

<sup>5</sup> دومينيك سالفادور، ترجمة محمد رضا على العدل، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص 98.

<sup>6</sup> علي عبد الفتاح أبوشرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 288.

الاقتصادية في إنتاجها هو مقدار الفرق بين سعر البيع، وبين تكلفة الإنتاج وهذا الفرق أو ما يسمى بالقيمة المضافة للمنشأة هو الذي يمكن استخدامه لدفع تكاليف خدمات عوامل الإنتاج والربح الصافي للمنشآت<sup>1</sup>. وترتفع الحماية الفعالة لمنتج نهائي ما بارتفاع المعدل الاسمي للرسوم الجمركية المفروضة عليه، وبانخفاض المعدل الاسمي للرسوم الجمركية المفروضة على المواد المستوردة التي تستخدم في العمليات الإنتاجية. كما أنها تختلف باختلاف نسبة المدخلات المستوردة التي تشكل المنتج النهائي.

## 2.1. خصائص الحماية الفعالة:

- على الرغم من أن رد فعل المستهلك يكون نتيجة للتغيرات في السعر النهائي، وهي تغيرات تعكس معدلات الرسوم الجمركية الاسمية، ويكون رد فعل المنتج للتغيرات في تكاليف العملية الإنتاجية، التي تعكس بدورها المعدلات الفعالة للرسوم الجمركية. فإن معدل الرسوم الجمركية الفعال هو الذي يوضح إلى أي مدى يكون هناك سوء توزيع في الموارد، ناجم عن هيكل التعريف الجمركية.

وتزداد الآثار المزعزعة للحماية، كلما ازدادت درجة الاختلاف في مستويات الرسوم الجمركية الفعالة، لان ذلك يزعزع ترتيب الصناعات طبقاً للميزة النسبية<sup>2</sup>. والحقيقة القائلة بأن التعريف الجمركية هي مقياس قطاعي هو ما يجعلها أكثر ضرراً.

- تقوم الدول الصناعية بالسماح للمواد الأولية بالدخول إلى أراضيها في الغالب بدون رسوم جمركية، أما السلع شبه المصنعة فإن الرسوم الجمركية المفروضة عليها منخفضة، وفيما يتعلق بالسلع المصنعة بشكل نهائي، تكون الرسوم الجمركية المفروضة عليها مرتفعة للغاية. ويعني هذا الهيكل للرسوم الجمركية، أن الحماية الفعالة على السلع المصنعة نهائياً، يكون أعلى بكثير مما تشير إليه الرسوم الجمركية الاسمية.

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن المعدلات الفعلية على العديد من المنتجات المصنعة بصورة نهائية، تكون ضعف المعدلات الاسمية. وهذا موضح في المثال التالي، الذي يتناول هيكل التعريف الجمركية، وكيف يرتبط بدرجة التصنيع في صناعة النسيج.

الجدول (1): هيكل التعريف الجمركية وارتباطه بدرجة التصنيع في صناعة النسيج

	الولايات المتحدة		أوروبا	
	الرسوم الجمركية الاسمية	فعالة	اسمية	فعالة
القطن الخام	6 %	6 %	صفر %	صفر %
خيوط القطن	8 %	12 %	7 %	23 %
منسوجات القطن	16 %	31 %	14 %	29 %

المصدر: مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 109.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحادة في الحماية الفعالة، وفقاً لدرجة التصنيع، تشجع الدول النامية على تصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة في صورة مواد أولية أو شبه مصنعة، تجنباً للرسوم الجمركية المرتفعة، مما لا يشجع على التصنيع في الدول النامية.

<sup>1</sup> حسام علي داود، أيمن أبو خضير، احمد الهزليمية، عبد الله صوفان، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 74.

<sup>2</sup> مورد خاي كريانين، نفس المرجع، ص 111.

- إن التغييرات في الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة، لها تأثير عكسي على مستوى الحماية للمنتجات النهائية الصنع. فعلى سبيل المثال، إن حماية الولايات المتحدة للصلب ترفع من سعره، مما يرفع من تكاليف الإنتاج للصناعات التي تستخدم الصلب كمدخل في عملياتها الإنتاجية. وتزداد أهمية هذه النقطة، في حالة البلدان النامية التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات كطريق للتصنيع. ففي مثل هذه الحالات، تبدأ الدول في إقامة مصانع التجميع النهائي للسلع في ظل رسوم جمركية حمائية مرتفعة، وفي الوقت نفسه، تستخدم مدخلات مستوردة معفاة من الجمارك.

أما في المرحلة الثانية، فإن الدول تبدأ في تعميق الإنتاج المحلي من خلال تصنيع المدخلات. إن الذي لا تدرکه الحكومات عادة هو أن فرض رسوم جمركية على المدخلات المستوردة يترتب عليه انخفاض مستوى الحماية على المنتجات النهائية<sup>1</sup>. ويعمل ذلك، فإن مصانع التجميع يمكن ألا تحقق أرباحاً.

- يمكن أن تستخدم معدلات الحماية الفعالة بطريق غير مباشر، كمرشد لتحليل المزايا النسبية، حيث أن الكفاءة الاقتصادية تتطلب ترتيب الصناعات وفقاً لمزاياها النسبية. فالدولة تصدر تلك المنتجات التي تحتل صناعاتها ترتيباً منخفضاً على جدول ترتيب الصناعات. وفي ظل سياسة السوق التنافسية الحرة، فإن آلية الأسعار تولد مثل هذا الترتيب وتحقق الكفاءة في توزيع الموارد.

ولكن نادراً ما تتوفر شروط السوق الحرة في العديد من الدول النامية. وبدلاً من ذلك، فإن التجارة مقيدة بالعديد من الأدوات مثل الرسوم الجمركية المرتفعة، وحصص الواردات والرقابة على الصرف. والأكثر من ذلك، هو أن تلك القيود تفرض بشكل انتقائي من قبل الحكومة بغرض تشجيع بعض الأنشطة، وعدم تشجيع البعض الآخر.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشجع الحكومة الواردات الرخيصة من السلع الاستثمارية، بينما ترغب في تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية. ومثل هذه القيود غالباً ما تكون مصحوبة بالعديد من مزعزعات السوق المحلية، منها على سبيل المثال، ارتفاع معدلات الأجور اصطناعياً في بعض الصناعات بضغط من اتحادات عمالية قوية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المنتجين سوف يستخدمون أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال لا تتماشى مع دخل الدولة.

### 3.1. أهداف الحماية الفعالة:

إن التعديلات التي سعت إلى إدخالها إدارة الجمارك داخل تعريفاتها الجمركية، وخصوصاً بعد انضمامها إلى النظام المنسق، ترمي إلى بعث سياسة جديدة تتركز أساساً على إنعاش الاقتصاد عن طريق الحث على الاستثمار والحد من استيراد المنتجات الكمالية، وتطوير التصدير وتشجيعه بكافة التسهيلات الممكنة. ومن بين أهداف الحماية الفعالة نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> انظر الحالة 2 سابقاً.

**- هدف المردودية الجبائية:**

لا يمكن لأحد أن ينكر مدى أهمية الحماية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد من بين أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وذلك من خلال ضبط الاستهلاك، ترشيد سياسة التجارة الخارجية والمساهمة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، من خلال التخفيض في الواردات وتشجيع الصادرات. إضافة إلى دورها الاقتصادي في حماية الصناعة الوطنية الناشئة، ودورها المالي في تأمين الموارد المالية للخزينة العمومية، إذا أن ارتفاع هذه الضرائب أو انخفاضها يؤدي إلى الزيادة أو النقصان في المردودية الجبائية، ويمكن تبيان ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور الإيرادات الجمركية من سنة 1992 إلى سنة 2004

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
1992	59	311.9	19%
1993	54	313.9	17.2%
1994	84.6	477.2	18%
1995	132.6	611.7	21.7%
1996	135.7	810.1	16.7%
1997	132	933	14%
1998	140	785	18%
2001	183	1285	14.24%
2002	230	1409	16.32%
2003	261	1468	17.78%
2004	281	1528	18%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات المديرية العامة للجمارك، 2004.

ما يمكن تسجيله من خلال الجدول أعلاه، أن التحصيلات الجمركية تحتل مكانة هامة في العائدات الجبائية للدولة، بحيث عرفت ارتفاعا محسوسا ومستمر بالرغم من التعديلات المتتالية التي عرفتتها التعريفات الجمركية، يرجع ذلك إلى أن واردات الجزائر لم تتوقف من الارتفاع خلال الفترة الممتدة من السنة 1991 إلى غاية سنة 2004. هذا النمو الكبير الذي عرفتته الواردات الجزائرية، يفسر بالانفتاح الكبير الذي عرفتته السوق الوطنية أمام الأسواق العالمية، والذي يجسد بالإجراءات الكثيرة المتخذة لتحرير كامل التجارة، دون أن ننسى كذلك مساهمة الإصلاح الجمركي والجبائي في هذا الارتفاع. إذ أن التخفيض الكبير الذي عرفتته الضرائب والرسوم الجمركية وكذا التعديلات التي شهدتها التعريفات الجمركية ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 2002 أثر كثيرا على نمو الواردات الجزائرية، لكن هذا الارتفاع لم يكن متواصلا بل شهد نوعا من التذبذب في كل من سنة 1996

و1997، إذ انخفضت قيمة الواردات بنسبة 4.52% سنة 1997<sup>1</sup>، هذا الانخفاض يستطيع أن يفسر بضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك الجزائري، كما أن مواد كثيرة مثل القهوة، السكر، القمح، الزيوت وغيرها، عرفت انخفاضا في أسعارها بالأسواق الدولية.

### - هدف تشجيع الاستثمار

عمدت السياسة التعريفية إلى تشجيع الاستثمار عن طريق منح امتيازات، تتمثل في الإعفاء الكلي أو الجزئي، المحدود أو الغير المحدود لبعض المنتجات والقطاعات، إلى جانب استعمال بعض التقنيات المحفزة إلى عمليات الاستثمار خصوصا في مجالات التركيب الصناعي، وتوسيع المشاريع الاستثمارية بالقدر الممكن عبر كامل القطر الوطني ونحو النشاطات المراد ترقيتها.

إن مختلف الأهداف التي تسعى الإصلاحات التعريفية إلى تحقيقها، تندرج ضمن عصرنة السياسة التعريفية وفعاليتها، بحيث ترمي إلى تحقيق هدف اقتصادي وليس مالي فحسب، والتكليف أكثر فأكثر مع معطيات اقتصاد السوق. فالأمر يتعلق أكثر بالأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في توجيه نشاطاتهم الاقتصادية، والحفاظ على استمراريتهما وفق القانون العام، أي بعد استنفاد المدة القانونية المحددة للامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار.

لهذا الغرض منحت الجمارك إضافة إلى كل التسهيلات المتعلقة بالضريبة الجمركية، تسهيلات أخرى للمتعامل الاقتصادي لا تقل أهمية عن سابقتها، ويخص الأمر بجمركة البضائع المستوردة عن طريق استعمال الرواق الأخضر الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 13 فيفري 2000، بميناء ومطار الجزائر. والذي سوف يعمم في كافة المصالح الجمركية الأخرى، والذي يمنح للمتعاملين والمنتجين والمستثمرين الذين تتوفر لديهم شروط معينة والتي تتمثل في الآتي:

- المستفيد يقوم بتسديد الضرائب والرسوم الجمركية عن طريق إصدار ضمان أو إيداع مبلغ لدى الجمارك.
- ضرورة استخدام المحاسبة من قبل المستفيد، والتي تسمح لإدارة الجمارك بممارسة مهمة رقابة الوثائق المحاسبية وغيرها والفحص المادي للبضائع.
- وأخيرا، تمتع المستفيد بسمعة طيبة وحميدة لدى الجمارك في ممارسته المشروعة والمضبوطة لعمليات جمركة سلعه.

حاولت التعريفية الجمركية ابتداء من سنة 2000، أن تعمل على تشجيع الاستثمارات لبعض الأنشطة على تطويرها نظرا لأهميتها الاقتصادية، وخصصت لذلك بنود فرعية تتضمن أنشطة خاصة بالتركيب الصناعي، وأخرى متعلقة بالتركيبات المسماة بـ كومبليتلي نوكد داون<sup>2</sup> (CKD). كما خضعت أنشطة التركيب إلى معدلات مخفضة ومشجعة تتراوح نسبها بين 5% و 25% من الضريبة الجمركية، بحيث تساعد المتعامل الاقتصادي في تحفيزه على اختيار هذه الأنشطة واستغلال الامتيازات الممنوحة في إطارها.

### - هدف حماية المنتج الوطني:

<sup>1</sup> إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، 1998.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 92 لسنة 1999، المادة 58، ص 28.

أدى تحرير التجارة الخارجية، إلى تدفق المنتجات الأجنبية على الاقتصاد، فأصبح على عاتق إدارة الجمارك حماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، حتى تنمو بعيدا عن هذا الخطر الأجنبي، كونها غير قادرة على مواجهتها، وذلك بإخضاع البضائع المستوردة إلى ضرائب مرتفعة بهدف تشجيع الإنتاج الوطني والحد من استيرادها.

إن الحماية الفعالة بواسطة الضريبة الجمركية المرتفعة، قد تكون غير كافية عندما يتعلق الأمر بمنتجات مستوردة بأسعار منخفضة (**رخصه الثمن**) نتيجة تطبيق سياسة الإغراق، فلا يبقى الحل إلا باتخاذ إجراءات الرد على مثل هذه السياسات بفرض ضرائب إضافية على هذه السلع كضرائب معوضة ومضادة للإغراق بهدف حماية السوق الداخلية.

#### 4.1. أثر الحماية الفعالة على توازن ميزان المدفوعات والمنتجين والمستهلكين:

##### 1.4.1. أثر الحماية الفعالة على توازن ميزان المدفوعات

عندما تفرض دولة ما ضريبة استيراد على سلعة معينة، فإن السعر المحلي يرتفع بالنسبة للسلعة المستوردة، وبالتالي ينخفض الاستهلاك (**الطلب على هذه السلعة المستوردة**)، إنتاج محلي أعلى من هذه السلعة، فتقل الواردات من هذه السلعة. ومدخلات الضرائب المفروضة على السلع المستوردة تذهب لخزينة الدولة، والتي يعاد توزيعها في شكل إعانات ولتبيان ذلك نستعرض الجدول التالي:

جدول (3): إنتاج واستهلاك واستيراد الولايات المتحدة الأمريكية للقماش

الإنتاج (وحدة)	الاستهلاك (وحدة)	سعر الوحدة من القماش	الضريبة على الاستيراد %
10	70	\$1	100%

الم

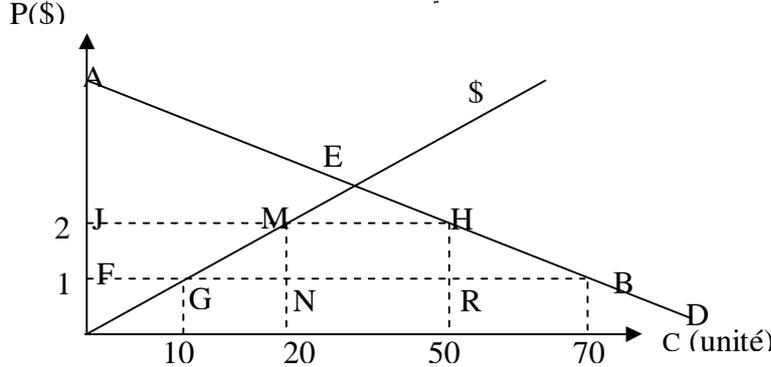
صدر: موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18

• في حالة التجارة الحرة يكون سعر الوحدة من القماش \$1

• بعد فرض ضريبة استيراد 100% يصبح \$2

والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك:

**الشكل (1):** تغيرات سعر الوحدة الواحدة من القماش في حالة التجارة الحرة وبعد فرض ضريبة الاستيراد بدلالة الكميات.



المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19

عند \$1 :

- (FB): تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى 70 وحدة من القماش، تنتج منها 10 وحدات فقط (FG)، والباقي قدر 60 وحدة (GB).

عند \$ 2 (حالة فرض ضريبة 100% على استيراد القماش).

- (JH): طلب الولايات المتحدة الأمريكية على السلعة 50 وحدة، (JM): تنتج محليا 20 وحدة، الباقي (MH) تستورده 30 وحدة ومنه:

- (BR): الأثر الاستهلاكي (50-70) وحدة = 20 وحدة  
تنخفض الواردات ب (BR+GM)

- (GM): أثر الحماية = 10+ وحدة

- (NHMR): إيرادات لخزينة الدولة. (مساحة المستطيل).

- (ABF): فائض الاستهلاك في ظل التجارة الحرة (مساحة المثلث)..

- (AHJ): فائض الاستهلاك عند فرض ضريبة الاستيراد (مساحة مثلث).

- (FJHB): التخفيض في فائض المستهلك.

- (FJMG): مقدار الإيرادات التي توزعها على المنتجين في شكل مربع.

- (GMN+BHR): تكلفة الحماية للاقتصاد الوطني.

#### 1-4-2- أثر الحماية الفعالة على المنتجين:

إن فرض التعريفية الجمركية يعود بالمنفعة على المنتجين المحليين أو المعرضين للمنافسة عن طريق الواردات، عندما يتعلق الأمر بالرسوم على المنتجات الأجنبية. فمن صالح المستهلك اقتناء السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، بمعنى آخر أن الحماية الفعالة تزيد من أرباح المنتجين الوطنيين الموجهين لمنافسة الواردات.

#### 1-4-3 - أثر الحماية الفعالة على المستهلكين :

من الملاحظ أن التعريفية الجمركية ليست في صالح المستهلكين للمواد المستوردة من الخارج، فإذا رغبت الحكومة أو الدولة في فرض تعريفية على السلع المستوردة، فالمستهلكين يجب عليهم إما دفع مبالغ مرتفعة أو انتقاء كمية قليلة من السلع أو الاثنين معا. فالتعريفية المفروضة على الواردات، من شأنها تغيير حالة البلد عما كانت عليه في السابق، أي قبل فرض التعريفية.

#### 5.1 الصعوبات المتعلقة بالتطبيق العملي للحماية الفعالة:

- يمكن أن يساء استخدام هذه الحجة، كما هو الحال في الصناعات التي تشهد تراجعا، وتحاول حماية وضعها التنافسي مما يضر بالكفاءة. ومن الأمثلة على ذلك، ضغط صناعة الصلب على الكونغرس لفرض حصص على الواردات من الصلب.

- عندما تنطبق شروط الصناعة الناشئة، فإنه من الأفضل توفير دعم للإنتاج، كوسيلة لمساعدة الصناعة على التوسع. ففي حين يتمخض عن فرض ضرائب تكاليف على الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد، تكون تكاليف الدعم متعلقة فقط بالإنتاج. وبصفة عامة، فإن الرسوم الجمركية تمثل ضريبة على المستهلك ودعمًا للمنتج. وأيضا فإن الدعم المباشر لا يحتوي على أي عناصر ضريبية، ويتم توفيره بصورة واضحة، ومن ثم فإنه يعطي الفرصة لكل الأحزاب المهمة بدراسته وتقييمه، وعندما يأتي الوقت المناسب، فإنه من السهل إيقافه.

- عدم القدرة على معرفة مساهمة الصناعات الأخرى في الصناعة التي يحسب لها معدل الحماية الفعال، وذلك لصعوبة الحصول على جداول مدخلات ومخرجات الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

- التغيرات في الأسعار النسبية للسلع، والناجمة عن اختلاف الأسعار الدولية في ظل التجارة الحرة، مما يؤدي إلى اختلال تحليل المدخلات والمخرجات<sup>2</sup>، خاصة المدخلات في الصناعة المختلفة، لأنها مستوردة، وتخضع للتجارة الحرة.

ومن وجهة نظر الدولة ككل، فإن الحجة المنطقية للرسوم الجمركية هي تحسين شروط التبادل التجاري لها. ومع ذلك، فإن ذلك ينطبق فقط على الدول المستوردة التي تكون من الكبر بدرجة تسمح لها بالتأثير على شروط التبادل التجاري لها، مع افتراض عدم قيام الدول الأخرى بالمثل، ومن ثم يكون المكسب الذي حققته الدولة المستوردة مساويا ما خسرتة الدول المصدرة في شروط تبادلها التجاري. ويمكن استخدام الرسوم الجمركية بهدف زيادة التوظيف أو تحسين وضع ميزان المدفوعات، ولكن معظم تلك الأهداف، يمكن أن تتحقق بصورة أكثر فاعلية باستخدام السياسات النقدية والمالية وسياسة الصرف، فالرسوم الجمركية طريقة باهظة لخلق الوظائف. ومن الناحية الأخرى، فإن أوقات البطالة في الاقتصاد المحلي هي أوقات غير مناسبة لتخفيض الرسوم الجمركية.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة هنا أنه في الأردن يوجد جدول مدخلات ومخرجات لعام 1986 فقط لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بجدول المدخلات والمخرجات، والعمل على إعداد مثل هذه الجداول بشكل دوري كل فترة زمنية معينة، لما لهذه الجداول من أهمية بالغة في إعطاء صورة واضحة ودقيقة للتحليلات الاقتصادية.

<sup>2</sup> حسام علي داود، أيمن أبوخضير، احمد الهزايمة، عبد الله صوفان، مرجع سبق ذكره، ص 78

## المحور الثاني: أثر هيكل الحماية التجارية الفعالة على التجارة الخارجية في الجزائر.

إن تحقيق سياسات التجارة الخارجية يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات أو الأدوات تسمى بأدوات السياسة التجارية، ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي، بغية تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية وحتى سياسية، وتتدخل هذه الأساليب في إطار ما يعرف بهيكل الحماية التجارية، الذي يضم كل من الأدوات التعريفية وغير التعريفية للسياسة التجارية - كما تم ذكره سابقا - ولمعرفة أثر هذا الهيكل على التجارة الخارجية الجزائرية سنتطرق في هذا المبحث إلى ذلك من خلال الإشارة إلى تأثيره على كل من الواردات والصادرات الجزائرية بالإضافة إلى الميزان التجاري وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010.

### 1- أثر هيكل الحماية التجارية على الواردات:

الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وعدم القدرة هذه قد ترجع لقلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي، حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة. إن الجزائر بتطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي من خلال إجراءات خاصة بمخطط إعادة الهيكلة، تمكنت من إعادة التوازن للمجمعات الاقتصادية الكبرى *Macro économiques*، لكن هذه التوازنات الكبرى لم ترافقها إجراءات لتأهيل المؤسسات الإنتاجية.

هذا ما جعل مسار تطوير القطاع الإنتاجي المحلي بطيئا أمام تزايد حجم الواردات هذه الأخيرة التي شهدت تطورا مذهلا حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي الإحصائي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

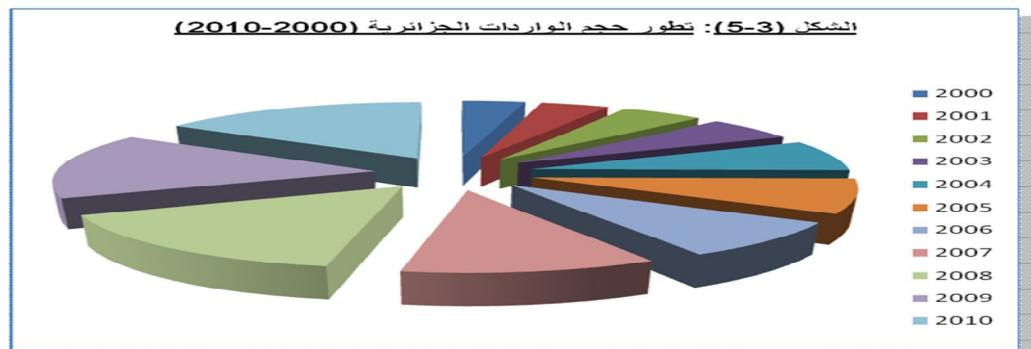
**جدول (4):** تطور حجم الواردات الجزائرية (2000-2010) نسبة التطور % / الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	38745	39267
نسبة التطور	0.10	7.71	17.22	11.26	20.07	8.66	6.58	22.35	30	1.89-	1.32

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.

شكل رقم (2): تطور حجم الواردات الجزائرية (2010-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (4).

يتضح أن دالة الاستيراد في الجزائر - وبصفة عامة - في تزايد مستمر، إذ أن حجم الواردات ازداد في سنتي 2002 و 2004 بنسبة تقارب 20% "ما يقارب الخمس"، عم كانت عليه سنة 2001. كما أن حجم هذه الواردات استمر في التزايد خاصة في السنوات القليلة الماضية حيث فاقت نسبة تطور الواردات 25% بين سنتي 2007 و 2008.

فقد انتقلت قيمة الواردات تبعا لإحصائيات التجارة الخارجية من 21.456 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى 27.439 مليار دولار أمريكي في السداسي الأول من سنة 2007، أي ما يعادل ارتفاع قدره 27.88%. هذا التزايد المستمر، يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتج المحلي، وهذا لا يمكن إرجاعه إلى ضآلة الحماية الجمركية، بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية، حيث انه وبسبب تلك الترسانة من الأحزمة الجمركية التي كانت مطبقة كسياسة حمائية للاقتصاد الوطني من المنتج الأجنبي والتي ما فتئت في التلاشي مع عصرنة قطاع الجمارك، قصد تكييفه مع متطلبات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل فاتورة الاستيراد تعرف تزايدا مستمرا، وهو ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول أعلاه إذ أن الواردات في تطور متزايد الأمر الذي يدل على غزو المنتج الأجنبي للاقتصاد الوطني.

ففي إطار إصلاح السياسة التعريفية تماشيا مع التطورات الدولية الراهنة، ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد سعت إلى إلغاء جميع القيود الجمركية من خلال قانون المالية 2008، الأمر الذي زاد من الواردات السلعية، إذ ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة<sup>1</sup>.

أما في سنة 2009، فقد هدفت حزمة التدابير التي اتخذت في إطار قانون المالية التكميلي لهذه السنة إلى الحد من الواردات، ومن الاستهلاك المحلي للبضائع المستوردة، في الوقت الذي كانت فيه صادرات الجزائر (المحروقات) تعرف انخفاضا في حجمها. وتميزت السياسة التجارية في التوسع في الإجراءات الحمائية غير التعريفية وغير الكمية، وتمثلت في<sup>2</sup>:

\* منع استيراد بعض المنتجات، إيقاف استيراد الآلات والتجهيزات المستعملة، ومنع استيراد قطاع غيار وغير الأصلية.

\* إجراءات تنظيمية متعلقة بالعمليات التجارية الخارجية، كتعميم الرقم التسلسلي الجبائي، كشرط للقيام بأي عملية تجارية خارجية، وفرض استخدام القرض الوثائقي كوسيلة وحيدة للدفع.

\* إيقاف تمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية المستوردة، وعلى رأسها السيارات.

\* منع تصدير بعض المنتجات، كنفائات المعادن غير الحديدية، والعجائن التي تستعمل مواد أولية مدعمة.

ثم اتبعت هذه الإجراءات بمجموعة من القرارات والتوجيهات، أهمها: إجراءات إدارية، تمثلت في تحويل عملية جمركة السلع غير المعبأة داخل حاويات، كالسيارات مثلا، نحو ثلاثة موانئ أخرى بدلا من ميناء العاصمة،

<sup>1</sup> ياسر زغيب، اتفاقيات الغات، الطبعة الأولى، لبنان، دار الندى، 1999، ص 15.

<sup>2</sup> قاشي فايزة، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الجهوي حول الأزمة المالية الراهنة، المنظم بولاية بشار 29 أبريل

2010، ص 13.

وإجراءات تفضيلية لصالح المؤسسات المحلية عند تسليم الأسواق العامة، وذلك من خلال رفع نسبة التفضيل من 15% إلى 25%<sup>1</sup>. فحسب أحدث إحصاءات نشرت من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات فان الجزائر قد كسبت **17.3 مليار دولار** سنة 2009<sup>2</sup> من جراء اتخاذ هذه الإجراءات. أما في سنة 2010 فنلاحظ ارتفاع في الواردات حيث بلغت **39267 مليون دولار**.

وقد شهد حجم الواردات انخفاضا طفيفا قدر بـ **0.95%**، وأنه ماعدا مواد التجهيز، والتي ارتفعت وارداتها بـ **15.6%**، فان معظم أنواع السلع الأخرى عرفت انخفاضا محسوسا، وهذا كما يبينه الجدول رقم (3-18). غير انه، لقد كان لهذه الإجراءات اثر سلبي على الآلة الإنتاجية لا يمكن إنكاره.

فالمنتجات المستوردة الموجهة للآلة الإنتاجية عرفت انخفاضا بـ **0.65%** سنة 2009 بعدما شهدت ارتفاعا بـ **37.10%** سنة 2008 و **41.30%** سنة 2007 و **17.52%** سنة 2006<sup>3</sup>.

الجدول (5): تطور الواردات الجزائرية من 2008 إلى 2009 القيمة بمليون دولار

التغير النسبي %	2009	2008	
(-) 25.64	5810	7813	المواد الغذائية
(-) 17.85	488	594	الطاقة
(-) 14.78	1188	1394	المواد الخام
(+) 2.34	10248	10014	المواد النصف المصنعة
(+) 15.6	15343	13267	مواد التجهيز
(-) 4.71	6096	6397	المواد الاستهلاكية
(-) 0.95	39103	39479	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك 2009.

## 2- أثر هيكل الحماية التجارية على الصادرات:

إن التطور الذي لوحظ في حجم الواردات لا بد أن يغطي من طرف حجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل مجانبية خطر الاقتصاد المعتمد على منتج واحد للتصدير. لكن، رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق **95%**، والجدول التالي يمثل صادرات الجزائر الإجمالية:

جدول (6): الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000-2010) نسبة التطور % / الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163	79298	44688	56667
نسبة التطور	43.16	15.15-	1.63-	23.52	23.28	27.73	18.71	9.22	24.13	43.64 -	26.8

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2009

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.

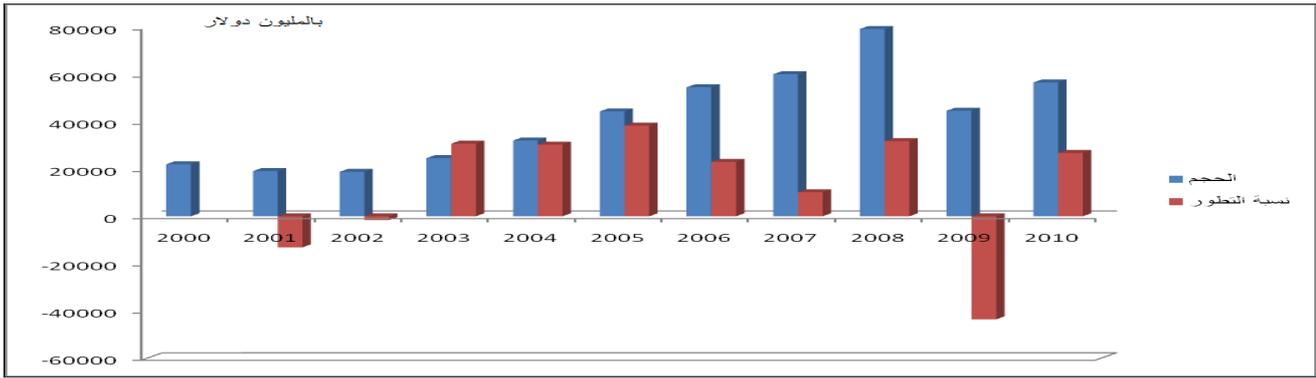
<sup>1</sup> تشير إلى أن هذا القرار، الذي يهدف أساسا إلى تخفيض استيراد الخدمات من خلال تفضيل المؤسسات الوطنية، لا زال قيد الدراسة.

<sup>2</sup> حسب نفس المصدر، تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال عملية المحاكاة ومقارنة حجم الواردات بدون اتخاذ الإجراءات التقبيد ومع اتخاذها.

<sup>3</sup> Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de L'Algérie 2007 et 2006.

<sup>4</sup> فيما يخص حجم الصادرات لسنتي (2009-2010) فتمثل المنتجات خارج المحروقات.

الشكل (3): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000-2010)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (6).

نلاحظ أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و2002، لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2003 لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير، وهو ما توضحه هيكلية الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة.

إن الانخفاض الملموس في الصادرات خارج المحروقات يرجع أساسا إلى البنية الاقتصادية بشكل عام، والمتمثلة في ضعف الإنتاجية على مستوى القطاع العام والخاص، وضعف في الإمداد بالمادة الأولية المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ونقص في المنشآت القاعدية الخاصة بالطرق والموانئ زيادة على نقص في الآليات المساعدة على تشجيع التصدير، بالإضافة إلى قلة الاستثمارات المنتجة المحلية والأجنبية. فقد بلغت الصادرات سنة 2004 ما قيمته 18.19 مليار دولار أي بتحسّن قدره 34.47% بالمقارنة مع سنة 2003، وتتوزع أهم المبادلات الخارجية على المناطق الجغرافية الموالية<sup>1</sup>:

- منطقة الوحدة الأوربية 8.21 مليار دولار.

- منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) 6.95 مليار دولار.

- بلدان المغرب العربي 177 مليون دولار مقابل 140 مليون دولار سنة 2003.

- البلدان العربية 130 مليون دولار مقابل 63 مليون دولار سنة 2003.

- بلدان أوروبا الأخرى 1.35 مليار دولار مقابل 732 مليون دولار سنة 2003.

وتبقى المحروقات تصدر أهم مبيعات الجزائر نحو الخارج بمبلغ 58.206 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 97.80% من الحجم الكلي للصادرات خلال سنة 2007، كما تبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل نسبته 2.2% فقط من الحجم الكلي للصادرات سنة 2007، أي ما يعادل ما قيمته 1.312 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك ارتفاعا يقارب 11% مقارنة بسنة 2008<sup>2</sup>.

ولكن مع نهاية 2008 وبداية 2009 انخفضت الصادرات انخفاضا شديدا حيث بلغت 10.742 مليار دولار مع بداية 2009، ويرجع السبب الأساسي لهذا الانخفاض إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، حيث كان

<sup>1</sup> شامي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

<sup>2</sup> وزارة التجارة، المديرية العامة للتجارة الخارجية، ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007.

لها الأثر الكبير على أسعار البترول، التي انخفضت أكثر من النصف، فقد بلغ سعر البرميل **47 دولار** وذلك نتيجة الكساد الاقتصادي الحاصل في جل اقتصاديات العالم<sup>1</sup>، بالإضافة إلى الانخفاض المتتالي للدولار خلال الأزمة. أما ابتداء من سنة **2010** تم تسجيل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

### 3. أثر هيكل الحماية على الميزان التجاري:

#### 1.3 تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (2010-2000):

يتكون الميزان التجاري من مجموع صادرات وواردات الدولة، ولمعرفة ذلك الأثر الذي يحدثه هيكل الحماية التجارية على هذا الميزان، سنتطرق إلى دراسة نسبة تغطية الواردات بالصادرات للاقتصاد الجزائري، وذلك في الفترة الممتدة من **2000** إلى **2010** بالإضافة إلى وضعية الميزان التجاري الجزائري في هذه الفترة ونستعرض ذلك من خلال الجدول التالي:

القيمة بمليون دولار

الجدول (7): تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (2010-2000)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631	39479	38745	39267
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163	79298	44688	56667

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك CNIS، 2008.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.

نلاحظ أنه في سنة **2000** تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات، وقد بلغ هذا الفائض **10374 مليون دولار**، وبلغت قيمة الواردات **9201 مليون دولار**، أي بارتفاع قدر ب **4%** بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة **1999**. في حين بلغت قيمة الصادرات **19575 مليون دولار**، أي بارتفاع قدر بنسبة **56.32%** مقارنة بنفس الفترة لسنة **1999**، ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة **212.75%**.

أما في السنتين المواليين أي **2001** و**2002** انخفضت الصادرات إلى **19132 مليون دولار** ثم إلى **18825 مليون دولار** على التوالي، وارتفعت الواردات إلى **9940 مليون دولار** و**12009 مليون دولار** على التوالي<sup>2</sup>. وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى **9192 مليون دولار** أي بنسبة تغطية **192%** سنة **2001** ثم انخفضت إلى **8616 مليون دولار** سنة **2004** وبنسبة تغطية قدرها **157%**، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة **2010**.

#### 2.3 تطور الميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة (2010-2000):

القيمة بمليون دولار

الجدول (8): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2000)

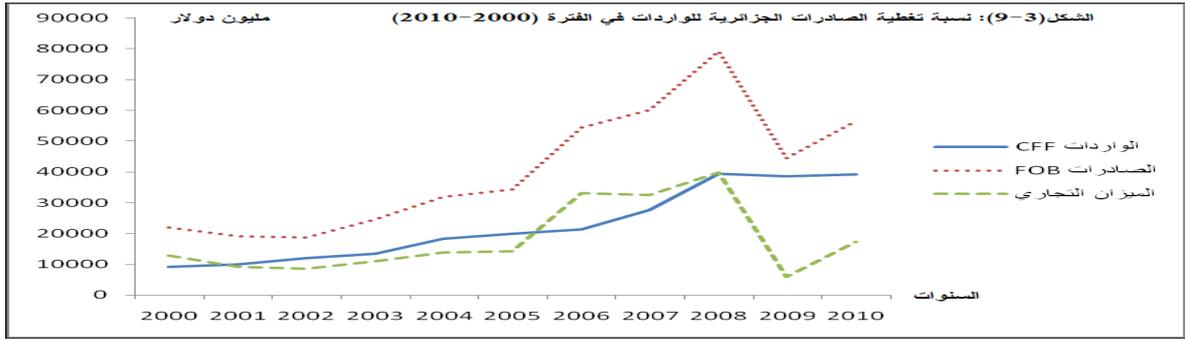
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631	39479	38745	39267
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163	79298	44688	56667
الميزان التجاري	12858	9192	8616	11078	13775	14351	33150	32532	39819	5943	17400
نسبة التغطية %	240	192	157	182	175	221	255	217	200	115	144

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك CNIS، 2009، ومنظمة التجارة العالمية

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2010.

<sup>1</sup> FMI 2007 – FMI 2009.<sup>2</sup> الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011

شكل (4): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة (2010-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (8).

تبين الإحصائيات بأن المعاملة التجارية الجزائرية خلال سنة 2001 قد انخفضت عن سنة 2000، وذلك بنسبة 4.5% حيث بلغت في سنة 2001 مقدار 29.800 مليار دولار أمريكي، بينما كانت في سنة 2000 تقدر بـ 31.204 مليار دولار، هذا ما انعكس على النتيجة الإجمالية للميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2001 حيث تراجع الفائض من 12.857 مليار دولار سنة 2000 إلى 10.28 مليار دولار سنة 2001، أي بلغت نسبة التراجع إلى 20.5%. ويعود هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري أساساً إلى تدهور أسعار البترول التي سجلت في شهر سبتمبر، حيث انهارت أسعار البترول في الأشهر التسعة الأولى من 25 و 26 دولار للبرميل في سنة 2001 إلى أقل من 20 دولار للبرميل في الفصل الأخير من سنة 2001، إلى جانب ذلك ساعد انخفاض النسبة الصادرات من دون المحروقات إلى تدني في الصادرات لسنة 2001 حيث قدرت قيمتها بـ 289 مليون دولار بينما بلغت هذه القيمة في السداسي الأول من سنة 2000 إلى 344 مليون دولار وقدرت في سنة 1999 بمبلغ 340 مليون دولار.

وفي سنة 2002، ارتفع حجم المبادلات حيث بلغت 30.834 مليار دولار أي بنسبة 3.6%، ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في الواردات خلال سنة 2002<sup>1</sup>، ورغم انخفاض الصادرات في هذه السنة فإن الميزان التجاري قد حقق فائض بمقدار 6.814 مليار دولار. لكن هذا الفائض أقل من المحقق في سنة 2001 ولقد قدرت نسبة ارتفاع الواردات في سنة 2002 نسبة تفوق 18%، بينما انخفضت الصادرات بمعدل 3.7%.

أما في سنة 2003 فقد حقق الميزان التجاري فائض يقدر بـ 10.828 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 56% مقارنة بسنة 2002، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات التي انتقلت من 18.825 مليار دولار أمريكي إلى 23.836 مليار دولار أي بنسبة 27% وذلك نتيجة ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية، مما مكن من تحقق قيمة مضافة بوثيرة قدرت بـ 8.4% من القيمة الحقيقية وبالتالي ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 183% سنة 2003.

وفي سنة 2004 فقد ارتفع حجم المبادلات إلى 49.913 مليار دولار، يعود ارتفاع حجم المبادلات إلى زيادة الصادرات والواردات معاً، بالنسبة لصادرات هذه السنة فلقد بلغت قيمتها 31.71 مليار دولار وقدر إجمالي صادرات المحروقات لوحدها في نفس السنة بقيمة 31.5 مليار دولار، بينما كانت تبلغ 23.93 مليار دولار في

<sup>1</sup> المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك، CNIS، 2009.

سنة 2003، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت أرقاما قياسية في الأسواق الدولية إلى جانب ارتفاع إنتاج الغاز، حيث قدر سعر النفط الخام الجزائري في سنة 2004 متوسط 38.6 دولار مقابل 28.9 دولار للبرميل خلال سنة 2003 أي بريح قدره 9.5 دولار لكل برميل، لكنها شهدت انخفاضا في العائدات المالية بمقدار 59.011 مليار دينار بالمقارنة مع سنة 2002.

أما فيما يتعلق بجانب الواردات، فقد ارتفعت في سنة 2001 بزيادة طبيعية عن سنة 2000 ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع القيمة المطلقة للمواد الموجهة لتسيير جهاز الإنتاج وبالتالي احتلت في نفس السنة المركز الثاني من حيث الواردات. وفي سنة 2002 ارتفعت الواردات إلى 12.009 مليار دولار، ويفسر هذا الارتفاع في قيمة الواردات في هذه السنة إلى الارتفاع المسجل في جميع الواردات، كما شهدت سنة 2003 كذلك ارتفاع في الواردات بنسبة 8.318% عن سنة 2002. وتفسر هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي شهدته المواد الاستهلاكية غير الغذائية والتي عرفت زيادة تقدر بنسبة 23.08% عن سنة 2002، مع العلم أن المواد الغذائية المستوردة في هذه السنة قد شهدت انخفاضا يقدر ب 5.18% عن سنة 2002.

وفيما يخص سنة 2004 فقد بلغت الواردات 18.199 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بنسبة 34.47% عن سنة 2003، في الحقيقة فإن سبب هذه الزيادة تعود إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار مقارنة بالأورو، حيث أن ما يقارب نصف الواردات الجزائرية صادرة من منطقة الأورو وفرنسا وحدها تستحوذ على 41% من إجمالي الواردات. أما بالنسبة لسنة 2005 فقد لوحظ ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى 22.6 مليار دولار، وذلك بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته الصادرات حيث بلغت حوالي 41.74 مليار دولار.

إن النتيجة التي حققتها التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، سجلت زيادة في الميزان التجاري بالقيمة 33.16 مليار دولار، أي زيادة ب 29% بالنسبة لسنة 2005، مما يفسر أساسا ارتفاع الصادرات ب (18.72%). أما سنة 2007 كان حجم الواردات 27.44 مليار دولار، أي زيادة تقدر ب 27.88% بالنسبة لسنة 2006، وكان حجم الصادرات 59.52 مليار دولار، أي بزيادة تقدر ب 8.98% بالنسبة لسنة 2006. وفي ما يخص سنة 2008، فقد بلغ حجم الواردات 39479 مليون دولار بينما بلغ حجم الصادرات 79298 مليون دولار أي بنسبة تغطية قاربت 200%، لكن بالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تعود إلى صادرات المحروقات. أما في سنة 2009 فنسجل انخفاضا في نسبة التغطية حيث بلغت 115% مقارنة ب 2008 وهذا يفسر بنقص قيمة الصادرات مقارنة بالواردات.

وبالمقارنة بين السنتين 2000 و2008، نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار، ويمكن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت ب 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار. لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية كما تم ذكره

سابقا. ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، وبلغ 17400 مليون دولار.

وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع "الأسرع" بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من 115 بالمائة سنة 2009 إلى 141 بالمائة سنة 2010<sup>1</sup>، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 97,14 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 55,04 مليار دولار سنة 2010 مقابل 44,12 مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24,74 بالمائة.

إذن من خلال ما سبق نستنتج بان الجزائر ليست في معزل عما يحدث حولها، فقد شرعت في هيكلة وتكييف التجارة الخارجية بما تقتضيه عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد لعبت التطورات الخارجية الدور الاستراتيجي في بناء الاقتصاد الجزائري. فقد عمدت الدولة الجزائرية منذ 1990 إلى وضع جملة من الترتيبات لإصلاح السياسة التعريفية لقطاع التجارة الخارجية. هذه الإصلاحات التي تهدف إلى تشجيع آليات الإنتاج قصد تفعيل التصدير خارج لمحروقات الذي ما يزال يشكل هدف السلطات الجزائرية.

كما تسعى الجزائر من خلال التخفيضات المعتبرة في الضرائب إلى تشجيع الاستثمار المنتج وخلق الثروة، لتدارك التأخر في الإنتاج الوطني الخاص بالمواد الغذائية والمواد الأساسية، التي نستورد منها كميات معتبرة تتجاوز ملايين الدولارات. وفي انتظار تنظيم التجارة الخارجية أكثر وتشجيع الاستيراد من خلال مطابقة الإنتاج الوطني مع المقاييس العالمية، ورفع القيود عن الاستيراد والبحث عن الأسواق التي تناسبنا، يبقى الاقتصاد الوطني يعاني من عقدة المحروقات التي تلازمه منذ سنوات طوال، وما يبعث عن الارتياح مؤخرا هو التفكير في ترشيد النفقات في ظل العجز عن بناء الاقتصاد وهو ما نجحت فيه دول الخليج.

**المحور الثالث: الحماية الفعالة للقطاع الصيدلاني ودورها في جذب واستقطاب الموارد الاستثمارية (دراسة حالة صيدال).**

بعد تطرقنا في ما سبق الى خصائص الحماية الفعالة وهيكلها في الاقتصاد الجزائري. سنقوم هذه الجزئية بإسقاط ما جاء في الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنتمي إلى قطاع الصناعة الصيدلانية، والمتمثلة في **المجمع الصيدلاني صيدال**، حيث يعتبر قطاعا جذابا وذو مردودية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المخابر المحلية العاملة به، وتعدد المستوردين للأدوية من المخابر العالمية التي تحاول الدخول إلى هذه السوق والظفر بحصص سوقية هامة قد تهدد حصة **مجمع صيدال**. مما يستوجب تطبيق سياسة **حمائية فعالة** لهذا القطاع.

### 1. دور مجمع صيدال في جذب واستقطاب الموارد الاستثمارية:

يلعب مجمع صيدال دورا هاما في عملية جذب واستقطاب موارد استثمارية، بخصوص الصناعة الدوائية في الجزائر، ولقد ازداد هذا الدور أهمية بسبب ما يوقعه هذا المجمع من اتفاقيات شراكة متنوعة مع مؤسسات

<sup>1</sup> تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي ولحصائيات الجمارك، 2010.

أجنبية ومحلية مختصة في القطاع الصيدلاني. وبغرض مساندة السوق العالمية، فقد ركز المجمع على إنشاء وإقامة عقود واتفاقيات تعاون تراوحت ما بين عقود **اتفاقيات التكيف**، أو عقود على شكل **مشاريع مشتركة**<sup>1</sup>. ويهدف المجمع من وراء هذه الاتفاقيات الى جملة أهداف منها:

- جذب موارد استثمارية في مجال الصناعة الدوائية.
  - الحصول على تكنولوجيا الصناعة الدوائية وتكييف خطوط الإنتاج.
  - المساهمة الفعالة في رفع إمكانيات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة.
  - زيادة الحصة السوقية للمجمع داخل وخارج الوطن.
  - تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية الأساسية.
- كما حقق مجمع صيدال في سنة **2009** نسبة استثمارات بلغت **1305 مليون دج**، وذلك على مستوى جميع الوحدات الإنتاجية للمجمع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (9): نسبة الاستثمارات لمجمع صيدال لسنة 2009

الوحدات الإنتاجية	أنتيبوتيكال	بيوتيك	فارمال	الشركة الأم	المجموع
مبلغ الاستثمار	263	532	345	165	1305
النسبة	% 20	% 41	% 26	% 13	% 100

المصدر: التقرير السنوي لمجمع صيدال، 2009، ص 25

### 1- اتفاقيات المشاريع المشتركة:

وتتمثل هذه الاتفاقيات في عملية إنشاء شركات ومشاريع مختلطة، وينسب مشاركة معينة بين أطراف التعاقد، وغالبا ما تكون مؤسسة محلية وأخرى أجنبية، حيث نجد أن مجمع صيدال قام بعدة اتفاقيات مشاريع أهمها<sup>2</sup>:

**1-1 - Pfizer-SAIDAL - Manufacturing - PSM** - ويقضي الاتفاق الممضي في سبتمبر 1998 بانجاز وحدة إنجاز بقدرة **30 مليون وحدة بيع** مقرها الدار البيضاء بتكلفة تقدر بـ **912 مليون دج**. كما تختص هذه الوحدة التي انطلق الإنتاج بها يوم **2002/06/23** بإنتاج المضادات الحيوية، مضادات الالتهاب، أدوية أمراض القلب، مسكنات الأعصاب، مضادات الجراثيم، ومضادات الفطريات.

**1-2 - SAIDAL - Aventis France - RPS** - نصت الاتفاقية على انجاز وحدة إنتاج مقدرة بـ **20 مليون وحدة بيع**، مقرها واد السمار بتكلفة استثمار **400 مليون دج**، وتم الاتفاق على هذا المشروع سنة **1998**، وكانت انطلاقته الفعلية في سنة **2002**. يختص هذا المشروع بإنتاج المضادات الحيوية، ومضادات الالتهاب، أدوية أمراض القلب، مضادات الطفيليات، مضادات السعال، مسكنات الحرارة، مضادات ضغط الدم.

**1-3 - SAIDAL - GPE Europe**: وهذا بإقامة مشروع شراكة مع المجمع الصيدلاني الأوربي **GPE**، ينص هذا الاتفاق على إنشاء وحدة إنتاج ذات قدرة **27 مليون وحدة بيع**، مقره واد السمار بتكلفة استثمار **980 مليون**

<sup>1</sup> المشاريع المشتركة: اشتراك طرف أجنبي مع طرف محلي في امتلاك مشروع.

دينار، تم عقد بروتوكول الشراكة في 17/09/1998، وانطلق الإنتاج في أواخر سنة 2001، وسميت الشركة بـ SOMEDIAL، يختص هذا المصنع بإنتاج مضادات السعال ومضادات الهستامين.

**1-4- Pierre Fabre SAIDAL -NOVO NORDISK** : وهو المشروع الأول لإنتاج الأنسولين، وأصناف علاجية أخرى، وتبلغ قدرة الإنتاج حوالي 37 مليون وحدة باستثمار قدره 2770 مليون دينار، وتم تأسيس المؤسسة المختلطة ALDAPH حيث انطلق الإنتاج سنة 2004 كمرحلة أولية، ومرحلة نهائية في سنة 2006 (الخاص بإنتاج الأنسولين) وهو ينتج أصنافاً أخرى علاجية منها أدوية أمراض القلب.

**1-5- SAIDAL-Dar EL DAWA**: وهذا بانجاز فرع مشترك باستثمار قدره 120 مليون دج، وبطاقة إنتاجية تقدر بـ 6 مليون دج، وكان تاريخ انطلاق إنتاجه في 29 ماي 2002 مختص في إنتاج أدوية على شكل سوائل لعلاج أمراض العيون.

**1-6- SAIDAL-ACDIMA-JPM**: تم الاتفاق في 25 جويلية 2000، حيث تضم المؤسسة المختلطة المؤسسات المساهمة التالية: SPIMACO (20%)، ACDLNA (25%)، JPM (10%)، DIGRONED (10%)، SAIDAL (35%)، وتم تسمية المؤسسة "بالتاسيلي العربية الصيدلانية" بكلفة استثمار 1100 مليون دج، وبقدرة إنتاج 17 مليون وحدة بيع، انطلق الإنتاج به سنة 2004 مختصة في إنتاج أدوية العيون والأدوية القابلة للحقن.

**1-7- SAIDAL- MEDACTA**: وتم الاتفاق بتاريخ 20/11/2000 بتكلفة إنتاج 192 مليون دج وطاقة إنتاج 03 مليون وحدة بيع، وهذه المؤسسة مساهمة بين صيدال (40%) والمؤسسة السويسرية MEDACTA (60%)، وتم انطلاق الإنتاج سنة 2002، تختص هذه الوحدة في إنتاج الأشكال الأدوية الجراحية للعظام ذات التكنولوجيا الحديثة ذات التسمية SAMED.

## 2- اتفاقيات الإنتاج:

تعد اتفاقيات الإنتاج واحدة من أهم نماذج الشراكة لدى صيدال، فهي تقوم بها بالتعاون مع مخابر عالمية لإنتاج الأدوية، ويعتمد المجمع على هذا النوع من عقود الشراكة اعتماداً كبيراً، لأن هذه المنتجات ملك لصيدال، وبالتالي اكتسابها أكثر لتقنيات إنتاج الشريك، وقد قامت صيدال بعقد هذا النوع من الاتفاقيات مع عشرة مخابر لانجاز 43 منتج نهائي، بحيث تشكل مبيعاتها الإجمالية 43 مليون وحدة<sup>1</sup>، وهذا بإنتاج صيدال لصالح الشركاء تحت التراخيص لبعض الأصناف وشراء بعض الملفات التقنية.

وما يلاحظ على هذه الاتفاقيات، أنها لم ترق إلى تحقيق نسب إنجاز مهمة، والتي لم تتجاوز نسبة 30% في كثير من الأحيان، ففي سنة 2004 كانت نسبة تحقيق النتائج في إطار هذه العقود ما يقارب 26.04% من الأهداف المنتظرة مع مخبر دار الدواء الأردني، وما نسبته 24.66% من الأهداف المنتظرة مع مخبر Aventis. والجدول التالي يوضح بعض من هذه النتائج لسنة 2004.

<sup>1</sup> Rapport Annuel 1998, Groupe SAIDAL.

## الجدول رقم ( 10 ): تحقيق الأهداف لسنة 2004 لبعض اتفاقيات الإنتاج

الشريك	الأهداف المنتظرة	الانجازات	معدل الانجاز
Aventis	4 039 996	966 464	% 24.66
Dar el Dawa	650 000	169 275	% 26.04
Generic LAB	1 718 000	1 053 593	% 61.33
Solupham	4 000 000	652 216	% 16.30

Source : Bilan d'activité 2004 et Perspectives 2005, Direction du Partenariat et Développement Industriel, Groupe SAIDAL, 2005, P 06.

ومن أبرز الاتفاقيات التي عقدها مجمع صيدال نذكر<sup>1</sup>:

**1-2- إمضاء عقود مع الشريك Biotechnica التونسي:** وهذا بإمضاء عقد بتاريخ **22 سبتمبر 2004** ، بغرض الحصول على ملفات ومعلومات تقنية تخص منتجات لتوسيع تشكيلة صيدال، وتمس الأمراض المتواجدة في الجزائر وخاصة أمراض القلب والشرابين، أمراض السكري... الخ، إضافة الى تسويق منتجات صيدال في تونس بعد تسجيلها.

**2-2- اتفاق صيدال مع Mepha السويسري:** حيث تم إمضاء العقد في **فيفري 2004** لغرض إنتاج تحت ترخيص Mepha منتجين من صنف مضادات الالتهاب، وهما المنتج ( Diclophenac ( Olpen ) بمعيار **25 مغ** وآخر بمعيار **50 مغ**.

ويمكن تلخيص أهم عقود المشاريع المشتركة التي وقعت بالمجمع في الجدول التالي<sup>2</sup>:

الجدول (11): أهم عقود المشاريع المشتركة التي قام بها مجمع صيدال

المشروع المشترك	التسمية	الدول المشاركة	تكلفة استثمار (ج.10000)	الطاقة الإنتاجية (10000 و.ب)	مكان المصنع	انطلاق الإنتاج
Pfizer-SAIDAL- Manufacturing	P.S.M	الوم أ	912	30	الدار البيضاء	2002/06/23
SAIDAL- Aventis France	RPS	فرنسا	400	20	واد السمار	2002/06/23
SAIDAL- GPE Europe	SOMEDIA L	مجموعة أوربية	980	27	واد السمار	2001
SAIDAL- NOVONORDISK Pierre Fabre	ALDAPH	الدانمارك فرنسا	2670	37	واد عيسى (تيزي وزو)	2004
SAIDAL- Dar EL DAWA	JORAS	الأردن	120	6	جسر قسنطينة	2002
SAIDAL- ACDIMA- JPM	TAPHCO	الأردن السعودية	1100	17	روبية	2004
SAIDAL- SOLUPHARM	SOLUPHARM	الجزائر	500	10	واد قاسي	2004
SAIDAL- MEDACTA	SAMED	سويسرا	192	03	شرشال	

Source :- Rapport de Gestion 2000, P18.

Rapport de Gestion 2002, P27

Rapport de Gestion 2003, P34

Rapport de Gestion 2002, P24

<sup>1</sup> - Rapport de Gestion 2004, Groupe Saidal, P 21.

- Rapport de Gestion 2000, Groupe Saidal, P 18

<sup>2</sup> Rapport de Gestion 2004, Groupe Saidal, P 20

- Bilan d'activité 2004 et Perspectives 2005, Op.Cit, PP 07-09.

## 2. تقييم السياسة الجزائرية المنتهجة لحماية قطاع الأدوية:

### 1.2 دور الحكومة الجزائرية في تشجيع الاستثمار في القطاع الصيدلاني:

لقد سعت الدولة الجزائرية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصيدلاني عن طريق القيام والحث على اتفاقيات شراكة صناعية والتي تهدف من خلالها إلى<sup>1</sup>:

- تقليص فاتورة الاستيراد وتشجيع الفرص المتاحة لانفتاح السوق الصيدلانية الوطنية على اقتصاد السوق وذلك بتحرير القطاع نهائيا في الجزائر .
- زيادة الاستثمار الأجنبي بتشجيع المؤسسات الصيدلانية الدولية للاستثمار محليا في أجهزة وأدوات الإنتاج الصيدلاني.
- المساهمة في تقليص البطالة وذلك بإنشاء نشاطات إنتاجية على التراب الوطني.
- تحسين القدرات والمهارات عن طريق نقل التكنولوجيا ودمجها في الصناعة الصيدلانية الجزائرية نتيجة لالتقاء المستثمرين المحليين وشركتهم بالمستثمرين الأجانب.

### 2.2 أثر سياسة الحماية الفعالة على تقليص فاتورة الواردات في قطاع الأدوية:

بههدف تقليص وتنظيم الواردات في قطاع الأدوية وإعطاء امتياز لتحقيق هذه الخدمات بعين المكان تم فرض ضريبة قيمتها 5%<sup>2</sup> على كل الواردات سواء تعلق الأمر بالمواد الأولية المستعملة في المنتج أو على المنتج النهائي، كما تم وفي إطار تطهير ممارسة التجارة الخارجية، فرض قانون الحضور الإجمالي للأشخاص المسجلين في السجل التجاري في إطار عمليات الاستيراد والمراقبة، ومن جهة أخرى تتطلب ضرورة عقلنة العمليات وضبط التجارة الخارجية وتوطين العمليات البنكية قبل القيام بأي استيراد وتسوية مالية، والإجراءات الجمركية من أجل تجنب أن يواجه الاقتصاد الوطني وضعيات خطيرة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(12): نسبة الضرائب المطبقة على المواد الصيدلانية المستوردة

Position	Statistique G.U U.C	Désignation des Produits	Droits D.D (%)	Taxes TVA (%)
3001.20.00P	8 Kg	Extraits de glandes, d'autres organes (3) (4).....	5	17
3001.90.10J	8 Kg	-Héparine et ses sels (3) (4).....	5	17
3001.90.90W	8 Kg	-Autres (3) .....	5	17
3002.10.00X	8 Kg	-Antisérum, autres fractions du sang, produits immunologique modifiés, meme obtenus par voie biotechnologique (2) (3) (4).....	5	17
3002.20.00J	8 Kg	-Vaccins pour la médecine humaine (3) (4).....	5	17
3002.30.00W	8 Kg	- Vaccins pour la médecine vétérinaire (2) (5).....	5	17
3002.90.10D	8 Kg	-Saxitoxine (2) (3) (4).....	5	17
3002.90.20P	8 Kg	- Ricin (2) (3) (4).....	5	17
3002.90.90R	8 Kg	-Autres (2) (3) (4) .....	5	17
3003.10.00S	8 Kg	-Contenant des pénicillines ou des derives de ces produits, à structure déacide pénicillanique, ou ou des derives de ces produits (2) (3) (4).....	5	17
3003.20.00D	8 Kg	-Contenant d'autres antibiotiques (2) (3) (4).....	5	17
3003.31.10D	8 Kg	-Contenant de l'insuline (2) (3) (4).....	5	17
3003.39.20P	8 Kg	-Autres (1) (2) (3) (4).....	5	17
3003.40.90R	8 Kg	-Contenant des alcaloïdes ou leurs derives, mais ne contenant ni hormones, ni autre produits du n° 29.37, ni antibiotique (1) (2) (3) (4).....	5	17
3003.90.00M	8 Kg	-Autres (1) (2) (3) (4).....	5	17

<sup>1</sup> يحيواوي حسنية، تراطبات الاستثمار الأجنبي - الاستثمار المحلي، حالة القطاع الصيدلاني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009، ص 107.

<sup>2</sup> المركز الوطني للإعلام الآلي ولحصائيات الجمارك، مرجع سبق ذكره.

3004.10.00L	8	Kg	-Contenant des pénicillines ou des dérivés de ces produits, à structure d'acide pénicillanique, ou des streptomycines ou des dérivés de ces produits (2) (3) (4) (*).....	5	17
3004.20.00Y	8	Kg	-Contenant d'autres antibiotiques (2) (3) (4) (*).....	5	17
3004.31.00U	8	Kg	-Contenant de l'insuline (2) (3) (4) (*).....	5	17
3004.32.00C	8	Kg	-Contenant des hormones corticostéroïdes, leurs dérivés ou analogues structurels (2) (3) (4) (*).....	5	17
3004.39.00N	8	Kg	-Autres (1) (2) (3) (4) (*).....	5	17
3004.40.00X	8	Kg	-Contenant des alcaloïdes ou leurs dérivés, mais ne contenant ni hormones, ni autres produits, ni antibiotiques (1) (2) (3) (4) (*).....	5	17
3005.10.00F	8	Kg	-Pansements adhésifs et autres articles ayant une couche adhésive (3)	5	17
3005.90.00B	8	Kg	-Autres (3)	5	17
3006.10.00N	8	Kg	-Catguts stériles, ligatures stériles similaires pour sutures chirurgicales (compris les fils résorbables par la chirurgie ou l'art dentaire) (3).....	5	17
3006.20.00N	8	Kg	-Reactifs destinés à la détermination des groupes ou des facteurs sanguins (3).....	5	17
3006.30.00N	8	Kg	-Préparation opacifiante pour examens radiographiques; réactifs de diagnostic conçus pour être employés sur le patient (3).....	5	17
3006.40.00N	8	Kg	-Ciments et autres produits d'opturation dentaire; ciments pour la réparation osseuse (3).....	5	17
3006.50.00N	8	Kg	-Troussets et boîtes de pharmacie garnies, pour soins de première urgence <sup>1</sup> (3).....	5	17

Source: Les textes réglementaires de la Douane Algérienne, Année 2010, P 132-132

يبين الجدول رقم (12) نسبة الضرائب المطبقة على المواد الصيدلانية المستوردة، بحيث نلاحظ أنه وبالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة هناك حقوق جمركية أخرى يتحملها المستورد وبالتالي تقع على عاتقه والمتمثلة في الحقوق الجمركية بنسبة 5%، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما ينجم عنه عزوف المستهلك المحلي عن شراء هذه المنتجات بسبب ارتفاع أسعارها.

وقد تحاول الدول في هذه الوضعية إتباع استراتيجية معينة كإحلال الواردات والتي انتهجتها على سبيل المثال الحكومة الجزائرية، إذ سجلت الفاتورة الجزائرية لاستيراد الأدوية انخفاضاً بأزيد من 44% خلال شهر ماي 2010 وهو أهم انخفاض يسجل منذ القرار الذي اتخذته الحكومة في جانفي 2009 لمنع استيراد الأدوية المصنوعة محلياً، وانخفضت فاتورة استيراد الأدوية خلال شهر ماي بنسبة 44.36%، حيث انتقلت إلى 110.43 مليون دولار (-88 مليون دولار)<sup>2</sup>.

الوحدة: مليون دولار

الجدول (13): قيمة استيراد الأدوية من (2007 - 2010)

السنوات	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستيراد	1440	1850	*729	*565
نسبة التطور (%)	/	%22+	%30 -	%44 -

• بيانات أولية لخمس أشهر الأولى من سنة 2009 و2010.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من المركز الوطني للإعلام الآلي ولحصائيات الجمارك CNIS.

نسجل من خلال الجدول رقم (13) انخفاض في فاتورة استيراد المنتجات الدوائية، وذلك طوال الفترة المذكورة. حيث وبالرغم من ارتفاع قيمة هذه الفاتورة ما بين سنتي 2007 و2008 بنسبة 22%، إلا أن

(1) DCA= Voir annexe Droits de circulation sur les alcools

(2) Produits pharmaceutiques à usage humain exonérés de la TVA (Art 9/3°Cd TCA)

- Produits vétérinaires du présent chapitre sont soumis à 7% de TVA (Art 21 LF 2001

- Décret exécutif n°02/216 du 20-06-2002

(3) V.T.I = Visa technique préalable à l'Importation pour les produits pharmaceutique du Ministère de la Santé

(4) Voir annexe TVA: Art. 9/3 Cd. TCA

(5) I.S.V = Inspection sanitaire vétérinaire ( Voir annexe F.A.P)

(\*) Les médicaments destinés à l'utilisation vétérinaire sont soumis à l'inspection sanitaire vétérinaire.

Aventage accordé précédemment aux produits de la SPT.9021.90.10 supprimée.

<sup>2</sup> المركز الوطني للإعلام الآلي ولحصائيات الجمارك، بيانات أولية 2010.

الواردات الجزائرية من الأدوية أخذت في منحى الانخفاض ابتداء من سنة 2009، وهذا بنسب انخفاض مرتفعة من 30% إلى أكثر من 44% على التوالي. وبلغ الانخفاض خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الجارية نسبة 22% (-164.55 مليون دولار)، بما أن الفاتورة انتقلت إلى 565.374 مليون دولار مقابل 729.928 مليون دولار. وعرفت الأدوية البشرية انخفاضا أيضا بنسبة 22% (-160.8 مليون دولار) بما أن الفاتورة انتقلت إلى 546.59 مليون دولار خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2010 مقابل 707.45 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009.

كما أوضحت نفس الإحصائيات أن للمنتجات الصيدلانية عرفت هي الأخرى انخفاضا قدر بـ 31% (-4.68 مليون دولار)، إذ انخفضت إلى 10.37 مليون دولار الخمس أشهر الأولى لسنة 2010 مقابل 15.05 مليون دولار في نفس الفترة المرجعية في 2009. وللتذكير فإن الحكومة قررت منع استيراد الأدوية المنتجة محليا في جانفي 2009، بعد أن لاحظت ثقل فاتورة استيراد الأدوية رافقها تراجع في الإنتاج الوطني في هذا المجال، كما كلفت هذه الفاتورة الجزائر 1.86 مليار دولار سنة 2008 مقابل 1.44 مليار دولار في 2007 أي ارتفاع قدر بـ 27.86%.

وقد قررت الحكومة تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية لا سيما الأدوية الجنيسة<sup>1</sup>، من خلال تحسين التحفيز المتمثلة في الاستثمار وتوفير كل الشروط الملائمة لتحقيق تنمية قدرات وتنوع إنتاج المؤسسة العمومية صيدال<sup>2</sup>، ويذكر أن الإجراءات التنظيمية التي اتخذت قد سمحت بالتحكم في تدفق الواردات بصفة عامة والأدوية بصفة خاصة.

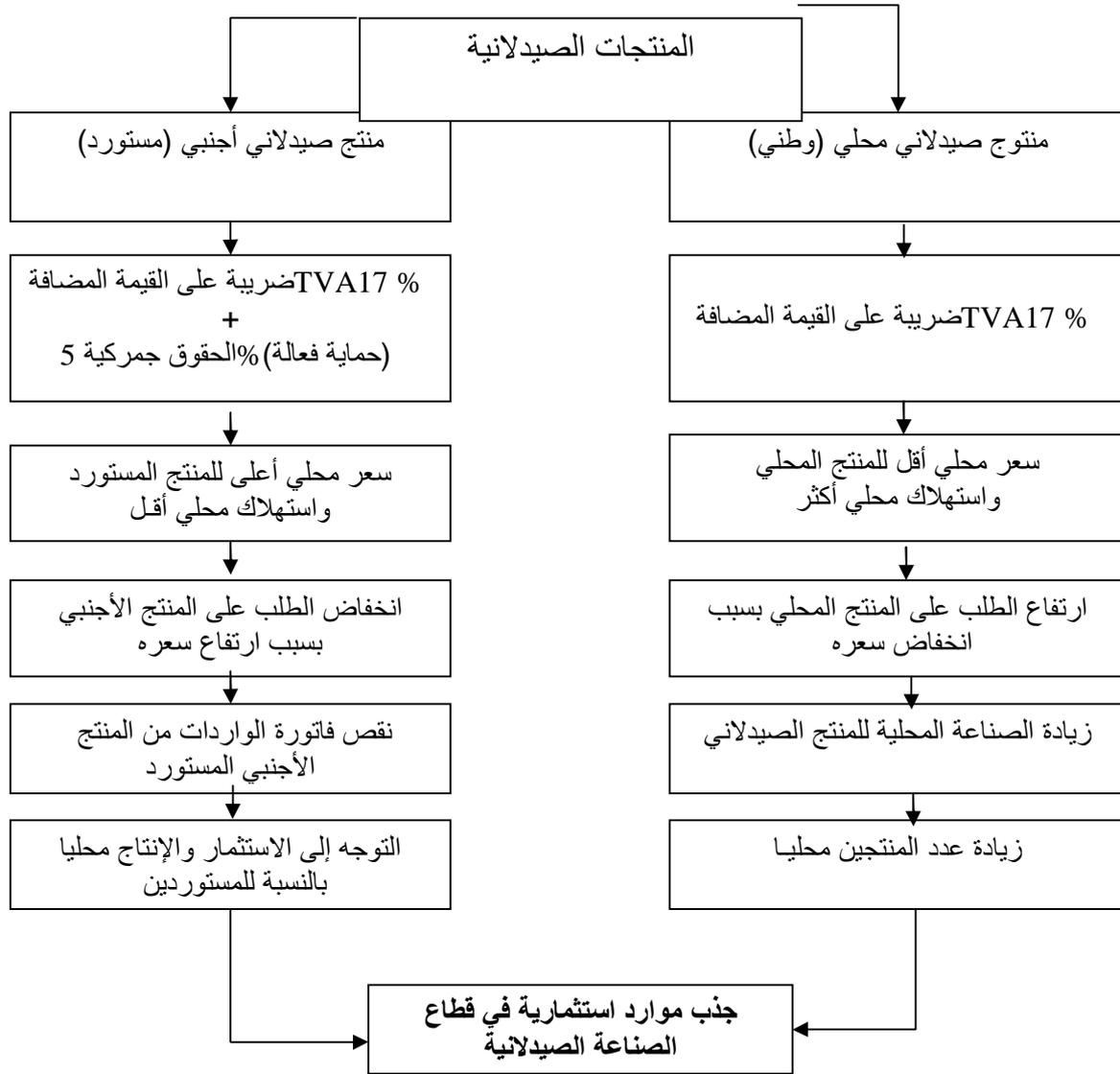
### 3. أثر الحماية الفعالة على إعادة توجيه الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين في قطاع الأدوية:

إن سياسة حماية الأسواق الوطنية قد تشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل، لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة، وتترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني، لكي يستفيد من الربح المرتفع. والشكل التالي يبين أثر الحماية الفعالة على إعادة توجيه الاستثمارات في قطاع الأدوية:

<sup>1</sup> الدواء الجنيس: هو الدواء الذي يسوق تحت الاسم النوعي أو الاسم العلمي بعد انتهاء فترة سريان براءة اختراعه، وهو يختلف عن الدواء ذو الاسم التجاري

في بعض العناصر فقط كالألوان والنكهات، ولا تؤثر هذه العناصر على فاعلية الدواء الجنيس.  
<sup>2</sup> حسب تصريح وزير الصحة في ملتقى حول "واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر" في 2007/10/22.

الشكل رقم (5): اثر الحماية الفعالة على إعادة توجيه الاستثمارات في قطاع الأدوية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات من معطيات الجدول رقم (13)

من المعلوم أن معدلات الحماية الفعالة عادة ما تفرض على تلك المدخلات الوسيطة التي تستعمل في صناعة وتكوين المنتجات النهائية، وهذه المعدلات تفرضها الدول كممارسة تميز من خلالها منتجاتها المحلية عن الأجنبية. فعندما يفرض بلد ما تعريف جمركية على استيراد سلعة ما، فإن التعريف سينتج عنها سعر محلي أعلى للسلعة المستوردة واستهلاك محلي أقل وإنتاج محلي أعلى، ومن ثم واردات أقل من السلع الأجنبية. فعند إسقاط هذا الدور الذي تلعبه معدلات الحماية الفعالة على الصناعة الصيدلانية الجزائرية نجد أن هذه الأخيرة قد استفادت بشكل كبير من تطبيق هذه السياسة، والتي شجعت كثيرا من استهلاك المنتج المحلي من جهة، وإعادة توجيه نشاط المستثمر والمتعامل الاقتصادي المحلي والأجنبي نحو الصناعة الصيدلانية من جهة أخرى.

فعلى سبيل المثال ومن وجهة المتعامل الأجنبي، يمكن ذكر ما أقدمت عليه شركة أفونتييس الفرنسية (Aventis France) من عملية توجيه نشاطها الاستثماري نحو السوق الجزائرية عن طريق بناء

وحدة صناعية لها داخل الوطن. أما من الوجهة المحلية ودعما منها للمتعامل المحلي، صدرت تعليمة جديدة عن الحكومة الجزائرية في نهاية سنة 2008 تتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية المنتجة محليا، و هو ما يؤكد فعلا استجابة الحكومة إلى انشغالات المتعاملين الصيدلانية (UNOP) التي طرحت للنقاش في ملتقى المجاهد في أبريل 2008.

إن هذه الإستراتيجية العامة للدولة الجزائرية في مجال الصناعة الدوائية لدليل على نجاح تطبيق الدولة لسياسة الحماية الفعالة، كوسيلة تطوير المنتج المحلي من جهة، وحماية هذا المنتج بالموازاة مع تخفيض فاتورة الواردات وتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي لصناعة الدواء داخل الوطن من جهة أخرى.

**خاتمة:**

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري عموما، والذي وان تنوعت فروعها، إلا أن معظمها يعتمد على مدخلات من الخارج وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المواد الأولية، والتي تغطي نسبتها على الصادرات الجزائرية، **ضف إلى ذلك** سجلنا أن قطاعاتنا الاقتصادية لا ترقى إلى مستوى تغطية السوق الوطنية من احتياجات، نظرا لضعف القدرات الإنتاجية وسوء استغلال الموارد المتاحة. وفي ما يخص تطبيق معدلات الحماية الفعالة والتي تفرض على السلع الوسيطة، نجد أن السياسة التجارية في الجزائر والمستعملة لغرض ذلك، لازالت لم ترقى إلى تلك المستويات المطبقة من طرف الدول الأخرى، كما أن معدلات الحماية الاسمية ذات مساهمة ضعيفة في ارتفاع القيمة المضافة للإنتاج الصناعي.

وفيما يتعلق بالقطاع الصيدلاني، نجد أن الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية لم تحد عن السياق العام الذي تتأثر به هذه الدول، خاصة وان صناعتها الدوائية صناعة فتية لا تقوى على المنافسة والصمود في وجه شركات الدواء العالمية، فصناعة الأدوية في الجزائر، فبالرغم من ذلك التحسن الطفيف الذي سجله **مجمع صيدال** في إطار صناعة الدواء، لغرض تغطية السوق المحلي من جهة ولعمليات التصدير من جهة أخرى، إلا أن منتجاته لازالت بعيدة عن مقاييس الجودة الشاملة على المستوى العالمي. وهذا يرجع إلى عوائق مختلفة لازالت تقف حاجزا في سبيل تنمية الصناعة الصيدلانية في الجزائر، على غرار عامل نقص الثقة من جانب المواطن الجزائري بخصوص المنتج الوطني. وذلك بسبب غياب سياسة دوائية وطنية كفيلة بترقية المنتج الوطني، ضف إلى ذلك تعقد العمليات الإدارية بخصوص متطلبات تعويض الأدوية وتسعيرها. فضلا عن ذلك نجد أن مشكل ندرة الباحثين ذوو الاختصاص في مجال الصيدلة، لا يزال عائقا جوهريا في تطوير قطاع صناعة الأدوية في الجزائر. وفيما يلي جملة من التوصيات والاقتراحات عليها تدعم معطيات الدراسة:

- ضرورة تطبيق الحماية الفعالة في القطاع الصيدلاني في الجزائر، لما لها من دور هام في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية، مما يساهم في تنمية القدرات المحلية لصناعة الدواء في الجزائر. وبالتالي الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة تبني الحماية الفعالة لما لها من أهمية بالغة كذلك في توجيه أو إعادة توجيه الموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية، وبالخصوص في قطاع الأدوية.

- تعتبر سياسة الحماية الفعالة من أنجع الوسائل الحمائية للاقتصاديات المختلفة، كونها توفر وتحقق استمرارية لنمو وتطور الصناعات الوليدة والناشئة، خاصة في البلدان النامية ذات القاعدة الصناعية الفتية.
- العمل على تقوية التعاون بين مركز البحث ومراكز البحث الوطنية والأجنبية المتخصصة في مجال الصناعات التصديرية. حيث وفي هذا المجال، نجد مجمع صيدال في ظل إستراتيجيته البعيدة المدى (2002-2011) قد تبنى بعض هذه النقاط حتى يتسنى له تخطي بعض الصعوبات والعوائق التي يعاني منها.

### قائمة المراجع:

1. إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، 1998.
2. تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2010.
3. الجريدة الرسمية رقم 92 لسنة 1999، المادة 58.
4. حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزليمية، عبد الله صوفان، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، الأردن، 2002.
5. دومينيك سالفادور، ترجمة محمد رضا على العدل، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص 98.
6. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
7. قاشي فايزة، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الجهوي حول الأزمة المالية الراهنة، المنظم بولاية بشار 29 أبريل 2010.
8. كمال بن موسى، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
9. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك، CNIS، 2009.
10. مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
11. وزارة التجارة، المديرية العامة للتجارة الخارجية، ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007.
12. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.
13. ياسر زغيب، اتفاقيات الغات، الطبعة الأولى، لبنان، دار الندى، 1999.
14. يحيوي حسنية، تراطبات الاستثمار الأجنبي - الاستثمار المحلي، حالة القطاع الصيدلاني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009.
15. Ahmed Silem et Jean – marie Albertin, **lexique économique**, 3ème édition, édition Dalloz, Paris, 1989, PP 461-462.
16. Loi phan-Duc, **Le commerce international** 2ème édition, economica, Paris, 1980 P 166 –167
17. Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de L'Algérie 2007 et 2006.
18. Rapport Annuel 1998, Groupe SAIDAL.
19. Rapport de Gestion 2000, Groupe Saidal.
20. Rapport de Gestion 2003, Groupe Saidal
21. Rapport de Gestion 2004, Groupe Saidal.

## تقدير المكاسب والتكاليف المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري

أ. بومدين حسين<sup>1</sup>

## ملخص :

في الفاتح من سبتمبر 2005 دخلت اتفاقية الانتساب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وهي تدخل في إطار اتفاق الشراكة الأورو متوسطي المعلن عنه ببرشلونة أيام 28/27 نوفمبر 1995 والذي كان من بين ما يهدف إليه في المجال الاقتصادي ، إنشاء منطقة تبادل حر في منطقة حوض المتوسط . ويعتبر تنفيذ هذه الاتفاقية بمثابة تطبيق لبرنامج كبير ومتشعب من الإصلاحات التي تعد بمثابة شروط أساسية للنجاح في الانفتاح على السوق الأوروبية، غير أنه من المتوقع أن يكون لهذا المسعى تكاليف مالية مهمة تتمثل في الضغط على التوازنات المالية العامة نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية ، وضعف الهياكل الجبائية، كما ستكون هناك أيضا مزايا مالية ناجمة عن المساعدة المقترحة من الطرف الأوروبي ، وأخرى ناجمة عن الإصلاح المالي .

ولهذا الغرض وفي إطار ما يعرف بألية برنامج ميذا (MEDA) خصص الأوروبيون غلافات مالية من ميزانية الاتحاد مشروطة بجهود التصحيح الهيكلي من أجل مساعدة دول جنوب المتوسط التي من بينها الجزائر، وتشجيعها على إقامة مناخ ملائم لتأهيل اقتصادها.

وفي هذا المقال سنحاول معالجة الإشكالية المتمثلة في : هل يمكن تقدير التكاليف والمزايا المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري ، وكيف يمكن رفع رهان تعظيم المكاسب والتقليل قدر الإمكان من التكاليف ؟

**مقدمة:**

أخذت الجزائر خلال فترة التسعينات بإستراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إقامة اقتصاد على أساس السوق ومنفتح على العالم يبدأ بالانفتاح الإقليمي ، ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون مع الخارج في الكثير من المجالات، انخرطت الجزائر في مسعى الشراكة الأورو متوسطية توج بعقد اتفاقية انتساب مع الاتحاد الأوروبي ، تم إمضاؤها بالأحرف الأولى في 22 أبريل 2002 وتمت المصادقة عليها من طرف غرف البرلمان الجزائري في مارس 2005 ثم دخلت حيز التطبيق في الفاتح سبتمبر 2005 .

وتتص هذه الاتفاقية على التدرج في التحرير والغاء التعريفات الجمركية لفترة انتقالية تدوم اثني عشر سنة بحيث تؤدي في آفاق 2017 إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفي مقابل هذا التحرير والإلغاء للتعريفات الجمركية سيتم اتخاذ إجراءات مصاحبة لهذا الجهد من طرف الاتحاد الأوروبي تتمثل في منح مساعدات مالية وتقنية تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لهذا المسعى.

وقبل أن نعرض لبعض التكاليف والمزايا المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري ، وكيفية رفع رهان تعظيم المكاسب والتقليل قدر الإمكان من التكاليف، لابد أن نلقي نظرة على مسار اتفاقيات التعاون بين الجزائر

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

والاتحاد الأوروبي والعوامل التي ساعدت على التوجه نحو مسعى الشراكة مع إبراز بعض الآثار المالية الإيجابية والسلبية لهذا المسعى .

### أ. مسار التعاون الأورو جزائري:

في بداية ميلاد المجموعة الأوروبية استفادت الجزائر من امتيازات وتفضيلات جمركية مشابهة لتلك التي تخولها معاهدة روما للدول الأعضاء ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية ، وبعد الاستقلال أقيمت المجموعة الأوروبية على الامتيازات التي تضمنتها هذه المعاهدة للجزائر<sup>2</sup>.

ولم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب وتونس، وانتظرت حتى أبريل 1976 لتوقع اتفاقية تعاون في إطار السياسة الأورو متوسطة الشاملة ، وقد تميز الاتفاق بكونه غير محدود المدة يشمل المجال التجاري والمالي والاجتماعي بالإضافة إلى التعاون التقني ، وقد كان من أهداف هذا الاتفاق تعديل شروط دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية، وتطوير وتنمية التجارة الجزائرية داخل المجموعة الأوروبية ، وترقية التعاون في المبادلات بين الطرفين<sup>3</sup>.

وقد مكن هذا الاتفاق في الجانب التجاري من الحصول على بعض الامتيازات المشابهة لتلك التي منحت لدول متوسطة أخرى خاصة دول المغرب العربي، غير أن هذا الجانب من التعاون بقي جد محدود نظرا لاقتران الدخول الحر بدون رسوم جمركية، وبدون تحديد كمي للسوق الأوروبية على المواد الصناعية<sup>4</sup> التي كانت تمثل ولا زالت نسبة ضعيفة من الصادرات التي لا تتجاوز 2% في المتوسط كما يبين ذلك الجدول التالي :

جدول رقم 01 مضمون الصادرات الجزائرية (1976-1987) ب %

1988	1984	1980	1976	الصادرات
00.4	00.4	00.8	02.7	مواد غذائية ومشروبات
03.2	01.9	00.9	02.1	تموين صناعي
94.5	97.7	98.2	95.0	محروقات
01.3	0.01	0.01	/	آلات ومواد تجهيز
00.3	/	/	0.05	لوازم النقل وملحقاتها
00.2	0.02	0.04	00.1	مواد استهلاكية
100	100	100	100	

المصدر : حساب النسب من طرف الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

Rétrospective Statistique 1970-1996 Edition 1999 P 101

وفيما يخص المساعدات المالية فإن مبلغها بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1976-1996) وصل 850 مليون إيكو (وحدة حساب خاصة بالمجموعة الأوروبية وهي ليست عملة، تحسب على أساس سلة عملات) ، وقد امتازت هذه المساعدات بضعف الارتباطات حيث بلغت نسبتها حوالي 80%، أما نسب الدفع فكانت جد متواضعة بلغت حوالي 40% كما يوضح ذلك الجدول رقم 02 الذي يبين حصيلة تنفيذ برتوكولات التعاون المالي.

<sup>1</sup> Strategica « Entrée en Vigueur de l'accord d'association Algérie / UE » Revue Mensuelle de business et de Finance N° 12 Septembre 2005 P 06.

<sup>2</sup> اسماعيل العربي " فصول في العلاقات الدولية" المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1990 ص 156

<sup>3</sup> Azzam Mahjoub « Europe Maghreb repères et perspectives sur la création d'une zone de libre échange » GEMDEV Cahier N° 22 Paris 1994

<sup>4</sup> Mohamed ben el Hassan Alaoui « La coopération Européenne et les pays du Maghreb » Edition Nathan Paris 1994, p :36

والملاحظ على الجانب المالي عدم مسابرتة لضرورة إعادة تنظيم المبادلات التجارية<sup>1</sup> وتواضع الإمدادات المالية، بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل المتعلقة بتنفيذ البروتوكولات المالية والمتمثلة في الإجراءات المعقدة المفروضة من طرف المجموعة الأوروبية<sup>2</sup> والمتمثلة في إجراءات الارتباط ( البرمجة ، الارتباط ، التنفيذ )، بالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد على التخطيط المركزي والذي زاد من صعوبة إنجاز التعاون المالي.

جدول رقم 02 حصيلة تنفيذ بروتوكولات التعاون المالية (1976-1996) موقوفة بتاريخ 1993/12/31

المبالغ البرتوكولات	المجموع (مليون إيكو)	الارتباطات		الدفع	
		%	القيمة	%	القيمة
البرتوكول الأول (1977-1981)	114	95	108	83	97
البرتوكول الثاني (1982-1986)	151	94	141	65	92
البرتوكول الثالث (1987-1991)	239	100	239	16	38
البرتوكول الرابع (1992-1996)	350	41	145	10	15
المجموع	854	74	633	38	242

المصدر : Nachida M'hamsadji-Bouzidi « 05 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne »

Enag éditions/distribution Alger 1998

كما تبقى أيضا حصة المجموعة الأوروبية في تدفق المساعدات التي تتلقاها الدول المغاربية ومنها الجزائر جد ضعيفة<sup>3</sup>، فخلال الفترة 1989-1993 بلغت نسبة المساعدات الممنوحة لدول المنطقة المتوسطية من طرف المجموعة الأوروبية 4% من مجموع المساعدات التي تلقتها المنطقة، وبإضافة المساعدات الثنائية التي تمنحها الدول الأوروبية تصل النسبة إلى 30% كما يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول رقم 03 المساعدات العمومية للتنمية (1989-1993) و (1994-1998) الوحدة مليون \$

	مجموع الدول المتوسطية الـ7* (89-93)		مجموع الدول المتوسطية الـ7* (94-98)	
	%	القيمة	%	القيمة
مساعدات التنمية	100	39.676	100	24.865
منها المجموعة الأوروبية+ الدول الأعضاء	30	11.794	44	10.831
منها المجموعة الأوروبية	4	1.650	12	2.934
منها الدول الأعضاء	26	10.144	32	7.897
منها فرنسا	9	3.439	17	4.277
منها ألمانيا	9	3.706	6	1.474
منها اليابان	8	3.111	7	1.659
منها الو.م.أ	41	16.351	39	9.634
منها الدول العربية	16	6.420	4	965

• الدول المتوسطية الـ7 هي : الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر ، الأردن ، تركيا وإسرائيل

المصدر: بتصرف عن Rapport du groupe présidé par Remy Leveau « Le Partenariat euro-Méditerranéen La dynamique de l'intégration régionale » La documentation Française Paris 2000, p : 106

أما الجانب الاجتماعي فلم يدخل حيز التطبيق واقتصر على توحيد الامتيازات الاجتماعية داخل بلدان المجموعة الأوروبية.

## II. مسعى الشراكة الأوروبية المتوسطية :

<sup>1</sup> فتح الله ولعلو "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية" دار النشر المغربية الدار البيضاء 1982 ص 131

<sup>2</sup> Mohamed ben el Hassan Alaoui Op.cit. , p:57

<sup>3</sup> Jacque oud aoudia, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe, monde arabe Maghreb Machrek N° 153 juil. Sept 1996

يعتبر مفهوم الشراكة تجديداً مهماً في مجال التعاون من أجل التنمية، وهو مفهوم محدد بإعلان برشلونة في 29/28 نوفمبر 1995 واتفاقيات الانتساب التي تربط الاتحاد الأوروبي بكل دولة من الدول المتوسطية، وعلى هذا الأساس فإن العرض الأوروبي جاء لتصحيح النقص الكبير الذي اعترى سياسات التعاون المنتهجة خلال فترات السبعينيات والثمانينيات، كما أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على بلورة هذا المفهوم منها:

- **العوامل العالمية:** المتمثلة في ملامح تزايد توجه الدول نحو التكتل والتكامل الاقتصادي والتجاري في إطار إقليمي أو شبه إقليمي أو عبر إقليمي أحياناً، بحثاً عن الأسواق والمكاسب المشتركة خاصة في الحقبة الجديدة التي تلت انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينات<sup>1</sup>.
- **العوامل الأوروبية:** حيث عرفت المجموعة الأوروبية في نهاية الثمانينيات تحديات جسيمة، فرضت التعديل والتجديد والتحديث للبيت الأوروبي لمواكبة التطورات الجديدة في علاقاتها الاقتصادية، والتوسع في نطاق عضويتها، وقد تم هذا بإعلان معاهدة ماستريخت سنة 1991، ووفقاً للعوامل الداخلية الجديدة تم استطلاع أبعاد العلاقات المتوسطية وتوطيدها من حيث أن المجموعة الأوروبية لها ميزة نسبية في المنطقة بحكم العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي<sup>2</sup>.
- **العوامل الخاصة بالدول الجنوبية:** شهدت دول المنطقة الجنوبية للمتوسط خلال فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ضعفاً في معدلات التنمية وازدياداً كبيراً في فارق الدخل بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وانعدام التوازن في المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية، وتزايد أخطار الهجرة السرية، وتفاقم الصراعات في المنطقة، وهي كلها عوامل فرضت على أوروبا ضرورة البحث عن الحلول لاستقرار المنطقة عن طريق الشراكة باعتبار أن المنطقة تنطوي على أهمية من حيث الأمن والاستقرار بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وعلى هذا الأساس فإن مسعى الشراكة الأورو متوسطي شمل ثلاث مجالات<sup>3</sup> هي:

1. **المجال السياسي والأمني:** والذي يركز على التزام الدول الأعضاء في الفضاء المتوسطي بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومحاربة الإرهاب.
2. **المجال الاقتصادي والمالي:** يهدف إلى إنشاء منطقة ازدهار عن طريق تحسين شروط العيش للشعوب، وتخفيض فوارق التنمية بإنشاء منطقة تبادل حر تدريجياً.
3. **المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني:** يهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات وتقوية التعاون بين المجتمعات المدنية.

<sup>1</sup> أسامة المجذوب " العولمة والإقليمية - مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية -" الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2000

<sup>2</sup> Commission Européenne « Le partenariat euro-méditerranéen » direction générale de relations extérieure mars 1997,

p : 3

<sup>3</sup> إعلان برشلونة المتعلق بالشراكة الأورو متوسطية 29/28 نوفمبر 1995

**III. الجزائر أمام الشراكة الأورو متوسطة :**

أعطت الجزائر موافقتها منذ 1993 لإقامة شراكة أورو متوسطة قبل المصادقة على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، وفي الفاتح من سبتمبر 2005 دخلت اتفاقية الانتساب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وهي ترمي إلى ضمان تطبيق أحكام محتوى مسار برشلونة المتمثلة في الشراكة، التبادل، التضامن والتنمية.

وتعتبر هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر محاولة لتعزيز التعاون الاقتصادي، المالي والتقني، وزيادة تقوية العلاقات مع أهم شركائها التجاريين ويظهر ذلك من خلال جداول التجارة الخارجية، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الاتفاقية تعتبر جزءاً من إستراتيجية واسعة ترمي إلى تعميق الاتحاد لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين في الجنوب بهدف إنشاء منطقة تبادل حر.

جدول رقم 04: هيكل الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (1992-1998) ب %

المناطق الاقتصادية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	72.8	68.9	69.7	64.9	60.0	63.5	63.90
أمريكا الشمالية	14.2	17.5	17.9	19.0	19.0	19.4	19.10
دول أوروبية أخرى	5.0	3.6	4.5	8.0	11.4	7.0	7.15
آسيا	2.1	1.7	2.8	2.3	1.9	1.5	0.93
المغرب العربي	2.3	2.9	2.2	2.7	2.0	2.1	1.25
أمريكا الجنوبية	3.5	5.1	2.6	2.8	5.5	6.3	7.38
الدول العربية	0.0	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.23
إفريقيا	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.05
باقي دول العالم	/	0.0	0.0	/	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

Collections Statistiques n° 82 Commerce Extérieur – Evolution des Echanges de Marchandises 1992-1998 ONS –Alger Novembre 1999 - P :11

جدول رقم 05: هيكل الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (1992-1998) ب %

المناطق الاقتصادية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	63.3	58.3	55.9	59.3	62.5	56.7	57.4
أمريكا الشمالية	13.1	17.7	18.3	17.3	14.1	16.2	16.1
دول أوروبية أخرى	7.7	6.7	9.5	6.7	6.9	9.4	9.9
آسيا	8.6	10.2	8.6	8.7	8.1	9.2	8.9
المغرب العربي	2.6	2.4	2.7	1.8	1.4	0.3	0.3
أمريكا الجنوبية	2.1	1.8	2.3	3.4	3.9	2.2	2.0
الدول العربية	1.2	0.9	1.3	1.2	1.4	3.9	2.8
إفريقيا	0.3	0.5	0.5	0.4	0.8	0.7	0.8
باقي دول العالم	1.1	1.5	0.9	1.0	0.8	0.7	0.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

Collections Statistiques n° 82 Commerce Extérieur – Evolution des Echanges de Marchandises 1992-1998 ONS –Alger Novembre 1999 -P :8

**IV. الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأورو متوسطة :**

سيؤدي دخول اتفاقية الانتساب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق إلى تحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز أكبر للتعاون بين الطرفين، وبالتالي ستكون هذه الاتفاقية خطوة نحو دمج الاقتصاد الجزائري

في الاقتصاد العالمي، كما أن الاتفاقية تعني تطبيق برنامج عريض من الإصلاح والتأهيل، حيث سيتعين على الجزائر مواجهة تكاليف الإصلاح المرتفعة والتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية للاندماج ومحاولة تعظيم الآثار الإيجابية.

1. الآثار الإيجابية : من الصعب تحديد الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة لأنها ستكون على المدى الطويل، كما أنها مرتبطة بمدى مساهمة الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الجزائري وكذا نجاعة السياسة الاقتصادية المتبعة، ويمكن أن تكون هناك آثار إيجابية نذكر منها :

- تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها الجزائر مع الهيئات الدولية عن طريق التعاون المالي، الاقتصادي والتقني مع أهم شريك، لأن الاتفاق يشمل عدة إجراءات لتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني (المؤسسات الجزائرية)، وهذا من خلال المساعدة المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي.

- إخضاع المنتج الوطني لمنافسة المنتجات الأوروبية، وبالتالي دفع المنتجين للرفع من فعالية استعمال آلة الإنتاج الوطنية والتمكن من إعادة تخصيص عوامل الإنتاج، والحد من آثار المضاربة الناجمة عن تحرير السوق الداخلية.

- كما أن كل محاولات التقييم لاتفاق الشراكة عن طريق النماذج الحسابية للتوازن العام (Modèles d'équilibre général calculable) بالنسبة للدول المتوسطة تشير إلى أن الآثار السلبية المباشرة لإنشاء منطقة تبادل حر تبقى محدودة، أما الآثار الإيجابية فستكون كبيرة في حالة تحرير متعدد الأطراف وبالتالي القضاء على التحويل التجاري.

- الحد من تهميش الجزائر لاقتصادها، إذ أن اندماجها الإقليمي في الإطار المتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

2. الآثار السلبية : ستكون هناك آثار سلبية آنية ومباشرة لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وسنعرض لأهم الآثار المالية لهذا الاتفاق :

- يؤدي إلغاء التعريفات الجمركية إلى ضغط كبير على التوازنات المالية العامة (الميزانية)، وهذا بانخفاض مستوى الإيرادات الجمركية التي تمثل حصة مهمة من مجموع الإيرادات الجبائية بلغت في المتوسط حوالي 2.2% من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 19.2% من مجموع المداخل الجبائية خارج الجبائية البترولية كما يبين ذلك الجدول التالي.

جدول رقم 06 : إيرادات دول جنوب المتوسط من التعريفات الناتجة عن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي (متوسط 1994-1996)

الدول	الرسوم على الواردات		حصصة الاتحاد الأوروبي في الإيرادات الكلية	
	من مجموع الإيرادات الجبائية بـ %	بـ % من الناتج الداخلي الخام	بـ % من مجموع الإيرادات الجبائية	بـ % من الناتج الداخلي الخام
الجزائر	30.0	3.5	64.1	2.2
مصر	19.7	3.4	39.8	1.3
إسرائيل	1.3	0.4	52.4	0.2
الأردن	34.6	5.8	35.0	2.0
لبنان	59.3	6.8	48.6	3.3
ليبيا	---	---	67.3	---
المغرب	17.6	4.3	58.8	2.5
سوريا	21.8	2.4	33.1	0.8
تونس	22.2	4.5	71.5	3.2

المصدر: Rapport du groupe présidé par Remy Leveau « Le Partenariat euro-méditerranéen La dynamique de l'intégration régionale » La documentation Française Paris 2000, p : 89

• بالإضافة إلى الخسارة المباشرة في المداخل المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية ، فإن هناك خسارة أخرى غير مباشرة تتمثل في :

أ) خسارة المداخل الناتجة عن تحول المبادلات التجارية من الشركاء الغير أوروبيين والخاضعة لرسوم جمركية إلى الشركاء الأوروبيين غير الخاضعين.

ب) خسارة تنتج عن استبدال المستهلك للمنتجات المحلية بأخرى أوروبية منخفضة السعر، الأمر الذي يؤثر على نمو المؤسسات المحلية ويؤدي إلى انخفاض رقم أعمالها، مما يؤثر سلبا على الاقتطاعات الجبائية التي تخضع لها هذه المؤسسات.

ج) أثر تخلي المستهلك عن المنتج المحلي لصالح المنتجات الأوروبية سيخفض من أرباح المؤسسات المحلية، وبالتالي تخفيض تحويلات هذه المؤسسات باتجاه ميزانية الدولة.

• ومن الآثار السلبية لهذا الاتفاق أيضا أن المساعدة المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي ليست في مستوى التضحيات التي تقدمها الجزائر، كما أن هذه المساعدات لازالت خاضعة لمعايير سياسية وإستراتيجية أكثر منها اقتصادية، وهذا ما يوضحه المبلغ الضعيف الممنوح للجزائر في إطار برنامج ميذا بالمقارنة مع الدول المغاربية الأخرى، انظر الجدول

جدول رقم 07 التوزيع الجغرافي للمساعدات في إطار برنامج ميذا المساعدات/الأورو/للفرد

الدول	% ارتباطات ميذا للفترة (1996-1999)	عدد السكان سنة 1998 بالمليون	أورو/للفرد
الجزائر	6%	30.0	5.0
مصر	24%	61.4	11.0
السلطة الفلسطينية	3%	2.3	36.0
الأردن	9%	4.6	54.0
لبنان	6%	4.2	43.0
تركيا	13%	63.5	6.0
المغرب	22%	27.8	23.0
سوريا	3%	15.3	6.0
تونس	14%	9.4	43.0

المصدر: منشورات الاتحاد الأوروبي مذكور في :

Rapport du groupe présidé par Remy Leveau « Le Partenariat euro-méditerranéen La dynamique de l'intégration régionale » La documentation Française Paris 2000, p : 54

## VI. الخاتمة :

في ظل اقتصاد عالمي يزداد انفتاحا واندماجا ويشهد تطورا مهما ومتسارعا، فإن اتفاق الانتساب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل مسعى الشراكة الأورو متوسطية لا يعتبر غاية بل هو وسيلة لتحرير الاقتصاد الجزائري واندماجه عالميا في المستقبل، وستكون لهذا الاندماج آثار إيجابية وأخرى سلبية أكيدة يتطلب من الجزائر رفع تحدي تسيير هذا الاندماج عن طريق تعظيم المكاسب والتقليل قدر الإمكان من التكاليف.

ونجاح هذا المسعى بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يحتاج فقط إلى جهود أوروبية، ولكن يحتاج بصفة خاصة لجهود داخلية تقوم بها الجزائر لإحداث تحولات عميقة وجذرية والقيام بتحديث اقتصادي مهم، غير أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال:

✓ تبني إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لاجتذاب الاستثمار ورفع نسبة النمو.

✓ التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الخسارة المباشرة في المداخل بالإضافة إلى احتمال خسارة غير مباشرة تنتج عن منافسة المنتجات الأوروبية لمثيلاتها المحلية ، وهذا بإيجاد بدائل مالية أخرى.

✓ يمكن اعتبار التخلي عن المؤسسات التي لا تستطيع الاستمرار بدون حماية ، وتخفيض النشاط الإنتاجي بالنسبة لمؤسسات أخرى الناجم عن تخلي المستهلك عن منتجاتها لصالح المنتجات الأوروبية بمثابة ثمن باهض لاختيار تكوين منطقة تبادل حر .

✓ استغلال المساعدات المالية الأوروبية في التخفيف من الآثار السلبية ، رغم أنها ليست في مستوى التضحيات المبذولة ، كما يتعين على الاتحاد الأوروبي مساندة الإصلاح وتعزيز الجهود الرامية للاندماج ، بالزيادة في الدعم المالي والمساعدة التقنية الضرورية لتأهيل النسيج الاقتصادي الجزائري.

✓ دعم المؤسسات بإيجاد محيط تقني ملائم ، بنى تحتية مادية وأخرى في مجال الاتصالات جيدة وذات جودة عالية ، مع تأهيلها للمنافسة العالمية ماليا وتقنيا.

## VII. المراجع :

- أسامة المجذوب " العولمة والاقليمية - مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية- " الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2000
- صالح م نصولي وآخرون " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط" مجلة التمويل والتنمية المجلد 33 عدد سبتمبر 1996
- فتح الله ولعلو "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية" طبع وتوزيع دار النشر المغربية الدار البيضاء 1982
- إعلان برشلونة المتعلق بالشراكة الأورو متوسطية 29/28 نوفمبر 1995

- إسماعيل العربي " فصول في العلاقات الدولية" المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1990

- Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau « Le partenariat euro-méditerranéen ;La dynamique de l'intégration régionale » Commissariat Général du Plan – La documentation Française Paris 2000
- Nachida M'hamsadji-Bouzidi « 05 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne » Enag éditions/distribution Alger 1998
- Mohamed ben el Hassan Alaoui « La coopération Européenne et les pays du Maghreb » Edition Nathan Paris 1994
- Jacques ould aoudia « Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe » Monde Arabe Maghreb-Machrek n°153 juil.-sept 1996
- Gérard Kébabdjian « Les pays du Maghreb ont-ils intérêts à une zone de libre échange avec l'union européenne » GEMDEV Cahier n°22 –Vers une zone de libre échange Euro-Maghreb Paris Octobre 1994
- Collections statistiques N° 82 ONS « Commerce Extérieur ,Evolution des échanges de marchandises 1992-1998
- Strategica « Entrée en vigueur de l'accord d'association Algérie/UE » Strategica Revue mensuelle de business et de finance N° 12 Septembre 2005
- Deuxieme Rapport FEMISE sur le partenariat Euro-Méditerranéen Juillet 2000
- Commission Européenne « Le partenariat euro-méditerranéen » direction générale de relations exterieure mars 1997

## تفعيل الجباية المحلية للجماعات المحلية

أ. مسعودي عبد الكريم<sup>1</sup>

### ملخص :

حاولت الجزائر ومنذ عدة سنوات مضت إرساء مبدأ اللامركزية، الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، ويتضح هذا جلياً من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) عبر الإصلاحات المستمرة، التي مستها كهيئة لامركزية تؤدي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنفيذ برامج التنمية المحلية والسهر على تلبية الحاجات العامة للأفراد والتكفل بانشغالاتهم .

ويقتضي ذلك حصول الجماعات المحلية على إيرادات مالية ضخمة لتغطية نفقاتها، بحيث تعد الموارد الجبائية المحلية أهم مصادر التمويل المحلي، فبالرغم من مجهودات السلطات الحكومية في مجال إصلاح النظام الجبائي، إلا أن هذا الجهاز لم يرق لمستوى النظام الجبائي الفعال، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها نقائص في الموارد المالية والبشرية، الأمر الذي أثر سلباً على حصيلة الجباية المحلية، ما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة للجماعات المحلية وتفعيل الجباية المحلية بهدف دعم المسار التنموي على مستوى إقليمها.

### Abstract

I tried Algeria and several years ago to establish the principle of decentralization, which is considered the most important means to achieve local development, This is demonstrated through extensive powers entrusted to the local communities (state and municipal) through ongoing reforms, which touched a body decentralized play an important role in the economic life and social, through the implementation of local development programs and ensure to meet the general needs of individuals and vouch Buncgalathm and Ensure their concerns.

And requires for local groups on revenue huge financial to cover their expenses, so that resources are fiscal local main sources of domestic financing, despite the efforts of government authorities in the reform of the tax system, but that this device did not live up to the level of the tax system effective, and this is due to several reasons including deficiencies in financial and human resources, which has a negative impact on the outcome of the local taxes, making government authorities working to mobilize the resources of the community and to activate local taxes to support the development process at the level of its territory.

**مقدمة:**

تطورت وظائف الدولة بتدخلها في مختلف المجالات، وعليها في سبيل ذلك القيام بالنفقات اللازمة، وهو ما يتطلب من الدولة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، وقد أدى هذا التطور إلى تطور الإيرادات العامة من حيث الحجم وتعدد أنواعها، ولعل من أهم هذه الإيرادات نجد الضرائب، والتي تعددت وظائفها باعتبارها وسيلة لتغطية النفقات العمومية، وكذا وسيلة من وسائل التوجه الاقتصادي عن طريق الرفع أو الخفض في معدلات الضريبة للحد من نشاط أو تدعيم نشاط آخر، كما أن لها دوراً اجتماعياً يتمثل في إعادة توزيع الدخل والثروة، وعليه أصبحت الضريبة تُوجه لتحقيق أغراض الدولة مما يضمن أكبر رفاهية ممكنة.

وبنمو وتطور مهام ومسؤوليات الدولة، أصبحت اللامركزية الإدارية مطلباً لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أضحت الجماعات المحلية تأسس دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الذي تكلف به السلطات المركزية، وذلك من خلال تنفيذ برامج التنمية المحلية والسهر على تلبية الحاجات العامة للأفراد، والتكفل بانشغالاتهم، فكان من الضروري لهذه الهيئات أن تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هذا الأخير الذي يعني تأمين كل بلدية أو ولاية للموارد المالية الكافية التي تمكنها من أداء الدور المنوط بها في تغطية نفقاتها المختلفة، ودعم المسار التنموي على مستوى إقليمها، وذلك بالاعتماد على جملة من المصادر أهمها الجباية المحلية، والتي تمثل كل الضرائب والرسوم الموجهة للبلدية، الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، سواء بصفة كلية أو جزئية أين يكون للدولة نصيب منها، كما تشكل الجباية المحلية المصدر الأساسي لتمويل الجماعات المحلية، حيث تمثل أكثر من 90 % من موارد ميزانيتها.

وهكذا فإن الجباية المحلية تشكل أهمية بالغة باعتبارها تمول أكبر قدر من ميزانية الجماعات المحلية، وتساهم بذلك في دعم المسار التنموي بها، لكننا نجد في الواقع عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تمكين الجباية المحلية من تحقيق الدور المنوط بها، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل والبحث عن الحلول التي من شأنها تصحيح الاختلالات الراهنة وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما هي سبل تفعيل الجباية المحلية للجماعات المحلية؟

وتقتضي الإجابة على هذا التساؤل التعرض بشيء من الدراسة والتحليل للنقاط الأساسية التالية:

أولاً: الدور المالي والاقتصادي للجباية المحلية.

ثانياً: هيكل الجباية المحلية في الجزائر.

ثالثاً: سبل تفعيل الجباية المحلية في الجزائر.

<sup>1</sup> - بن لوصيف زين الدين، دور الجباية المحلية في تنمية البلديات بالجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الأفق الثالث، المنعقد يومي 11-12 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص12.

## أولاً: الدور المالي والاقتصادي للجباية المحلية

### 1. الدور المالي للجباية المحلية:

#### 1.1 الجباية المحلية والتمويل المحلي:

إن للجماعات المحلية وخاصة المنتخبين المحليين دور هام في تسيير الميزانية المحلية التي تشكل الجباية المحلية النسبة الأكبر فيها، وذلك في ظل الاستقلالية المالية التي أصبحت أمراً لا مفر منه انطلاقاً من أهمية مساهمة الجباية المحلية في التمويل المحلي.

#### أ - نحو استقلالية الجماعات المحلية:

إن استقلالية الجماعات المحلية، تقتضي توفير الموارد المالية الكافية والوسائل التي تمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها في إطار هذه الاستقلالية مع الاهتمام بمسألة المنتخبين المحليين الذين يمدون العقل المسير والمسؤول الأول عن مصير هذه الجماعات، خاصة إذا تعلق الأمر بالبلديات التي تعتبر الجماعة القاعدية ، وهو الأمر الذي يتوقف عليه مصير التنمية المحلية ورصد الموارد المالية الكافية لتحقيقها.

وهو ما يستوجب الاهتمام اللازم والكامل بها كعنصر يتوقف عليه مصير التنمية المحلية ، وهنا يبرز الدور الذي يجب أن يقوم به المنتخبون المحليون، وقبل الخوض في ذلك ، ينبغي التذكير بالميزانية المحلية التي تُعرف طبقاً للمادة 176 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية على أنها<sup>1</sup>: "جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية ، وهي عقد ترخيص يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار ؛ وحسب المادة 179 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية فإن ميزانية البلدية تحتوي على قسمين هما : قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار ، وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا<sup>2</sup>.

كما أن الميزانية المحلية تخضع لقواعد ومبادئ لعل أهمها : مبدأ السنوية ، مبدأ الوحدة ، مبدأ الشمولية ، مبدأ التوازن الميزاني.

ولذلك ومن أجل الاستعمال الأفضل والرشيد للموارد المالية للجماعات المحلية ، ينبغي تفعيل دور المنتخبين المحليين سواء من حيث إعطائهم صلاحيات أكبر في التحكم وجمع وتسيير موارد الجماعات المحلية ، وترك المجال لهم لتكييف ذلك وفقاً لخصوصيات الجماعة التي يشرفون عليها ، مع الاهتمام برفع نسبة التأطير المحلي الذي يشهد نقصاً كبيراً ، والذي يعتبر من أهم الأسباب الكامنة وراء كبح عجلة التنمية المحلية.

وحسب إحصائيات المديرية العامة للوظيفة العمومية لسنة 2009 فإن العدد الإجمالي لموظفي البلديات يقدر بـ 201.113 التي تشكل 12.11 % من مجموع مستخدمي الوظيفة العمومية 1.660.116 موزعة بالشكل التالي:

<sup>1</sup> - المادة 176 من قانون البلدية رقم 10-11، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011.

<sup>2</sup> - المادة 179 من قانون البلدية رقم 10-11، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011.

## جدول رقم 01: توزيع مستخدمي الوظيفة العمومية

سنة 1999							
توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب قطاعات الأنشطة		العدد		النسبة		الإطارات	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
176,851	12.33%	19,728	11.16%	53,244	30.11%	103,879	58.74%
769,553	53.64%	160,133	20.81%	340,897	44.30%	268,523	34.89%
179,520	12.51%	10,963	6.11%	12,835	7.15%	155,722	86.74%
308,782	21.52%	69,569	22.53%	93,105	30.15%	146,108	47.32%
1,434,706	100.00%	260,393	18.15%	500,081	34.86%	674,232	46.99%
سنة 2009							
245,866	14.81%	33,640	13.68%	71,474	29.07%	140,752	57.25%
818,595	49.31%	193,713	23.66%	370,274	45.23%	254,608	31.10%
201,113	12.11%	15,493	7.70%	13,747	6.84%	171,873	85.46%
324,527	19.55%	62,457	19.25%	106,025	32.67%	156,045	48.08%
70,015	4.22%	38,836	55.47%	8,788	12.55%	22,391	31.98%
1,660,116	100.00%	344,139	20.73%	570,308	34.35%	745,669	44.92%

المصدر: المديرية العامة للوظيفة العمومية في [www.dgfp.gov.dz](http://www.dgfp.gov.dz) بتصرف.

فمن خلال النظرة الأولية للجدول يتضح ضعف التأطير الذي يمثل 07.70 % مقابل تضخم في عدد أعوان التنفيذ، والذي يمثل 85.46% والنسبة المتواضعة لأعوان التحكم بنسبة 06.84%.

كما أن هذه النسب بقيت شبه مستقرة بعد مرور 10 سنوات، حيث كانت النسب على التوالي: 06.11% لإطارات، أعوان التحكم 07.15% وأعوان التنفيذ بنسبة 86.74 %، على مدى 10 سنوات بقيت نسب تركيبة الموارد البشرية تقريبا على حالها بالرغم من الانتقادات الحادة التي كانت تتعرض لها البلديات فيما يخص أساليب التسيير وتوفير الخدمات.

إن ضعف التأطير هذا لا يمكنه أن يستجيب للطموحات التنموية المنشودة، فعلى مستوى 1541 بلدية هنالك 15.493 إطار من حاملي الشهادات الجامعية أي ما يعادل 10 إطارات في البلدية الواحدة، وهنالك 800 بلدية لا تتوفر على إطار جامعي لسبب نقص الموارد المالية أو لسبب عزلتها<sup>1</sup>.

ومقارنة مع الإدارات الأخرى يلاحظ أن إدارة البلديات هي الأسوأ من حيث التأطير وكذا أعوان التحكم 7 %، في حين أن المصالح غير المركزية يشكل فيها الإطار نسبة 23 %، أعوان التحكم 45 %، وأعوان التنفيذ لا تتعدى نسبتهم 31 %، والتطور المحقق مقارنة بسنة 1999، في نسب الإطارات وأعوان التحكم.

يبقى التأطير إذا، بعيداً كل البعد عن مقاييس النجاعة، فنسبة التأطير المتدنية هذه تستوجب منا وقفة للدراسة والتأمل في نسبة هذا العدد إلى إجمالي سكان البلديات، وبالتالي ماذا يمثل لجملة سكان الإقليم الوطني والمقدر بـ 34.080.030 نسمة<sup>2</sup>، فبحساب بسيط يمكننا استنتاج أن كل إطار يقوم بتسيير شؤون ما يقارب 2.200 مواطن.

<sup>1</sup> - Ahmed RAHMANI , « Cours de gestion des ressources humaines », pour les étudiants de P.G.S. en management public locale, E.N.A. Alger 1998 , P 45.

<sup>2</sup> - حسب آخر إحصاء للوكالة الوطنية للإحصاء 2008.

فالاهتمام بالعنصر البشري أضحي العنصر ذو الأهمية الأساسية في إصلاح مثل هذه المؤسسات ذات الصلة للصيقة بالمواطن واحتياجاته، حيث يرى ريمون ميزليك أنه: " لا تكفي مجرد النية الصادقة للأعوان، تحتاج الجماعات المحلية إلى حسن الأداء أكثر فأكثر، والحاجة إلى كفاءة الموظف أصبحت ملحة جدا"<sup>1</sup>. وعند تحليلنا لمحل الجباية المحلية في كل ما سبق وفي إطار الاستقلالية المحلية، يمكن القول أن الجباية المحلية باعتبارها تمثل أهم مورد بالنسبة لتمويل ميزانية الجماعات المحلية تستوجب الاهتمام اللازم والكامل بها، بشكل يعطي المنتخبين المحليين القدرة على زيادة مواردها بما يتوافق ومتطلبات وخصوصيات الجماعة التي يشرفون عليها، ويضمن الاستعمال والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد وهو الأمر الذي سيسمح حتما بتعبيد الطريق نحو تنمية محلية دائمة تحقق الرفاهية والنمو في جميع المجالات، وبذلك يبقى أمام المنتخبين المحليين حسن التصرف في المال العام، والبحث عن أنجع السبل لزيادة الموارد المالية للجماعات المحلية كالقيام مثلا بمنح عقود الامتياز وبناء الهياكل القاعدية التي تشجع الاستثمار، وبالتالي المساهمة في إنعاش الميزانية المحلية وخلق ديناميكية وحركية في المسار التنموي.

## ب - وزن الجباية المحلية في الميزانية المحلية

إن التمعن في تركيبة الميزانية المحلية يسمح لنا بملاحظة التنوع في مواردها ، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويلها والمعيار الحقيقي لوزنها في الميزانية المحلية، فعند دراسة وزن الجباية المحلية في الميزانية المحلية، نجد أن هذه الأخيرة على اعتبار حجمها ونسبتها الهامة يقاس وزنها الحقيقي في مدى قدرتها على خلق وجلب أكبر عدد من الاستثمارات بشكل يحرك بصفة فعلية عجلة التنمية على مستوى الجماعات المحلية ، ويكون ذلك عن طريق استعمال هذه الموارد من أجل جلب أكبر عدد من المستثمرين عن طريق توفير المناخ الملائم وبناء الهياكل التي تساعد المؤسسات من الاستثمار على مستواها، وهو ما يعني زيادة الموارد الجبائية التي ستساهم في إنعاش الميزانية المحلية من جهة ، وكذا دعم المسار التنموي للوصول إلى تنمية حقيقية شاملة من جهة أخرى ، وبهذا التوصل إلى خلق ديناميكية في العجلة التنموية وعدم الاعتماد على المساعدات أو القروض التي لا تزيد الطين إلا بلاً، بمعنى آخر الوصول إلى ما يعرف بالتمويل الذاتي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني باعتبار أن التنمية المحلية هي أساس التنمية الوطنية.

## 2. الدور الاقتصادي للجبائية المحلية:

إن الموارد الجبائية لا يقتصر دورها في تمويل النفقات العمومية فحسب ، بل تساهم وبدور فاعل كأداة موضوعة تحت سلطة الدولة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تكيف الجباية المحلية مع المحيط الاقتصادي ومختلف المبادئ الاقتصادية التي يجب أن تخضع لها الضريبة، وكذا الشروط الواجب توافرها، ليتم في ظلها نجاح النظام الجبائي في دعم المسار التنموي بصفة عامة .

<sup>1</sup> - Muzellzec Raymond: "Finances locales", 3ème édition, Dalloz, 1998, P 172.

## 2.1 تكيف الجباية مع المحيط الاقتصادي

### 2.1.1 المبادئ الاقتصادية للجبائية

هناك ستة (6) مبادئ رئيسية توضح المنطق الاقتصادي للجبائية ووجهة نظره بخصوصها في ظل تسيير اقتصادي رشيد ، وتتمثل هذه المبادئ أساسا فيما يلي<sup>1</sup>:

- مبدأ العدالة .
- مبدأ الحياد .
- مبدأ الفعالية .
- مبدأ البساطة .
- مبدأ المنافسة .
- مراعاة النجاعة الاقتصادية .

#### • مبدأ العدالة :

في هذا الإطار نجد هناك رأيين فالرأي الأول يعتبر أن الجباية يجب أن تراعي قدرة الخاضع لها على دفعها (القدرة التساهمية) ، في حين يعتبرها الرأي الثاني ملزمة على كل مواطن، وذلك على أساس الخدمات التي يتحصل عليها ، هذه الأخيرة التي تكون تبعا لقدرة الاستهلاكية.

#### • مبدأ الحياد:

هذا المبدأ يعني عدم تسبب الجباية في اختلال القدرة التنافسية والتأثير على نظامها بمعنى أن عدم التقيد بهذا المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة الاقتصاد الوطني وتفضيل المنتجات الأجنبية على حساب المحلية، إضافة إلى ذلك فالإخلال بمبدأ الحياد يؤثر سلبا على ثقة المتعاملين المحليين، ومنه فقدان القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لصالح المنتجات الأجنبية التي تجد الطريق معبدة لترويج منتجاتها ما يعني بصورة أوضح تبعية الاقتصاد الوطني للخارج .

#### • مبدأ الفعالية :

• يعني هذا المبدأ أن الضريبة يجب أن تكون مداراة من طرف الدولة ومحترمة بصفة فعالة من طرف مختلف المتعاملين والخاضعين لها، كما يثير هذا المبدأ عنصر المراقبة الضريبية الذي يعكس مدى فعالية الإدارة الضريبية، وبذلك منح الثقة للمتعاملين الاقتصاديين، وللاشارة فإن هذا المبدأ يقترن بصفة كبيرة مع مبدأ البساطة الضريبية الذي يسمح بالقيام بعملية المراقبة، ومنه تحقيق الفعالية في تحصيل الضريبة .

#### • مبدأ البساطة :

بصفة مختصرة، مبدأ البساطة الجبائية يعني إلى جانب الإعلام الجيد والكامل والكافي للخاضعين للضريبة بشكل لا يترك أي ثغرات يمكن أن تؤدي لسوء التفاهم بين المتعاملين والإدارة الضريبية ، التطبيق الجيد للتشريعات الجبائية، ما يقتضي أن تكون هذه التشريعات سهلة الفهم حتى بالنسبة لغير المختصين في المجال

<sup>1</sup>- طلحي لطفي، الجباية المحلية كأداة لتمويل التنمية المحلية، تقرير التريص، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 37، 2004، ص 22-23.

الضريبي ، وهو ما سيمكن الخاضع للضريبة من معرفة كامل حقوقه وواجباته ، بل حتى حساب ما عليه من ضرائب بنفسه ، وهو الأمر الذي سيمكنه حتماً من اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يراها مناسبة .  
إن وجود نصوص جبائية واضحة ، غير معقدة ، وسهلة الفهم من طرف الجميع من شأنه عدم ترك الثغرات التي يمكن استغلالها للتهرب من دفع الضريبة وكذلك تقوية ثقة المتعاملين الاقتصاديين بالإدارة، كما أنه يمكن هذه الأخيرة من التأثير على سلوك مختلف المتعاملين .

### • مبدأ المنافسة:

يعني هذا المبدأ أن تكون نسب الضرائب المفروضة قابلة للمقارنة مع الضرائب المفروضة في الدول الأخرى، بشكل يحدد قدرتها التنافسية، حيث أنه إذا كانت الضرائب مرتفعة مقارنة بباقي الضرائب الدولية، فإن ذلك يعيق القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وعلى هذا الأساس فعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار الجباية المطبقة في الدول التي لها علاقات اقتصادية معها، وتخفيض عبئها الضريبي بشكل يرفع من قدرتها التنافسية.

### 2.2 النظام الجبائي كمحرك للتنمية :

يعتبر النظام الجبائي وسيلة جد فعالة لتنشيط التنمية الاقتصادية ، وهذا إذا ما استجاب لبعض الشروط والمقاييس والتي من بينها نذكر ما يلي :

### • البساطة والاستقرار:

إن التكلم عن نظام جبائي جيد يقتضي منه أن تكون قواعده بسيطة، غير معقدة وسهلة للفهم بالنسبة للجميع ، هذه البساطة التي ستسمح للمتعاملين والخاضعين للضريبة من المعرفة الكاملة لمجمل حقوقه وواجباته الضريبية، وهو ما سيقود هذا النظام إلى نوع من الاستقرار باعتبار أن فهم المتعاملين لحقوقهم وواجباتهم يؤدي إلى تطبيق كامل لها، ما سيسمح بتجنب التعديلات التي تراها ضرورية في حالة عدم التطبيق السليم لقواعد هذا النظام .

من جهة أخرى ، فإن المتعاملين الاقتصاديين يفضلون استقرار النظام الجبائي، ويتخوفون من التعديلات الكثيرة التي يخضع لها هذا النظام، ما يستوجب العمل على صياغة قوانين تتمتع بالبساطة والوضوح وسد الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الجبائي، وكذا تفادي التعديلات المتكررة التي لا تخدم المتعاملين الاقتصاديين والاقتصاد الوطني بشكل عام .

### • القدرة على المنافسة الدولية :

إن إخضاع الاقتصاد الوطني للمنافسة أمام باقي الاقتصاديات العالمية يجبر المشرع الجبائي على الأخذ بعين الاعتبار الأنظمة الجبائية المطبقة في باقي دول العالم خصوصاً تلك المجاورة لها، والتي تتعامل معها؛ خاصة وأن ثقل الجباية الوطنية مقارنة بباقي الدول من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية ويسمح لمنافسيها بالتغلب عليها<sup>1</sup>، في هذا الإطار ولتجنب هذا الإشكال يجب على الجباية أن تتمتع بإغراء أكبر مقارنة بالدول المجاورة والتي تتعامل معها بصفة خاصة.

<sup>1</sup> - طلحي لطفي، الجباية المحلية كأداة لتمويل التنمية المحلية ،مرجع سابق، ص 24.

## ثانياً: هيكل الجباية المحلية في الجزائر

## 1. الضرائب المحصلة حصرياً لفائدة الجماعات المحلية:

**1.1 الرسم العقاري:** يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية، وذلك بالرغم من مساهمته الضئيلة، إلا أنه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموماً على التحكم في الحظيرة العقارية وتطويرها<sup>1</sup>.

أسس الرسم العقاري بموجب الأمر رقم 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967، وتم تعديله بموجب المادة 43 من قانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن لقانون المالية لسنة 1992، وتعود حصيلة هذا الرسم لفائدة البلديات، ويفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية، وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء التي أعفاها المشرع الجبائي، وينقسم هذا الرسم إلى قسمين هما: الرسم العقاري على الملكيات المبنية والرسم العقاري على الملكيات غير المبنية.

أ- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** يحسب بتطبيق معدل على القيمة الإيجارية الجبائية المحددة قانوناً حسب طبيعة المناطق الموجودة فيها.

يحسب الرسم العقاري على الملكيات المبنية بتطبيق معدلين على الأساس الخاضع للضريبة كما يلي<sup>2</sup>:

- 3 % بالنسبة للملكيات المبنية الغير مهددة بالانهيار.
- 10 % بالنسبة للملكيات المبنية المخصصة للسكن وغير المشغولة سواء بصفة شخصية أو عائلية أو مستأجرة.

وبالنسبة للأراضي التي تشكل ملحقاتاً للملكيات المبنية فتخضع للمعدلات التالية:

- 5 % عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م.
- 7 % عندما تفوق مساحتها 500 م، وتقل أو تساوي 1000 م.
- 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م.

ب- **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:** يحسب بتطبيق المعدلات التالية<sup>3</sup>:

- 5 % للأراضي الموجودة في مناطق غير عمرانية.
- أما بالنسبة للأراضي الموجودة في مناطق عمرانية فتطبق المعدلات التالية حسب المساحة:
- 5 % إذا كانت مساحتها أقل أو تساوي 500 م.
- 7 % إذا كانت مساحتها تفوق 500 م وتقل أو تساوي 1000 م.
- 10 % إذا كانت مساحتها تفوق 1000 م.
- 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

<sup>1</sup> - سوامس رضوان وبقول الهادي، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.educ40.net/showthread>، (أطلع عليه بتاريخ: 25 فيفري 2013).

<sup>2</sup> - المادة 261 من قانون الضرائب غير المباشرة.

<sup>3</sup> - المادة 261 من قانون الضرائب غير المباشرة.

**1.1 رسم رفع القمامات المنزلية:** يؤسس لصالح البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع هذه القمامات وذلك على الملكية المبنية<sup>1</sup>.

يحدد مبلغ الرسم طبقاً لنص المادة 263 مكرر<sup>2</sup>، من قانون الضرائب المباشرة، بقرار من المجلس الشعبي البلدي، بناءً على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد اطلاع رأي السلطة الوصية، ويحدد مبلغ هذا الرسم كالاتي:

- ما بين 500 دج، و 1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني،

- ما بين 1000 دج، و 10000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شبيهه،

- ما بين 5000 دج، و 20000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شبيهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد أو القابلة للاسترجاع للمنشأة المعالجة<sup>2</sup>.

**1.1 الرسم على الذبح:** هو ضريبة غير مباشرة يستحق لصالح الجماعات المحلية التي يقع على إقليمها المذابح<sup>3</sup>.

يدفع هذا الرسم من قبل مالك الحيوان عند الذبح، أو عند استيراد اللحم من الخارج، تحدد تعريفه الرسم بـ 5 دج/كغ من اللحم الصافي القابل للاستهلاك، منه 1.5 دج/كغ لصندوق حماية الصحة الحيوانية، للإشارة فإنه قبل 1997 كانت تعريفه هذا الرسم 3.5 دج/كغ لفائدة البلدية.

يجب على المكلفين بالرسم تقديم تصريح خلال 24 ساعة من الذبح لقبضات الضرائب المختلفة لمحل إقامتهم ويسددون الرسم الواجب، وفي حالة استيراد اللحوم وادخالها التراب الوطني يتم تحصيل رسم الذبح من طرف إدارة الجمارك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول التطور الذي يجب إضافؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق، الدورة الثامنة عشرة، جويلية 2001، ص 24.

<sup>2</sup> - المادة 25 من قانون المالية لسنة 2003.

<sup>3</sup> - لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري 2005، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 06.

<sup>4</sup> - بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،

2006، ص 205.

**1-4 الرسم على السكن:** يفرض هذا الرسم على جميع المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني المتواجدة على تراب البلديات مقر الدائرة، وتحدد نسبته ب<sup>1</sup>:

- مبلغ 300 دج سنوياً للمحلات ذات الاستعمال السكني، ويحصل بتحميله ثلاثياً بمبلغ 75 دج على فاتورة الكهرباء والغاز.

- مبلغ 1200 دج سنوياً للمحلات ذات الاستعمال المهني، ويحصل بتحميله ثلاثياً بمبلغ 300 دج على فاتورة الكهرباء والغاز؛ ويحصل لفائدة البلديات المعنية بالرسم.

## 2. الضرائب المحصلة لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية:

**2.1 الرسم على النشاط المهني:** لقد أنشئ الرسم على النشاط المهني (TAP) في أول جانفي 1996 م ، وقد عوض هذا الرسم النظام السابق الذي كان يضم الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC) .

يفرض الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجارياً<sup>2</sup>، وهو يحسب على أساس رقم الأعمال الذي حققه هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة ، حيث أنه لا يراعي حالة المؤسسة ولا النتيجة التي تحققت.

يؤسس الرسم على حسب نص المادة 219 من ق.ض.م على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة، ومعدل الرسم هو معدل ثابت يقدر بـ 02%، وتوزع حصيلته كم هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02: توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني.

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.59%	1.30%	0.11%	02%

المصدر: المادة 222 من ق.ض.م

يمكن أن يرفع الرسم إلى 03% عندما يتعلق الأمر برقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

## 3. الضرائب المحصلة جزئياً لفائدة الدولة والجماعات المحلية:

### 3.1 الرسم على القيمة المضافة:

لقد تم إنشاء الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهذا بتوحيد الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، ط 1، 2011، ص 152.

<sup>2</sup> - بريشي عبد الكريم، واقع الجباية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات، ملتقى دولي حول المالية العمومية للجماعات المحلية : واقع ، إصلاح وتطلعات، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012 ، مخبر المالية العامة، جامعة تلمسان، ص 09.

ويتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون والمبيعات والتسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات والبضائع المستوردة والمنجزة والمبيعات التي يقوم بها كل من تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار وأداء الخدمات وعلى رأسها الهاتف والفاكس... إلخ إلى جانب كل الأشغال العقارية والمتاجرة<sup>1</sup>.

وتوزع حصيلة الرسم على القيمة المضافة كما يلي :

- بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل: 80 % لصالح الدولة، 10 % لصالح البلدية، 10 لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية

### 3.2 الضريبة الجزائرية الوحيدة

في سنة 2007 أسست ضريبة جديدة تدعى الضريبة الجزائرية الوحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، ويخضع لهذه الضريبة:

- الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء ، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) ، بما في ذلك الحرفيون التقليديون الممارسون لنشاط حرفي فني .  
- الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الأنشطة الأخرى (تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية ( عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) .

لقد حدد قانون المالية لسنة 2007 معدلين للضريبة الجزائرية الوحيدة كما يلي:

- 6 % بالنسبة لأنشطة بيع البضائع والأشياء، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) ، بما في ذلك الحرفيون التقليديون الممارسون لنشاط حرفي فني .

- 12 % بالنسبة لأنشطة تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) .

وتوزع حصيلة الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يلي<sup>2</sup> : 50 % لفائدة ميزانية الدولة، و 40 % لفائدة البلديات، 5 % لفائدة الولاية، 5 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

**3.3 قسيمة السيارات:** أنشأت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1996، وهي تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة لهذه القسيمة، حيث تعفى من هذه القسيمة السيارات التي لها رقم تسجيل خاص التابعة للدولة والجماعات المحلية، أو سيارات الدبلوماسيين، سيارات الإسعاف، السيارات المجهزة بعناد صحي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المادة 02 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2010.

<sup>2</sup> - نجوى عبد الصمد، إشكالية مديونية البلديات، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق - المنعقد يومي 14-15/04/2008، جامعة برج بوعرييج، ص 06.

<sup>3</sup> - النظام الجبائي الجزائري، مديرية التشريع الجبائي، المديرية العامة للضرائب، 2004.

تحدد تعريفة هذه الضريبة ما بين 300 دج، و15.000 دج سنوياً، وذلك حسب قوة العربة ووزنها وسنة بداية استعمالها<sup>1</sup>.

#### 4. الضرائب المحصلة جزئياً لفائدة الجماعات المحلية وبعض الصناديق الخاصة

4.1 الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/ أو المصنوعة محلياً على أساس 10 دج لكل إطار مخصص للسيارات ذات الحجم الكبير، و05 دج، لكل إطار مخصص للسيارات ذات الحجم الصغير ويوزع ناتج هذا الرسم كما يلي<sup>2</sup>:

- 40 % لفائدة البلديات. - 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- 50 % لفائدة الصندوق الوطني للتراث.

4.2 الضريبة على الأملاك: يخضع لهذه الضريبة حسب نص المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر.

يشمل وعاء الضريبة من القيمة الصافية، في أول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص سالف الذكر.

يتم حساب هذه الضريبة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 03: جدول حساب الضريبة على الأملاك.

المعدل	أقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
0	- يقل أو يساوي 30.000.000 دج
0,25 %	30.000.001 دج إلى 36.000.000 دج
0,5 %	36.000.001 دج إلى 44.000.000 دج
0,75 %	44.000.001 دج إلى 54.000.000 دج
1 %	من 54.000.001 دج إلى 68.000.000 دج
1,5 %	يفوق 68.000.000 دج

المصدر: المادة 281 مكرر 8، قانون الضرائب المباشرة.

وتوزع مداخيل الضريبة على الأملاك حسب النسب التالية<sup>3</sup>:

ميزانية الدولة 60 % - البلدية 20 % - صندوق السكن 20 %

#### 5. تطور المردودية المالية للجبائية المحلية :

شهدت حصيلة الجباية المحلية تطور خلال الفترة (1999-2010)، كما يوضح الجدول التالي:

<sup>1</sup> - بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 175.

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> - المادة 26 من قانون 2002/11، المؤرخ في 2002/12/24، المتضمن قانون المالية 2003.

## الجدول رقم 04: تطور وأهمية الجباية المحلية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2010)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات البيان
1664.56	1548.74	1458.99	1494.66	1341.23	1175.48	1029.25	الإيرادات الضريبية
116.71	107.96	94.57	93.13	91.19	89.05	82.54	الجبائية المحلية
14.26	14.34	15.42	16.04	14.71	13.20	12.64	نسبة الجباية المحلية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية

## تابع-الجدول رقم: 05 تطور حصيلة الجباية المحلية خلال الفترة (1999-2010) (الوحدة : مليون دج)

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البيان
2904.3	2549.85	1865.2	1740	1637	الإيرادات الضريبية
281.00	251.87	197.66	159.41	124.41	الجبائية المحلية
10.33	10.12	9.43	10.91	13.15	نسبة الجباية المحلية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نصيب الجباية المحلية من مجموع الإيرادات الضريبية ضعيف بحيث انخفض من 12.64 % سنة 1999 إلى 10.33 % سنة 2010، بعدما عرف ارتفاعاً في الفترة من سنة (2000 إلى 2006)، ونفسر ذلك إلى أن توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية غير عادل، حيث تحصل الدولة على أكبر نصيب من الضرائب وأكثرها مردودية كالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، بينما تتركز الجباية المحلية على أوعية ضعيفة كرسوم التطهير والرسم على الذبح، بالإضافة إلى تناقص معدلات بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر مثل الدفع الجزافي.

وبهدف تصحيح الاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية، ومساعدتها على القيام بمهامها تم تشكيل لجنة من أجل القيام بإصلاح مالية الجماعات المحلية، وقدمت هذه اللجنة اقتراحات تتضمن أعمالاً يجب القيام بها فوراً، وورقة عمل على المدى القصير وال المدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق، ومن خلال دراستهم للنظام الحالي تبين ما يلي<sup>1</sup>:

- ❖ فسيفساء من الضرائب والرسوم.
- ❖ اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم.
- ❖ نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية و/ أو التجارية.
- ❖ المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك.

<sup>1</sup> - إصلاح المالية والجبائية المحليتين، متاح على موقع وزارة الداخلية الجماعات المحلية: <http://www.interieur.gov.dz>، (أطلع عليه بتاريخ : 18 فيفري 2013).

### ثالثاً: سبل تفعيل الجباية المحلية في الجماعات المحلية

تعتبر حصيلة الجباية المحلية غير كافية لتغطية نفقات الجماعات المحلية المتزايدة ، بحيث أن الزيادة في النفقات لم يصاحبها نفس الزيادة في الإيرادات، في هذا السياق يمكن الوقوف عند أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف وتدهور الإيرادات الجبائية المحلية ، والتي نبرزها فيما يلي:

- انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي.
- ضعف التحصيل الجبائي وكثرة الإعفاءات.
- هيمنة الدولة على الحصيلة الجبائية ، ما نتج عنه توزيع غير عادل للجبائية بين الدولة والجماعات المحلية.
- تهميش الجهات المحلية في تحديد أسس الضريبة وتحصيلها .
- غموض النصوص الجبائية بحيث نجد بعض القوانين تمت صياغتها في لغة صعبة الفهم.

وقوفاً عند هذه الأسباب، يتضح لنا ضرورة إعادة الاعتبار للموارد الجبائية المحلية، بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة، عن طريق إشراك الجماعات المحلية، ولتفعيل الجباية المحلية يجب العمل على ما يلي:

- مكافحة الغش والتهرب الجبائي، وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية، لجعل القوانين الجبائية مرنة وأيضاً تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردعية على كل من يقوم بالغش الجبائي.
- عصرنة الجباية المحلية بتدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة، ووضع التحفيزات والكفاءات المهنية.
- التحكم في النفقات المحلية، وذلك بترشيد الإنفاق، وإعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، كأن تتحمل كل وزارة النفقات والاحتياجات التابعة لقطاعها.
- يجب إشراك البلديات والولايات في عملية التحصيل سواء بمساعدة القابض البلدي أو بتعزيز وسائله.
- تعزيز اللامركزية والسلطة الجبائية للجماعات المحلية، وبالتالي تصبح الجماعات المحلية مسؤولة عن مواردها الخاصة .
- تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة يتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية.
- إبراز دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن المصادر المختلفة بخلق أوعية جبائية، ومن ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية.
- الاعتماد على مصادر أخرى غير الجبائية، بحيث ينبغي على الجماعات المحلية أن تهتم كثيراً بممتلكاتها والمتمثلة في الأملاك الداخلة في ذمتها، وهي تشمل العقارات والمنقولات وتحسين استغلالها جيداً ، من خلال إنشاء هياكل قاعدية تساعد على إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية المنتجة كالأسواق والمذابح.
- ضمان عنصر بشري مؤهل، بإمكانه التحكم في تحصيل الموارد الجبائية المحلية.

- مراجعة التوزيع الحالي الغير عادل للجبائية بين الدولة والجماعات المحلية، وضرورة تنازل الدولة على بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية، ويتعلق الأمر بتلك الضرائب التي يسهل ربط وعائها بالجماعات المحلية مثل الضريبة على الأجور، ورسوم التسجيل والطابع.
- يجب أن تكون الجماعات المحلية مؤهلة قانوناً لتحديد معدلات الضرائب والرسوم ضمن حصص تحدد بموجب القانون.
- تكييف الوسائل المالية والبشرية مع المهام المنوطة بالجماعات المحلية.

### الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا جلياً دور وأهمية الجماعات المحلية في تحريك التنمية المحلية، لكننا في الواقع نجدها تشهد وضعية مالية صعبة، وهذا بسبب نقص الموارد المالية الكافية لتغطية نفقاتها المتزايدة نظراً لمحدودية الوعاء الضريبي وعدم مردوديته وقلة المكلفين، فضلا عن انتشار التهرب الضريبي وسوء تسيير هذه الموارد ما يمنعها من تحقيق المهام المنوطة بها.

وعليه ينبغي إعادة الاعتبار للجماعات المحلية، وهذا بضمان استقلاليتها المالية عن طريق ضمان حصيلة جبائية كافية لتغطية نفقاتها، ولا يتم هذا إلا بمساهمة الجماعات المحلية في إنشاء جباية محلية، ولكن مع ضمان عنصر بشري مؤهل ومسؤول، وكذا محاولة القضاء على جميع المظاهر التي تقلل من مردودية الجباية المحلية كالغش والتهرب الضريبي، حتى تستطيع الجماعات المحلية أداء دورها في التنمية المحلية. كما أنه يلاحظ إرادة الدولة الجزائرية في إصلاح الجماعات المحلية، من خلال الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها وزارة الداخلية لتصحيح النقائص والاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية. إن الرفع من مردودية الجباية المحلية يضمن مستوى من التنمية على المستوى المحلي، وهذا عن طريق دفع عجلة الاستثمار والعمل على ترقية المناطق الريفية، وكذا الاهتمام بتوسيع المناطق العمرانية والصناعية، وبالتالي يمكن للجماعات المحلية تجاوز الأزمة المالية الراهنة وتأدية وظائفها التنموية على أكمل وجه لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي ورفع المستوى المعيشي .

### قائمة المراجع :

#### أولاً: باللغة العربية

- الكتب، المذكرات، الملتقيات :

- 1-بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
- 2-قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، ط 1، 2011.
- 3-النظام الجبائي الجزائري، مديرية التشريع الجبائي، المديرية العامة للضرائب، 2004.
- 4-بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006.

- 5-بريشي عبد الكريم، واقع الجباية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات، ملتقى دولي حول المالية العمومية للجماعات المحلية : واقع ، إصلاح وتطلعات، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012 ، مخبر المالية العامة، جامعة تلمسان.
- 6-نجوى عبد الصمد، إشكالية مديونية البلديات، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق-المنعقد يومي 14-15/04/2008، جامعة برج بوعريش.
- 7-بن لوصيف زين الدين ، دور الجباية المحلية في تنمية البلديات بالجزائر ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، المنعقد يومي 11-12 ماي 2003 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة .
- تقارير، قوانين، مجلات ومواقع الكترونية:
- 8-طلحي لطفي، الجباية المحلية كأداة لتمويل التنمية المحلية، تقرير التريص، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 37، 2004.
- 9-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول التطور الذي يجب إضافؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق، الدورة الثامنة عشرة، جويلية 2001.
- 10-قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011.
- 11-قانون الضرائب غير المباشرة، 2010.
- 12-قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2010.
- 13-قانون المالية لسنة 2003.
- 14-إحصاء السكان للوكالة الوطنية للإحصاء 2008.
- 15-لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري 2005،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 16-سوامس رضوان وبقول الهادي، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر ، متاح على الموقع الالكتروني: <http://www.educ40.net/showthread> ، (أطلع عليه بتاريخ : 25 فيفري 2013).
- 17-إصلاح المالية والجبائية المحليتين، متاح على موقع وزارة الداخلية الجماعات المحلية: <http://www.interieur.gov.dz> ، (أطلع عليه بتاريخ : 18 فيفري 2013).
- ثانياً: باللغة الأجنبية

18 -Ahmed RAHMANI , « Cours de gestion des ressources humaines », pour les étudiants de P.G.S. en management public locale, E.N.A. Alger 1998.

19- Muzellzec Raymond: "Finances locales", 3éme édition, Dalloz, 1998.

## نظرية صفوف الانتظار كأحد النماذج الرياضية الاحتمالية المساعدة على اتخاذ القرار

## دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف SCIBS

مخضار سليم<sup>1</sup>

## ملخص

نظرا للوضع الذي توجد فيه المؤسسات الجزائرية ومع تعدد أهدافها وتغير الظروف البيئية المحيطة بها، أصبح من الضروري الاستعانة بأساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرار لتحقيق الأهداف. لذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة باتخاذ القرار، وإبراز دور وأهمية نظرية صفوف الانتظار في عملية اتخاذ القرار، حيث عالجت مشكلة تراكم وانتظار الزبائن لمدة طويلة من أجل تلقي الخدمة بإحدى المؤسسات الجزائرية (شركة الاسمنت بني صاف SCIBS).

**الكلمات المفتاحية:** القرار، الأساليب الكمية، النماذج، صفوف الانتظار.

## Résumé

Vu la situation actuelle dans laquelle ils existent des institutions algériennes avec des objectifs multiples et l'évolution des conditions environnementales qui les entourent, il est devenu nécessaire d'utiliser les méthodes d'analyse quantitative dans le processus décisionnel pour atteindre les objectifs tracés. Cette étude vise les concepts liés à la prise de décision et mettre en évidence le rôle et l'importance de la théorie des files d'attente dans la prise de décisions et amélioration des performances. En outre cette étude traite le problème de l'accumulation et l'attente des clients pendant une longue période afin de recevoir le service dans l'une des institutions algériennes (SCIBS Beni Saf).

**Mots clés :** Décision, Méthodes quantitative, Modèles, Files d'attente.

## مقدمة

في الوقت الحالي ومع تغير البيئة المحيطة بالمؤسسات الجزائرية والمتمثلة في المنافسة ونمو الطلب وتغير أذواق المستهلكين والتطور التكنولوجي في جميع الميادين، أصبح لزاما عليها أن تعيد النظر في سياستها العامة وإستراتيجيتها وذلك للحفاظ على مكانتها في السوق وتحقيق أهدافها المسطرة، ونتيجة لهذه العوامل أصبح المديرين يواجهون مشاكل عدة، وسواء كانت هذه المشاكل تؤثر على الأداء بشكل كلي أو جزئي، إلا أن اتخاذ القرار حيالها يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسة ككل. وفي الوقت الحالي لم تعد القرارات الإدارية المتخذة تعتمد على أسلوب التجربة والتخمين فحسب، إنما أصبحت تستند إلى الأساليب العلمية، المبنية على تحليل المعلومات تحليلا كميًا يتفق مع سير الإدارة في الاتجاه العلمي، وذلك بغية الوصول إلى قرارات رشيدة أو بالأحرى أكثر دقة وعقلانية<sup>2</sup>.

وإذا حاولنا التفكير في بعض الظواهر التي نلاحظها باستمرار في نشاطاتنا اليومية، والتي نصادفها في العديد من المواقف الاقتصادية والاجتماعية مثل: مجموعة من الزبائن تشكل صف انتظار من أجل الحصول على خدمة معينة. فإنه ينبغي على المؤسسات أن توجه اهتماماتها إلى العمل على تحقيق رضا زبائنهم بتقديم الخدمة الفعالة وفي الظروف الملائمة وفي الأوقات الزمنية المرغوب فيها، لأن الطريق نحو تدعيم المركز

<sup>1</sup> المركز الجامعي عين تموشنت

<sup>2</sup> حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص 13.

التنافسي وزيادة الأرباح لأي مؤسسة، يبدأ بتوجيه العناية التامة لخدمة الزبون من خلال السرعة في تلبية حاجاته وبأقل التكاليف الممكنة، وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب الكمية والنوعية في اتخاذ القرار، وتعتبر نظرية صفوف الانتظار من أهم أساليب بحوث العمليات التي تستخدم في حل المشاكل التي تنشأ عندما يكون هناك أفراد أو وحدات ينتظرون تقديم خدمة معينة لهم. وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمثل في كيف يتم اتخاذ القرار وحل مشكلة تراكم وانتظار الزبائن لفترات طويلة على مستوى شركة الاسمنت بني صاف SCIBS وذلك باستخدام نظرية صفوف الانتظار ؟ ، حيث سنعالج هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- نظرية القرارات

- عملية اتخاذ القرار

- نظرية صفوف الانتظار

- دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف SCIBS

### 1. نظرية القرارات

تعرف نظرية القرارات بأنها "علم وفن صناعة القرار الذي يتناول أسس وقواعد عملية اتخاذ القرار الإداري ومبادئ صياغته ومتابعة تنفيذه"<sup>1</sup>. وتقوم هذه النظرية على مدخل تحليلي كمي موضوعها عملية اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وأهداف اقتصادية محددة حيث أنها تعتمد في ذلك على المنهج العلمي.

#### 1.1 مفهوم القرار

لقد تعددت تعاريف القرار اصطلاحا وعلميا في ميدان علم الإدارة، وبالنظر لأهمية تحديد مفهوم القرار، تطرق العديد من الباحثين المختصين في العلوم الإدارية لهذا الموضوع والغرض من ذلك هو تحديد المفهوم العلمي للقرار، ونذكر منها<sup>2</sup>:

لقد عرف سايمون (Simon) القرار بأنه "اختيار بديل من بين البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير".

أما بارنارد (Barnard) فقد عرف القرار "بأنه ذلك التصرف العقلاني الذي يتأتى نتيجة التدابير والحساب والتفكير".

بينما ستونر (Stoner) وركز وكوهن (Riggs & Kohn) فإنهم يعرفون القرار بأنه عملية الاختيار بين البدائل المتاحة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف القرار على أنه الاختيار العقلاني القائم على الأسس العلمية في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في حل مشكلة معينة.

#### 2.1 أهمية القرارات في المؤسسة

تعتبر عملية اتخاذ القرار العنصر الأساسي ومن الأساسيات الرئيسية لأية إدارة، ومع تعدد المشاكل واستمرارها برزت نظرية القرارات، وتكمن أهمية دراستها "في اتخاذ القرار السليم والمناسب وضمن أسس علمية

<sup>1</sup> كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص15.

<sup>2</sup> مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرار - منهج كمي -، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص15.

حديثاً قائمة على جمع المعلومات والبحث الدقيق لتحري هذه المعلومات وتحليلها ودراستها من أجل الوصول إلى قرار رشيد قدر الإمكان"<sup>1</sup>.

ومما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة، ما تشهده التنظيمات الإدارية الحديثة من مشكلة تعدد وتعدد أهدافها، إذ لم تعد تسعى لتحقيق هدف واحد كما كان عليه الحال من قبل، وإنما إلى تحقيق العديد من الأهداف المعقدة والمتداخلة فيما بينها<sup>2</sup>.

## 2. عملية اتخاذ القرار

قبل الدخول في توضيح ما هو المقصود بعملية اتخاذ القرار لا بد لنا في البداية من التمييز بين صنع القرار واتخاذ القرار، حيث يعتمد البعض من المفكرين بأن صناعة القرار تتضمن كافة المراحل التي من شأنها أن تقود إلى اتخاذ القرار، في حين هذا الأخير يعني مرحلة الاختيار والتنفيذ في صناعة القرار. في حين يطلق البعض الآخر من المفكرين والكتاب تسمية عملية اتخاذ القرار على كافة المراحل التي تقود في النهاية إلى اتخاذ القرار، لذا سنعتمد في بحثنا مصطلح عملية اتخاذ القرار، لكونه يعبر عن مفهوم التواصل المستمر والسلسلة المنتظمة من الخطوات التي تقود في النهاية إلى اتخاذ القرار.

وبناء على ما سبق يمكننا تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها "مجموعة متسلسلة من المراحل تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالات طارئة، أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة"<sup>3</sup>.

## 3. خصائص عملية اتخاذ القرار

- هناك عدة خصائص تتميز بها عملية اتخاذ القرار وهذه الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:
- تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية متعددة المراحل، حيث يقوم متخذ القرار بتحديد المشكلة والبحث عن البدائل والمقارنة بينها ثم الاختيار وبعد ذلك يقوم بتنفيذ القرار وتقييم النتائج<sup>4</sup>.
  - تتصف عملية اتخاذ القرار بالواقعية، حيث أنها تنتهي بالوصول إلى الحل المرضي، كما أنها تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار وبالعوامل البيئية المحيطة بها.
  - تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية من الحاضر إلى المستقبل لأن معظم القرارات هي امتداد واستمرار للماضي.
  - تخص عملية اتخاذ القرار معظم المؤسسات على اختلاف نشاطها وتخصصها، وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المؤسسة.

## 4. نظرية صفوف الانتظار

نظرية صفوف الانتظار (الطوابير) هي أحد أساليب بحوث العمليات، حيث تهتم بالتحليل الرياضي للمواقف التي تتشكل فيها صفوف انتظار بهدف إيجاد الحل المناسب بشأنها<sup>1</sup>. ويرجع أصل فكرة هذه النظرية إلى

<sup>1</sup> علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص7.

<sup>2</sup> نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص94.

<sup>3</sup> مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص47.

<sup>4</sup> زيد منير عبيوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص83.

المهندس الدنماركي (Erlang) عام 1909. حيث يجب الإشارة إلى أن نظرية صفوف الانتظار لا تعتبر أسلوب للبحث عن الحل المثالي، بل هي أداة تحليلية تعتمد على الاحتمالات ودراسة العمليات العشوائية (Processus stochastique) وذلك من أجل تمكين متخذ القرار من الحصول على معلومات مهمة تساعده على فهم المشكلة وإيجاد الحل الأفضل لها.

#### 1.4. النماذج الرياضية لصفوف الانتظار

تبنى النماذج الرياضية لأنظمة صفوف الانتظار على معاملات أساسية تصف خصائص هذه الأنظمة والمتعلقة بأوقات الوصول وأوقات أداء الخدمة ونظام الصف وسعته وطاقة المصدر المولد للوحدات الطالبة للخدمة. ويعود الفضل في وصف معاملات نماذج صفوف الانتظار إلى عالم الرياضيات البريطاني كندال (Kendall) وذلك عام 1951، حيث قام بتصنيف نماذج صفوف الانتظار على الشكل (a/b/c)، وفي عام 1966 أضاف العالم (A.M.Lee) للترميز الذي وضعه كندال (Kendall) الرمز (d/e)، وأصبحت نماذج صفوف الانتظار تصنف بالشكل (a/b/c)(d/e)، وبعد ذلك تم إضافة الرمز (f) للدلالة على سعة مصدر الوحدات، ومنذ ذلك الحين أصبحت نماذج صفوف الانتظار تصنف على الشكل (a/b/c) (d/e/f) حيث:

a: يشير إلى قانون توزيع أوقات وصول الوحدات الطالبة للخدمة إلى النظام.

b: يشير إلى قانون توزيع أوقات الخدمة.

c: يمثل عدد قنوات الخدمة وقد يكون محدود أو غير محدود.

d: يمثل نظام تقديم الخدمة ويمكن أن يأخذ الأشكال التالية:

(FCFS): القادم أولاً تقدم له الخدمة أولاً.

(LCFS): القادم أخيراً تقدم له الخدمة أولاً.

(GD): نظام خدمة عام.

(STRO): تقديم الخدمة بشكل عشوائي.

(SOP): نظام الخدمة حسب الأفضلية، وفي بعض المراجع يأخذ الرمز (SPRP).

e: يشير إلى طاقة النظام.

f: يشير إلى المصدر المولد للوحدات طالبي الخدمة وغالباً ما يأخذ الرمز  $\infty$  عندما يكون المجتمع المولد للوحدات غير منته.

يمكن للرمزين (a/b) أن يأخذا الأشكال التالية:

M: يعني أن أوقات الوصول يتم بصورة عشوائية حيث يتبع التوزيع البواسوني وكذلك أزمدة تقديم الخدمة تتم بصورة عشوائية وتبع التوزيع الأسّي.

D: يعني أن أوقات الوصول وأزمدة تقديم الخدمة تتم بصورة ثابتة ومحددة.

$E_k$ : تعني أن الفواصل الزمنية بين وصول الوحدات طالبي الخدمة أو أزمدة تقديم الخدمة تخضع لتوزيع أرلانك (Erlang).

<sup>1</sup> محمد نور برهان وآخرون، *بحوث العمليات*، الشركة المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، مصر، 2009، ص 395.

GI: يشير إلى أن أوقات وصول الوحدات إلى النظام تخضع إلى قانون توزيع آخر.

G: يشير إلى أن أمانة أداء الخدمة تخضع إلى قانون توزيع احتمالي آخر.

#### 1.1.4. مقاييس الأداء

عند دراسة أنظمة صفوف الانتظار هناك عدة مؤشرات تصف سلوك النظام المدروس خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن الحكم على حالة النظام.

$n$ : يمثل عدد الوحدات (الزبائن) في النظام.

$P(n)$ : احتمال وجود  $n$  وحدة في النظام لما يكون هذا الأخير في حالة استقرار.

$\lambda$ : متوسط عدد الوحدات التي تصل خلال فترة زمنية واحدة.

$\mu$ : متوسط عدد الوحدات التي يتم تقديم الخدمة لها في الوحدة الزمنية الواحدة.

$\rho$ : معامل الاستخدام (احتمال أن يكون مقدم الخدمة مشغول) ويساوي النسبة بين معدل الوصول ومعدل تقديم الخدمة.

$L_s$ : العدد المتوقع للوحدات في النظام.

$L_q$ : العدد المتوقع للوحدات في صف الانتظار.

$W_s$ : الوقت المتوقع للوحدة الواحدة في النظام.

$W_q$ : الوقت المتوقع للوحدة الواحدة في صف الانتظار.

#### 2.1.4. نماذج صفوف الانتظار ذات القنوات المتعددة

##### أ. النموذج $(M / M / S) (FCFS / \infty / \infty)$

يتصف هذا النموذج بوصول الوحدات إلى النظام حسب توزيع بواسون بمعدل وصول  $\lambda$  كما أن أمانة تقديم الخدمة تخضع للتوزيع الأسّي بمعدل  $\mu$ ، ويحتوي هذا النوع من الأنظمة على  $S$  مركز لتقديم الخدمة على التوازي، حيث سعة مكان الانتظار ومصدر قدوم الزبائن غير محدود، أما نظام تقديم الخدمة على أساس الأول في الوصول هو الأول في تلقي الخدمة.

من خلال الدراسة التحليلية لهذا النموذج ومع افتراض أن النظام مستقر ( $\frac{\lambda}{S\mu} < 1$ ) فإن الصيغة الرياضية

لاحتمال وجود  $n$  في النظام في وحدة زمنية معينة تكون على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$P_n = \begin{cases} \left(\frac{\rho^n}{n!}\right) P_0 & \text{si } 0 < n < S \\ \left(\frac{\rho^n}{S^{n-S} S!}\right) P_0 & \text{si } n \geq S \end{cases}$$

$$\text{حيث } \rho = \frac{\lambda}{\mu}$$

من أجل حساب قيمة  $P_0$  نعتمد على الصيغة  $\sum_{n=0}^{\infty} P_n = 1$  وبالتالي:

<sup>1</sup> Arnold Kaufmann, *Méthodes et modèles de la recherche opérationnelle*, Tome 1, Dunod, Paris, 1972, P392.

$$P_0 \left[ 1 + \frac{\rho}{1!} + \frac{\rho^2}{2!} + \dots + \frac{\rho^{S-1}}{(S-1)!} + \frac{\rho^S}{S!} \left( 1 + \frac{\rho}{S} + \frac{\rho^2}{S^2} + \frac{\rho^3}{S^3} \dots \right) \right] = 1$$

$$P_0 = \frac{1}{\frac{\rho^S}{S! \left( 1 - \frac{\rho}{S} \right)} + \sum_{n=0}^{S-1} \frac{\rho^n}{n!}} \quad \text{التالي:}$$

أما بقية المؤشرات لهذا النموذج فيتم حسابها على أساس الصيغ الرياضية التالية<sup>1</sup>:

$$L_q = \frac{\rho^{S+1}}{SS! \left( 1 - \frac{\rho}{S} \right)^2} P_0 \quad \text{متوسط عدد الوحدات في صف الانتظار } L_q$$

متوسط عدد الوحدات في النظام  $L_s$ :

$$L_s = \left[ \rho + \frac{2\rho^2}{2!} + \dots + \frac{S\rho^S}{S!} + \frac{(S+1)\rho^{S+1}}{S!(S-\rho)} + \frac{\rho^{S+2}}{S!(S-\rho)} \right] P_0$$

الزمن المتوقع للوحدة الواحدة في صف الانتظار  $W_q$ :

$$W_q = \frac{L_q}{\lambda}$$

$$W_q = \frac{\rho^S}{SS! \mu \left( 1 - \frac{\rho}{S} \right)^2} P_0 \quad \text{الزمن المتوقع للوحدة الواحدة في النظام } W_s$$

$$W_s = W_q + \frac{1}{\mu}$$

$$W_s = \frac{1}{\mu} + \frac{\rho}{SS! \mu \left( 1 - \frac{\rho}{S} \right)^2} P_0$$

$$\bar{S} = \sum_{n=0}^S (S-n)P_n = S - \rho \quad \text{متوسط عدد القنوات العاطلة عن العمل } \bar{S}$$

ب. النموذج  $(FCFS / N / \infty) (M / M / S)$

إن تدفق الزبائن إلى النظام حسب هذا النموذج يخضع إلى التوزيع البواسوني بمعدل  $\lambda$  وأزمنة تقديم الخدمة تخضع للتوزيع الأسي بمعدل  $\mu$  وعدد مراكز الخدمة يساوي  $S$  مركز على التوازي، أما نظام تقديم الخدمة فتتم على أساس الأول في الوصول هو الأول في تلقي الخدمة. إن العدد الأقصى للوحدات أو الزبائن المسموح بها في النظام محدود ويساوي  $N$ ، وهذا يعني أن الطول الأقصى لصف الانتظار يساوي  $N - S$ ، كما أن حجم المجتمع المولد للوحدات غير محدود. إن الفرق بين هذا النموذج والنموذج السابق يكمن في تحديد عدد الوحدات طالبي الخدمة في النظام لأنه لا يمكن أن ينضم أي زبون إلى صف الانتظار لما يكون هذا الأخير في حالة تشبع، لذلك فإن معدل الوصول الفعلي للزبائن  $\lambda_{ef}$  سيكون أقل من معدل الوصول  $\lambda$ .

<sup>1</sup> P.Azoulay, P.Dassonville, **Recherche opérationnelle de gestion**, presse universitaire de France, Paris, Tome2, 1976, P82-83.

لحساب مؤشرات الأداء لهذا النموذج لا بد أولاً من إيجاد الصيغة الرياضية لاحتمال وجود  $n$  وحدة في النظام  $P_n$  خلال فترة زمنية معينة حيث:

$$P_n = \begin{cases} \left(\frac{\rho^n}{n!}\right)P_0 & \text{si } 0 < n \leq S \\ \left(\frac{\rho^n}{S^{n-S}S!}\right)P_0 & \text{si } S < n \leq N \end{cases}$$

بما أن قيمة معامل الاستخدام للقناة الواحدة لهذا النموذج  $\rho = \frac{\lambda}{\mu}$  فإن

احتمال أن تكون مراكز الخدمة

عاطلة عن العمل (عدم وجود أي وحدة في النظام) تعطى بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$P_0 = \begin{cases} \frac{1}{\sum_{n=0}^{S-1} \frac{\rho^n}{n!} + \frac{\rho^S \left(1 - \frac{\rho}{S}\right)^{N-S+1}}{S! \left(1 - \frac{\rho}{S}\right)}} & \text{si } \frac{\rho}{S} \neq 1 \\ \frac{1}{\sum_{n=0}^n \frac{\rho^n}{n!} + \frac{\rho^S}{S!} (N - S + 1)} & \text{si } \frac{\rho}{S} = 1 \end{cases}$$

لحساب متوسط عدد الزبائن في صف الانتظار نستعين بالعلاقة السابقة الخاصة باحتمال عدد الوحدات في النظام  $P_n$  حيث:

$$L_q = \begin{cases} \left\{ P_0 \frac{\rho^{S+1}}{(S-1)(S-\rho)^2} \left[ 1 - \left(\frac{\rho}{S}\right)^{N-S} - (N-S) \left(\frac{\rho}{S}\right)^{N-S} \left(1 - \frac{\rho}{S}\right) \right] \right\} & \text{si } \frac{\rho}{S} \neq 1 \\ P_0 \frac{\rho^S (N-S)(N-S+1)}{2S!} & \text{si } \frac{\rho}{S} = 1 \end{cases}$$

أما بقية المؤشرات فلا يمكن حسابها إلا بعد حساب قيمة  $\lambda_{ef}$  معدل الوصول الفعلي للزبائن وذلك حسب العلاقة  $\lambda_{ef} = \lambda(1 - P_N)$ . ومن ناحية أخرى إذا كان  $\bar{S}$  يمثل متوسط عدد مراكز الخدمة العاطلة عن العمل فإن  $S - \bar{S}$  تمثل متوسط عدد مراكز الخدمة المشغولة، وبالتالي فإن متوسط عدد الوحدات التي تتلقى الخدمة خلال فترة زمنية معينة تساوي  $\mu(S - \bar{S})$ ، وهو معدل الوصول الفعلي أي  $\lambda_{ef} = \mu(S - \bar{S})$ . وبالتالي يمكن التعبير عن بقية مؤشرات الأداء لهذا النوع من الأنظمة من خلال العلاقات الرياضية التالية:

$$L_s = L_q + \frac{\lambda_{ef}}{\mu}$$

متوسط عدد الوحدات في النظام  $L_s$ :

$$L_s = L_q + (S - \bar{S})$$

$$W_s = \frac{L_s}{\lambda_{ef}}$$

الزمن المتوقع للوحدة الواحدة في النظام  $W_s$ :

$$W_s = \frac{L_q + (S - \bar{S})}{\mu(S - \bar{S})}$$

<sup>1</sup> أنعام باقية، إبراهيم نائب، بحوث العمليات - خوارزميات وبرامج حاسوبية - دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 368

$$W_q = W_s - \frac{1}{\mu}$$

الزمن المتوقع للوحدة الواحدة في صف الانتظار  $W_q$ :

$$W_q = \frac{L_q}{\mu(S - \bar{S})}$$

## 5. دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف SCIBS

### 1.5. التعريف بالشركة

تعتبر شركة الإسمنت بني صاف SCIBS شركة ذات أسهم حيث يقدر رأسمالها بـ 1.800.000.000 دج، وهي فرع من فروع المجمع الجهوي لإنتاج إسمنت الغرب (ERCO) والمتواجد على مستوى ولاية وهران والتابع لشركة تسيير المساهمات لصناعة الإسمنت GICA - SGP الواقع مقرها في الجزائر العاصمة. وفي سنة 2005 توجهت هذه الشركة نحو الشراكة مع الشريك السعودي (مجمع فرعون للاستثمار) حيث تنقسم أسهم الشركة بموجب الاتفاقية المبرمة بين الشركاء إلى 65% للمجمع الجهوي (ERCO) مقابل 35% للشريك السعودي (مجمع فرعون للاستثمار). من خلال العقد التأسيسي للشركة يتمثل نشاطها في إنتاج وتسويق الإسمنت البورتلاندي من نوع Cem2/a32.5 بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ 1200000 طن أي ما يعادل 4000 طن يوميا حيث إنتاج الإسمنت ينقسم إلى نوعين:

- إسمنت غير معبأ (Vrac).

- إسمنت معبأ في أكياس ذات سعة 50 كغ.

### 2.5. المشكل المطروح على مستوى ورشة التوزيع

تتمثل المشكلة التي تواجهها هذه الشركة في تراكم وازدحام الزبائن في صفوف انتظار ولمدة طويلة من أجل الحصول على مادة الاسمنت ويرجع هذا إلى الندرة النسبية لهذه المادة الإستراتيجية وازدياد الطلب عليها. حيث لا يمكن تلبية جميع طلبات الزبائن بالكمية المطلوبة، لذا فإنه يتم برمجة تنفيذ هذه الطلبات على عدة دفعات مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي يواجهها الزبون . حيث تحتوي ورشة التوزيع على 6 قنوات خاصة بتوزيع الإسمنت المعبأ في الأكياس وقناتين خاصة بتوزيع الإسمنت الغير معبأ، مما يجعلنا نقوم بدراسة وتحليل نظامين مختلفين الأول خاص بتوزيع الإسمنت المعبأ في أكياس 50كغ والثاني خاص بتوزيع الإسمنت الغير معبأ.

### 3.5. تحليل صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمنت المعبأ في أكياس 50كغ

#### 1.3.5. تحديد نمط وصول الزبائن لنظام صف الانتظار

من أجل تحديد نمط وصول الزبائن إلى النظام قمنا بدراسة إحصائية ميدانية على مستوى الشركة، حيث تبين لنا من خلالها أن عمليات وصول الزبائن إلى نظام صف الانتظار تتم بطريقة عشوائية لا يمكن التنبؤ بها كما أن الأحداث مستقلة عن بعضها البعض، حيث من خلال الجدول 1-1 (أنظر الجدول 1 من الملحقات)، نجد أن متوسط عدد الزبائن الذين يصلون إلى نظام صف الانتظار يساوي بالتقريب 10 زبائن في الساعة، لكن يبقى السؤال المطروح ما هو نوع التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له عمليات الوصول؟.

اختبار كاي تربيع  $\chi^2$

الفرضية العدمية  $H_0$ : عمليات وصول الزبائن لصف الانتظار تتبع التوزيع البواسوني.

الفرضية البديلة  $H_1$ : عمليات وصول الزبائن لصف الانتظار لا تتبع التوزيع البواسوني. عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  ودرجة الحرية  $\nu = 9$  فإن قيمة الإحصائية الجدولية  $\chi^2_{0.05} = 16.92$ ، وبما أن  $\chi^2_{0.05} < \chi^2_{cal} = 0.8878$  فإننا نقبل الفرضية العدمية ومنه نستنتج أن عمليات وصول الزبائن إلى نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمنت المعبأ يتبع التوزيع البواسوني بمعدل وصول  $\lambda = 10$ .

### 2.3.5. تحديد توزيع أزمدة تقديم الخدمة

من أجل تحديد متوسط زمن تقديم الخدمة للزبائن قمنا بمراقبة ميدانية على مستوى مراكز تقديم الخدمة وذلك بإحصاء زمن تقديم الخدمة ل 10 زبائن يومياً ولمدة 10 أيام.

من خلال الجدول -2- (أنظر الجدول 2 من الملحقات)، نلاحظ أن الوقت المستغرق من طرف مراكز الخدمة من أجل تقديم الخدمة ل 100 زبون بلغ 3030 دقيقة أي ما يعادل 50 ساعة عمل للمركز الواحد. كما أن الأزمنة الأكثر تكراراً تتراوح بين 10 دقائق و30 دقيقة، مما يجعلنا نستنتج مبدئياً أن متوسط زمن تقديم الخدمة سيكون ضمن المجال  $\bar{t} \in [10 - 30]$ . وبما أن التكرارات التجميعية المشاهدة لا تختلف بكثير عن التكرارات النظرية المحسوبة على أساس التوزيع الأسّي، يمكننا افتراض أن أزمدة تقديم الخدمة تتبع التوزيع الأسّي، لكن يجب إثبات صحة هذه الفرضية من عدمها وذلك باستخدام اختبار كاي تربيع  $\chi^2$ .

### اختبار كاي تربيع $\chi^2$

الفرضية العدمية  $H_0$ : توزيع أزمدة تقديم الخدمة يتبع التوزيع الأسّي.

الفرضية البديلة  $H_1$ : توزيع أزمدة تقديم الخدمة لا يتبع التوزيع الأسّي.

عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  ودرجة الحرية  $\nu = 6$  فإن قيمة الإحصائية الجدولية  $\chi^2_{0.05} = 12.59$ ، وبما أن  $\chi^2_{0.05} < \chi^2_{cal} = 8.4962$  فإننا نقبل الفرضية العدمية ومنه نستنتج أن أزمدة تقديم الخدمة للزبائن والخاصة بتوزيع الإسمنت المعبأ تتبع التوزيع الأسّي بمعدل  $\mu = 2$ .

### 3.3.5. تحليل أداء نظام صف الانتظار

يحتوي نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع مادة الإسمنت المعبأ على 6 مراكز لتقديم الخدمة منها مركزين عاطلين عن العمل (عطل تقني)، كما أن طاقة النظام محددة من طرف الشركة (لا يسمح بالدخول إلا ل 16 زبون إلى نظام صف الانتظار) كما أن تقديم الخدمة للزبائن على أساس الأول في الوصول الأول في تلقي الخدمة، وكنتيجة لهذه العوامل بإمكان الشركة اعتماد أربع أنظمة (أربع بدائل) مختلفة لتوزيع مادة الإسمنت المعبأ وهي:

البديل الأول: نظام صف انتظار بطاقة محدودة و4 مراكز لتقديم الخدمة على التوازي.

البديل الثاني: نظام صف انتظار بطاقة غير محدودة و4 مراكز لتقديم الخدمة على التوازي.

البديل الثالث: نظام صف انتظار بطاقة محدودة و6 مراكز لتقديم الخدمة على التوازي.

البديل الرابع: نظام صف انتظار بطاقة غير محدودة و6 مراكز لتقديم الخدمة على التوازي.

بعد تحديد البدائل المتاحة أمام الشركة نقوم بتحليل أداء نظام صف الانتظار على أساس كل بديل واختيار البديل الأفضل الذي يمكن الشركة من تقديم الخدمة في المدة الزمنية المرغوب فيها من طرف الزبائن وبالجودة المطلوبة.

#### 4.3.5. مقارنة البدائل واتخاذ القرار

بعد تحليل أداء الأنظمة السابقة سنقوم بالمفاضلة بينها واختيار البديل الذي يمكن الشركة من تلبية طلبات الزبائن في المدة الزمنية المرغوب فيها وبالجودة المطلوبة وتحقيق أكبر رقم أعمال ممكن كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول-1- مقارنة البدائل الخاصة بنظام توزيع الإسمنت المعبأ

البدائل مؤشرات الأداء	البديل الأول M/M/4/FCFS/16/∞	البديل الثاني M/M/4/FCFS/∞/∞	البديل الثالث M/M/6/FCFS/16/∞	البديل الرابع M/M/6/FCFS/∞/∞
معامل الاستخدام للقناة الواحدة $\rho$	5	5	5	5
معامل الاستخدام العام $\frac{\rho}{S}$	1,25	1,25	0,83	0,83
احتمال أن النظام غير مشغول $P_0$	0,0005	-	0,0049	0,0085
متوسط عدد الزبائن في صف الانتظار $L_q$	زبائن 8	-	زبائن 2	زبائن 5
متوسط عدد الزبائن في النظام $L_S$	زبون 12	-	زبائن 7	زبائن 10
الزمن المتوقع في صف الانتظار $W_q$	ساعة 0,98	-	ساعة 0,21	ساعة 0,53
الزمن المتوقع في النظام $W_S$	ساعة 1,48	-	ساعة 0,71	ساعة 1,03
متوسط القوات العاطلة عن العمل $\bar{S}$	0	-	1	1
رقم الأعمال اليومي النظري	دج 13 768 218,21		دج 13 768 218,21	
رقم الأعمال اليومي الفعلي	دج 11 014 574,57		دج 16 521 861,85	
نتيجة الأداء اليومية المتوقعة	دج - 2 753 643,64		دج 2 753 643,64	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال جدول مقارنة البدائل نلاحظ أن اعتماد الشركة على نظام توزيع الإسمنت المعبأ باستخدام 4 قنوات لتقديم الخدمة يؤدي إلى خسارة اقتصادية متوقعة يوميا قدرها 2753643.64 دج كما أن متوسط الزمن الذي يقضيه الزبائن في النظام يساوي حوالي 1 ساعة و 30 دقيقة، أما في حالة استخدام 6 قنوات لتقديم الخدمة فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين مستوى الأداء وتحقيق رقم أعمال إضافي متوقع يوميا قدره 2753643.64 دج، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المدة الزمنية التي يقضيها الزبون في النظام وبمقارنة البديل الثالث مع البديل الرابع نجد أنه في حال تحديد طاقة النظام فإن متوسط الزمن الذي يقضيه الزبون في النظام من أجل الحصول على مادة الإسمنت المعبأ يساوي 42 دقيقة وهو أقل مما هو عليه في حالة البديل الرابع وبالتالي من مصلحة الشركة اعتماد نظام صف الانتظار ب 6 قنوات مع تحديد طاقة النظام من أجل توزيع الإسمنت المعبأ.

#### 4.5. تحليل صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمنت الغير معبأ

يحتوي نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع مادة الإسمنت الغير معبأ على مركزين لتقديم الخدمة حيث تبلغ طاقة التوزيع القصوى حوالي 2500 طن/اليوم، أما بالنسبة لنظام تقديم الخدمة فهي على أساس الأول في

الوصول الأول في تلقي الخدمة، كما أن المصدر المولد للزبائن غير محدود، أما طاقة النظام فهي غير محدودة لكن في الواقع لا يسمح بالدخول إلى النظام إلا ل 8 زبائن وهذا راجع إلى النظام الداخلي للشركة.

### 1.4.5. تحديد نمط وصول الزبائن لنظام صف الانتظار

من أجل تحديد نمط الوصول قمنا بإحصاء عدد مرات وصول الزبائن إلى النظام، حيث من خلال الجدول -3- (أنظر الجدول -3- من الملحقات)، فإن متوسط عدد الزبائن الذين يصلون إلى النظام في الساعة يساوي 5 زبائن، ولتحديد نوع التوزيع الذي تخضع له عمليات الوصول، وبنفس الطريقة الخاصة بنظام توزيع الإسمت المعبأ فإنه عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  ودرجة الحرية  $\nu = 6$ ، فإن  $\chi^2_{0.05} < \chi^2_{cal} = 6.6858$ ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية، ومنه عمليات وصول الزبائن إلى نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمت الغير معبأ تتبع التوزيع البواسوني بمعدل وصول  $\lambda = 5$ .

### 2.4.5. تحديد توزيع أزمدة تقديم الخدمة

من خلال البيانات في الجدول -4- (أنظر الجدول -4- من الملحقات)، فإن متوسط زمن تقديم الخدمة يساوي 3 زبائن في الساعة. لكن التساؤل المطروح هل أزمدة تقديم الخدمة تتبع التوزيع الأسي؟ عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.025$  ودرجة الحرية  $\nu = 4$  فإن قيمة الإحصائية الجدولية  $\chi^2_{0.025} = 11.14$ ، وبما أن  $\chi^2_{cal} = 10.9133 < \chi^2_{0.025}$  فإننا نقبل الفرضية العدمية ومنه أزمدة تقديم الخدمة الخاصة بتوزيع الإسمت الغير معبأ تتبع التوزيع الأسي بمعدل  $\mu = 3$ .

### 3.4.5. تحليل أداء نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمت الغير معبأ

بما أن طاقة نظام صف الانتظار الخاص بتوزيع الإسمت الغير معبأ محددة من طرف الشركة (لا يسمح بالدخول إلا ل 8 زبائن إلى النظام)، فإنه بإمكان الشركة توزيع الإسمت على أساس نظامين (بديلين) مختلفين هما:

البديل الأول: اعتماد نظام صف انتظار بطاقة محددة ومركزين لتقديم الخدمة.

البديل الثاني: اعتماد نظام صف انتظار بطاقة غير محدودة ومركزين لتقديم الخدمة.

### 4.4.5. مقارنة البدائل واتخاذ القرار

بعد تحليل أداء النظام على أساس كل بديل، قمنا بالمفاضلة بينهما واختيار البديل الذي يمكن الشركة من تحقيق رضا زبائنهم وذلك من خلال توزيع مادة الإسمت الغير معبأ في المدة الزمنية المرغوب فيها وبالجودة المطلوبة وتحقيق أكبر رقم أعمال ممكن كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول -2- مقارنة البدائل الخاصة بنظام توزيع الإسمت غير معبأ

البديل الثاني M/M/2/FCFS/∞/∞	البديل الأول M/M/2/FCFS/8/∞	مؤشرات الأداء	البدائل
1.66	1.66	$\rho$	معامل الاستخدام للقناة الواحدة
0.83	0.83	$\frac{\rho}{S}$	معامل الاستخدام العام
0.09	0.12	$P_0$	احتمال أن النظام غير مشغول
3 زبائن	2 زبائن	$L_q$	متوسط عدد الزبائن في صف الانتظار
5 زبائن	4 زبائن	$L_s$	متوسط عدد الزبائن في النظام

الزمن المتوقع في صف الانتظار $W_q$	ساعة 0.50	ساعة 0.71
الزمن المتوقع في النظام $W_s$	ساعة 0.84	ساعة 1.04
متوسط القوات العاطلة عن العمل $\bar{S}$	0	0
رقم الأعمال اليومي النظري	دج 1232128.261	دج 1232128.261
رقم الأعمال اليومي الفعلي	دج 3478553.911	دج 3478553.911
نتيجة الأداء اليومية المتوقعة	دج 246425.652	دج 246425.652

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال جدول مقارنة البدائل الخاصة بنظام توزيع الإسمنت الغير معبأ نلاحظ أنه في كلا الحالتين بإمكان الشركة تحقيق رقم أعمال إضافي قدره 2246425.65 دج يوميا وهذا راجع إلى سرعة تقديم الخدمة مقارنة بمعدلات وصول الزبائن إلى النظام ، كما أن مؤشرات الأداء لكلا البديلين متقاربة فيما بينها، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لا يمكن للشركة تقديم الخدمة بجودة عالية وتحقيق رضا زبائنها إلا من خلال تخفيض مدة الانتظار إلى أدنى حد ممكن، فإن البديل الأول هو الذي من خلاله يمكن للشركة من تنفيذ طلبات زبائنها خلال مدة زمنية قدرها 50 دقيقة وهي أقل مما هو عليه الحال في البديل الثاني. وبالتالي فالقرار الأفضل هو اعتماد الشركة نظام توزيع الإسمنت الغير معبأ بطاقة محدودة ( $N = 8$ ).

#### خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أهمية الاستعانة بأساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرار من أجل تحقيق الأهداف، وعلى الرغم من أهمية بحوث العمليات بصفة عامة ونظرية صفوف الانتظار بصفة خاصة في مساعدة المديرين والمسؤولين على اتخاذ القرارات، إلا أننا لاحظنا عدم تطبيق واستعمال هذه الأساليب على مستوى الدائرة التجارية لشركة الإسمنت بني صاف SCIBS. وعلى أساس ما تم التطرق إليه من خلال هذا البحث، لا بد أن نشير إلى أهمية نظرية صفوف الانتظار في تحليل الظواهر التي تتميز بالطوابير واتخاذ القرار حيالها كما يجب إلى حتمية الاهتمام بدراسة سلوك الزبائن وتحديد احتياجاتهم، ودراسة آرائهم نحو الخدمة المقدمة ومستوى جودتها، والأخذ بعين الاعتبار المشاكل والمقترحات التي يطرحها الزبون، لأنه الهدف النهائي الذي يجب على المؤسسة إشباع حاجاته ومن ثم تعظيم الأرباح من خلاله.

## دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر -

د. بن سعيد محمد<sup>1</sup>أ. هداجي عبد الجليل<sup>2</sup>

## الملخص :

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، فإن ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي.

وفي سياق دراسة هذه العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات سنتعرض في هذه الورقة البحثية إلى دراسة قياسية لحالة الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2008 وهذا بالاعتماد على برنامج spss (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

**الكلمات المفتاحية :** سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الدراسة القياسية.

**Abstract:**

Is of Multi effect of the exchange rate on the balance of payments of great importance, at a time which is the exchange rate tool of the Organization for International Exchange of contemporary, so it provides facilities during exchanges of different which they can transform country's currency into the currency of another country and determined on the basis of exchange rates currency, the balance of payments of a State is summarized or Register regulator for all transactions international economic and financial, which takes place between residents of this state and residents in the rest of the world during the period of time (usually a year), and through this balance the state can know the wealth of human and everything in it of prior commitments abroad, and then determine the plastic or indebtedness of the state to the outside world.

In the context of this study, the relationship between the exchange rate and balance of payments're going in this paper is to examine the record of the case of Algeria from 2000 to 2008, and this year, depending on the program SPSS (Statistical package for social sciences).

**Key words:** the exchange rate, balance of payments, the study standard.

<sup>1</sup> . جامعة سيدي بلعباس

<sup>2</sup> . جامعة أدرار

**مقدمة :**

نظرا للتطور السريع واللامتناهي للنشاطات الاقتصادية المختلفة، أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي، وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، ويعتبر الاقتصاد القياسي من ابرز هذه الأساليب، وهو يعتمد على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة والملموسة ويكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد. لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على هذا النموذج العلمي الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المحددة (2000-2008).

**إشكالية الدراسة :**

بناء على ما سبق عرضه يمكننا صياغة الإشكالية التالية :  
**ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟**

**فرضية البحث :**

سنقوم من خلال هذا البحث باختبار فرضية أساسية يمكن صياغتها كالتالي :  
 يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته.

**أسباب اختيار الموضوع :**

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هو اعتبار موضوع "سعر الصرف وتأثيره على ميزان المدفوعات" من أهم المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحرص على دراسة ومعرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

**أهمية دراسة الموضوع :**

تكمن أهمية دراسة موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في كونها من أهم العناصر الفاعلة في الاقتصاد والتجارة الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات هو تلك المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وقد يكون ميزان المدفوعات متوازنا أو مختلا وهذا كله له دلالاته وتفسيراته، وفي كل الأحوال فهو يوجه السلطات إلى السياسات اللازمة لتحديد سعر الصرف.

**منهج الدراسة :**

استنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل معالجة الفرضية الخاصة بالموضوع، اخترنا الأسلوب القياسي من خلال دراسة حالة الجزائر وقياس مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال المدة المحددة.

**تقسيمات الموضوع :**

لقد تم تقسيم الموضوع بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما :

**أولاً : الإطار النظري للدراسة**

والذي تم من خلاله التطرق إلى المفاهيم الأساسية في الدراسة.

**ثانياً : الدراسة القياسية**

وقد تمت على النحو التالي :

المطلب الأول : تكوين النموذج القياسي.

المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي.

المطلب الثالث : تقييم النموذج القياسي.

**أولاً : الإطار النظري للدراسة**

**1/ تعريف سعر الصرف.**

لقد تطرق العديد من الباحثين والمختصين إلى تعريف سعر الصرف بمختلف المفردات والألفاظ، لكن المعنى والمفهوم كان يصب في قالب واحد، ومن جملة هذه التعريفات ما يلي:

«هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.»<sup>1</sup>

«سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها.»<sup>2</sup>

وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي.

**2/ تعريف ميزان المدفوعات.**

تعددت المفاهيم التي تطرقت إلى مفهوم ميزان المدفوعات، ومن بينها التعريفات التالية:

«هو كشف يشمل ويضم قيم كل السلع، والهبات، والمساعدات الخارجية، وقروض الرساميل، في المدى القصير أو الطويل، والذهب والعملات الرئيسية للتغطية الداخلة إلى البلد أو الخارجة منه.»<sup>3</sup>

«وفقاً للتعريف الشائع يقصد بميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (الصادرات والواردات) التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة.»<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994، ص139.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص244.

<sup>3</sup> - بول أ. سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993، ص32.

<sup>4</sup> - رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص145.

**ثانياً: الدراسة القياسية.**

إن دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ومن خلال المعطيات الخاصة بنا في هذه الدراسة، يدخل في إطار ما يسمى بالسلاسل الزمنية، وانطلاقاً من هذا فإن المتغير المستقل ( $X$ ) في هذه الحالة سيكون سعر الصرف، أما المتغير التابع ( $y$ ) سيكون رصيد ميزان المدفوعات.

كما أن دراسة علاقة التبعية (سبب، نتيجة) بين متغيرات معروضة في شكل سلاسل زمنية، هي واحدة من اعقد المسائل في النمذجة القياسية، وذلك باعتبار أن كل حد من حدود السلسلة الزمنية يحتوي على ثلاث مكونات : الاتجاه العام، التقلبات الدورية والموسمية، والمكون العشوائي، ولذلك سنعمد على نموذج الانحدار الخطي في دراسة هذه العلاقة.<sup>1</sup>

معطيات الدراسة عبارة عن سلسلتين زمنيتين، إحداهما تمثل تطور قيم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والأخرى تمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك خلال فترة الدراسة 2000-2008، ويمكن عرض هذه المعطيات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من 2000-2008.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
قيمة سعر صرف الدينار لكل 01 دولار	75.32	77.27	79.69	77.38	72.07	73.36	72.65	69.37	64.57

مصدر البيانات :

Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°11 Septembre 2010, p 15, 20.

Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°01 Septembre 2007, p 10-15.

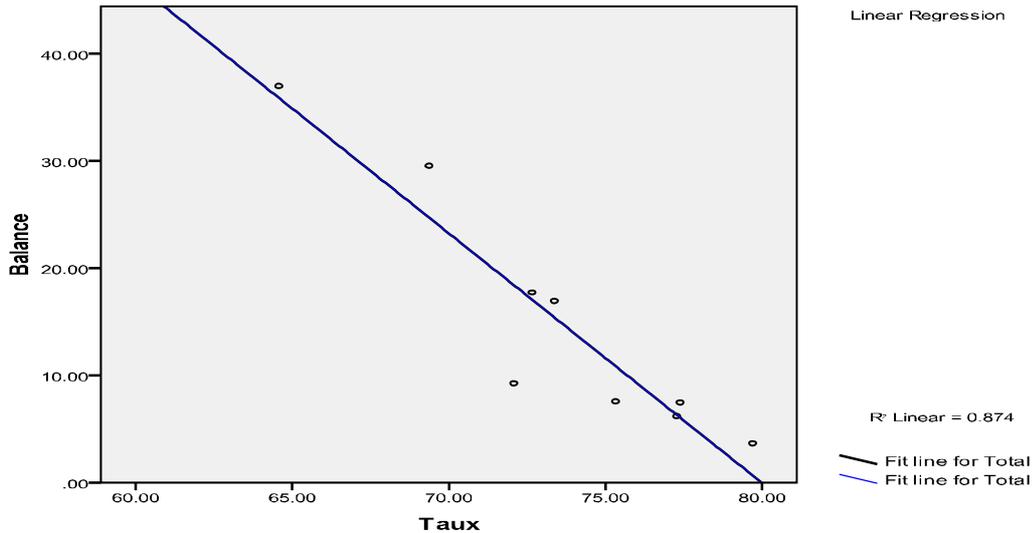
**المطلب الأول : تكوين النموذج القياسي.**

من اجل إمكانية تكوين المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، يجب أولاً تمثيل المعطيات الخاصة بتطور المؤشرين بيانياً، أي نقوم قبل كل شيء برسم شكل الانتشار للنقاط الهندسية التي إحداثياتها الأزواج المرتبة لقيم  $(y, X)$  أي النقاط  $(y_i, X_i)$ . بتوصيل النقاط الهندسية نحصل على المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات ( $y$ ) نتيجة لتغير سعر الصرف ( $X$ ). المنحنى الطبيعي يسمح لنا بالتعرف على طبيعة الاتجاه العام لتطور الظاهرة المدروسة. إذا كان شكل الانتشار يشبه أو يقارب خط مستقيم، عندها نقترح تمثيل تلك العلاقة بمعادلة مستقيم. أما إذا كان شكل الانتشار يختلف عن الخط المستقيم فإننا نقترح في هذه الحالة معادلة أخرى غير مستقيمة لتمثيل هذه العلاقة.<sup>2</sup>

والشكل الموالي يوضح لنا المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات نتيجة لتغير سعر الصرف، وفقاً للجدول السابق.

<sup>1</sup> - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 288.<sup>2</sup> - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص 18.

شكل 1 : الانتشار الهندسي للنقاط التي إحداثياتها (x,y)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS

إن التمثيل البياني لبيانات الجدول يشبه إلى حد ما خط مستقيم، إذن فالعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة خطية تمثل بالمعادلة التالية :

$$Y_i = ax_i + b + U_i$$

حيث أن :

$Y_i$  : تمثل رصيد ميزان المدفوعات (المتغير التابع).

$X_i$  : تمثل سعر الصرف (المتغير المستقل).

$a$  : تمثل معامل سعر الصرف، ويقاس الأثر الحدي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

$b$  : تمثل الحد الثابت، وتعبّر عن نسبة رصيد ميزان المدفوعات عندما تكون نسبة سعر الصرف معدومة.

$U_i$  : تمثل المتغير العشوائي أوحد الخطأ، وينتج عن الأخطاء المرتكبة أو إهمال بعض العوامل المستقلة الأخرى المؤثرة في الدراسة.

المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي.

في هذه المرحلة سنبحث عن إيجاد قيم المعاملات الخاصة بالنموذج  $(a, b)$ ، ويمكن الحصول عليها بعدة

طرق مختلفة، سنختار نحن طريقة المربعات الصغرى باعتبارها تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة.

وبحل جملة المعادلتين الطبيعيين للمربعات الصغرى، نجد قيمة كل من  $\hat{a}, \hat{b}$  المطلوبتين لتحقيق شرط

المربعات الصغرى على النحو التالي :

$$a = \frac{n \sum (y_i \cdot x_i) - (\sum y_i) \cdot (\sum x_i)}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

قبل حساب  $a$  و  $b$ ، نلاحظ هنا أن سلسلتي النموذج لهما وحدتي قياس مختلفتين، الدولار (الخاص بتقدير سعر الصرف) والمليار دولار (الخاص بتقدير رصيد ميزان المدفوعات). لهذا نقوم بإعداد الجدول التالي الخاص بتوحيد مقاييس القياس :

جدول رقم 02: التجانس بين المتغيرات (توحيد وحدة القياس).

				y	X
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	سعر الصرف (الدولار)	$\frac{y_i - \bar{y}}{\sigma_y}$	$\frac{x_i - \bar{x}}{\sigma_x}$	$\left(\frac{y_i - \bar{y}}{\sigma_y}\right) * 100$	$\left(\frac{x_i - \bar{x}}{\sigma_x}\right) * 100$
7.57	75.32	-0.05649441	0.08446739	-5.64944102	8.44673862
6.19	77.27	-0.06693267	0.17597372	-6.69326657	17.5973721
3.66	79.69	-0.08606947	0.28953543	-8.60694673	28.9535429
7.47	77.38	-0.05725081	0.18113562	-5.72508056	18.1135617
9.25	72.07	-0.04378697	-0.06804317	-4.37869688	-6.80431722
16.94	73.36	0.01437983	-0.00750821	1.43798315	-0.75082121
17.73	72.65	0.02035535	-0.0408259	2.03553545	-4.08259033
29.55	69.37	0.10976128	-0.19474425	10.9761282	-19.4744252
36.99	64.57	0.16603709	-0.41999061	16.6037094	-41.9990615

المصدر : من إعداد الباحثان.

مع العلم أن قيمة المتوسط والتباين لكل سلسلة حسبت ببرنامج SPSS وكانت النتائج كالتالي:

أولاً/ السلسلة (y) :

وهذه النتيجة تشير إلى أن :

Statistics  
Balance

N	Valid	9
	Missing	0
	Mean	15.0389
	Variance	132.206

$$\bar{y} = 15.0389$$

$$\sigma_y = 132.206$$

ثانياً/ السلسلة (x) :

وهذه النتيجة تشير إلى أن :

Statistics  
Taux

N	Valid	9
	Missing	0
	Mean	73.5200
	Variance	21.310

$$\bar{x} = 73.52$$

$$\sigma_x = 21.31$$

إذن من خلال الجدول السابق يتضح أن السلسلتين الجديدتين لتقدير  $a$  و  $b$  هما :  $(x)$  و  $(y)$ ، وقمنا بضرب حدود هاتين السلسلتين في (100) من أجل تقليل عدد الأرقام بعد الفاصلة، وتحسين صورة السلسلتين فقط. بعد إدخال بيانات هاتين السلسلتين في برنامج SPSS، نتحصل على النتائج التالية :

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-8.405E-6	1.100		.000	1.000
x	-.375	.054	-.935	-6.970	.000

a. Dependent Variable: y

من خلال هذه النتائج يمكننا استخراج القيم التالية :

$$b = -8.405$$

$$a = -0.375$$

قيمة المعاملات (a = -0.375) و (b = -8.405)، تعني بان معادلة الانحدار الخاصة بتقدير رصيد ميزان المدفوعات تكون على الشكل التالي :

$$y = -0.375x - 8.405$$

المطلب الثالث : تقييم النموذج القياسي.

يقصد بتقييم النموذج القياسي، التأكد من جودة الأداء العام لهذا النموذج وتقييم مدى الدقة التي تمثل فيها هذه المعادلة الانحدارية العلاقة المفروضة بين المؤشرين X و y، وهذا من خلال ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، لكن قبل هذا يجب أولاً دراسة وقياس درجة العلاقة الارتباطية بين X و y.

أولاً. حساب معامل الارتباط ( $r_{xy}$ ) :

معامل الارتباط يعطى من خلال العلاقة التالية :

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{\sqrt{[\sum(x_i - \bar{x})^2] \cdot [\sum(y_i - \bar{y})^2]}}$$

هذا المعامل يعطينا فكرة عن العلاقة الارتباطية بين X و y، فيما إذا كانت قوية أو ضعيفة، طردية أو عكسية، وبصفة عامة نستطيع التعبير عن ذلك كالتالي :

- عندما يكون  $r_{xy}=1+$  تكون العلاقة الارتباطية بين X و y طردية وقوية جداً.

- عندما يكون  $r_{xy}=1-$  تكون العلاقة الارتباطية بين X و y عكسية وقوية جداً.

- عندما يكون  $r_{xy}=0$  تكون العلاقة الارتباطية بين X و y معدومة.

وبالرجوع إلى برنامج SPSS نحصل على النتيجة التالية :

		Correlations	
		y	x
y	Pearson Correlation	1	-.935**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	9	9
x	Pearson Correlation	-.935**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	9	9

$$r = -0.935$$

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هذه النتيجة بالنسبة لمعامل الارتباط ( $r = -0.935$ )، تعني أن هناك ارتباط قوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ولكنه عكسي في نفس الوقت.

لكن هذه القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط لا تسمح لنا بحد ذاتها بالقول أن سعر الصرف يؤثر بشكل كبير في ميزان المدفوعات، وهذا لأن القيمة الكبيرة لمعامل الارتباط قد تكون ناتجة عن ارتباط قيم السلسلتين الزمنيتين بالزمن، أو لأن لهما اتجاهين عامين.

للتحقق من وجود اتجاه عام للسلسلتين أو عدمه، نقوم بحساب الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين حدود كل سلسلة.

ثانياً. حساب الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى : لحساب حساب الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى نعلم

على العلاقات التالية :

1/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^y = \frac{\sum (y_t - \bar{y}_1)(y_{t-1} - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (y_t - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (y_{t-1} - \bar{y}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n y_t}{n-1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n y_{t-1}}{n-1}$$

2/ بالنسبة للسلسلة (x) :

$$r_1^x = \frac{\sum (x_t - \bar{x}_1)(x_{t-1} - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (x_t - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum (x_{t-1} - \bar{x}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n x_t}{n-1}$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n x_{t-1}}{n-1}$$

والبيانات الخاصة بتقدير الارتباط الذاتي لكل سلسلة موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم 03: البيانات الإحصائية الخاصة بحساب الارتباط الذاتي لكل سلسلة.

Y (رصيد ميزان م)	X(سعر الصرف)	$y_t$	$y_{t-1}$	$x_t$	$x_{t-1}$
-5.64944102	8.44673862	-	-	-	-
-6.69326657	17.5973721	-6.69326657	-5.6494102	17.5973721	8.44673862
-8.60694673	28.9535429	-8.60694673	-6.69326657	28.9535429	17.5973721
-5.72508056	18.1135617	-5.72508056	-8.60694673	18.1135617	28.9535429
-4.37869688	-6.80431722	-4.37869688	-5.72508056	-6.80431722	18.1135617

1.43798315	-0.75082121	1.43798315	-4.37869688	-0.75082121	-6.80431722
2.03553545	-4.08259033	2.03553545	1.43798315	-4.08259033	-0.75082121
10.9761282	-19.4744252	10.9761282	2.03553545	-19.4744252	-4.08259033
16.6037094	-41.9990615	16.6037094	10.9761282	-41.9990615	-19.4744252

المصدر : من إعداد الباحثان.

وكانت النتائج (حسب برنامج spss) كالتالي :

## 1/ بالنسبة للسلسلة (y) :

		VAR00006	VAR00007
VAR00006	Pearson Correlation	1	.934**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	8	8
VAR00007	Pearson Correlation	.934**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	8	8

$$r_1^y = 0.934$$

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هذه القيمة (0.934) للارتباط الذاتي من

المرتبة الأولى بالنسبة للسلسلة (y) تدل على وجود ارتباط قوي بين حدود السلسلة، والسنة السابقة لها مباشرة (1999)، وتؤكد أن لهذه السلسلة اتجاه عام.

## 2/ بالنسبة للسلسلة (x) :

		VAR00008	VAR00009
VAR00008	Pearson Correlation	1	.788*
	Sig. (2-tailed)		.020
	N	8	8
VAR00009	Pearson Correlation	.788*	1
	Sig. (2-tailed)	.020	
	N	8	8

$$r_1^x = 0.788$$

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

هذه القيمة (0.788) بالنسبة للارتباط الذاتي من المرتبة الأولى لحدود السلسلة (x) تدل على وجود ارتباط قوي

بين حدود هذه السلسلة، والسنة السابقة لها مباشرة (1999)، وتؤكد أن لهذه السلسلة اتجاه عام أيضا.

إذن النتيجة المحصل عليها سابقا للعلاقة الارتباطية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لا يمكن الاعتماد عليها في تكوين نموذج الانحدار الخطي، ويمكن القول أن تلك النتيجة كانت مغلوطة.

الخطوة الموالية تقتضي منا القضاء على الاتجاه العام لهذين السلسلتين (X,Y).

### ثالثاً. التلخص من الاتجاه العام للسلسلتين $x$ و $y$ .

تتعدد الطرق التي تمكننا من التلخص من الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، وسنختار طريقة الفروقات المتتالية، وهذا لسهولة تفسير النتائج المحصل عليها من خلالها، رغم انه يعاب عليها أيضا اختصارها لعدد الحدود المشكلة للسلسلة الزمنية.

تعتمد طريقة الفروقات المتتالية على تعويض الحدود الأصلية للسلسلة الزمنية بحدود سلسلة الفروقات المطلقة المتتالية بين حدود السلسلة.

وقيم هذه الفروقات موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم 04: البيانات الإحصائية الخاصة بطريقة الفروقات المتتالية.

y	x	$\Delta y$	$\Delta x$	$\Delta y_t$	$\Delta y_{t-1}$	$\Delta x_t$	$\Delta x_{t-1}$
-5.64944102	8.44673862	-	-	-	-	-	-
-6.69326657	17.5973721	-1.04382555	9.15063348	-	-	-	-
-8.60694673	28.9535429	-1.91368016	11.3561708	-1.91368016	-1.04382555	11.3561708	9.15063348
-5.72508056	18.1135617	2.88186617	-10.8399812	2.88186617	-1.91368016	-10.8399812	11.3561708
-4.37869688	-6.80431722	1.34638368	-24.9178789	1.34638368	2.88186617	-24.9178789	-10.8399812
1.43798315	-0.75082121	5.81668003	6.05349601	5.81668003	1.34638368	6.05349601	-24.9178789
2.03553545	-4.08259033	0.5975523	-3.33176912	0.5975523	5.81668003	-3.33176912	6.05349601
10.9761282	-19.4744252	8.94059275	-15.3918349	8.94059275	0.5975523	-15.3918349	-3.33176912
16.6037094	-41.9990615	5.6275812	-22.5246363	5.6275812	8.94059275	-22.5246363	-15.3918349

المصدر : من إعداد الباحثان.

من خلال الجدول يتضح لنا أن السلسلتين اللتين سوف تعوضان السلسلتين الأصليتين هما  $(\Delta x)$  و  $(\Delta y)$ .  
نقوم بحساب الارتباط الذاتي لحدود هذين السلسلتين، وهذا للتأكد من عدم احتوائهما على اتجاه عام.

رابعاً. حساب الارتباط لذاتي من المرتبة الأولى للسلسلتين  $(\Delta y)$  و  $(\Delta x)$ .

1/ بالنسبة للسلسلة  $(\Delta y)$  :

$$r_1^{\Delta y} = \frac{\sum(\Delta t y - \bar{y}_1)(\Delta t_{-1} y - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum(\Delta t y - \bar{y}_1)^2 \sum(\Delta t_{-1} y - \bar{y}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=2}^{n'} \Delta t y}{n' - 1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1} y}{n' - 1}$$

النتيجة المحصل عليها هي :

		dy	dy1
dy	Pearson Correlation	1	.140
	Sig. (2-tailed)		.765
	N	7	7
dy1	Pearson Correlation	.140	1
	Sig. (2-tailed)	.765	
	N	7	7

$$r_1^{\Delta y} = 0.140$$

قيمة معامل الارتباط الذاتي بالنسبة للسلسلة  $(\Delta y)$  تعد ضعيفة جدا (0.140)، وهي بذلك تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود السلسلة  $(\Delta t y)$ ، وليس لها أي اتجاه عام.

2/ بالنسبة للسلسلة  $(\Delta t x)$  :

$$r_1^{\Delta t x} = \frac{\sum(\Delta t x - \bar{x}_1)(\Delta t_{-1} x - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum(\Delta t x - \bar{x}_1)^2 \sum(\Delta t_{-1} x - \bar{x}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=2}^{n'} \Delta t x}{n' - 1}$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1} x}{n' - 1} :$$

النتيجة المحصل عليها هي :

		dx	dx1
dx	Pearson Correlation	1	.211
	Sig. (2-tailed)		.650

	N	7	7
dx1	Pearson Correlation	.211	1
	Sig. (2-tailed)	.650	
	N	7	7

$$r_1^{\Delta x} = 0.211$$

هذه القيمة (0.2110) بالنسبة للارتباط الذاتي من المرتبة الأولى لحدود السلسلة ( $\Delta X$ ) تعد ضعيفة نوعا ما، وتدل على عدم وجود أي ارتباط بين حدود هذه السلسلة، إذن فهي تؤكد أن السلسلة ليس لها اتجاه عام. إذن يمكننا الآن الاعتماد على السلسلتين ( $\Delta X$ ) و ( $\Delta y$ ) في دراسة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وهذا بتقدير نموذج الانحدار الخاص بالسلسلتين ( $\Delta X$ ) و ( $\Delta y$ ). ولتكن معادلته هي :

$$\hat{y} = a' \Delta x + b'$$

خامسا. تقدير النموذج الخاص بالسلسلتين ( $\Delta X$ ) و ( $\Delta y$ ).

1/ تقدير المعاملات :

نقوم بتقدير معاملات هذا النموذج بالاعتماد على بيانات السلسلتين ( $\Delta X$ ) و ( $\Delta y$ ). وباستعمال برنامج spss نحصل على النتائج التالية :

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.955	1.376		1.421	.205
VAR00015	-.131	.093	-.498	-1.407	.209

a. Dependent Variable: VAR00014

Correlations

		VAR00014	VAR00015
VAR00014	Pearson Correlation	1	-.498
	Sig. (2-tailed)		.209
	N	8	8
VAR00015	Pearson Correlation	-.498	1
	Sig. (2-tailed)	.209	
	N	8	8

من خلال هذه النتائج يمكن استخراج القيم التالية :

$$a' = -0.131$$

$$b' = 1.955$$

$$t_b = 1.421$$

$$t_a = -1.407$$

$$r_{\Delta x \Delta y} = -0.498$$

$$r^2 = (r_{\Delta x \Delta y})^2 = (-0.498)^2 = 0.248$$

إذن معادلة الانحدار الخاصة بالسلسلتين  $\Delta x$  و  $\Delta y$  هي :

$$y = -0.131x + 1.955$$

## 2/ تحليل النتائج.

من النموذج المقدر يتضح لنا أن المعلمة (b) والتي تمثل الحد الثابت، تشير إلى أنه عندما تكون نسبة سعر الصرف معدوم، فإن نسبة رصيد ميزان المدفوعات تكون في حدود (1.955%). أما معلمة سعر الصرف (a) والمقدرة ب(-0.131) تشير إلى أنه عندما يتغير سعر الصرف بنسبة (1%) يتغير رصيد ميزان المدفوعات بنسبة (0.8136%) وهذا في الاتجاه المعاكس.

بالنسبة لمعامل الارتباط هذه النتيجة (-0.498) تقودنا إلى القول أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة ضعيفة نوعاً ما، إضافة إلى أنها عكسية في نفس الوقت، وهذا بخلاف ما رأيناه سابقاً عند حساب معامل الارتباط للسلاسل الأصلية، التي كانت تعاني من مشكل الاتجاه العام.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فإن نتيجة (0.248)، تعني بأن 24% فقط من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات، يرجع سببه إلى التغير في سعر الصرف، أما باقي التغيرات (76%) فهي ترجع إلى عوامل أخرى مستقلة لم نتطرق لها في هذا النموذج.

## 3/ تقييم النموذج.

### 1/3. تقييم معنوية النموذج :

لتقييم معنوية النموذج نتطرق إلى اختبار فيشر (f)، هذا الاختبار يسمح لنا باختبار الفرضية  $H_0$  حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية للنموذج، أين نحسب  $F_c$  ونقارنها مع قيمة  $F_t$  الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوبة (5%) ودرجة الحرية (m, n-m-1) حيث m هي عدد المتغيرات المستقلة. فإذا كانت  $f_t > f_c$  نقبل  $H_0$ ، مع العلم أن  $H_0$  تعني الطبيعة العشوائية للنموذج.

$$f_c = \frac{r^2 / m}{1 - r^2 / (n - m - 1)} = \frac{0.248 / 1}{(1 - 0.248) / (8 - 1 - 1)}$$

$$= 1.978$$

$$f_{t(0.05)}(1,6) = 5.99$$

نلاحظ أن  $f_c < f_t$ ، إذن نقبل الفرضية  $H_0$ ، وتعني عدم وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغيرات وان صيغة النموذج لم تكن موفقة.

### 2/3. تقييم معنوية معاملات النموذج :

إن إجراء هذا التقييم يتم بواسطة حساب مقياس ستودنت (t) لكل معامل، ثم إجراء الاختبار  $H_0$  حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لمعاملات النموذج المقترح. فإذا كانت  $t_c$  (المحسوبة) أكبر من  $t_t$  (الجدولية)، نرفض  $H_0$  وإذا حدث العكس نقبل  $H_0$ ، مع العلم أن  $H_0$  تعني الطبيعة العشوائية لمعاملات النموذج.

$$t_b = 1.421$$

$$t_a = -1.407$$

نقارن القيم المحسوبة مع القيم الجدولية عند درجة حرية (8-1-1) ومستوى معنوية  $\alpha=0.05$

$$t_{(6, 0.05)} = 2.446$$

نلاحظ أن  $t_c > t_t$  ، بالنسبة لكلا المعاملين  $a'$  و  $b'$ ، هذه المقارنة تسمح لنا بقبول الفرضية  $H_0$  التي تعني بان معاملات النموذج ذات طبيعة عشوائية ولا تتمتع بمعنوية إحصائية.

### النتيجة :

نستنتج في النهاية أنه لا يمكننا الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بقيم ميزان المدفوعات انطلاقا من قيم سعر الصرف، لكن يمكننا تفسير هذه النتيجة من جانبين اثنين. أما الجانب الأول، فيشير إلى عدم وجود علاقة خطية مباشرة ووحيدة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. وأما الجانب الثاني، فإن سعر الصرف يمارس تأثيرا شديدا على عوامل اقتصادية أخرى، كحجم التجارة الخارجية أو أسعار البترول مثلا، أين نجد أن هذه الأخيرة قد تحدد وتفسر بشكل أوضح رصيد ميزان المدفوعات.

### خاتمة :

شهد ميزان المدفوعات الجزائري، عدة اختلالات متتالية جراء الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، وقد لجأت السلطات آنذاك إلى تخفيض قيمة الدينار للحد من هذه الاختلالات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. إلا أن هذا الإجراء لم يحقق الهدف المنشود. وقد تكررت هذه الاختلالات في السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة للارزمة المالية، التي أثرت بشكل كبير في القيمة الحقيقية للدولار، ما جعل السلطات تسعى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية، ومحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات، من اجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

وقد سعينا في هذه الدراسة القياسية، واعتمادا على نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، لكننا لم نتوصل إلى صياغة موضوعية لنموذج يترجم العلاقة بين المتغيرين، وهذا لأننا لم نأخذ عدد كافي من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بميزان المدفوعات، لكننا أخذنا فكرة عامة عن طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بتغيرات سعر الصرف، وان كان التأثير ليس كبيرا.

### نتائج البحث:

- من خلال الدراسة القياسية تبين أن سعر الصرف له تأثير ملحوظ على ميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير كان عكسي فكلما زاد سعر صرف الدينار مقابل الدولار، انخفض رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح.
- إن التأثير في ميزان المدفوعات ليس محصورا على سعر الصرف فقط، بل هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات مثل سعر البترول.
- كلما كان عدد المتغيرات المستقلة (التي لها صلة حقيقية بالمتغير التابع)، اكبر كلما كان النموذج المقدر اقرب منه إلى الواقع ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع.

## المراجع والمصادر :

1. بول أ. سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993.
2. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص145.
3. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994.
4. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
5. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
6. Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°11 Septembre 2010.
7. Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°01 Septembre 2007.
8. [www.arab-ency.com](http://www.arab-ency.com)
9. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
10. [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

## إدارة مخاطر سلسلة الإمداد باستخدام النماذج والتقنيات الكمية

- دراسة ميدانية على شركة أطلس كمياء ولاية تلمسان -

د. أقاسم عمر<sup>1</sup>أ. لعرج مجاهد نسيمية<sup>2</sup>

## الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة كيف يمكن إدارة المخاطر باستخدام بعض الأساليب العلمية لتحسين فعالية، تنافسية ومرونة سلسلة الإمداد بصفة عامة وكيف يمكن لمثل هذه الأساليب والطرق دعم القرار الخاص بإدارة مخاطر سلسلة إمداد شركة أطلس كمياء\* بصفة خاصة، وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بتحفيز الشركات على استخدام وتطبيق مثل هذه التقنيات والأدوات في إدارة مخاطر سلسلة الإمداد لما لها من نتائج ذات مصداقية عالية، وبشكل يساعد المسيرين على التحكم في كل المخاطر والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة المخاطر، سلسلة الإمداد، نقاط الضعف، التقنيات الكمية، شركة أطلس كمياء.

## مقدمة:

إن التطورات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة من ظاهرة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظاهرة التكامل والتحالفات والتكتلات الاقتصادية، السياسية والصناعية، أجبر معظم المؤسسات على إحداث عدة تغييرات قصد التكيف مع هذه التطورات ومواجهة المنافسة المتزايدة وكذلك بغية تحقيق أكبر قدر من الأرباح وتعزيز المركز المالي للمنشأة الذي لن يتحقق إلا بالتخطيط السليم والتنظيم وانجاز البرامج لكل وظيفة من وظائف المؤسسة، ولعل من ابرز الأسس الإدارية التي تغيرت نتيجة هذه التطورات، شكل العلاقة بين العملاء والموردين التي تغيرت باتجاه المزيد من التعاون والتنسيق لتشكل سلسلة الإمداد.

وتتعرض سلسلة الإمداد لجملة من المخاطر ترجع لطبيعتها وسيرورة العمل فيها، طبيعة المنتج، تنوع التدفقات، أهداف الأداء، طرق تبادل المعلومات، تضارب مصالح الشركاء... الخ، الشيء الذي يفرض ضرورة إيجاد طرق ونماذج فعالة وقادرة لجعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة نسبيا وخالية نوعا ما من عنصر عدم التأكد وكذا التقليل من الموارد والعوامل المعرضة للخطر.

<sup>1</sup> جامعة أدرار<sup>2</sup> جامعة تلمسان

\* تحمل شركة أطلس كمياء هذا اسم فقط منذ نوفمبر 2009 وهذا وفي إطار مشروع الدولة لخصخصة المؤسسات العمومية ف سابقا كانت تسمى الشركة الوطنية للمواد الدسمة ENCG، وهي شركة ذات أسهم (SPA)، مختلطة، حيث تم شراء 80% من أسهم الشركة من طرف شركة SAREL Agro-industrie و20% من قيمة الأسهم ملك للشركة (ENCG)، كما تعتبر من المؤسسات الوطنية المهمة كونها تزود المستهلك الوطني بالمواد الدسمة ذات الاستهلاك الواسع: الصابون، الغليسرين والزيت.

## مشكلة البحث

نظراً للمتاعب الكثيرة التي مرت بها الكثير من الوحدات الاقتصادية نتيجة الدور الشكلي لمجالس أدارتها وما ترتب عليه من ضعف الإجراءات الرقابية في تلك المنظمات وزيادة حدة المخاطر، فقد تزايد الاهتمام بالأدوات والتقنيات الكمية في إدارة مخاطر سلسلة الإمداد والحد منها وتوجيهها بشكل يعزز فاعلية الأداء لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

**كيف يمكن للإدارة المخاطر باستخدام التقنيات الكمية والأدوات المساعدة تحسين فاعلية، تنافسية ومرونة سلسلة الإمداد ؟ وما هي مزايا تحليل المخاطر التي تواجه سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء ؟**  
**أهداف البحث :** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تحديد مفهوم سلسلة الإمداد.
- 2- التعرف على مدلول، مستويات وأدوات إدارة مخاطر سلسلة الإمداد.
- 3- تشخيص الجوانب الايجابية للتطبيقات العملية لإدارة مخاطر سلسلة الإمداد وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية تنافسية ومرونة سلسلة الإمداد في شركة أطلس كيمياء ولاية تلمسان.

## أهمية البحث :

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها محاولة أكاديمية تحليلية لإظهار أهمية الأدوات المساعدة والتقنيات الكمية في إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها سلاسل الإمداد في ظل بيئة سريعة التغير والنمو والتطور .

## فرضيات البحث :

يستند البحث على الفرضية الرئيسية الآتية: "إن إدارة المخاطر باستخدام التقنيات الكمية والأدوات المساعدة تسهم في تحسين فاعلية، تنافسية ومرونة سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء"

## منهجية البحث :

لغرض اختبار الفرضية والوصول إلى هدف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور تضمن المحور الأول تعريف سلسلة الإمداد وتناول المحور الثاني مدلول، مستويات ومصادر إدارة مخاطر سلسلة الإمداد، فيما تطرق المحور الثالث أدوات وتقنيات كمية لإدارة مخاطر سلسلة الإمداد أما المحور الرابع والأخير فتطرق إلى دراسة حالة إدارة مخاطر بالتطبيق على سلسلة الإمداد شركة أطلس كيمياء ولاية تلمسان.

## 1- تعريف سلسلة الإمداد:

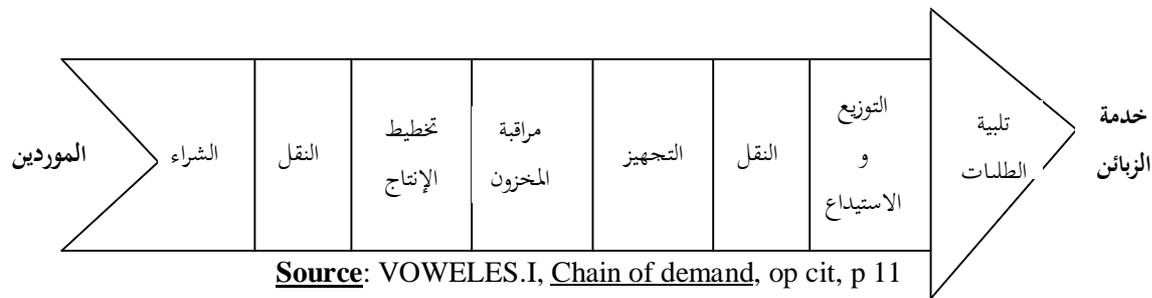
قدم الباحثون تعريفات عديدة لسلسلة الإمداد والتي كان أهمها ما يلي:

- يعرفها PIMOR.Y بأنها "المراحل المتتالية لإنتاج وتوزيع المنتج من مورد موردي المنتجين إلى زبائن زبائنهم<sup>1</sup> ."
- ويعرفها الكنعاني بأنها "تشمل التكامل في عمليات الإدارات وحتى المستخدمين النهائيين، سواء أكانت منتجات أو خدمات، بالإضافة إلى المعلومات والتي تشكل القيمة المضافة للزبائن<sup>2</sup> ."

<sup>1</sup> - Pimor .Y, *Logistique-Production, distribution, soutien*, 4<sup>eme</sup> édition, DUNOD, 2005 , P 05.

<sup>2</sup> - سليمان بن عبد الله الحضيف، عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة سلسلة الإمداد وعلاقتها برضا المستفيدين في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد8، العدد1، 2012، ص 63.

- كما عرف Nakhla. M سلسلة الإمداد بأنها " مجموع التدفقات المادية، المعلوماتية والمالية التي تربط الموردين بالزبائن، وتعني كلمة سلسلة تعدد المتعاملين في نظام الإنتاج الصناعي والمترابطين فيما بينهم"<sup>1</sup> من خلال هذا التعريف يمكن تقسيم سلسلة الإمداد إلى ثلاثة أقسام بحسب مكونات نظام الإنتاج إلى<sup>2</sup>:
  - **سلسلة إمداد قبلية:** والتي تضم موردين المكلفين بتوفير مدخلات المؤسسة من مواد ومكونات الإنتاج المختلفة.
  - **سلسلة إمداد داخلية:** تضم كل الأنشطة التي تهدف إلى ضمان توفير المنتجات من خلال تجميع ومعالجة المصادر والمواد الضرورية في ظل أمثل شروط للتكلفة وللمواعيد.
  - **سلسلة إمداد بعدية:** أي توزيع المنتجات ومتابعة حركة المنتج حتى يصل إلى الزبون.
- ومن خلال هذه التعاريف، يمكن تعريف سلسلة الإمداد بأنها تكامل مجموعة من وظائف الأعمال شاملة كل الأنشطة والتي تبدأ من الموردين وتنتهي عند المستهلك النهائي. وفيما يلي نموذج لسلسلة الإمداد<sup>3</sup>:
- الشكل رقم (01): نموذج لسلسلة الإمداد



- 2- الإطار المفاهيمي لإدارة مخاطر سلسلة الإمداد:** قبل أن نتحدث عن مفهوم، مستويات ومصادر إدارة مخاطر سلسلة الإمداد على وجه التحديد، يجب أن نعالج أولاً مفهوم رئيسي متعلق بإدارة مخاطر سلسلة الإمداد والمتمثل في مواطن الضعف *Vulnérabilités* في سلسلة الإمداد، وترتبط درجة الضعف هذه بحسب طول وتعدد سلسلة إمداد الشركة. وما تجدر الإشارة إليه أن نقاط الضعف في سلسلة الإمداد عديدة يمكن أن تكون<sup>4</sup>:

- **أحداث خارجية:** من التطورات التقنية التي قد تؤدي تغييرات في المشتريات، احتياجات العملاء وتوقعاتهم على تطوير المنتجات وعملية الإنتاج، خدمة العملاء والتسعير والضمانات، التشريعات والتعليمات الجديدة قد تفرض تغييرات في نظم العمليات أو المعلومات ومخاطر البيئة الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على موارد المؤسسة أو أصولها أو على نشاطها بشكل عام كخطر الزلازل، الفيضانات... الخ
- **مخاطر متعلقة بالبيئة الداخلية:** تتمثل في جملة المخاطر التي تنتج عن متغيرات وعوامل داخلية مرتبطة

<sup>1</sup>-Nakhla M., *L'essentiel du management industriel*, Ed. Dunod, Paris, 2006, P293

<sup>2</sup>- قاسمي خضرة، سلسلة إمداد الخدمة السياحية والعمل التعاوني، ملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 10-09 مارس 2010، ص 6.

<sup>3</sup>- VOWELES.I, *Chain of demand*, CMA Magazine, Vol 69, n° 7, 1995, pp 15-21, cité par Martin BEAULIEU et autres, *Logistiques et service à la clientèle*, Cahier de recherche n° 98-02, Juin 1998, p 11.

<sup>4</sup>- MEDAN.P, *Les risques internes de la chaîne logistique peuvent-ils réellement être maîtrisables?*, Mémoire de fin d'étude Master 2 Logistique, Université Paris 1, 2010/2011, p10.

ومؤثرة تأثيراً مباشراً على المؤسسة وبالتالي سلسلة الإمداد الخاصة بهذه المؤسسة من: المخاطر المرتبطة بضعف التسيير والتحكم في العمليات الإدارية، خطر ضعف الهيكل المالي وكذا عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية اتجاه الشركاء الاقتصاديين، مخاطر إنتاجية: ناتجة عن عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها، مخاطر إنتاج منتجات معيبة أو ذات تكلفة عالية، مخاطر ناتجة عن تقادم معدات الإنتاج ومخاطر متعلقة بالموارد البشرية: كتوظيف عملة غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل الأمر الذي يمكن أن ينجر عليه مخاطر ناتجة عن حدوث خسائر مادية نتيجة ضعف كفاءة العمال أو مخاطر خروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسة، مخاطر غياب، وفاة مرض وتقاعد العمال وإصابات العمل.

**2-1- تعريف إدارة مخاطر سلسلة الإمداد:** قبل تحديد تعريف إدارة مخاطر سلسلة الإمداد لابد من فهم اولاً مفهوم إدارة المخاطر. ولقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظراً لاختلاف الزوايا التي ينظر منها، وكذا لارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى وكذا التطورات التي طرأت على تعريفها، وعموماً يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها:

- مجموعة الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، وذلك من أجل منع وتقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد<sup>1</sup>.
- كما ينظر إلى إدارة المخاطر على أنها عملية اكتشاف ومعالجة الخطر من خلال فهم، إدراك الفرص والمخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية بهدف إضافة قيمة مضافة لنشاطات المؤسسة<sup>2</sup>.
- وتعرف أيضاً إدارة الخطر حسب Erik.B,1993 على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب"<sup>3</sup>.
- من خلال كل هذه التعاريف يمكن أن نقول إن إدارة المخاطر بشكل عام وبالتطبيق على سلسلة الإمداد بشكل خاص هي عملية قياس وتقييم وللمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارتها ومن ضمن هذه الاستراتيجيات<sup>4</sup>:
- **نقل المخاطر:** إلى جهة أخرى أو طرف آخر ويكون ذلك عن طريق استخدام العقود أو التأمين.
- **تجنب المخاطر:** بمحاولة تجنب الأنشطة التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، هذه الإستراتيجية قد تؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط التي تم تجنبه.
- **تقليل آثار المخاطر السلبية.**
- **قبول كل المخاطر أو بعض تبعاتها.**

وتتمثل خطوات عملية إدارة المخاطر في سلسلة الإمداد في التخطيط الجيد لهذه العملية وتحديد نطاق سلسلة الإمداد وتحديد مواطن الضعف / المخاطر / المشاكل / المعوقات/ التي تتعرض لها وبعد أن يتم التعرف على المخاطر يتم تصنيفها وتقييمها وتحديد مدى خطورتها ومعدل حدوثها وتأثيرها على سلسلة الإمداد.

<sup>1</sup> - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 41.

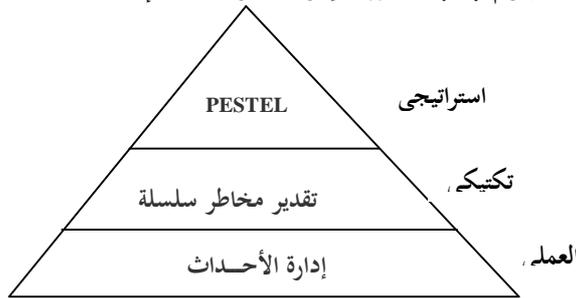
<sup>2</sup> - Bijot.M, *La gestion des risques dans les PME romandes*, HPRSA, Genève, 2007, p 8.

<sup>3</sup> - Erik, B., *The credit risk of financial instruments*, London : Macmillan Business, 1993, PP. 19 – 23.

<sup>4</sup> - نيفين صبحي عبد المجيد، نموذج محاسبي مقترح لإدارة المخاطر بالتطبيق على سلسلة التوريد، على الموقع:

**2-2- مستويات إدارة مخاطر سلسلة الإمداد: حسب Christopher & Peck** يمكن تقسيم مستويات إدارةمخاطر سلسلة الإمداد إلى ثلاثة مستويات وهي كما يوضحها الشكل التالي<sup>1</sup> :

الشكل رقم (02): مستويات إدارة مخاطر سلسلة الإمداد



**Source :** Martin.C & PECK.H, *Building the resilient Supply Chain*, International Journal of Logistics Management, Vol. 15, No. 2, p18.

بداية المنهجية تبدأ على المستوى الاستراتيجي للمؤسسة بمساعدة تحليل PESTEL\* (تحليل البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والقانونية للمؤسسة)، بيئة المؤسسة تتعرض لفحص لتحديد تهديدات للشركة ورسم خرائط للمخاطر كما يتم تحديد الأهداف وكذا الموارد اللازمة لتحقيقها، والتي تعتبر رمز قوي لأنه يمثل رغبة الإدارة للدخول في الإدارة الفعالة للمخاطر. وبمجرد أن يتم تحديد الأساس الاستراتيجي من أهداف والموارد المخصصة تنتقل إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي وهذا ما يستدعي الإجابة على الإشكالية التي تطرحها إدارة المخاطر ومن تم إيجاد سبل للحد من الأخطار.

وأخيرا على المستوى العملي، وتكون بالعيش كل يوم حالات الخطر وتطبيق الحلول المقترحة للحد من وقوع الحوادث وذلك بإنشاء نظم المعلومات تمكن من متابعة أنشطة الشركة ومؤشرات الأداء المستخدمة للكشف عن الحالات المخاطرة والحوادث من أجل التعامل مع هذا الأمر من خلال تطبيق الحلول في وقت قصير جدا.

**2-3- مصادر مخاطر سلسلة الإمداد: حسب Martin Christopher** في مؤلفه « Supply Chain

Management » حدد مصادر المخاطر التي تتعرض لها سلسلة الإمداد كما يلي:

مخاطر التوريد	ما هي مواطن الضعف في الشركة التي تواجه انقطاع التموين؟ والمخاطر تكون عالية إذا كان التموين عالمي و / أو إذا كان يعتمد على عدد قليل من الموردين رئيسيين.
مخاطر متعلقة بالطلب	ما هي درجة تقلب الطلب؟ وهل فعل "التغيرات المفاجئة" « coup de fouet » يخلق زيادة في الطلب؟ هل طلب على منتج آخر يؤثر على الطلب؟
مخاطر متعلقة بالعمليات	وهي المخاطر التي تشمل مراكز العمليات أو القدرات العملية أو الصناعية <sup>2</sup> . ومن أمثلتها في الأجهزة والمعدات التي تضمن صحة ودقة التصنيع، هل العمليات مرنة؟ ما هي القدرات الإضافية المتاحة أمام الشركة؟
مخاطر متعلقة بالرقابة	ما هو احتمال أن تكون الاضطرابات متسببة من تلقاء نفسها (من قبل نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة)؟
مخاطر متعلقة بالبيئة <sup>3</sup>	وتشمل كل المخاطر الناتجة عن القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ظلها جميع المؤسسات والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر.

<sup>1</sup> - Martin.C & PECK.H, *Building the resilient Supply Chain*, International Journal of Logistics Management, Vol. 15, No. 2, p18.

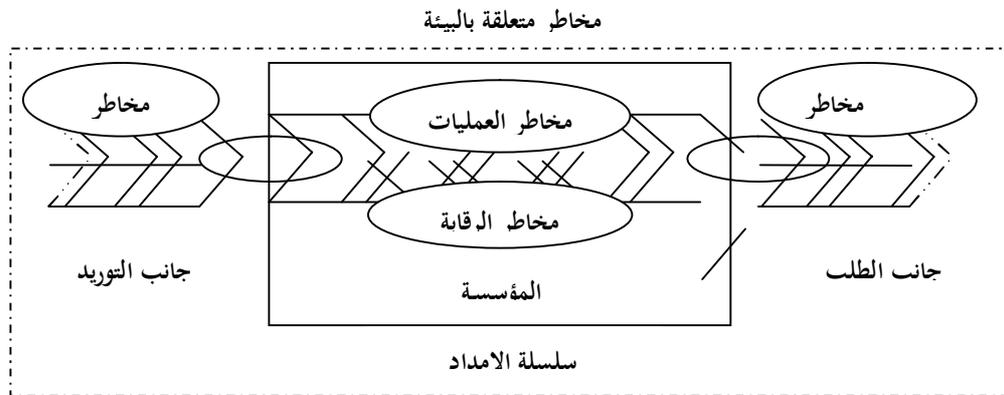
\* - analyse de l'environnement politique, économique, sociologique, technologique, écologique et légal de l'entreprise.

<sup>2</sup> - <http://www.gamass1.co.uk/topics/IAAC.htm>

<sup>3</sup> - لمجد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص

الشكل التالي يلخص العلاقة بين مصادر خمسة من المخاطر الواردة أعلاه<sup>1</sup>:

الشكل رقم (03): مصادر مخاطر سلسلة الإمداد



**Source :** Wolfgang Kersten & Thorsten Blecker, *Managing Risks in Supply Chain*, op.cit, p11.

يظهر من خلال هذا الشكل أن جميع المخاطر التي تواجهها سلسلة الإمداد مصدرها البيئة الداخلية (مخاطر العمليات ومخاطر الرقابة)، و/ أو خارجية (مخاطر الطلب ومخاطر التوريد).

**3- تقنيات وأدوات إدارة مخاطر سلسلة الإمداد:** تتطلب وظيفة إدارة مخاطر سلسلة الإمداد جملة من الأدوات الفعالة والتقنيات الكمية القادرة على جعل الخطر في أدنى مستوى ممكن، من خلال إتباع قواعد مضبوطة هدفها جعل إدارة مخاطر سلسلة الإمداد عملية مبنية على العقل وأكثر علمية ومنهجية، وباعتبار أن إدارة المخاطر علم فهي تعتمد على التحليل الواقعي لهيكلة مخاطر سلسلة الإمداد والاستعانة بالنماذج القياسية والكمية، وباعتبارها أيضا فن فهي تتطلب اختيار النموذج المناسب، وفيما يلي أهم هذا النماذج والتقنيات الكمية المستخدمة في إدارة مخاطر سلسلة الإمداد:

**3-1- البرمجة بالأهداف:** يعتبر نموذج البرمجة بالأهداف أحد النماذج الرياضية الأكثر استخداما وتطبيقا في المساعدة على اتخاذ القرار، وأحد أهم تقنيات إدارة مخاطر سلسلة الإمداد، وحسب Carlos Romero & Mehrdad Tamiz (1998) فإن نموذج البرمجة بالأهداف "عبارة عن منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالأساس لمعالجة تلك المسائل القرارية المعقدة والتي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار لعدة أهداف إضافة للكثير من المتغيرات والقيود"<sup>14</sup>.

أما عن المنهجية فهي تهتم بالبحث عن الحل الذي يصغر بقدر الإمكان المجموع المطلق للانحرافات بالنسبة للقيم المستهدفة<sup>2</sup>، وذلك كما يوضحه الجدول التالي الذي يبين مختلف الحالات الممكنة لهذه الانحرافات<sup>3</sup>:

1-Kersten.W & Blecker.T, *Managing Risks in Supply Chains: How to Build Reliable Collaboration in Logistics*, Schmidt Erich Verlag, 2006, p11.

2- Charnes.A, Cooper.W.W, *Management Models and Industrial Applications of Linear Programming*, Wiley, New York 1961.

3- Erwin Kalve.G, *Solving Multi-objective models with gams*, gams development corp, Washington, 2000, p3.

نوع القيد	المعادلة التي يأخذها القيد	الانحرافات الذي يظهر في الدالة الاقتصادية
$f_i(x) \leq b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	$\delta_i^+$
$f_i(x) \geq b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	$\delta_i^-$
$f_i(x) = b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	$\delta_i^+ + \delta_i^-$

حيث يتم كتابة الصياغة الرياضية للبرمجة بالأهداف المعيارية بالعلاقات التالية<sup>1</sup>، والتي تعمل على تدنية مجموع القيم المطلقة لانحرافات النتائج عن الأهداف:

$$SGP \left\{ \begin{array}{l} \min(Z) = \sum_{i=1}^p (\delta_i^+ + \delta_i^-) \\ \text{subject to} \left\{ \begin{array}{l} \sum a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i \\ c x \leq c \\ x_j \leq 0 \quad (j=1,2,3\dots n) \\ \delta_i^+ \text{ et } \delta_i^- \geq 0 \quad (i=1,2,3\dots p) \end{array} \right. \end{array} \right.$$

مع العلم أن جداء الانحرافات الموجبة والسالبة ( $\delta_i^+ x \delta_i^-$ ) معدوم، لأن الانحراف  $\delta_i^+$  و  $\delta_i^-$  لا يمكن أن يتحققا معا. حيث أنه لا يمكن أن نصل إلى قيمة أكبر من الهدف وأصغر منه في آن واحد، مع:

$a_{ij}$ : معاملات التكنولوجيا المتعلق بمتغيرات القرار.

$B$ : شعاع العمود للكميات المتاحة.

$C$ : مصفوفة المعاملات المتعلقة بقيود الموارد المتاحة.

$\delta_i^+$ : هو الانحراف الايجابي عن مستوى الطموح  $b_i$  المحدد للهدف  $i$ .

$\delta_i^-$ : هو الانحراف السلبي عن مستوى الطموح  $b_i$  المحدد للهدف  $i$ .

وبالرغم من أن صياغة نموذج البرمجة الخطية بالأهداف في شكله المعياري لقيت رواجاً مهماً في البداية، إلا أن ذلك لم يتواصل بسبب ظهور مجموعة من الملاحظات من بعض الباحثين والتي تركزت حول التجريد التام من أفضليات متخذ القرار بحيث يقتصر المحلل الكمي فقط على معطيات حول مستويات الطموح للأهداف وبعض برامترات المسألة دون أي اهتمام لأفضليات متخذ القرار، كما أنه لا يمكن تطبيقه في جميع الحالات اتخاذ القرار الواقعية، من أجل ذلك سعى كل من Cooper et Charnes لحل هذه المشكلة عن طريق تقديم نموذج آخر بعد نموذج المعياري وهو **نموذج البرمجة بالأهداف المرجحة**<sup>2</sup>، الذي يعتمد على إضافة بعض المعاملات على النموذج المعياري وهي مخصصة للانحرافات الموجبة والسالبة تتماشى هذه المعاملات مع أهمية الهدف، فكلما كان الهدف مهماً كلما كانت المعاملات المضافة لانحرافات مرتفعة والعكس صحيح والشكل التحليلي لهذا النموذج يكتب على الشكل التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>-Aouni.B, Hassain.A and Marc Martel.J, *les références du décideur dans le goal Programming: état de l'art et perspectives futures*, 6ème conférence francophone de modélisation et simulation-rebat, Maro, avril 2006, p2.

<sup>2</sup>-goghrod.H, Martel.J and Aouni.B, *Vehicle park management through the goal programming model*, INFOR, Feb 2003, p 94.

<sup>3</sup>- Ignizio.J.P, *A Review of Goal Programming: A Tool for Multi-Objective Analysis*, Journal of the Operation Research Society, 1978, P P 1115 -1122.

$$WGP \left\{ \begin{array}{l} \min(Z) = \sum_{i=1}^p \left( w_i^+ \delta_i^+ + w_i^- \delta_i^- \right) \\ \text{subject to} \left\{ \begin{array}{l} \sum a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i \\ c x \leq c \\ x_j \leq 0 \quad (j = 1, 2, 3 \dots n) \\ \delta_i^+ \text{ et } \delta_i^- \geq 0 \quad (i = 1, 2, 3 \dots p) \end{array} \right. \end{array} \right.$$

وبالتالي تعد البرمجة بالأهداف المعيارية حالة خاصة من البرمجة بالأهداف المرجحة  $(w_j^+ = w_j^- = 1)$ .  
حيث:

$w_i^-$ : معامل الأهمية المرتبط بالانحراف السالب  $\delta_i^-$ .

$w_i^+$ : معامل الأهمية المرتبط بالانحراف الموجب  $\delta_i^+$ .

وحسب Martel et Aouni<sup>1</sup> كلما كانت النسبة المئوية لـ  $w_i$  أكبر، صغر الانحراف المتعلق بالقيود  $i$ .

ويمكن استخدام أدوات أخرى في مجال إدارة مخاطر سلسلة الإمداد والمتمثلة في:

**2-3- نموذج مراجع عمليات سلاسل الإمداد SCOR**: يسمح نموذج SCOR بوضع نهج شامل ومتناسك

لإدارة مخاطر سلسلة الإمداد وذلك من خلال<sup>2</sup>: تحديد الفشل، جرد الوضع الحالي والمستهدف استنادا

على أساس قياسي وبالتالي تحديد مستوى المخاطر، وتحديد الوضع المستهدف يمكن الاعتماد على

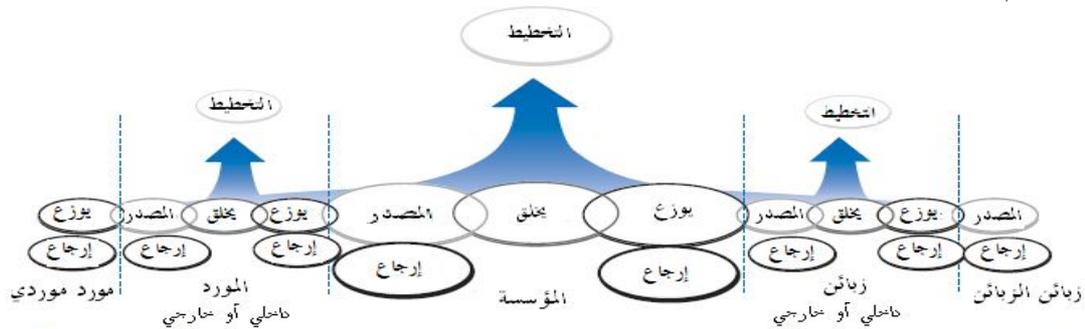
القياس المرجعي الداخلي أو الخارجي للمؤسسة. ومن أجل هذا أقتراح مجموعة من الخطوات المرتبطة

بمؤشرات الأداء التي تسمح للمؤسسة بتقييمها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي<sup>3</sup>:

التخطيط (Plan)	وهو خطوة أولى يسمح بموازنة الطلب بالتموينات من أجل خلق مخطط نشاطات أو مهام التي يأخذ بعين الاعتبار التموين، الإنتاج واحتياجات التوزيع.
المصدر (Source)	وهو خطوة تسمح بالتموين بالسلع والخدمات من أجل إشباع الطلب المتوقع أو الحالي.
يخلق (Make)	وهو عملية تحويل المواد إلى الحالة النهائية من أجل إشباع الطلب المتوقع أو الحقيقي.
يوزع (Deliver)	وهي عملية التموين بالمنتجات التامة الصنع أو الخدمات من أجل إشباع الطلب الحقيقي أو المتوقع بإدخال عمليات تسيير الطلبيات، تسيير النقل وتسيير التوزيع.
إرجاع (Return)	وتتعلق هذه الخطوة بالمواد المستردة لعدة أسباب. وهي تتعلق بخدمة ما بعد البيع.

والشكل التالي يوضح ذلك<sup>4</sup>:

الشكل رقم (04): مخطط SCOR



Source: Supply-Chain Operations Reference-model, op. cit., p3.

<sup>1</sup> - Marc Martel.J & Aouni.B ، *Méthode Multicritère De Choix D'un Emplacement :Le Cas D'un Aéroport Dans LeNouveau Québec* , Information Systems & Opérationnel Research, 1992 , P 113.

<sup>2</sup> - GILLET.F, HERRY.S et MIDILADJI.E, *LE MANAGEMENT DES RISQUES DANS LES SUPPLY CHAINS*, mastère Spécialisé / 3ème cycle Management des Activités Logistiques, 2007, p37.

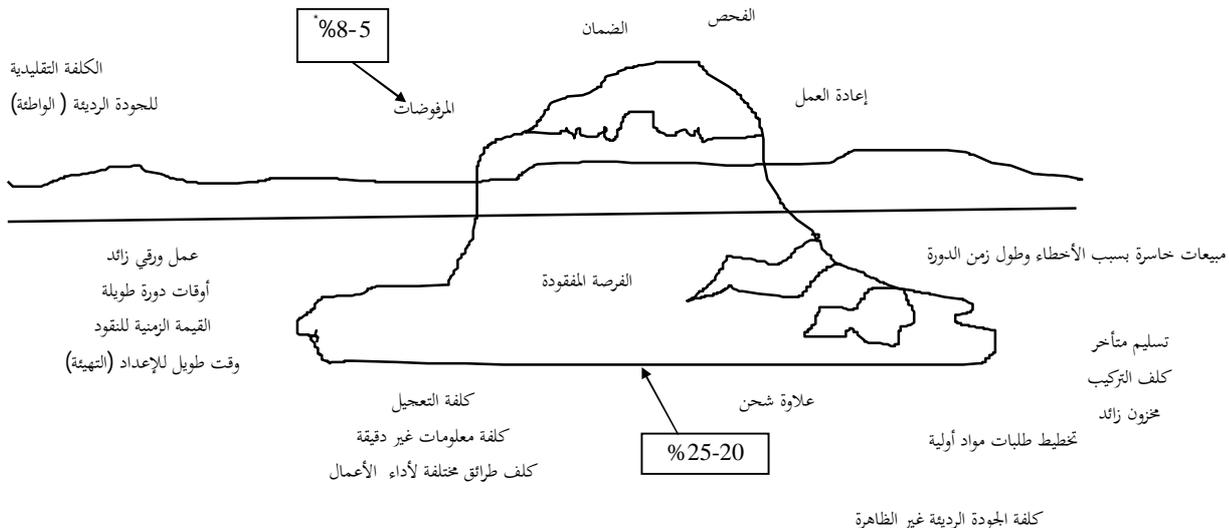
<sup>3</sup> - McCormack .K & others, *Managing Risk in Your Organization with the SCOR Methodology*, The Supply Chain Council Risk Research Team, June, 2008, p10.

4-Supply-Chain Operations Reference-model, Overview Version 7.0, p3

**طريقة ستة سيجما Six Sigma:** تعد سيجما ستة من المنهجيات العلمية الحديثة في تطبيق نظم الجودة الرامية إلى تحسين عمليات التصنيع والقضاء على العيوب، فقد تم تطبيق هذا الأسلوب في الثمانينات من القرن العشرين في شركة موتورولا لتحسين الجودة من خلال التركيز على حلول المثالية وثقافة الشركة، وسريعا ما اتسع نطاق تطبيقها ليشمل جميع أنواع العمليات بما في ذلك العمليات اللوجستية، ويساهم تطبيق طريقة (6σ) في:

- تطوير المنتج على نحو أسرع وأكثر متانة.
- عمليات تصنيع أكثر قدرة وكفاءة.
- أداء العمليات الأكثر دقة.
- تقليل الكلف التقليدية للجودة الرديئة وهي الكلف فضلاً عن الكلفة الأهم وهي الكلفة غير الظاهرة وتشمل: مبيعات خاسرة بسبب الأخطاء أو طول زمن الدورة، تسليم متأخر، كلف تركيب مرتفعة، مخزون زائد، تخطيط طلبات مواد أولية زائدة، علاوة الشحن، كلف طرائق مختلفة لأداء الأعمال وكلف معلومات غير دقيقة، كلف التعجيل، وقت طويل للإعداد (التهيئة)، عمل ورقي زائد، أوقات دورة طويلة وتذبذب القيمة الزمنية للنقود. والشكل رقم (05) يبين أهمية (6σ) في تقليل كلفة الجودة الرديئة الظاهرة والمخفية<sup>1</sup> وبالتالي التقليل من المخاطر التي تتعرض لها سلسلة الإمداد.

الشكل رقم (05): أهمية (6σ) في تقليل كلفة الجودة الرديئة الظاهرة والمخفية



المصدر: أيثار عبد الهادي الفيحان، صلاح عبد حمزة، مرجع سابق، ص 11.

وهذا بالإضافة إلى وجود نماذج وتقنيات أخرى تستخدم في إدارة مخاطر سلسلة الإمداد:

#### 4- إدارة المخاطر العملياتية في سلسلة الإمداد الخاصة بشركة أطلس كيمياء:

سنحاول من خلال هذا العنصر تحديد المخاطر الأكثر تهديدا لشركة أطلس كيمياء في ظل البيئة المتغيرة وذلك من خلال عرض وتشخيص لأنشطتها، ثم سنحاول إبراز أهم المخاطر التي تواجهها سلسلة الإمداد لشركة أطلس كيمياء. وباعتبار أن تحليل الحساسية يعتبر من أبسط طرق تحليل المخاطر سنحاول من خلال هذا الدراسة تحليل حساسية نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة.

1- أيثار عبد الهادي الفيحان، صلاح عبد حمزة، تحسين العملية باستخدام طريقة Six Sigma، دراسة حالة في الشركة العامة لتجارة الحبوب/ فرع بابل، ص ص 10-11، على الموقع: [www.ao-academy.org/.../tahseen\\_alamaliya\\_1107](http://www.ao-academy.org/.../tahseen_alamaliya_1107)

**4-1- عرض وتشخيص نشاط شركة أطلس كيمياء:**

يتحتم اليوم على المؤسسات الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها العالم إجراء تشخيص بيئي لأنشطتها الداخلية والخارجية لتحديد نقاط قوتها والعمل على دعمها وزيادتها وتحديد نقاط ضعفها والعمل على تقليصها وكذلك تحديد الفرص المتاحة للمؤسسة التي يمكن اقتناصها قبل أن يختطفها المنافسون وكذلك تحديد التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة من البيئة الخارجية وما هي خطط الطوارئ المعدة لمواجهة مثل تلك المخاطر إن وقعت، من أجل ذلك سنحاول من خلال هذا العنصر إجراء عرض وتشخيص لأنشطة شركة أطلس كيمياء.

**4-1-1- تشخيص شركة أطلس كيمياء:**

أ - التشخيص الداخلي للشركة أطلس كيمياء: وهذا لمعرفة نقاط القوة التي تتميز بها الشركة ونتمناها وبالمقابل نحاول التقليل من نقاط الضعف وتقليصها:

نقاط القوة	نقاط الضعف
التشخيص المالي	-تحكم جيد في المحاسبة العامة.
تشخيص الموارد البشرية	-غياب مراقبة التسيير والمحاسبة التحليلية.
التشخيص التجاري	-نسبة الغياب ودوران العمل منخفضة.
تشخيص الإنتاج	-وجود إرادة التغيير لدى المسيرين.
	-مشاكل النقل والتوزيع.
	-لا يوجد إشهار ولا ترويج لمنتجات الشركة.
	-ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف نقل المنتجات وجلب المواد الأولية.
	-التكاليف المرتفعة للمواد الأولية عالية الجودة .
	-عدم التنسيق بين عملية الإنتاج ، نقل والتسويق.
	-حصة سوق لا بأس بها.
	-منتجات ذات جودة.
	-وجود تجهيزات حديثة ومكانيات هامة.
	-منتجات تراعي الأمن والسلامة.

ب - التشخيص الخارجي للشركة: وهذا لكشف الفرص التي يمكن اقتناصها والتهديدات التي يمكن حذفها.

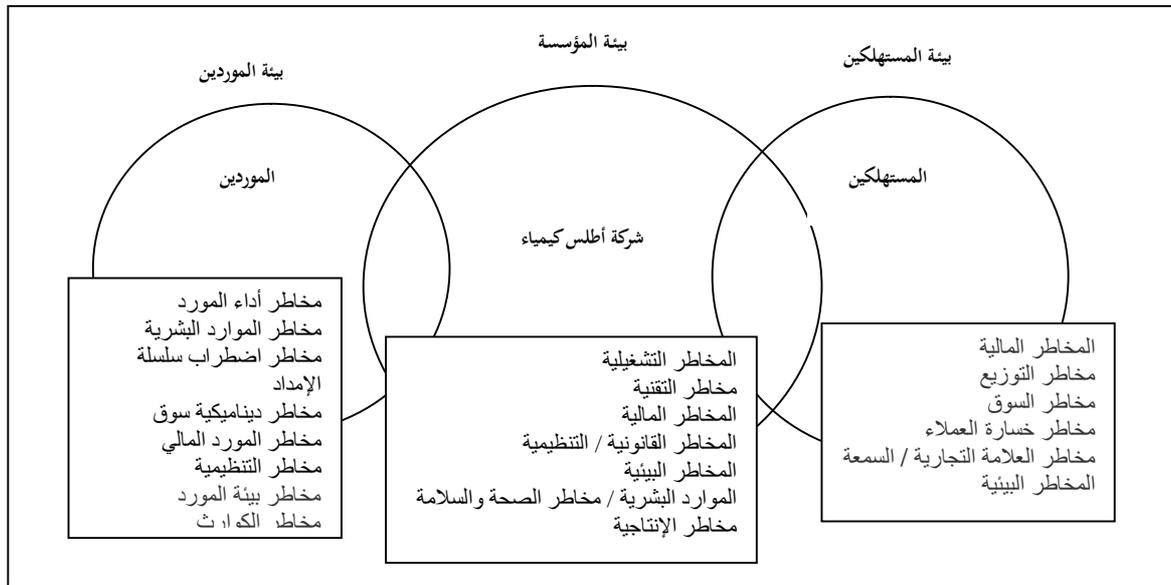
الفرص	التهديدات
-السوق الجزائري في طور النمو فهناك العديد من الفرص التي يمكن اقتناصها.	- التسيير العشوائي لسلاسل الإمداد وعدم وجود مخططات مدروسة لها.
	- عدم التنسيق بين عملية الإنتاج ، نقل والتسويق.
	- مشاكل النقل والتوزيع.
	- وجود منافسة شديدة تواجهها هذه الشركة.

**4-2- أبرز المخاطر التي تواجهها سلسلة الإمداد شركة أطلس كيمياء:**

تتعدد المخاطر التي تواجهها الشركة بتعدد الأنشطة التي تزاولها فخصوصية كل خطر تتبع من محتوى وسيرورة كل نشاط، فمن خلال الملاحظات والمقابلات التي أجريناها مع مسؤولي الشركة، استطعنا أن نحصي بعض المخاطر، نلخصها في الشكل التالي:

## الشكل رقم (06): أبرز المخاطر التي تواجهها سلسلة الإمداد شركة أطلس كيمياء

البيئة الخارجية العامة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق أخرى.

## 3-4- تحليل حساسية نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة كأداة لتحليل المخاطر التي تتعرض لها

سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء: تتضمن الأهداف الرئيسية لشركة أطلس كيمياء أهداف متعددة ومتعارضة وذات أولوية لذلك سيتم معالجتها باستخدام البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة، وما تجدر الإشارة إليه أن الحل الأمثل الذي نحصل عليه، يبقى أمثلًا إذا بقيت ظروف التنفيذ الفعلي تتفق مع الظروف التي تم في ظلها تخطيط متغيرات النموذج، لكن إذا كان هناك تغيير في مدخلات النموذج وفي الظروف المحيطة بمتخذي القرار فإن ذلك سيؤثر على الحل الأمثل، لذلك يستوجب إجراء تحليل ما بعد الأمثلية والذي يسمى بتحليل الحساسية التي تعتبر بدورها كأداة لتحليل المخاطر، من أجل ذلك سنحاول من خلال هذا العنصر صياغة وحل مشكل سلاسل الإمداد في شركة أطلس كيمياء باستخدام البرمجة الخطية المرجحة، ليتم بعدها إجراء تحليل الحساسية لمعرفة أثر التغيير في مستوى الطموح للأهداف وكذا أثر التغيير في كمية الموارد الشركة.

## 1-3-4- سياسة شركة أطلس كيمياء:

- تضع شركة أطلس كيمياء في كل عام مخطط سنوي حيث تهدف فيه إلى تحقيق ربح صافي يقدر بـ 29048975 دج على الأقل، وكذا تريد أن لا تتجاوز التكاليف الكلية للإمداد 380290500 دج، وحسب مدير شركة أطلس كيمياء ومع اشتداد المنافسة التي تواجهها شركته فإنه يعطي الأولوية لهدف تدني تكاليف سلسلة الإمداد مع المحافظة على مستوى الربح وعليه تكون أهمية  $(w_i)$  لكل هدف كالتالي: 2 للهدف الأول، و1 للهدف الثاني.  $w_1^+ = 2, w_2^- = 1$ ، وبالتالي نجد أنه إذا تجاوزت التكاليف سلسلة الإمداد و/أوربح صافي مستوى الطموح فهذا يشكل خطرا على سلسلة إمداد الشركة.
- حسب تقديرات متخذ القرار في شركة أطلس كيمياء بالنسبة لمبيعات السنوية من المنتجات الثلاث هي كالتالي:

- 11030000 كغ من المبيعات المتنبأ بها للصابون .
- 685106.38 ل من المبيعات المتنبأ بها للغليسرين .
- 4051280 ل من المبيعات المتنبأ بها لزيت عباد الشمس.
- سعر التكلفة وريح الوحدة بالنسبة لمنتجات الشركة كما يظهره الجدول رقم (01).
- الموارد المتاحة سنويا لدى الشركة كما يبين الجدول رقم (02).
- بالنسبة للقيود الطاقة التخزينية والطاقة الإنتاجية المؤسسة لا تعاني مشاكل فيها.

#### 4-3-2 - إعداد النموذج الرياضي العام:

أ - فرضيات المنتجات: المنتجات المراد تطبيق البرمجة الخطية بالأهداف عليها هي :

$X_1$ : الكمية المنتجة من صابون الغسيل.

$X_2$ : الكمية المنتجة من الغليسرين.

$X_3$ : الكمية المنتجة من زيت عباد الشمس

ب - فرضيات الموارد المتاحة:

- بالنسبة للمواد الأولية غير المستغلة: الرموز المستعملة هي الرمز  $E_i$  حيث  $i = (1, 2, 3, \dots, 6)$ .

- فرضيات وحدات القياس: نستعمل الكيلوغرام بالنسبة للصابون، ونستعمل اللتر للزيت والغليسرين.

كما نعتمد الدينار الجزائري في قياس الربح الكلي والتكاليف الكلية للإمداد لأنه يمثل العملة المعتمدة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

#### 4-3-3 - صياغة وحل مشكل سلاسل الإمداد في شركة أطلس كيمياء باستخدام البرمجة الخطية

المرجحة: الصياغة الرياضية لهذا المسألة باستخدام نموذج البرمجة بالأهداف المرجحة تكتب بالشكل التالي:

$$\begin{cases} \min (Z) = 2\delta_1^+ + \delta_2^- \\ \text{subject to} \begin{cases} 77.44x_1 + 71.21x_2 + 97.83x_3 + \delta_1^- - \delta_1^+ = 367744220 & \dots\dots\dots (1) \\ 2.55x_1 + 31.79x_2 + 7.17x_3 + \delta_2^- - \delta_2^+ = 41595255 & \dots\dots\dots (2) \\ 0.127x_1 + 0.002x_2 + 0.005x_3 \leq 2000000 \\ 0.027x_1 + 0.006x_3 \leq 500000 \\ 0.0009x_1 \leq 5000 \\ 0.0001x_2 \leq 20000 \\ 0.002x_2 \leq 50000 \\ 0.002x_3 \leq 5000 \\ x_1 \leq 11030000 \\ x_2 \leq 685106.38 \\ x_3 \leq 4051280 \\ x_1, x_2, x_3 \geq 0 \\ \delta_1^-, \delta_2^-, \delta_1^+, \delta_2^+ \geq 0 \end{cases} \end{cases}$$

نلاحظ أن دالة الهدف هي مجموع انحرافين وهما:

- الانحراف الموجب  $\delta_1^+$  بالنسبة للهدف الأول وهو انحراف غير مرغوب فيه وبالتالي يجب تجنبه والتخفيف من أثره.
- الانحراف السالب  $\delta_2^-$  بالنسبة للهدف الثاني وهو انحراف غير مرغوب فيه لأنه انحراف أقل من مستوى الطموح وبالتالي يجب تجنبه.

ولحل هذه المسألة يمكن استخدام طريقة simplex لكنها تكون معقدة والوقوع في الخطأ يكون له احتمال كبير لذا يفضل استخدام برنامج Lindo 6.1 الذي يمكننا من الحصول على النتائج بسرعة كبيرة وبدقة، والنتائج كما يوضح الجدول رقم (03)، والذي يتيح لمتخذ القرار في الشركة أطلس كيمياء مختلف متغيرات القرار المتعلقة بمستوى الإنتاج السنوي محققا في نفس الوقت أدنى تكلفة كلية للإمداد وأعظم ربح محترما قيود وشروط المؤسسة، حيث من خلال الجدول رقم (03) يمكن استنتاج ما يلي:

لتحقيق أهداف الشركة دون تجاوز مستويات الطموح، يجب على مسيري الشركة إتباع الخطة الإنتاجية التالية وهي: إنتاج 741460.812 طن من الصابون و685106.375 ل من الغليسرين و2500000 ل من الزيت. بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال عملية النمذجة مع المعلومات المقدمة لنا سابقا كما يظهر الجدول رقم (04) نلاحظ أن:

للهدف الأول وهو تدنية التكاليف تم تحقيقه بنسبة 92.24%، أما الهدف الثاني والمتمثل في الربح تم تحقيقه بنسبة أحسن من مستوى الأهداف ويعني ذلك تحقق الأهداف المرجوة من عملية النمذجة، حيث سعينا إلى إيجاد حلول وسطى "compromis" توفيقية فيما بينها تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة وتحقق الأهداف المسطرة والتي تتعارض فيما بينها.

أما بالنسبة للطاقات غير المستغلة (Slack Variables) ويمكن للمؤسسة أن تستغلها مرة أخرى :

- الصودا: الكمية غير المستغلة (E1) تساوي (1891964.25 كغ)؛
  - تربة مزيلة للون: الكمية غير المستغلة (E2) تساوي (464980.56 كغ)؛
  - أكسيد التيتان: الكمية غير المستغلة (E3) تساوي (4332.68 كغ)؛
  - حمض الكلور: الكمية غير المستغلة (E4) تساوي (19931.49 كغ)؛
  - فحم فعال: الكمية غير المستغلة (E5) تساوي (48629.78 كغ)؛
  - حمض الليمون: تم استغلال كل هذا المادة الأولية (E6) تساوي (0 كغ)؛
- أي تم استغلال فقط (108035.75 كغ)، (35019.44 كغ)، (667.32 كغ)، (68.51 كغ)، (1370.21 كغ)، (0 كغ) بالنسبة لهذه المواد الأولية على الترتيب، ونلاحظ أن لجميع المواد الأولية طاقات غير مستغلة معتبرة مقارنة بما هو متاح ماعدا حمض الليمون حيث تم استخدام هذا المادة الأولية كليا .

بالنسبة لقيود المبيعات المتبأ بها للصابون، الغليسرين وزيت عباد الشمس على التوالي، وما يمكن الإشارة إليه انه بالرغم ما يميز التخمين الشخصي والاعتماد على خبرة متخذ القرار بانخفاض كلفتها كونها مقبولة في الحالات التي تتصف فيها المبيعات بالاستقرار إلا أن عدم استخدام الأساليب العلمية يجعل شركة أطلس كيمياء تتحمل تكاليف إضافية هي في غنى عنها وهذا ما يتضح من خلال الفرق بين توقعات المؤسسة والبدائل المقترح ماعدا منتج الغليسرين أين تطابقت توقعات المؤسسة مع البديل المقترح.

$$\Delta_1 = 10288539$$

$$\Delta_2 = 0$$

$$\Delta_3 = 1551280.13$$

بالنسبة لأسعار الظل (Shadow Price) المواد الأولية وهي موضحة في جدول رقم (5) بـ (Dual Price) نلاحظ أن جميعها معدومة وهذا يعني أن إضافة أي كيلوغرام من هذا المواد الأولي لن يؤثر على أهداف شركة أطلس كيمياء.

وهذا ما يؤكد أن الشيء الأساسي المهم لصياغة مثل هذه النماذج الرياضية هو ضرورة توفر قاعدة بيانات صلبة، في هذا الجانب لاحظنا بعض النقائص في مجال المحاسبة التحليلية للشركة خصوصا من ناحية المعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج، مستوى الأرباح ورقم الأعمال وذلك بحجة سرية هذه المعلومات. وبالتالي نجد أن للبرمجة الخطية بالأهداف دور هام في تجنب المخاطر التي تتعرض لها سلسلة شركة أطلس كيمياء مما يساهم في تحسين فعالية، تنافسية ومرونة سلسلة الإمداد.

**4-3-4- دور تحليل حساسية نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة في تحليل مخاطر سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء:** في الغالب الوصول إلى الحل الأمثل لا يعتبر نهاية العملية التي استعملت من أجلها البرمجة الخطية بالأهداف، فقد يهتم متخذ القرار بمعرفة ماذا يحدث إذا تغيرت المعطيات التي تم الاعتماد عليها عند صياغة المسألة الأصلية، قد يهتما على سبيل المثال معرفة أثر التغيير في مستوى الطموح للأهداف أو معرفة أثر تغيير كمية المواد الأولية المتوفرة سنويا أو أثر التغيير في حالة ظهور منتج جديد أو معرفة أثر إضافة قيد أو إخراج آخر من المسألة على الحل الأمثل المتحصل عليه مع بقاء المعطيات الأخرى على حالها، فتقنيات تحليل الحساسية تعد أبسط لتحليل المخاطر، كونها تمكننا من قياس آثار التغيرات واتخاذ التدابير اللازمة دون إعادة المسألة من جديد، وعلى هذا الأساس يمكن تكييف تحليل الحساسية بوجه خاص من أجل دراسة لاختيار استجابة نتائج النموذج (مخرجاته) للانحرافات المحتملة في قيم المتغيرات المرتبطة بالتغيير في مستوى الطموح للأهداف وكذا التغيير في كمية موارد شركة أطلس كيمياء، ومن تم يمكن أن يقدم معلومات ذات قيمة كبيرة عند تقييم الخطر.

**أ- أثر التغيير في مستوى الطموح للأهداف:** في هذه الحالة نفترض أن مستوى طموح الربح الكلي أو التكلفة الكلية للإمداد تغير بمقدار مجهول وليكن  $\alpha$  حيث  $\alpha \neq 0$  فما هو المجال الذي يبقى أساس الحل الأمثل المتحصل عليه ؟

- إذا افترضنا أن مستوى الطموح الهدف الأول والمتمثل في التكلفة الكلية للإمداد تغير بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى نبقي الحل الأمثل ثابتا لابد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:

$$\alpha \in ]16964086, +\infty[$$

بمعنى الحدود الصغرى التي يمكن أن يأخذها مستوى طموح التكلفة الكلية للإمداد 16964086 دج ويمكن أن ترفع إلى ما لا نهاية وهذا دائما في إطار فرضية ثبات بقية المعاملات الأخرى.

- إذا افترضنا أن مستوى الطموح الهدف الثاني والمتمثل في الربح الكلي تغير بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى نبقي الحل الأمثل ثابتا لابد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:

$$\alpha \in ]1890725, 558605.63[$$

وهذا يعني أن الحدود الصغرى التي يمكن أن يأخذها مستوى طموح الربح الكلي 1890725 دج ويمكن أن ترفع إلى 558605.63 دج وهذا دائما في إطار فرضية ثبات بقية المعاملات الأخرى.

ب - أثر التغيير في كمية الموارد: هنا نفترض أن الكمية الخاصة بنوع معين من المواد الأولية المتوفرة سنويا قد تتغير بمقدار معين وليكن  $\alpha$  فما هو مجال التغيير الذي يبقى أساس الحل الأمثل ثابتا؟ هنا لا بد من الإشارة إلى أن عناصر العمود الأخير في الجدول الأمثل هي التي سوف تتأثر بإدخال  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى. وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي للصودا تغيرت بمقدار  $\alpha$  وحتى يبقى أساس الحل الأمثل ثابتا لا بد أن:  $\alpha \in ]1891964.25, +\infty[$

نفس الشيء بالنسبة لبقية المواد الأولية المتوفرة سنويا في شركة أطلس كيمياء كما هو مبين في الجدول رقم (4):

- إذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي تربة مزيلة للون تغيرت بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى يبقى الحل الأمثل ثابتا لا بد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:  $\alpha \in ]-464980.56, +\infty[$
  - وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي أكسيد التيتان تغيرت بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى يبقى الحل الأمثل ثابتا لا بد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:  $\alpha \in ]-4332.68, +\infty[$
  - وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي لحمض الكلور تغير بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى يبقى الحل الأمثل ثابتا لا بد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:  $\alpha \in ]-19931.49, +\infty[$
  - وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي للفحم الفعال تغير بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى يبقى الحل الأمثل ثابتا لا بد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:  $\alpha \in ]-48629.78, +\infty[$
  - وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي لحمض الليمون تغير بمقدار  $\alpha$  مع ثبات العوامل الأخرى وحتى يبقى الحل الأمثل ثابتا لا بد أن تكون  $\alpha$  تنتمي للمجال التالي:  $\alpha \in ]-282.93, 527.39[$
- أما بالنسبة للمبيعات المنتبأ بها للمنتجات الثلاث: الصابون، الغليسيرين وزيت عباد الشمس فإذا حصل فيها أي تغير كأن يتوقع زيادتها وحتى يبقى أساس الحل ثابت لا بد أن تكون تنتمي للمجالات التالية وعلى التوالي:
- $\alpha \in ]-10288539, +\infty[$ ،  $\alpha \in ]-1551280.13, +\infty[$ ،  $\alpha \in ]1897106, 5947547[$
- وهذا دائما في اطار فرضية ثبات المعاملات الأخرى .

## الخاتمة

تعرض سلسلة الإمداد لجملة من المخاطر ترجع لطبيعتها وسيرورة العمل فيها، طبيعة المنتج، تنوع التدفقات، أهداف الأداء، طرق تبادل المعلومات، تضارب مصالح الشركاء... الخ، الشيء الذي يفرض ضرورة إيجاد طرق ونماذج فعالة وقادرة لجعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة نسبيا وخالية نوعا ما من عنصر عدم التأكد وكذا التقليل من الموارد والعوامل المعرضة للخطر. وعلى هذا الأساس حاولنا في هذه الورقة البحثية معرفة دور النماذج والتقنيات الكمية في دعم القرار الخاص بإدارة مخاطر سلسلة الإمداد، وقد خلصت الورقة البحثية الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تتمثل في:

### أ - الاستنتاجات:

- من خلال ما تم تناوله في الورقة البحثية يمكن ذكر الاستنتاجات التي خلص إليها الباحثين:
- تتطلب وظيفة إدارة مخاطر سلسلة الإمداد جملة من الأدوات الفعالة والتقنيات الكمية القادرة على جعل الخطر في أدنى مستوى ممكن، من خلال إتباع قواعد مضبوطة.

- ان إدارة الخطر على مستوى سلسلة الإمداد تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على الوحدة فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفف في احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للوحدة.
  - كما تبين للباحثين صحة الفرضية الرئيسية "إن إدارة المخاطر باستخدام التقنيات الكمية والأدوات المساعدة تسهم في تحسين فعالية، تنافسية ومرونة سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء" وذلك بمساهمة هاته الأدوات والتقنيات الكمية بصفة عامة، ومساهمة أسلوب تحليل حساسية نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة في تحليل المخاطر التي تتعرض لها سلسلة إمداد شركة أطلس كيمياء، مما يساعد على التحكم بالمخاطر وتخفيضها وهذا ما يسهم في تحسين فعالية، تنافسية ومرونة سلسلة الإمداد.
- ب- التوصيات:**

- في ضوء النتائج المتوصل إليها يوصي الباحثين إدارة شركة أطلس كيمياء بضرورة:
- فهم أولا المقصود بسلسلة الإمداد ثم ثانيا كيفية إدارة المخاطر التي تتعرض لها سلاسل الإمداد .
- ضرورة الاهتمام بمدى فعالية الأساليب العلمية من أدوات وتقنيات كمية في إدارة مخاطر سلاسل الإمداد، وبالاهتمام بجميع الطرق والوسائل التي تعمل على اكتشاف المبكر للمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها سلسلة الإمداد الخاصة بها.
- دمج إدارة الخطر التي تتعرض لها سلسلة الإمداد مع ثقافة الوحدة.
- توظيف إطارات متخصصة في مجال إدارة المخاطر التي تتعرض لها سلسلة الإمداد .

### ملحق الجداول والأشكال البيانية

**الجدول رقم (01):** يوضح قيم سعر التكلفة، سعر البيع والربح الوحدوي للمنتجات الثلاث لشركة أطلس كيمياء.

نوع القيد	سعر التكلفة (دج)	سعر البيع (دج)	ربح الوحدة (دج)
صابون الغسيل	77.44	80	2.55
الغليسرين	71.21	103	31.79
زيت عباد الشمس	97.83	105	7.17

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة محل الدراسة

**الجدول رقم (02):** المواد الكيميائية السنوية المتوفرة بالشركة

الاستهلاك السنوي من المادة (كغ)	الكمية للوحدة الواحدة			المواد الأولية
	زيت عباد الشمس	الغليسرين	الصابون	
2000000	0.005	0.002	0.127	الصودا
500000	0.006	-	0.027	تربة مزيلة للون
5000	-	-	0.0009	أكسيد التيتان
20000	-	0.0001	-	حمض الكلور
50000	-	0.002	-	فحم فعال
5000	0.002	-	-	مض الليمون

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد مخبر جودة شركة أطلس كيمياء

**الجدول رقم (03):** جدول النتائج المتحصل عليها

دالة الهدف	متغيرات الانحراف	متغيرات القرار
$Z = 0$	$P_1=0$	$X_1=741460.812$
	$P_2=0$	$X_2=685106.37$
	$N_1=16964086$	$X_3=2500000$
	$N_2=0$	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج LINDO 6.1

**الجدول رقم (04):** مقارنة توقعات شركات أطلس كيمياء مع البديل المقترح

الربح (دج)	التكاليف (دج)	المنتجات			
		$X_3$ (ل)	$X_2$ (ل)	$X_1$ (كغ)	
29048975	380290500	4051280	685106.38	11030000	توقعات المؤسسة
29048976.5	350780149	2500000	685106.375	741460.8	البديل المقترح
+1.5423	-29510351	-1551280	-0.05	-10288539.2	التغير $\Delta$

المصدر: من إعداد الباحثين.

## التنمية الاقتصادية: التوافق والتعارض بين المنهج الإسلامي والمنهج الرأسمالي الغربي

أ. د محمد بشير لبيق<sup>1</sup>

أ. ميسم الصغير<sup>2</sup>

### الملخص:

إن طريق التنمية الاقتصادية ليس محصوراً في إطار الفكر أو الاقتصاد الرأسمالي، بل هناك فكر ومنهج آخر تكلم عن هذا المصطلح منذ أمد بعيد ألا وهو الفكر الإسلامي، والذي يبدو أنه سيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب قابل للحياة يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ، خصوصاً ونحن نشهد اليوم فشل النظام الرأسمالي في إدارة الأزمات التي تعيق مسار التنمية بكل أبعادها. ومن هنا كان هدف الدراسة هو ضرورة التعمق في الشريعة الإسلامية للكشف عن كل النقاط التي تؤدي بنا إلى تنمية اقتصادية شاملة تعزز من مكانة المسلمين وتعود حضارتهم من جديد.

### Abstract:

The Economic development is not limited to capitalism and its different doctrines. Indeed, there is another ideology that has evoked this issue a long time ago which is the Islamic religion that seems to increasingly dominate the modern world now a days due to the multitude of good values that this latter has brought with it. Taking into consideration the failure of the capitalist system in front of the economic crisis that is spreading all over the world, the researcher will try in this paper to emphasize on the Islamic religion as an ideology and an alternative not only for the economic development but also as a way to strengthen the Muslims' position in the world and to develop their civilization.

### مقدمة:

لقد أصبح مفهوم التنمية عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح متقلاً بالكثير من المعاني والتعقيدات، وإن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه، وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها. فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته. كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتميئتها وحسن تسخيرها. حيث اقتضت معالجة الأنظمة الاقتصادية الغربية والشرقية على الجوانب المادية للحياة وما يرتبط بها من علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية فبقي الإنسان أسير الصراع المادي، وأصبح ينظر إليه كأنه وسيلة من الوسائل الاقتصادية التي يجب أن تستعمل بكفاءة وعقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية مثله مثل أية وسيلة إنتاج أخرى، ويمثل هذا العنصر مفترق الطرق بين الفكر الاقتصادي الوضعي والفكر الإسلامي، حيث هذا الأخير يركز على الجانب الأخلاقي في علاجه لأية مشكلة

<sup>1</sup> جامعة سيدي بلعباس

<sup>2</sup> جامعة سيدي بلعباس

اقتصادية وفي بناءه لأي نموذج اقتصادي يتصف بالدقة والصلاحية لكل زمان ومكان بعكس الأنظمة الوضعية التي انهار أحد قطبيها سابقا وبقي الآخر آيلا للسقوط في أي لحظة مع ظهور الأزمة المالية العالمية والتي تعاني منها معظم دول العالم، فلم يبق مذهبا من المذاهب الاقتصادية التي أنتجتها عقول البشر إلا وأخذ نصيبه من التجربة ثم أخذ نصيبه من الفشل، ولم يبق إلا نظاما واحدا تغافل عنه الناس وخاصة المسلمون وهو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يعتبر بمثابة منهج حقيقي لتحقيق تنمية شاملة.

**وعلى هذا الأساس نطرح إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:**

**ما مدى توافق وتعارض المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية مع ما هو مطروح في الفكر الرأسمالي من مفاهيم وذلك في ظل وجود الأزمات التي تعيق مسار التنمية؟**

- إن السؤال الرئيسي يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية؟

- ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

- ما هي مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي المعاصر؟

- ما هي أسس المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية؟

- **هدف وأهمية الدراسة:** تتجلى أهمية الدراسة وهدفها في النقاط التالية:

1- إبراز مفاهيم ومبادئ وخصائص التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي.

2- بيان أهم الأسس والمبادئ الاقتصادية التي عالجها الإسلام، وتنظيم الحياة الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة ومتكاملة، والإطار الوقائي الذي وضعه الفكر الإسلامي تقاديا لحدوث أية اضطرابات أو انحرافات اقتصادية، خصوصا ونحن نعيش اليوم في ظل أزمات الفكر الرأسمالي.

3- بيان محاسن الشريعة الإسلامية بالمقارنة مع القوانين الوضعية في مجال المعاملات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية.

4- إبراز أهم نقاط التوافق والتعارض بين المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية والمفهوم الإسلامي.

- **منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا قمنا بإتباع المنهج التاريخي لاستنباط الأفكار والمفاهيم التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي القائم على التحليل لكل العناصر التي تدخل في إطار الفكر الرأسمالي أو الفكر الإسلامي.

- **تقسيم الدراسة:** للإجابة على كل التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم خطة بحثنا وفق النقاط التالية:

1- الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

2- المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية.

4- المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية.

**1- الإطار النظري للتنمية الاقتصادية:**

- يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي تحضي بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية، وتأتي أهمية تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بجانبها الاقتصادي والاجتماعي من خلال التطور السياسي والاقتصادي، ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال.<sup>1</sup>

**1-1- مفاهيم:** التنمية لغة معناها "النماء أي الازدياد التدريجي. يقال نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.<sup>2</sup>

هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة. النمو هو عملية نضج تلقائي ومستمر، وزيادة في النوع والكم في سلسلة من المراحل الطبيعية، أما التنمية فهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.<sup>3</sup>

- أما من حيث الاصطلاح والمفهوم الاقتصادي فالنمو هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي =  $\frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$  ، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني. فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي ومما سبق يمكن القول أن:<sup>4</sup>

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني**

حيث يلاحظ أن الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، إذ أن الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة - عادة ما تكون السنة - مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فيشير إلى النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام

<sup>1</sup> - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 05.

<sup>2</sup> - إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 23.

<sup>3</sup> - إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص ص 23-24.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003، ص 11.

للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وهذا ما يعكس تأثير المستوى العام للأسعار على مستوى معيشة الفرد ويلاحظ مما سبق أن:<sup>1</sup>

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم**

إذ يجب أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى الطويل، بحيث لا ينبغي أن تكون زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، إذ يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني في العموم:<sup>2</sup>

- تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- الزيادة في الدخل حقيقية وليست نقدية.

- الزيادة تكون على المدى البعيد.

أما التنمية الاقتصادية فتتطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.

ووفقاً لهذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:<sup>3</sup>

أ- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن: وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل ومستمرة.

ب- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: فقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثيراً من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص، ومن أجل هذا أصبح من الضروري أن يصاحب أي نمو اقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء كشرط من شروط التنمية الاقتصادية.

ج- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: فالزيادة في الدخول الحقيقية للأفراد لا تعبر بشكل حقيقي عن تحسن في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد فقد لا يحسن الفرد مثلاً من إنفاق الزيادة في دخله على التوليفة الضرورية من السلع والخدمات وهنا يبرز مفهوم آخر للتنمية والذي يتضمن ضرورة تدخل الدولة لتتحكم في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ولو بحد أدنى.

د- حدوث تغير في هيكل الإنتاج: بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية عن طريق إحداث تطوير في القطاع الصناعي، والحرص على ضرورة التكامل بين تنمية القطاع الصناعي والزراعي وهذا بالنظر إلى كون الزراعة تمد القطاع الصناعي بالمواد الأولية.

<sup>1</sup> - عثمان علام، التنمية من المنظور الغربي والمنظور الإسلامي، مقال منشور في مجلة معارف الصادرة عن جامعة البويرة، العدد العاشر، جوان 2011، ص 181.

<sup>2</sup> - عثمان علام، مرجع سابق، ص 181.

<sup>3</sup> - عثمان علام، التنمية بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي، مرجع سابق، ص 183.

فالتنمية بمفهومها الجديد عملية متعددة الأبعاد، تنطوي على تغييرات هامة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة التي يكفلها المجتمع لأفراده.

وبصفة عامة يجمع معظم الاقتصاديين على أن التنمية تركز على القوى الأساسية لكل من:

1. الموارد البشرية (عرض العمالة، مستوى التعليم، التدريب).
2. الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الظروف البيئية).
3. التكوين الرأسمالي (الآلات والمعدات، المصانع، الطرق).
4. التكنولوجيا (العلوم، التقنيات الحديثة، الحاسوب).

أما فيما يخص نظريات التنمية التي تمثل الأساس النظري الذي اعتمدت عليه البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية. نشير إلى أنه لا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق النظرية بعينها وبكل تفاصيلها، بل من الممكن والمستحسن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيلاءم احتياجات التنمية المنشودة<sup>1</sup>. والجدول التالي يوضح ملخص لنظريات التنمية الاقتصادية:

د. اوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجية والأبعاد، مجلة التكامل في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد

## الجدول رقم (1): نظريات التنمية الاقتصادية في المنهج الرأسمالي

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	اهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو - روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية، وقسمتها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود - دومار	اهتمت بالادخار، ورأت أنه كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل آرثر لويس	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي، وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفع القوية - روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحلة الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن - نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن - هيرشمان	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة - ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً - في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
نظرية النمو النيوكلاسيكي - سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود - دومار، واعتبرت هذه النظرية التكنولوجية متغير خارجي، لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظريات النمو الداخلي: 1- نظرية بول رومر	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحديثة لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيراً داخلياً.
2- نظرية لوكاس - (تراكم رأس المال البشري)	اعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملاً من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: د. اوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجيات والأبعاد، مرجع سابق، ص 5.

## 1-2- مستلزمات التنمية الاقتصادية:

أ - تجميع رأس المال: <sup>1</sup> تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك. ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفير أجهزة ومؤسسات تحويلية تتولى المسؤولية.

ب - الموارد البشرية: <sup>2</sup> حيث أن الموارد تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية تتمثل في الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر. وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية تؤدي إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

<sup>1</sup> - علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراجحة، الطبعة الأولى، 2001، ص 109.

<sup>2</sup> - علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص ص 109-110.

**ج- الموارد الطبيعية:**<sup>1</sup> تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- 1- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- 2- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

**د- التكنولوجيا:**<sup>2</sup> إن التقدم التكنولوجي يعني تغييرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات.

**2- المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية:** - إن المتتبع للتطور الإنساني يجد أن هذه البشرية قد عرفت حضارات مختلفة وأنظمة اقتصادية كثيرة، غير أن البشرية التي تتخبط في الظروف الراهنة لم تعتبر من التجارب التي سادت المجتمعات، فوضعت قوانين ونظم تخدم القوي وتأخذ بيده وتضطهد الضعيف وتدوس عليه، ثم تتظاهر بوصف العلاج، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين البلدان القوية وواضعة النظم التي تحكم اقتصاديات العالم وبين البلدان الفقيرة التي تتخبط بين هذا النظام وذاك آملة في كل مرة أن تجد ناصيتها وتحقق أهدافها الطموحة، ولكن في كل اختيار تحصد نتائج أسوأ من النتائج السابقة وهذا ينطبق بكثرة على الدول الإسلامية التي بعدت عن منهج عزها وسؤدها نتيجة لابتعادها عن مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية واستبدالها بمقاصد ومبادئ الفكر الرأسمالي من أجل تحقيق التنمية.<sup>3</sup>

حيث قام النظام الرأسمالي على مبدأ الحرية، ثورة على الإقطاع والكنيسة، وظهر هذا الهدف في النظام الاقتصادي، فبدأ بمدرسة الطبيعيين التي دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي تحكمه قوانين أبدية ثابتة تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة الجماعة والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ورفعوا شعار **دعه يعمل دعه يمر**، ثم جاء آدم سميث في بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين. وقد وضع آدم سميث أصول الفكر الرأسمالي على قاعدتين وذلك من أجل تحقيق التنمية:<sup>4</sup>

**1- الحرية الاقتصادية وما يتلوهها من حق الملكية والميراث والربح**

**2- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة.**

**1-2- مقومات المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية:** يركز المنهج التنموي في النظام الرأسمالي على

مقومات أساسية نوجز أهمها فيما يلي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - مدحن القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 139-140.

<sup>2</sup> - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 142.

<sup>3</sup> - الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 21.

<sup>4</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2010، ص 53.

<sup>5</sup> - الطيب داودي، مرجع سابق، ص ص 24-25.

**رأس المال:** يعتبر رأس المال في المنهج التنموي الرأسمالي القاعدة (الرصيد) الثابتة والدائمة للبناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتوسيع الهياكل الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي وكذلك الدخل الحقيقي للأفراد.

**السوق:** يعتبر نظام العرض والطلب من أهم مقومات السوق لتحقيق التوازن عن طريقه ويرون بأن من شأنه أن يوجه موارد المجتمع توجيهها سليماً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

**العلم والتكنولوجيا:** يعتبر الجديد في العلم والتكنولوجيا من أهم المقومات للمنهج الرأسمالي فالثورة التكنولوجية التي تميزت بها الدول الصناعية الغربية كان لها الأثر البالغ في التنمية الرأسمالية حيث ذلت الكثير من العقبات وساعدت على زيادة الإنتاج المادي وتراكمه.

**المبادلات الخارجية:** إن المكانة المرموقة التي يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي في استغلال الموارد العالمية، وهذا لمقدرته على خلق الظروف التي تساعد على تنقل عوامل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة العمليات الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرة الاقتصاد الرأسمالي على توسيع أسواقه الخارجية في شتى بقاع العالم.

- وعلى هذا الأساس فإن المنهج الرأسمالي قد تميز بالحرية الكاملة والمطلقة دون قيود وخاصة عندما لا توجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل فلا تعاقب الاحتكار والربا ويصبح المال دولة بين الأغنياء وبنسى الفقير والمسكين وابن السبيل، وهذا ما يحدث فعلاً في الاقتصاد الرأسمالي، فبقدر ما تحقق لها من الوفرة والرفاهية بإقرارها الغرائز<sup>1</sup> الفطرية التي يقرها الإسلام من حرية وملكية ومنافسة بقدر ما انتكست بممارستها للحرام دون رادع من ربا واحتكار وإهدار لحقوق المسكين والفقير.

- كما تتميز بحرية التنافس بين الأفراد والمشروعات ولكن في الواقع الحقيقة تكمن في غياب المنافسة الكاملة، فالاحتكار هو العقبة الأساسية التي تعوق التنمية في الفكر الرأسمالي خصوصاً في ظل الظروف الراهنة.

- كما تميز بعدم تدخل الدولة في أي نشاط واعتبار الربح الطريق الأمثل للوصول إلى غاية التنمية.<sup>2</sup>

**3- المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية:** يقوم التصور الإسلامي للتنمية على أساس أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارته وفق منهج الله عز وجل وشريعته لقوله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"<sup>3</sup> وقد خلقه سبحانه وكرمه وميزه عن سائر المخلوقات ليكون قادراً على هذه المهمة وهياً له بفضل كل ما يمكنه من أدائها، وأنه على ضوء قيام الإنسان بهذه المهمة يتقرر مصيره ويتحدد مستقبله في الدنيا والآخرة.<sup>4</sup>

**3-1 مفهوم التنمية الاقتصادية في المنهج والفكر الإسلامي:** تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تطور حضاري، فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، والتنمية في الإسلام لا تركز على تنمية الجانب المادي فحسب لتوفير الرخاء والسعادة للأفراد بل تتعدى لتشمل الجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 58.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> - سورة هود، الآية: 61.

<sup>4</sup> - إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 55.

مواجهة صريحة وشاملة لأسباب التخلف التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورفيه وتقدمه ماديا وروحيا واجتماعيا وأخلاقيا.<sup>1</sup>

أما التنمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ "العمارة" أو "التعمير" في المجال الاقتصادي، حيث يقول المولى عز وجل في الآية 61 من سورة هود: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" ويعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله: "أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السنين والتاء في استعمركم للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب.

ويتبين لنا مما سبق طرحه بأن لفظ العمارة الوارد في القرآن الكريم يعني التنمية الاقتصادية كما يعرفها الكثير من المدارس الفكرية والتي تتحدد بزيادة الإنتاج في جميع المجالات الاقتصادية إلى شمول شتى مجالات الحياة الإنسانية.

بالإضافة إلى قول علي بن أبي طالب لنائبه على مصر: "ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة..."<sup>2</sup>

ومن طلب الخراج بدون عمارة أخرج البلاد، وهذا أكبر دليل على أن مفهوم هذا المصطلح يعني التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الرخاء والرفق للفرد من الجانبين المادي والروحي.

- إن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام، ولكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون التنمية الاقتصادية وهو "التمكين" حيث يقول المولى عز وجل: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش"<sup>3</sup> ومعنى التمكين هو السيطرة والقدرة على التحكم، بمعنى أن الله هياً لنا وضع السيطرة على الطبيعة بحيث نستغلها لحاجياتنا ونستعملها في زيادة رفاهيتنا وهو ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية.<sup>4</sup>

وانطلاقاً مما سبق، يتضح بأن شمولية الإسلام للبناء الاجتماعي تبين بأن التنمية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامي والذي يمكن أن نختصره في النقاط التالية:<sup>5</sup>

1- إن التنمية الاقتصادية في الإسلام جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية، فالتنمية إذن ليست عملية إنتاج فحسب، إنما هي عملية إنسانية تستهدف الإنسان وتقدمه ماديا وروحيا وأخلاقيا.

2- إن اهتمام التنمية الاقتصادية نابع من كونها جزء من مشكلة تنمية وبناء الإنسان.

3- تسيير التنمية الاقتصادية في الإسلام جنياً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات.

4- من مقاصد التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع، حيث يقول المولى عز وجل: "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذوي القربى واليتامى والمساكين والجار

<sup>1</sup> - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 35.

<sup>2</sup> - رشيد حيمران، مبادئ الإقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003، ص 62.

<sup>3</sup> - سورة الأعراف، الآية 10.

<sup>4</sup> - رشيد حيمران، مرجع سابق، ص 63.

<sup>5</sup> - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 36-37.

الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا، الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل واعتدنا للكافرين عذابا مهينا"<sup>1</sup>

وتبين هذه الآية الكريمة شمولية المذهب الإسلامي في عملية التوزيع بحيث شمل أهم الشرائح الاجتماعية، وجعل حق المجتمع في توزيع الثروة مقترنا بعبادة الله سبحانه وتعالى.

- يمكن أن نخلص إلى تعريف للتنمية الاقتصادية في ظل المنهج الإسلامي بأنها<sup>2</sup>: تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ووسائل علمية حديثة وطاقت بشرية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية وبصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في هذه الجوانب على حساب جانب آخر حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المناسب مع حجم هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التفاوت بين فئات المجتمع. وبهذا المفهوم حقق النظام الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حد الكفاية لجميع الأفراد وقضى على الكثير من الفقر فلم يوجد في المجتمع مدين أو معوز إلا أخذ ما يغنيه في ظل هذا الفكر الإسلامي للتنمية.

### 3-2- القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية بمبادئ تختلف عن مبادئ مناهج التنمية المعاصرة خصوصا في الفكر الرأسمالي، فهي تنظم الحياة الاقتصادية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع وسنتطرق إلى أهم هذه القواعد بإيجاز فيما يلي:<sup>3</sup>

أ- الحرية الاقتصادية المقيدة: تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، حيث يكون الأفراد المالكين أحرار في التصرف في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الاقتصادي، العمل، الاستهلاك، الإنتاج، التعاقد وغيرها بشرط التقيد بقيود تتماشى مع قيم المجتمع وتحدد حدود الشريعة الإسلامية وسنوجز أهم هذه الشروط في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه.
- يجب أن لا يتعارض نشاط الفرد مع أهداف المجتمع واحتياجاته.
- مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو الغير.
- عدم اكتناز الثروة أو حجبها أو تعطيلها عن مجال الاستثمار.
- ب- ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج: تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي، ويعتبر وجود إحداهما ضروري بالنسبة للثاني، فلا يوجد تناقض بين الملكيتين وهذا لأن كل منهما يسيج بسياج من القيم التشريعية والخلقية والمعنوية.

<sup>1</sup> - سورة النساء، الآية 36-37.

<sup>2</sup> - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 37.

<sup>3</sup> - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 38-39.

<sup>4</sup> - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 39.

ج- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي تدخل الدولة في الملكية الفردية ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعاً إلا في حالات معينة:

- الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل أنواع الخمر، الميتة آلات اللهو... الخ

- الاستغلال الوظيفي والسرقة والقمار والمراهنات.

- الحالات التي تكتسب فيها الملكية بطرق غير مشروعة: الغش بكل أنواعه.

د- المنافسة الشريفة الحرة:<sup>1</sup> من بين القواعد التي تركز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي، المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين وهذا التفاعل جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية تامة لتحديد الأسعار. وكونها حرة وشريفة لأنها تخضع لضوابط تمنع ظهور العوامل التي تجعل المنافسة الحرة هدامة كما هو الحال في النظام والفكر الرأسمالي وهذه الضوابط شرعية نوجزها في التالي:

- منع الاحتكار بجميع أنواعه.

- منع الغش والتدليس.

- منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا.

### 3.3 أهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

- تعتبر التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص للجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي إلى توفير وسائل الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير ظروف المعيشة، ويتفق مع مفهوم الإسلام من حيث تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية<sup>2</sup>.

حيث يمكن حصر أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي في الآتي:

أولاً: تحقيق الالتزام بالعقيدة الإسلامية<sup>3</sup>: فالعقيدة هي نظرة الإسلام العامة للوجود فهي الأساس الذي يبني المسلم فكره عليه ومنه يكون سلوكه ونظرته للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكون نظم الحياة مشتقة من عقيدته. والعقيدة تتضمن الحقائق الكبرى التي دعا القرآن للإيمان بها وهي: تصور الوجود، وجود الخالق ووجود الكون والإنسان والصلة بين الله تعالى والكون وكذا الحياة وما وراءها من مصير. ولقد ربط الإسلام بين الالتزام بالعقيدة والتنمية والتخلف بشكل واضح كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا"<sup>4</sup> وقال القرطبي: فإن له معيشة ضنكا أي عيشة ضيقاً<sup>5</sup> حيث لقد طرح الفكر الإسلامي موضوع التخلف معبراً عنه بالضنك أي عيشة الفاقة والمعاناة.

فالالتزام بعقيدة الإسلام هدف تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقه لأنه يقود إلى رضا الله عز وجل، وللتزام بها على مستوى الدولة والفرد يجب الأخذ بالأصول والمبادئ الشرعية للإسلام كنظام للدولة الإسلامية في كافة

<sup>1</sup> الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> د. الطيب داودي، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> د.حسن محمد، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مقال مأخوذ من موقع الانترنت، <http://iefpedia.com/arab/4569>، ص 31.

<sup>4</sup> سورة طه الآية 124.

<sup>5</sup> تفسير القرطبي ج 11 ص 258.

جوانبها وأبعادها الاقتصادية والبشرية والبيئية والاجتماعية وغيرها، في سلوك الفرد المسلم في العبادات والمعاملات.

وهذا يعني أن أول أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، تبدأ بتمكين العقيدة في النفوس، لأن التنمية لا تعد ممارسة شرعية إلا إذا كان استجابة لحكم شرعي وذلك بوضع المجتمع تحت تأثير مجموعة من القيم والأخلاق المحفزة للعمل الصالح. إضافة إلى دور الفقه في تنظيم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحفزة للتنمية وعليه يعتبر تمكين العقيدة بمثابة شرط أساسي ومهم لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية المبنية على أساس صحيح<sup>1</sup>.

ثانياً: حفظ مقاصد الشريعة<sup>2</sup>: الهدف الثاني للتنمية الاقتصادية في الإسلام هو: حفظ مقاصد الشريعة والتي تعتبر بمثابة تحقيق مصالح العباد وحفظها ودفع الضرر عنهم، إلا أن هذه المصالح ليست هي ما يراه الإنسان مصلحة له ونفعاً، وحسب هواه، إنما المصلحة ما كانت مصلحة في ميزان الشرع لا في ميزان الأهواء والشهوات ومصالح العباد التي تستهدفها مقاصد الشريعة ثلاثة أنواع: **الضروريات والحاجيات والتحسينات** وكل نوع منها مكملات، كما أنها ليست في الأهمية على مرتبة واحدة.

**أ- الضروريات:** ويقصد بها المصالح التي تتوقف عليها حياة الناس وقيام المجتمع واستقراره بحيث إذا فاتت اختل نظام الحياة وساد الناس هرج ومرج، وعمت الفوضى والاضطراب ولحقهم الشقاء في الدنيا والعذاب في الآخرة وهذه الضروريات هي كالتالي: <sup>3</sup>

**1- حفظ الدين:** حفظ دين الله والقيام التام على إقامته من أهم أصول الإدارة في الإسلام وذلك من أجل

تحقيق التنمية عن طريق تنفيذ أوامر الله وتحكيم شرعه على كل المستويات وفي كل الظروف.

**2- حفظ العقل:** وهو الحفاظ على عقول الناس مما يسيء أو يؤثر فيها من أسباب مادية أو معنوية

وتوجيههم للتفكير المنطقي السليم واتخاذ القرار وفق ذلك المنهج القويم .

**3- حفظ النفس:** إن الإنسان هو هدف التنمية الاقتصادية وغايتها ووسيلتها وتهدف التنمية الاقتصادية في

الإسلام إلى حفظ النفس البشرية من عدة جوانب منها:

**1- توفير الأمن والسلامة لكل أفراد المجتمع عن طريق منع الجرائم التي تهدد النفس البشرية، وهذا يتم**

عن طريق نشر العلم والوعي في المجتمع.

**2- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منعا للاستغلال وحفظاً للحقوق.**

**3- الاهتمام بالجانب الصحي والقضاء على الأمراض من أجل المحافظة على المجتمع ويكون قادر**

على الإنتاج .

**4- حفظ النسل والشرف:** وذلك بنشر قيم الفضيلة ومحاربة الفاحشة وتسهيل الزواج والمساهمة في بناء

الأسر واستقرارها.

<sup>1</sup> د.حسن محمد، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص36

<sup>2</sup> د. إبراهيم محمد البطانية، النظرة الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2001، ص 231-232.

<sup>3</sup> عيدون العياشي، المنهج الإسلامي في الإدارة، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1 جامعة الأغواط، سبتمبر 2012، ص 493.

**5- حفظ المال:** اعتبر الإسلام المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية وشجع على اكتسابه وتحصيله وصيانتها وحفظه وتنميته.

وأباح الإسلام الملكية الفردية وشرع في تنظيم الملكية حتى لا تكون سبب لعدم التوازن الاجتماعي الذي

ينجم عن تداول المال بين فئة قليلة في المجتمع. ومن النظم التي وضعها الإسلام لحفظ المال :

- التشغيل الكامل للموارد وعدم اكتنازها، كما نادى الإسلام أيضا بزيادة إنتاج الطيبات لتوفير الحاجات الإنسانية الضرورية.

- المال المقصود هو المال الحلال من الكسب الطيب ، وليس المال الناتج عن الكسب الحرام ، فتحريم إنتاج الخبائث يعتبر بمثابة حفظ المال .

- تنمية المال واستثماره: إن من أهم وسائل حفظ المال، استثماره وتنميته عن طريق نظام الزكاة والميراث والوقف والصدقات والنفقات التطوعية.<sup>1</sup>

ب- **الحاجيات**<sup>2</sup> : وهي الأمور التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم .

ج- **التحسينات**<sup>3</sup> : وهي التي تجعل أموال الناس تجري على مقتضى الآداب العالية والخلق الحسن وإذا انعدمت لا يخل نظام الحياة ، ولكن تصير حياتهم على خلاف ما تقتضيه المروءة ومكارم الأخلاق والفترة السليمة .

3-3- **خصائص التنمية الاقتصادية الإسلامية:** تتحصر خصائص التنمية الاقتصادية في الفكر والمنهج الإسلامي فيما يلي:

أ- **التنمية الاقتصادية تنمية شاملة :**

الإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية يدعو إلى إقامة عدالة اجتماعية شاملة تساوي فيها الناحيتان المادية والروحية ، كما يدعو إلى العمل الجدي على أساس من التوازن والتجانس الكلي بين حاجيات الفرد ضمن الإطار العام لمجتمع إسلامي روحا ومادة ، والإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي ، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل صالح ، طالما كان مشروعا ، وكان يتجه به إلى الله تعالى. إن مبدأ الشمولية في التنمية الاقتصادية يقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكلا ، وملبس ومسكن ونقل وتعليم وترفيه وحقوق العدل وحقوق التعبير فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز ، كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن رغيف الخبز وتلغي حرية الفكر .<sup>4</sup>

ب- **التنمية الاقتصادية تنمية متوازنة :** قال الله تعالى : " فكأن من قرية أهلناها وهي ظالمة فهي

خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد"<sup>5</sup> ومعنى فكأن أي كثير ومعنى خاوية من عروشها أي

خرابة متهدمة أو خالية من أهلها وقصر مشيد أي مرفوع البنيان . أي أن الخراب يحل بالمجتمع المترف

<sup>1</sup> د.حسن محمد، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص38.

<sup>2</sup> د.إبراهيم محمد البطانية، النظرية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص 232.

<sup>3</sup> إبراهيم محمد البطانية، مرجع سابق، ص 232.

<sup>4</sup> د.حسن محمد، مرجع سابق، ص38.

<sup>5</sup> سورة الحج، الآية 45.

الذي يعطل آلة إنتاجه ومصدر حياته وهو نبع الماء الذي جعل منه كل شيء حي (بئر معطلة). ومع تعطيل أداة الإنتاج ومصادر الخيرات تشييد القصور رمز الترف وعلى هذا الأساس إن مبدأ التوازن في التنمية الإسلامية تقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية ، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية أو الثقافية الاجتماعية وأن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى<sup>1</sup>

ج- التنمية الاقتصادية تنمية واقعية<sup>2</sup>: الواقعية هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ودراسة أبعادها وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم . إن الواقعية في مجال التنمية الإسلامية هي مثالية في الوقت نفسه، كما أن المثالية في التنمية الإسلامية هي واقعية، لأن الإسلام هو من عند الله الخبير، لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة وإمكانية تطبيقها ، حيث تتضح واقعية الإسلام ومثاليته في نفس الوقت بالكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر والتباغض القائم بين الأغنياء والمحرومين ، فقد أعطى للفقراء حقا معلوما في أموال الأغنياء **لِقَوْلِهِ تَعَالَى " وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْمَسْأَلِ وَالْمَحْرُومِ "** سورة المعارج الآيتان 24 و 25 فلقد وصل المجتمع الإسلامي بفضل هذه الواقعية ، في بعض مراحل التاريخ إلى المستوى المثالي من الكفاية الحياتية وبلوغ أعلى درجات الأخوة والتكافل والمحبة.

د - التنمية الاقتصادية تنمية عادلة<sup>3</sup>: أقام التشريع الإسلامي أحكامه على أساس مبدأ العدل بين الناس امتثالا **لِقَوْلِهِ تَعَالَى " إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ "** سورة النحل الآية 90 وقوله أيضا : **" أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى "** سورة المائدة الآية 8 إذ أن الإسلام حرص على تحقيق العدالة في جميع المسائل بين الناس وعلى هذا الأساس حتى تكون هناك تنمية بكل أبعادها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية يجب أن يكون شرط العدالة الصحيحة التي جاء بها الإسلام .

3-5 **منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التنمية الاقتصادية:** تتمثل محاور منهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الآتي<sup>4</sup>:

1- الاهتمام بالتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للإنسان العامل المنتج من حيث القيم والأخلاق والسلوك والمعرفة والمهارة حتى ينتج ويبدع ، فهو أساس التنمية والنهضة ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم توفير الحرية والعدالة والأمن ، وكذلك توفير الحاجات المعيشية الأصلية له ليحي الحياة الكريمة الرغدة ، وهذا بدوره يحتاج إلى إصلاح سياسي.

2- المحافظة على الملكية الخاصة وتوفير الأمن لرأس المال حتى ينطلق ليؤدي دوره في تمويل المشروعات الاستثمارية ، ومن وسائل ذلك تخفيض الضرائب والرسوم ونحوها وحمايته من الفساد بكافة صورته (الرشوة- السرقة - الابتزاز ....)، فرأس المال جبان ولا يمكن أن ينطلق لأداء وظيفته إلا إذا توفر له الأمن المنشود.

<sup>1</sup> د. عبد العزيز قاسم محارب ، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ، دار الجامعة الجديدة ، 2011 ، ص 129 .

<sup>2</sup> أ.د إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 102

<sup>3</sup> أ.د إبراهيم حسن العسل، مرجع سابق، ص 103

<sup>4</sup> للاقتصاد الإسلامي، ص 2 د حسين حسين شحاتة، **منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التنمية**، مقال منشور على موقع دار المشورة

- 3- المحافظة على التوازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة في إطار منضبط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلكل منهما دور هام في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود، ولا ينبغي إهمال دور قطاع الأعمال العام في التنمية بشرط ترشيده وضبطه.
- 4- التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في ضوء الفقه الإسلامي للضروريات والحاجيات إذ لا يجوز توجيه الإمكانيات والطاقات والموارد لإنتاج الكماليات في الوقت الذي تفتقر فيه الدولة إلي الضروريات والحاجيات.
- 5- تطوير النظم الضريبية وما في حكمها في إطار أن تؤخذ الضريبة بالحق، وتتفق حصيلتها بالحق، ولا يجوز إهدارها في الباطل، كما يجب تطبيق نظام زكاة المال ليساهم بدوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق الضوابط الشرعية.
- 6- ضبط أسواق المعاملات الاقتصادية والمالية بتشريع عادل سليم وفعال، والتصدي لكل صور أكل أموال الناس بالباطل ومن أمثلة ذلك: الربا والميسر والغش والتدليس والرشوة والاحتيال، والسرققة وما في حكم ذلك، وهذا بدوره يتطلب تطوير نظم الرقابة على الأسواق، وإصلاح وتطوير النظام المصرفي حتى يؤدي دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل كل أساليب وأدوات الادخار، وضخ هذه الأموال إلى تمويل المشروعات بنظم المشاركة والتي ثبت نجاحها وتفوقها على نظام الفائدة، والاستفادة بصيغ وأدوات ومنتجات المصرفية الإسلامية والتي بدأت تأخذ بها معظم الدول المتقدمة غير الإسلامية.
- 7- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتحريرها من كافة القيود لتتطرق نحو تحقيق مقاصدها الاجتماعية والخيرية والتي لها مردود اقتصادي تنموي، ومن أهمها: مؤسسات الزكاة، مؤسسات الوقف الخيري، المؤسسات الاجتماعية الخيرية، مؤسسات التكافل الاجتماعي، النقابات، وما في حكم ذلك<sup>1</sup>.
- 8- بذل المساعي لتقوية كافة روابط العلاقات الاقتصادية بين أقطار الأمة العربية والإسلامية، ووضع إستراتيجية للتكامل والتعاون والتي سوف تقود إلى السوق العربية والإسلامية المشتركة حتى تكون أموال الدول العربية والإسلامية لخير العرب والمسلمين<sup>2</sup>.

### الخاتمة:

من خلال ما تم تناوله يمكن إدراك المفهوم الشامل الذي يتضمنه مصطلح التنمية الاقتصادية سواء في الفكر الرأسمالي أوفي الفكر الإسلامي إذ أنهما يتفقان ويتوافقان حول ضرورة شمولية عملية التنمية الاقتصادية، ولا بد من الإشارة للترابط الوثيق الموجود بين حجم مختلف الموارد - وأهمها رأس المال - وسيرورة العملية التنموية، إذ أن تقدم عملية التنمية مرتبط بشكل كبير بمدى توفر الموارد والإمكانيات المختلفة. هذا من جهة التوافق أما من حيث المبادئ والقوانين فهناك تعارض بين الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي فيما يخص عملية التنمية الاقتصادية فالفكر الأول بالرغم من وجود أثر لعملية التنمية إلا أن هذا الفكر يحمل في طياته أسس غير صحيحة تتمثل في تحقيق مصلحة طرف واحد على حساب مصلحة الطرف الآخر ناهيك عن الأساليب الأخرى

<sup>1</sup> د حسين حسين شحاتة، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التنمية، مرجع سابق، ص3.

<sup>2</sup> د حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص3.

كالربا والاحتكار والعش واستغلال النفوذ والمقامرة ... الخ كل هذا أدى إلى عرقلة مسار التنمية الاقتصادية في دول الفكر الرأسمالي وغيره من الدول خصوصا في ظل الظروف الراهنة المليئة بالأزمات، فأصبحت الدول التي تنتمي إلى هذا الفكر تتطلع إلى المنهج الإسلامي كحل وسبيل لإعادة التنمية من جديد والخروج من الأزمات، فما بال الدول الإسلامية خاصة تبتعد عن هذا الفكر الذي يعتبر بمثابة المخرج الوحيد لها للعودة إلى حضارتها وعزها وسؤدها وذلك لما يحتويه من مبادئ ومقاصد صالحة لكل زمان ومكان تؤدي بنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والفعالة.

#### المراجع والمصادر:

#### أولاً: الكتب السماوية

1- "القرآن الكريم".

#### ثانياً: المجلات

1- تفسير القرطبي ج 11

#### ثالثاً: الكتب الحديثة

- 1- إبراهيم حسين العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
- 2- د. إبراهيم محمد البطانية، النظرة الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2001
- 3- الطيب داودي، "الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 4- رشيد حيمران، "مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003.
- 5- د. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، 2011
- 6- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، 2003.
- 7- علاء فرج الطاهر، "التخطيط الاقتصادي"، دار الراية، الطبعة الأولى، 2011.
- 8- محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الإسلامي"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2010.
- 9- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007.

#### رابعاً: المقالات

- 1- د. اوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجية والأبعاد، مجلة التكامل في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 3، 2007
- 2- عثمان علام، "التنمية بين المتطور الغربي والمنظور الإسلامي"، مقال منشور في مجلة المعارف، الصادرة عن جامعة البويرة - الجزائر - العدد العاشر، جوان 2011.
- 3- عيدون العياشي، المنهج الإسلامي في الإدارة، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1 جامعة الأغواط، سبتمبر 2012

#### خامساً: مواقع الانترنت

<http://iefpedia.com/arab/45692>

[www.darelmashoura.com](http://www.darelmashoura.com)

## التمويل الإسلامي من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة حالة بعض المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري -

أ. عبد الرحمن عبد القادر<sup>1</sup>

أ. مدياني محمد<sup>2</sup>

### مقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الآليات لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا لمالها من دور في تطوير الصناعات والخدمات، كما أنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل... الخ، ولكن رغم هذه الأهمية الاقتصادية مازالت تواجه هذه المؤسسات عدة مشاكل من أهمها مشكل التمويل الذي يعتبر من أبرز احتياجاتها.

يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية للمؤسسات، فهو الذي يمدّها بالطاقة من أجل الحياة والاستمرارية، ونظرا لصغر حجم هذه المؤسسات وعدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض وكذا ارتفاع تكاليف التمويل المقدم من طرف البنوك التقليدية، والتي تعتمد في تعاملاتها على أسعار الفائدة. ونظرا لرفض هذه البنوك تمويل هذا النوع من المؤسسات بسبب المخاطر الكبيرة التي تكتسي التعامل معها، لذا لقيت هذه المؤسسات نفسها مرغمة على البحث عن مصدر تمويل آخر يلبي احتياجاتها حتى وإن كان ذو تكلفة عالية جدا، وهذا ما لقيته في سوق الإقراض غير الرسمي الذي فرض عليها معدلات فائدة عالية جدا، وفي ظل هذا الوضع الصعب وجدت هذه المؤسسات ملاذاً آخر يتمثل في البنوك الإسلامية التي تبني معاملاتها على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

وقد عرفت هذه البنوك انتشارا كبيرا في العالم ولقيت اهتماما كبيرا من طرف مختلف الدول بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعدم تأثرها بهذه الأخيرة، وهذا راجع لعدم تعاملها بالفوائد البنكية. إضافة إلى هذا شهدت إجمالي أصولها نموا جيدا خلال السنوات الماضية وحققت معدلات نمو معتبرة خاصة في دول الخليج مستفيدة من الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط.

إذن ومن خلال النمو الذي حققته البنوك الإسلامية؛ خصصت جزء من تمويلاتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بإتاحة عدة صيغ إسلامية لهذه الأخيرة تتوافق مع احتياجاتها ومتطلباتها بما يحقق لها استمراريته وديمومتها.

تنتشر هذه البنوك في مختلف دول العالم، وباعتبار الجزائر من بين الدول الإفريقية التي قامت بإنشاء بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أي يأخذ بالأعمال المتوافقة معها والتخلي عن الأعمال التي

<sup>1</sup> جامعة أدرار

<sup>2</sup> جامعة أدرار

تخالفها وإيجاد البديل عنها، وقد قام هذا البنك بتمويل المؤسسات والأفراد بصيغ التمويل الإسلامية، ونظرا لاهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان لهذا البنك نصيب لهذا القطاع في محفظة البنك، من أجل معرفة نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل بنك البركة الجزائري ايجابيات وسلبياته، نطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة تمويل بنك البركة الجزائري في تحقيق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

#### **- هدف البحث**

يهدف البحث من خلال الاستبيان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تمويل إسلامي من طرف بنك البركة الجزائري لمعرفة الصيغ التي حصلت بموجبها هذه المؤسسات على التمويل ومدى مساهمتها في إشباع حاجاتها التمويلية، وكذا معرفة أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات عند التعامل مع هذا البنك، وإذا كان التمويل المقدم من طرف هذا الأخير أفضل من التمويل المقدم من طرف البنوك التقليدية من حيث التكاليف.

#### **- منهجية البحث:**

تم جمع البيانات عن طريق القيام بتوزيع استمارات الاستبيان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تمويل من طرف بنك البركة الجزائري في كل من الجزائر، وهران، سطيف، قسنطينة، تلمسان. خطة البحث: من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية نقسم بحثنا إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري
- المحور الثاني: التعريف ببنك البركة الجزائري
- المحور الثالث: دراسة ميدانية عن آراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التمويل الإسلامي - بنك البركة الجزائري-

**المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**

#### **أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**

نظرا لإدراك الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفضلا رسمياً من خلال القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حداً للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع.

ومن بين التعاريف التي تضمنتها المادة الرابعة من القانون رقم 18/01 المتعلق بقانون التوجيه حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م)، وذكر ما يلي:<sup>1</sup>

" تعرف المؤسسات ص وم مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغّل من 01 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 ملياري دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية.

وقد ميز المشرع الجزائري ما بين المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة مثلما يبيّنه الجدول التالي:

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	01 - 09	10-49	50 - 250
رقم الأعمال (دج)	20 مليون	200 مليون	200 مليون - 2 مليار
مج الميزانية السنوي (دج)	10 مليون	100 مليون	(100-500) مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص 06.

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات ص. و. م، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمين، رقم أعمال الحصيلة السنوية، استقلالية المؤسسة.

## ثانيا - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إبرازه في ما يلي:

### 1- القضاء على البطالة

انتهجت الجزائر سياسة تشغيل هامة تركز على إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا قصد القضاء على البطالة، وقد ساهمت هذه المؤسسات في إحداث مناصب شغل جديدة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 02: توزيع العمال حسب طبيعة المؤسسات

طبيعة المؤسسات ص و م	2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات ص و م الخاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073
المؤسسات ص و م العامة	71826	76283	61661	57146	52786
نشاطات الصناعة التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350

1 - الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص

المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209
---------	--------	---------	---------	---------	---------

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المعروضة.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وذلك بتوفير مناصب عمل للشباب وهذا ما يوضحه الجدول، حيث نلاحظ ارتفاع عدد العمال من سنة 2004 إلى سنة 2008، ففي سنة 2004 كانت عدد المناصب المستحدثة 838504 منصب عمل ليصل في سنة 2008 إلى 1540209 منصب عمل، بنسبة زيادة تساوي 83,68% مقارنة بسنة 2004، وهو ما يبين المساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير المناصب للراغبين في العمل وبالتالي العمل على تخفيض البطالة.
- جل المناصب المتوفرة أو التي تم استحداثها هي تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إذ مثلت في سنة 2008 نسبة 80,05%، في حين كانت نسبة المؤسسات العامة تساوي 3,42%، وقد كانت نشاطات الصناعة التقليدية والحرفيين تعادل نسبة 16,51%، الأمر الذي يثبت لنا على أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التشغيل الكامل.
- بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نموا كبيرا في استحداث مناصب عمل اكبر من المؤسسات العامة ونشاطات الصناعة التقليدية، فقد سجلت في سنة 2008 مقارنة بسنة 2004 نسبة 108%، ويرجع هذا إلى خصوصية بعض المؤسسات التابعة للدولة.

## 2- المساهمة في التصدير

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير بما يحقق تحقيق فائض في الميزان التجاري وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: مساهمة القطاع الخاص في التصدير خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
التصدير	781	907	1184	1312	1893

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على منشورات وزارة المؤسسات ص و م للسنوات من 2004 إلى 2008.

نستنتج من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن التصدير قد عرف زيادة من سنة 2004 إلى سنة 2008 وهذا راجع لاهتمام الدولة بالقطاع الخاص وإعطائه الحرية ليثبت جدارته وقدرته على الزيادة بمعدل اكبر في المجال التجاري، حيث قام بالفعل القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بتصدير ما قيمته 781 مليون دولار في سنة ليصل في سنة 2008 إلى 1893 مليون دولار أمريكي أي بزيادة تساوي 142% مقارنة بسنة 2004.

## 3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام وذلك لما تنتجه من سلع وخدمات، والجدول اسفله يوضح أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بنسب معتبرة حيث قدرت في سنة 2000 بـ 74,8% ثم ارتفعت إلى 79,56% في سنة 2006 وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 2740.06 مليار دج، ليعرف نموًا في سنة 2007 بنسبة 80,8%، وتتوزع على وجه الخصوص في النشاط الفلاحي والتجاري والبناء والخدمات، في حين كانت نسبة نمو مساهمة القطاع العام بنسبة 19,2%، وهذا ما يؤكد على أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم 04: مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دج

القطاعات/السنوات	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
قطاع عام	598.65	21,99%	651	21,95%	704.05	20,44%	749,86	19,2%
قطاع خاص	2146.75	0178%	2364.5	78,05%	2740.06	56,79%	3153,77	80,8%
المجموع	2745.4	100%	3015.5	100%	3444.11	100%	3903,63	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على منشورات وزارة المؤسسات ص و م للسنوات 2004-2005-2006-2007.

بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال:

- إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية.
- تلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمع، وذلك من خلال توفيرها لبعض المنتجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج.
- تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور وأهمية المؤسسات الصغيرة فمن شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الإستهلاكات الوسيطة وذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات المصغرة ينتظر منه الكثير.
- استغلال الموارد والطاقات سواء البشرية أو الطبيعية المخزنة خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد وتحرير القدرات الخفية والمتجددة للإنسان.
- إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني، وذلك بتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، وتخفيض معدلات البطالة، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

## المحور الثاني: التعريف ببنك البركة الجزائري

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984، حيث كان أول اتصال بين الجزائر عن طريق "البنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR " وشركة "دلة البركة القابضة الدولية"<sup>1</sup>، وقد نتج عن هذا الاتصال تقديم قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون دولار لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، هذا القرض كان عبارة عن فرصة لخلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي سمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة في الجزائر في نوفمبر 1986، حيث نوقشت فكرة إنشاء بنك إسلامي جزائري، ليتم تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 01 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة البركة القابضة، ويعتبر صدور قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد.

وبعد فحص الملف والمستندات المرفقة به، رخص مجلس النقد والقرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الوطني طبقا للمادة 137 من قانون النقد والقرض، والتي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري، وقد تم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 باسم بنك البركة الجزائري، ليباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991 بمدينة الجزائر العاصمة.

### 1- تعريف بنك البركة الجزائري

لقد عرفه الشيخ صالح عبد الله كامل<sup>2</sup> بأنه: "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية"<sup>3</sup>.

وفي إطار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي حدد معايير وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، والذي نشأ بمقتضاه بنك البركة الجزائري، وهذا الأخير عبارة عن شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية المقررة بموجب القانون<sup>4</sup>، من قبول الودائع ومنح الائتمان وتسيير وسائل الدفع...<sup>5</sup>.

ويعتبر بنك البركة الجزائري بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري، وبنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي، فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية، التي تمنحاه القيام بالوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل، والقيام بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال .

1- تأسست مجموعة "دلة البركة القابضة الدولية" في 1402 هـ الموافق لـ 1982م، وهي عبارة عن مجموعة مصرفية سعودية مقرها البحرين، تقدم خدمات مالية إسلامية وتمتلك عدد من الفروع والبنوك الدولية

2- المساهم الرئيسي في مجموعة البركة المصرفية ورئيس مجلس إدارتها

3- بن منصور بن عبد الله، مرابط سليمان، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، مداخلة في الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003م، ص 06.

4- المادة 128، القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 16، 18 أبريل 1990م، ص 535، والمادة 83، الأمر 03-11، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، الجريدة الرسمية ج ج ش د، العدد 52، 2003، ص 14.

5- المادة 110، القانون 90-10، مرجع سابق، ص 532، والمادة 66، الأمر 03-11، مرجع سابق، ص 11.

**2- رأس مال البنك**

تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط قدره 500 مليون دج مقسمة بالتساوي على 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دج، وموزعة مناصفة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو بنك عمومي جزائري وبين شركة دلة البركة القابضة الدولية.

وعقب إصدار الأمر 03-11 والذي نتج عنه رفع رأس مال البنوك إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دج، قام بنك البركة برفع رأسماله الاجتماعي خلال سنة 2006 ليصل إلى تلك القيمة، وفي سنة 2009 قام البنك كذلك بزيادة رأسماله بقيمة 10 مليار دج<sup>1</sup>، ونجم عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين إذ أصبحت:<sup>2</sup>

- 56% لصالح مجموعة البركة المصرفية، مقرها المنامة بالبحرين.
- 44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

**3- خصائص بنك البركة الجزائري**

لبنك البركة الجزائري عدة خصائص، تميزه عن غيره من البنوك الأخرى، العاملة في السوق المصرفية الجزائرية والأجنبية، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

• **بنك مشاركة:** يعتبر بنك البركة الجزائري بنك مشاركة، وهذا لارتباط معاملاته بالشريعة الإسلامية، والتزامه بتنفيذ كل معاملاته وعلاقاته، سواء مع المودعين أو المستثمرين أو بقية البنوك الأخرى، وفقا لحكام الدين الإسلامي، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانونه الأساسي<sup>3</sup>، وارتباط استثماراته بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر - مبدأ الغنم بالغرم -.

• **بنك مختلط:** بنك البركة الجزائري أنشئ برأس مال مختلط مابين بنك تقليدي عمومي ومجموعة البركة المصرفية الخاصة، فهو يعتبر حالة استثنائية ونادرة في عالم البنوك الإسلامية التي تنشط على الساحة الدولية، ماعدا البنك الإسلامي للتنمية الذي يعتبر بنك إسلامي دولي.

• **بنك يعمل في بيئة مصرفية تقليدية:** يمارس بنك البركة الجزائري أنشطته المصرفية، في بيئة مصرفية يحكمها النظام المصرفي التقليدي، حيث يفرض البنك المركزي الجزائري على بنك البركة مختلف الأنظمة المصرفية التقليدية، المطبقة على بقية البنوك الأخرى، التي تتعامل بالفوائد البنكية، وهو ما يعتبر مخالفا لمبادئ ومعاملات بنك البركة الجزائري، الأمر الذي جعل هذا الأخير يواجه عدة تحديات في علاقاته مع بنك الجزائر من ناحية الملجأ الأخير للاقتراض وتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع البنكية، وسياسة إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ولقد قام بنك البركة بفتح حساب له في بنك الجزائر توضع فيه الفوائد على نسبة الاحتياطي القانوني ليقوم بصرفها في الأعمال الخيرية.

1- تاريخ الاطلاع: 16-02-2009، متوفر على الرابط التالي:

[http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com\\_content&task=view&id=218&Itemid=28](http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28)

2- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2006، ص 08.

3- المادة 03 الفقرات 1-3، القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

- 4- أهداف بنك البركة الجزائري:** يسعى البنك لتحقيق أهدافه، من خلال تطبيقه لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، عن طريق استراتيجيات مخططة تساعده في ذلك وتتمثل أهداف بنك البركة الجزائري في ما يلي<sup>1</sup>:
- ✓ تحقيق ربح حلال، من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد، بما يتفق مع ظروف العصر مع مراعاة القواعد الاستثمارية السليمة.
  - ✓ تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي الإسلامي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
  - ✓ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
  - ✓ التوسع على مستوى التراب الوطني، والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، والبحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن.
  - ✓ تلقي الزكاة وقبول الهبات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعبرة.

#### 5- أنشطة بنك البركة الجزائري

لقد اظهر القانون الأساسي لبنك البركة مختلف الأنشطة التي يقوم بها هذا الأخير وهي:<sup>2</sup>

- 1- النشاطات المصرفية:** يقوم بنك البركة بمجموعة من الأنشطة المصرفية كغيره من البنوك التقليدية لكنه يخضعها لمبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب أي معاملة تقليدية تخالف هذه المبادئ، ومن أهم هذه الأنشطة:
- \* قبول الودائع النقدية، وفتح الحسابات الجارية، وحسابات الإيداع المختلفة (الاستثمارية غير المخصصة والمخصصة، حسابات التوفير، سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات مضاربة، والودائع الأخرى) وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتقاصها، وتحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان....، وغير ذلك من الأعمال المصرفية.
  - \* التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل وبما يخضع لأحكام الشريعة.
  - \* إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.
  - \* القيام بدور الوصي المستشار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية والقوانين الوضعية وبالتعاون المشترك مع الجهات المختصة.
  - \* القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

1 - متوفر على الرابط التالي: [www.albaraka.bank.com/strategie/htm](http://www.albaraka.bank.com/strategie/htm) ، تاريخ الاطلاع: 2009-11-15.

2- المادة 03، الفقرات 5-8، القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

\*. للعلم ان بنك البركة الجزائري لا يتعامل بصيغتي المشاركة والمضاربة كغيره من البنوك الإسلامية التي اجتنبت التعامل بها أوقللت التعامل بها في بعضها الآخر، ويرجع هذا إلى مخاطرها الأخلاقية العالية وقلّة الوعي الديني الإسلامي لدى المستثمرين، ونظرا كذلك لاحتياجها إلى جهاز إداري ضخم.

**2- النشاطات الاستثمارية التمويلية:** جميع أنشطة الاستثمار والتمويل في بنك البركة متوافقة مع أحكام ومبادئ الدين الإسلامي، وذلك من خلال الوسائل التالية:

- ♦ تقديم التمويل للمؤسسات والأفراد حسب صيغ التمويل الإسلامية والتي تتمثل في المشاركة والمضاربة\* والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة... وغيرها من الصيغ الأخرى.
- ♦ تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وإعادة بيعها واستثمارها وتأجيرها للمؤسسات نظير اجر معلوم يحصل عليه البنك.

♦ تأسيس الشركات في مختلف المجالات وخاصة المجالات المكتملة لنشاط البنك.

♦ شراء وبيع الأوراق المالية الجائز التعامل بها.

♦ تقديم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي في شبابيك الوكالات التابعة لبنك البركة الجزائري، عن طريق توقيع اتفاقية بين هذا الأخير والسلامة للتأمينات يوم الاثنين الموافق 31 ماي 2010، التي يبدأ تطبيقها في سبتمبر من نفس العام في خمس وكالات، وكالاتين بالعاصمة، بالإضافة إلى وهران وعنابة وسطيف<sup>1</sup>.

**3- النشاطات الاجتماعية:** يقدم البنك مجموعة من الخدمات الاجتماعية بهدف تنمية المجتمع من خلال:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف مجالات المساعدة على تمكين المستفيد من قضاء مختلف حاجياته، وتلقي الزكاة وإنفاقها في الأوجه المخصصة لهم.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتمدة، أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

**المحور الثالث: دراسة ميدانية عن آراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول التمويل الإسلامي - بنك البركة الجزائري -**

بعد معرفة مختلف أنواع الصيغ التمويلية المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحجم هذا التمويل لهذه المؤسسات، لم يبق لنا إلا أن نرى وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا التمويل وهذا من خلال القيام بدراسة استقصائية عن طريق استقصاء لهذه المؤسسات. تتمثل العينة المدروسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تمويل إسلامي من طرف بنك البركة الجزائري، وقد تم توزيع 70 استمارة على المؤسسات في كل من الجزائر، وهران، سطيف، قسنطينة، تلمسان، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: توزيع عينة الدراسة حسب الولايات المدروسة

الولايات / البيان	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المسترجعة
الجزائر	20	16

1- بنك البركة الجزائري يوقع اتفاقية مع "السلامة للتأمينات"، تاريخ الاطلاع: 02-06-2010، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/Details.aspx?id=12282&Cat=2&RetId=376>

06	10	وهران
13	30	سطيف
02	05	قسنطينة
03	05	تلمسان
40	70	المجموع

بلغت عدد الاستثمارات المسترجعة 40 استثمارة تم رفض منها ستة ليكون مجموع الاستثمارات المقبولة للدراسة 34 استثمارة.

تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى المجالات التالية:

- \* المجال الأول: يتعلق بالمعلومات العامة عن المؤسسات من اجل معرفة حجمها ونوعية نشاطها.
  - \* المجال الثاني: يتمثل في الصيغ الإسلامية التي حصلت بموجبها هذه المؤسسات على التمويل من طرف بنك البركة الجزائري، ومعرفة الصيغ التمويلية التي تلائم احتياجات هذه المؤسسات.
  - \* المجال الثالث: يرتبط بالضمانات التي طلبت من هذه المؤسسات تقديمها.
  - \* المجال الرابع: يتمثل في المشاكل التي واجهت هذه المؤسسات عند تعاملها مع البنك.
  - \* المجال الخامس: يتمثل في معرفة قيمة الأقساط الواجب تسديدها، وفترات السماح التي تسبق عملية البدء بالتسديد، وغرامات التأخير، وتفضيل التعامل مع البنوك الإسلامية.
- 1- تحليل نتائج الاستبيان من ناحية المعلومات العامة على المؤسسات**

جدول رقم 02: حجم المؤسسات ونوعية أنشطتها ودخل العمال فيها

النسب %	التكرار	الفئات	الخصائص
20,58%	7	مصغرة	حجم المؤسسة
58,85%	20	صغيرة	
20,58%	7	متوسطة	
35,29%	12	خدمات	نوعية النشاط
20,58%	7	البناء والأشغال العمومية	
35,29%	12	الصناعة	
8,82%	3	التجارة	

تظهر لنا نتائج الدراسة بان معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة هي مؤسسات صغيرة وقد بلغ عددها 20 مؤسسة صغيرة بنسبة 58,85%، فيما كان حجم المؤسسات المصغرة والمتوسطة متساويا بنسبة 20,58%، أي 07 مؤسسات صغيرة و 07 مؤسسات متوسطة.

بالنسبة لنوع أنشطة هذه المؤسسات، فقد كانت الخدمات والصناعة هما الغالب بتكرار بالتساوي بينهما يساوي 12 بنسبة 35,29%، بينما بلغ نشاط البناء والأشغال العمومية 07 مؤسسات تمارس هذا النشاط بنسبة 20,58%، أما نشاط التجارة فلم ينال إلا النصيب القليل بتكرار يساوي 03، أي بنسبة 8,82% وهذا لان نشاط التجارة يحتاج إلى رأس مال كبير للقيام بعملية التصدير أو الاستيراد أوهما معا.

## 2- تحليل نتائج الاستبيان من حيث صيغ التمويل الإسلامي

يمثل الجدول التالي صيغ التمويل الإسلامي التي بموجبها حصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من طرف بنك البركة الجزائري:

جدول رقم 03: صيغ التمويل الإسلامي

النسبة %	التكرار	الصيغة التمويلية
61,76%	21	المرابحة
20,58%	70	السلم
11,76%	40	الإجارة
5,88%	20	الاستصناع
100%	34	المجموع

تظهر نتائج العينة المدروسة أن التمويل بصيغة المرابحة هي السائدة في التمويل الإسلامي لهذه المؤسسات محل الدراسة بنسبة تساوي 61,76% من مجموع الصيغ التمويلية الأخرى، ثم يأتي بعدها بيع السلم لتمويل دورة الاستغلال بنسبة 20,58% وقد حصلت 07 مؤسسات على هذا النوع من التمويل من مجموع عينة الدراسة، فيما بلغ التمويل بالإجارة والاستصناع على التوالي بنسبة 11,76% و 5,88%، فقد حصلت 04 مؤسسات على تمويل بصيغة الإجارة في حين حصلت مؤسستين فقط على التمويل بصيغة الاستصناع، ولا نجد اثر للمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة التي تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر وهذا يثبت لنا بان البنك لا يقوم بتمويل المؤسسات بهذا النوع من الصيغ التي تعتبر جوهر وأساس وجود هذا النوع من البنوك.

## 3- حجم التمويل المحصل عليه

جدول رقم 04: حجم التمويل المقدم لعينة الدراسة ونوع احتياجاتها للتمويل

النسبة %	التكرار	الصفة	الخصائص
5,88%	2	أقل من 1000000 دج	

حجم التمويل	ما بين 1000000 و 2000000 دج	9	26,47%
	أكثر من 2000000 دج	23	67,64%
تمويل احتياجات العينة للتمويل	عند بدء النشاط	10	29,41%
	تشغيلي	18	52,94%
	توسعي	6	17,64%

ما يمكن استخلاصه من نتائج الدراسة البارزة في الجدول، هو أن هناك 23 مؤسسة حصلت على تمويل بقيمة تفوق 2000000 دج بنسبة تساوي 67,64%، فيما كان حجم التمويل بقيمة ما بين 1000000 و 2000000 دج قد حصلت عليه 09 مؤسسات من مجموع 34 مؤسسة بنسبة 26,47%، في حين قد حصلت مؤسستين فقط على تمويل بقيمة تقل عن 1000000 دج وهو مبلغ منخفض إذا كانت المؤسسة في طور الإنشاء أو كانت في حالة توسع كبير، ولكن ربما يكفي إذا كانت المؤسسة مصغرة.

بالإضافة إلى ذلك أن 52,94% من عينة الدراسة تحصلت على تمويل تشغيلي لتمويل دورة استغلال لمدة قصيرة، في حين كانت 10 مؤسسات تحصلت على تمويل عند بدء نشاطها، أما فيما يخص التمويل الموجه للتوسع قد حصلت عليه 06 مؤسسات بنسبة 17,64%، وهذا يبين لنا أن جل التمويل الممنوح كان تشغيلي لتمويل احتياجات رأس المال العامل.

#### 4- النتائج المتعلقة بمدى الحصول على التمويل

جدول رقم 05: مدة الحصول على التمويل

المدة	التكرار	النسبة %
أقل من 10 أيام	04	11,76%
ما بين 10 أيام و 20 يوم	04	11,76%
شهر	05	14,70%
من شهر إلى شهرين	12	35,29%
أكثر من شهرين	09	26,47%
المجموع	34	100%

بينت النتائج أن المدة التي يمضيها الملف في البنك للموافقة على التمويل هي بين شهر إلى شهرين بتكرار يساوي 12 مؤسسة أي بنسبة 35,29%، وقد أظهرت النتائج أن نسبة 26,47% من عينة الدراسة تحصلت على التمويل في مدة تفوق شهرين، في حين حصلت نسبة 14,70% على التمويل في مدة شهر، ونسبة 11,76% أجابت بان مدة الحصول على التمويل هي أقل من 10 أيام وما بين 10 أيام و 20 يوم بالتساوي

بتكرار يساوي 04 بالتساوي بين المدتين، وما يمكن استنتاجه هنا أن مدة الحصول على التمويل هي من شهر فما فوق.

## 5- النتائج المتعلقة بالحكم على شرعية صيغ التمويل وسبب التوجه إلى بنك البركة

جدول رقم 06: الحكم على شرعية التمويل وسبب التوجه لبنك البركة الجزائري

الخصائص	الوصف	التكرار	النسب %
شرعية معاملات البنك	نعم	26	76,47%
	لا	08	23,52%
سبب اللجوء إلى بنك البركة	مشروعية معاملاتها	12	35,29%
	تكاليف التمويل منخفضة	01	2,94%
	سرعة اتخاذ القرار	08	23,52%
	غيرها من الأسباب الأخرى	13	38,23%

تشير نتائج الدراسة الظاهرة في الجدول إلى أن جل عينة الدراسة ترى أن صيغ التمويل المطبقة من طرف بنك البركة الجزائري شرعية التطبيق وجائزة غير مخالفة لأحكام الدين الإسلامي بنسبة 76,47%، في حين ترى نسبة 23,52% من عينة الدراسة أن هذه الصيغ غير شرعية التطبيق وهي تشبه صيغ التمويل التقليدية ولكنها تختلف عنها في المسميات فقط، أما التطبيق فهو واحد.

أما فيما يخص سبب لجوء عينة الدراسة إلى بنك البركة الجزائري فتمثلت في أن 38,23% من عينة الدراسة لجأت إليه لحاجتها إلى التمويل والى ثققتها في التعامل معه وغيرها من الأسباب الأخرى، بينما كان سبب لجوء 35,29% من العينة لطلب التمويل منه لمشروعية معاملات هذا الأخير، وقد كان سبب لجوء 08 من العينة لسرعة اتخاذ القرار التمويلي، فيما كانت مؤسسة واحدة ترى أن سبب لجوئها إلى هذا البنك هو تكاليفه المنخفضة.

## 6- صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لعينة الدراسة

لقد نالت المرابحة النصيب الأكبر مقارنة بباقي الصيغ الأخرى بنسبة 31,94%، وبالعكس من ذلك لم تلق المضاربة اهتماما من طرف عينة الدراسة نظرا لعدم تعامل البنك بها ولعدم معرفتهم بها، أما باقي الصيغ الأخرى فقد كان الطلب عليها متفاوت، ما بين مرتفع كالسلم والإجارة، ومتوسط كالقرض الحسن، ومنخفض جدا كالمشاركة والاستصناع، فمن خلال نتائج الاستبيان يظهر لنا جليا على أهمية المرابحة بالنسبة لهذه المؤسسات لتلبية احتياجاتها المالية، وهذا ما يبينه الجدول أسفله.

جدول رقم 07: صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لاحتياجات عينة الدراسة

الصيغة الملائمة	التكرار	النسب %
-----------------	---------	---------

المضاربة	01	1,38%
المشاركة	04	5,55%
المرابحة	23	31,94%
السلم	15	20,83%
الإجارة	14	19,44%
الاستصناع	05	6,94%
القرض الحسن	10	13,88%
المجموع	72	100%

## 7- النتائج المتعلقة بالضمانات

## 7-1- أنواع الضمانات

جدول رقم 08: النتائج المتعلقة بأنواع الضمانات

نوع الضمان	التكرار	النسبة%
ضمان عيني	16	47,05%
ضمان شخصي	03	8,82%
هما الاثنان	15	44,11%
المجموع	34	100%

لقد بينت النتائج المستخلصة من الاستبيان والظاهرة في الجدول أعلاه إلى الضمانات التي طلبت من العينة المدروسة وقد كانت الضمانات العينية هي النسبة الأكبر بنسبة 47,05% وقد طلبت هذه الضمانات العينية من 16 مؤسسة، في حين طلبت الضمانات الشخصية من 03 مؤسسات بنسبة 08,82%، أما بالنسبة للضمانات العينية والشخصية معا فقد طلبت من 15 مؤسسة بنسبة 44,11% من مجموع نسب الضمانات المطلوبة، وما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه بان الضمانات بصفة عامة التي طلبت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الضمانات العينية والشخصية معا، لكن كان للضمانات العينية النصيب الأكبر.

## 7-2- توفير الضمانات

جدول رقم 09: الوفاء بالضمانات

توفير الضمانات	التكرار	النسبة%
نعم	16	47,05%
لا	18	52,94%

المجموع	34	%100
---------	----	------

فقد واجهت 16 مؤسسة مشكلة في توفير هذه الضمانات بنسبة 47,54%، وبالمقابل فقد استطاعت 18 مؤسسة على توفير الضمانات المطلوبة منها ولم تواجه أي مشكلة في ذلك بنسبة تساوي 52,94%، إذن تبين لنا هذه النتائج أن الضمانات ما زالت تشكل عائقا في الحصول على التمويل وهذا رغم توفر جهاز لضمان قروض هذه المؤسسات.

## 8- مشاكل طلب التمويل وتكاليف التمويل الإسلامي

جدول رقم 10: مشاكل طلب التمويل وتكاليف التمويل الإسلامي

الخصائص	الصفة	التكرار	النسب %
مشاكل التمويل	سوء الاستقبال	-	-
	التعقيدات في تطبيق الصيغ	4	9,52%
	التأخر في تنفيذ عمليات التمويل	6	14,28%
	كثرة الضمانات	15	35,71%
	ارتفاع التكاليف	17	40,47%
ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي عن التقليدي	نعم	27	79,41%
	لا	7	20,58%

تعتبر كثرة الضمانات المطلوبة من المؤسسات وارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي من أكبر المشاكل التي تعترض هذه المؤسسات عند طلب التمويل، وقد بينت النتائج ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي عن مثيله التقليدي بنسبة 79,41% أي بتكرار يساوي 27، في حين ترى 07 مؤسسات فقط إن تكاليف التمويل الإسلامي ليست مرتفعة عن التمويل التقليدي.

ويرجع هذا الارتفاع في تكاليف التمويل الإسلامي إلى اقتراب نسبة الأرباح من معدلات الفائدة، وهذا ما بينته نتائج الاستبيان، حيث أظهرت النتائج أن 50% من عينة الدراسة ترى أن نسبة الأرباح قريبة جدا من معدلات الفائدة، أما نسبة 32,35% فتري أنها أعلى من معدلات الفائدة، ويرجع هذا إلى أن المنتجات المالية الإسلامية هي في الحقيقة مرتفعة الأسعار مقارنة بمثيلاتها التقليدية، لزيادة تكاليف نقل وتخزين السلع والتأمين عليها ضد الإخطار عكس التقليدية التي تقدم الأموال فقط، فيما رأت نسبة 17,64% أن نسبة الأرباح اقل من معدلات الفائدة، وهذا ما يتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 11: تساوي نسبة الأرباح مع معدلات الفوائد البنكية

نسبة الأرباح	التكرار	النسب %
قريبة من معدلات الفائدة	17	50%

أعلى من معدل الفائدة	11	32,35%
أقل من معدل الفائدة	06	17,64%
المجموع	34	100%

### 9-مشكل سداد الأقساط التمويلية

جدول رقم 12: النتائج المتعلقة بمشكلة سداد الأقساط التمويلية

مشكلة سداد الأقساط التمويلية	التكرار	النسب %
نعم	17	50%
لا	17	50%
المجموع	34	100%

نستطيع القول من خلال النتائج المعلنة في الجدول أعلاه أن هناك 50% من عينة الدراسة واجهت مشكلة في سداد الأقساط المترتبة عن عملية التمويل والمستحقة لبنك البركة الجزائري، وبالعكس من هذا فلم يواجه النصف الآخر أي مشكلة في سداد الأقساط التمويلية وقاموا بتسديدها في أوقاتها المحددة.

ويرجع سبب مشكلة سداد الأقساط التمويلية المستحقة إلى ارتفاع تكاليف التمويل وكساد الإنتاج وعدم الملاءة المالية بنسبة منخفضة مع وجود أسباب أخرى، وهذا ما يوضحه الجدول أسفله

فلقد كان ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي وكساد الإنتاج السبب الرئيسي في مشكل سداد الأقساط بنسبة بالتساوي 35,29% من عينة الدراسة التي لاقت مشكلة في سداد الأقساط التمويلية المستحقة، وقد كان السبب الثاني يرجع إلى عدم الملاءة المالية بنسبة 23,52%، في حين كانت نسبة 17,64% من عينة الدراسة يرجع سبب مشكلتها في سداد الأقساط التمويلية إلى أسباب أخرى كارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة.

جدول رقم 13: سبب مشكل سداد الأقساط التمويلية المستحقة

سبب مشكل تسديد الأقساط التمويلية	التكرار	النسب %
عدم الملاءة المالية	04	23,52%
ارتفاع تكاليف التمويل	06	35,29%
كساد الإنتاج	06	35,29%
أسباب أخرى	03	17,64%

### 10- قيمة القسط الأول

جدول رقم 14: قيمة القسط الأول الواجب دفعه

قيمة القسط الأول	التكرار	النسب %
عالية جدا	02	5,880%
نوعا ما	19	55,88%

متوسطة	10	29,41%
منخفضة	03	8,82%
المجموع	34	100%

أن قيمة القسط الأول الواجب دفعه لبنك البركة الجزائري من طرف عينة الدراسة هي عالية نوعا ما، وهذا ما أظهرته نتائج الاستبيان، حيث بينت النتائج أن نسبة 55,28% من عينة الدراسة ترى أن هذه القيمة هي عالية نوعا ما، فيما كانت نسبة 29,41% ترى أنها متوسطة، وترى نسبة 5,88% أن قيمة هذا القسط عالية جدا، وقد بينت النتائج كذلك أن قيمة هذا القسط منخفضة وهي في مستوى كل المؤسسات وهذا ما أشارت إليه النتائج بنسبة 8,82% من عينة الدراسة.

### 11- فترة السماح لتسديد الأقساط

جدول رقم 15: فترة السماح لتسديد الأقساط

النسب %	التكرار	فترة السماح لتسديد الأقساط
55,88%	19	نعم
44,11%	15	لا
100%	34	المجموع

تشير النتائج المستخلصة من الاستبيان إلى أن نسبة 55,28% منحت لها فترة سماح تسبق البدء بتسديد أقساط التمويل المستحقة عليها، أما نسبة 44,11% فلم تمنح لها فترة سماح قبل البدء بتسديد الأقساط التمويلية، وإنما قاموا بتسديد الأقساط مباشرة بعد الحصول على التمويل.

وقد تراوحت المدة التي سبقت البدء بتسديد أقساط التمويل بالنسبة للمؤسسات التي منحت لهم بين شهر وسنة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 16: المدة التي تسبق البدء بتسديد الأقساط التمويلية

النسب %	التكرار	مدة السماح قبل البدء في تسديد الأقساط
26,31%	5	شهر
52,63%	10	شهرين
15,78%	3	6 أشهر
5,26%	1	سنة
100%	19	المجموع

لقد كانت مدة شهرين هي المدة الغالبة التي تسبق البدء في تسديد الأقساط التمويلية بنسبة 52,63% من العينة التي منحت لها فترة سماح، فيما كانت مدة شهر التي تسبق البدء بتسديد الأقساط قد بلغت نسبتها 26,31%، لتليها في المرتبة الثالثة مدة 06 أشهر بنسبة 15,78%، متبوعة بمدة سنة بنسبة منخفضة جدا بتكرار يساوي 01 وبنسبة تساوي 05,26%.

### 12- فرض غرامات مالية على التأخير في تسديد الأقساط

نحاول التعرف من خلال الجدول التالي إذا كانت فرضت غرامات مالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التأخر في تسديد الأقساط التمويلية المستحقة عليها:

جدول رقم 17: غرامات مالية على التأخير

النسب %	التكرار	فرض غرامات مالية على التأخير
11,76 %	04	نعم
88,23 %	30	لا
100 %	34	المجموع

ما يمكن استخلاصه من الجدول أعلاه انه لم تفرض غرامات مالية على 30 مؤسسة بنسبة 88,23 % من مجموع العينة عند التأخر في تسديد الأقساط المستحقة، في حين فرضت غرامات مالية على 11,76 % عند تأخرها في تسديد الأقساط التمويلية، مع العلم انه لا يجوز فرض هذه الغرامات المالية عند التأخر في تسديد الأقساط لان بمثل هذا العمل يكون هذا البنك مثله مثل البنوك التقليدية التي ترفع معدلات الفائدة على المقترض عند عدم وفائه في الأجل المحدد.

### 13- تفضيل التعامل مع البنوك الإسلامية

جدول رقم 18: تفصيل التعامل مع البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية

النسب %	التكرار	أفضل التعامل مع البنوك الإسلامية عن التقليدية
91,17 %	31	نعم
8,82 %	03	لا
100 %	34	المجموع

لقد بينت النتائج أن جل المؤسسات التي شملتها الدراسة قد فضلت التعامل مع البنوك الإسلامية عن التعامل مع البنوك التقليدية التي تتعامل مع الفوائد البنكية وهذا بنسبة 91,17 %، فيما لم تفضل نسبة 8,82 % التعامل مع البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، وبصفة عامة يمكن القول أن الإقبال الكبير للمؤسسات على التعامل مع البنوك الإسلامية التي لقت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة يرجع إلى مساهمة هذه الأخيرة في التمويل الحقيقي للمؤسسات.

وقد استجوبت المؤسسات عن ما إذا توفرت لها فرصة اللجوء إلى البنوك التقليدية لتمويل احتياجاتها، فكانت إجاباتها كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 19: فرصة اللجوء إلى البنوك التقليدية

النسب %	التكرار	فرصة اللجوء إلى البنوك التقليدية
32,29 %	12	نعم
74,70 %	22	لا

المجموع	34	%100
---------	----	------

لقد رفضت أغلب المؤسسات الممسوحة التي شملتها الدراسة بنسبة 74,70 %، اللجوء إلى البنوك التقليدية لتمويل احتياجاتها، وعلى العكس من ذلك فقد قبلت نسبة 32,29 % من عينة الدراسة اللجوء إلى البنوك التقليدية إذا أتاحت لها فرصة وإذا اضطرت لذلك.

تفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع بنك البركة الجزائري، بدلا من التعامل مع البنوك الأخرى التي تتعامل وفق النظام الكلاسيكي القائم على الربا، لذا على بنك البركة أن يقوم بتسهيل إجراءات تمويل هذه المؤسسات من خلال إتاحة مختلف الأساليب والصيغ التمويلية أمام هذه المؤسسات، ومحاولة تخفيض أسعار هذه المنتجات، وابتكار منتجات جديدة تساهم في تطوير هذه المؤسسات وتلبي رغباتها المالية، وهذا كله من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية التي تعتبر من المبادئ الأساسية لإنشاء كل البنوك الإسلامية والابتعاد كل البعد عن التفكير إلا في الربح الكثير بأي طريقة، فهذا يبعد هذه البنوك عن المنهج الإسلامي المسطر لها.

### خاتمة

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي أنشئ في الجزائر ينشط في بيئة مصرفية تقليدية، ويعتبر هذا أكبر تحدي لبنك البركة الجزائري، ويمارس هذا الأخير مختلف الأنشطة المصرفية والاستثمارية والاجتماعية، من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر احد أهم أهدافه الإستراتيجية.

يقوم بنك البركة بتمويل المؤسسات، بما فيها الصغيرة والمتوسطة التي قام بتمويلها بأربع صيغ تمويلية، حسب حاجة المؤسسة للتمويل، وتتمثل هذه الصيغ في المرابحة، والسلم، والإجارة، والاستصناع، ولم يتم التعامل بالصيغ التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وقد كان التمويل بصيغة المرابحة هو السائد مقارنة بباقي التمويلات الممنوحة من طرف البنك، ولكن قبل تمويل هذه المؤسسات يقوم البنك بدراسة المؤسسة دراسة شاملة، لمعرفة مقدراته على الوفاء بالتمويل الممنوح لها في الأجل المحدد.

من خلال الدراسة الميدانية تحصلت المؤسسات التي شملها الاستبيان، على التمويل من طرف بنك البركة، بصيغ التمويل القائمة على الدين التجاري، ولكن واجهت هذه المؤسسات مشاكل عند طلبها للتمويل من بنك البركة الجزائري، وقد كان من بين المشاكل التي اعترضها ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي، ومشكل الضمانات التي يشدد البنك على المؤسسات تقديمها، بالإضافة إلى اقتراب معدلات الأرباح من معدلات الفائدة، الأمر الذي جعل الكثير من العملاء يشكون في شرعية صيغ التمويل الإسلامي ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

لكن رغم المشاكل التي اعترضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع بنك البركة الجزائري، إلا أنها ما زالت نسبة كبيرة منها تفضل التعامل مع بنك البركة الجزائري، بدلا من التعامل مع البنوك التقليدية.

**المراجع:**

- 1- الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص 26.
- 2- بن منصور بن عبد الله، مرابط سليمان، " تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية "، مداخلة في الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25- 28 ماي 2003م، ص 06.
- 3- المادة 128، القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 16، 18 أبريل 1990م، ص 535، والمادة 83، الأمر 03-11، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، الجريدة الرسمية ج ش د، العدد 52، 2003، ص 14.
- 4- تاريخ الاطلاع: 16-02-2009، متوفر على الرابط التالي:
- 5- [http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com\\_content&task=view&id=218&Itemid=28](http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28)
- 6- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2006،
- 7- المادة 03 الفقرات 1-3، القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.
- 8- متوفر على الرابط التالي: [www.albaraka.bank.com/strategie/htm](http://www.albaraka.bank.com/strategie/htm) ، تاريخ الاطلاع: 15-11-2009.
- 9- بنك "البركة" الجزائري يوقع اتفاقية مع "السلامة للتأمينات"، تاريخ الاطلاع: 02-06-2010، متوفر على الرابط التالي: <http://www.cibafi.org/NewsCenter/Details.aspx?Id=12282&Cat=2&RetId=376>

## تقييم تكاليف مشاريع النقل ومنافعها

د. بن العاربية حسين<sup>1</sup>

## الملخص:

تعتبر إقامة مشاريع النقل من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وعلى ضوء هذا لابد من تقييم هاته المشاريع لتحقيق أكفأ استخدام للموارد المتعلقة بها، والمقصود بعملية التقييم هنا استخدام مجموعة من الأساليب التحليلية لتقييم منافع وتكاليف هاته المشاريع لأجل ضمان أكبر منفعة بأقل تكاليف، وتعتبر عملية تقييم المشاريع على المستوى الوطني أو الاجتماعي الأساس الذي يعتمد عليه اختيار المشاريع المثلى بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد، ويحقق أهداف المجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** مشاريع النقل، تقييم، التكاليف، المنافع.

**Abstract :**

The transport projects is one of the requirements Alsip to achieve economic and social development of States, The piece must assess the following projects to achieve the most efficient use of resources related, The evaluation process is intended here to use a range of analytical methods to assess the benefits and costs of following projects in order to ensure greater benefit of the lowest costs, The process of evaluation of projects at the national level or social basis upon which the selection of projects to achieve the best optimal allocation of resources, and achieve the objectives of the community.

**Key Words:** Transportation projects, Evaluation, Costs, Benefits.

## المقدمة:

تعد مشاريع النقل من المتطلبات الأساسية لتحقيق جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما توفره هذه المشاريع - بوضعها كجانب مهم من جوانب البنية الأساسية للدول - من خدمات جد مهمة للأنشطة الاقتصادية الأخرى، والملاحظ أن النمو السريع في مشاريع النقل يؤدي إلى نمو العديد من القطاعات الاقتصادية مثل المعاملات التجارية والصناعية بين مختلف أجزاء الدولة، وزيادة الطلب على القوى المحركة، والاستعانة بالتقنيات الآلية الحديثة، وتهيئة الفرص الاقتصادية.

وتشتمل مشاريع النقل مجموعتين من الاستثمارات الأولى هي الاستثمار في البنية الأساسية المصممة لتحسين شبكات النقل بين المدن والأقاليم، بلغة السرعة والأمان، وتتضمن التشييد، وتعلية مستويات الطرق وإنشاء السكك الحديدية، أما المجموعة الثانية فتتضمن مشاريع تنظيم المرور في المدن كسفن قوانين المرور، والقيود على استخدام بعض المركبات في وسط المدن.

ولعل المبرر الأساسي لتقييم منافع وتكاليف مشاريع النقل هو استيعابها جزء كبير من رأس المال، ولكن الاختيار المتأني للاستثمار في الطرق والمواصلات يمكن أن يوفر الكثير من رأس المال لمشاريع أخرى، وواقعياً فإن تقييم هذا النوع من المشاريع قد لا يختلف عتبه في المشاريع والاستثمارات الأخرى، لكنه يمكن أن تصادفه بعض المشاكل نظراً لتنوع منافعها وتداخلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول من خلال هذه

<sup>1</sup> أستاذ محاضر (ب) جامعة أدرار

الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يتم تقييم تكاليف مشاريع النقل ومنافعها؟** وذلك من خلال المحاور التالية:

**أولاً : أهمية مشروعات النقل.**

**ثانياً : تقييم تكاليف مشاريع النقل.**

**ثالثاً : تقييم منافع مشاريع النقل.**

**أولاً : أهمية مشروعات النقل :**

يذكر البعض قول " كيبلنج" Kipling أن النقل هو الحضارة، كما يؤكد الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال على أن أهم ثورة تكنولوجية في العصر الحديث، هي الثورة التكنولوجية في مشاريع ووسائل النقل<sup>1</sup>. وعند تحليل أهمية مشروعات النقل لابد من التفرقة بين أثر النقل وتكاليف الحصول على خدماته، وذلك على مستوى الاقتصاد الوطني ككل من جهة، وأثر النقل وتكاليف الحصول على خدماته على مستوى الوحدات الإنتاجية من ناحية أخرى.

**1 - أهمية مشاريع النقل على مستوى الاقتصاد الوطني:**

يأتي تأثير النقل في حياة أفراد المجتمع من زاويتين هامتين هما<sup>2</sup>:

الأولى: يعتبر النقل عاملاً محدداً لاختيارات الأفراد وأسره للمكان الذي يقطنون فيه والمكان الذي يعملون فيه. الثانية: يؤثر النقل بدرجة أو بأخرى على القدرات الشخصية للأفراد في دفع أسعار السلع التي تنقلها الوسائل حيث تدخل تكاليف نقل السلع في أسعار بيعها، ومن جهة أخرى تؤثر تكاليف نقل المواد والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية.

ويمكن إظهار أهمية مشاريع النقل على مستوى الاقتصاد ككل من خلال النقاط التالية<sup>3</sup> :

أ- إن مشاريع النقل تؤثر على التنمية الاقتصادية التي تعتمدها الدولة انتهاجها خاصة في القطاع الصناعي، وذلك لأن خدمات مشاريع النقل تؤثر على عملية التوطن الصناعي من حيث اختيار مراكز الإنتاج ومنافذ التسويق حيث تتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد عملية التوطن الصناعي. وتمثل عملية تقييم تكلفة النقل أهم العوامل الاقتصادية في هذا المجال.

ب- المساهمة في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي حيث تعمل خدمات مشاريع النقل على تيسير عملية انتقال المعرفة التكنولوجية التي تزداد فعاليتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذا ما تم تجسيدها في شكل سلع ومعدلات إنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعد بدورها من أهم محددات التنمية الاقتصادية وهو ما يفسر تزايد نسبة الإنفاق على قطاع النقل .

ج- العمل على تدعيم طاقة الدولة على التخصص وتنظيم العمل وتنظيم منافع ظاهرة المزايا النسبية في الإنتاج، وتفسير ذلك أن كل دولة على حدة تكتسب مزايا نسبية في إنتاج معين أو مجموعة من المنتجات

<sup>1</sup> حمادة فريد منصور ، مقدمة في اقتصاديات النقل ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية 1998 ، ص12.

<sup>2</sup>Wolf, RI: **Transportation and politics**, New York, D.Van No strand CO, INC 1963, p:37.

<sup>3</sup> سميرة إبراهيم أيوب، اقتصاديات النقل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002، ص 16 - 17 .

بتكاليف منخفضة مما يؤدي إلى زيادة المنتجات وتخفيض الأسعار وكذلك تحقيق فائض من كل المنتجات، ولاشك أن وجود شبكة متطورة من وسائل النقل من شأنه المساهمة في تصدير هذا الفائض وبالتالي الحصول على الموارد اللازمة من النقد الذي يستخدم لتوفير المستلزمات السلعية والرأسمالية التي برامج التنمية الاقتصادية.

د- تدعيم علاقات الترابط والتكافل الاقتصادي سواء بين مختلف الصناعات داخل القطاع الواحد، أو فيما بين القطاعات المختلفة لما يؤدي إلى تعظيم الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية ويعزو ذلك إلى أن خدمات النقل تسهم في:

- خلق وزيادة المنافع المكانية لمختلف والزمانية لمختلف المنتجات الوسيطة والنهائية.
- القدرة على تحقيق التكامل إلى الخلف بتوفير مستلزمات الإنتاج لباقي الأنشطة الاقتصادية أو إلى الإمام بتوسع الطاقة الأسواق القائمة وخلق أسواق ومنافذ توزيع جديدة للمنتجات النهائية.
- وتبدو أهمية وجود مشاريع وشبكات للنقل قوية وممتدة داخل المجتمع في زيادة كل من التخصص وتقسيم العمل وأيضا في زيادة عناصر الإنتاج على الانتقال من مكان لآخر في الوقت المناسب، ومن جهة أخرى فإن امتداد وانتشار شبكات النقل ما بين مناطق الاستهلاك ومناطق الإنتاج، وتوفر الثقة في كفاءة هذه المشاريع سوف يكون له الآثار الاقتصادية التالية على كل من الوحدات الإنتاجية وجمهور المستهلكين<sup>1</sup>.

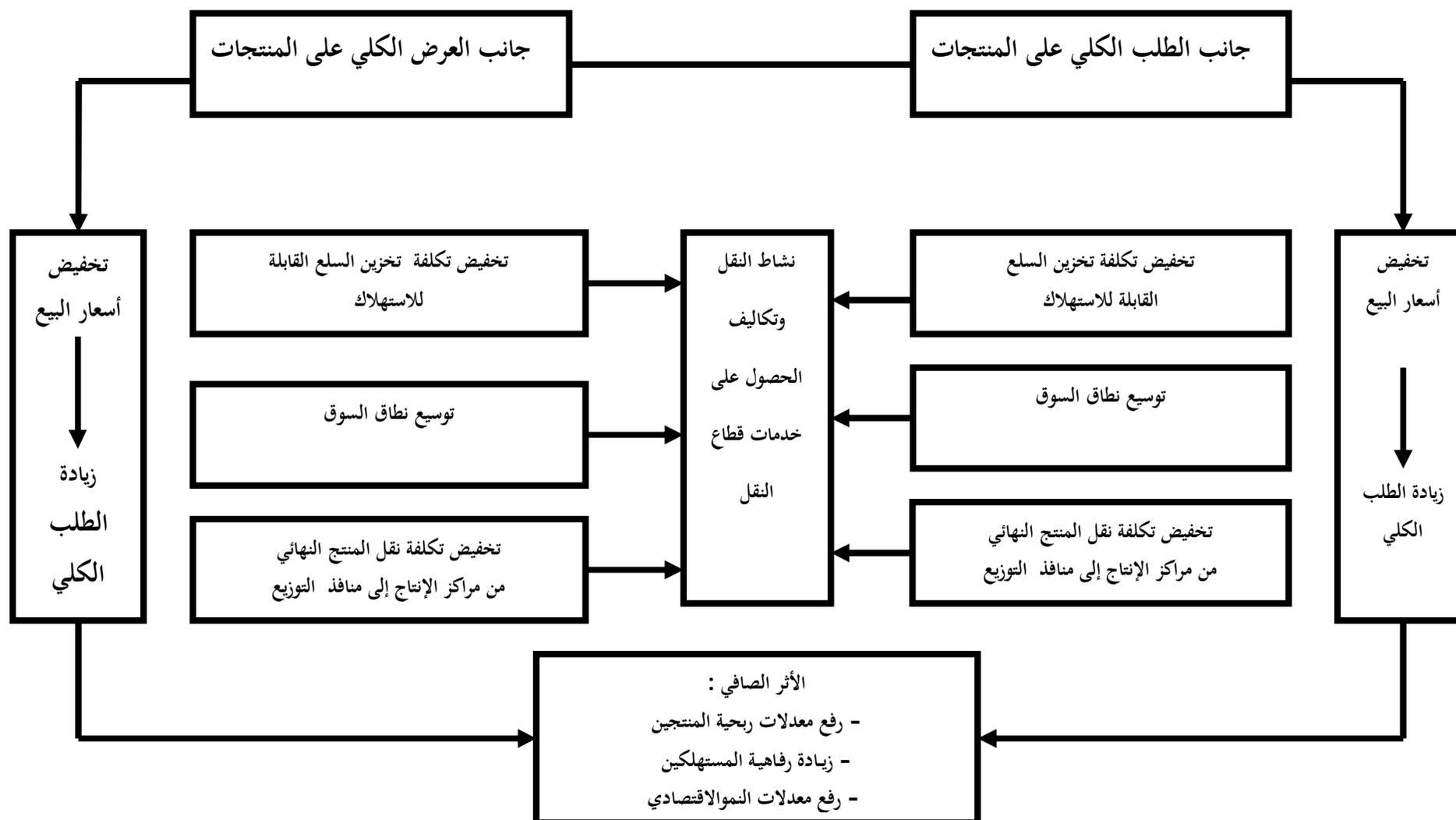
## 2 - أهميتها بالنسبة إلى الوحدات الإنتاجية :

يوضح الشكل التالي الأهمية الاقتصادية للنقل وتكلفة الحصول على خدماته وذلك على مستوى الوحدات

الإنتاجية

<sup>1</sup> حمادة فريد منصور ، مرجع سابق، ص 15.

الشكل 1 : أهمية النقل على مستوى الوحدات الإنتاجية.



المصدر : سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق ص 20.

ومن خلال الشكل السابق يتبين ما يلي :

1.2 توفر خدمات النقل على جانب العرض الكلي للمنتجات السلعية والخدماتية من خلال<sup>1</sup>:

أ- تيسير حصول المنتجين على خدمات عناصر الإنتاج بالكم والتوقيت الملائمين الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض نقل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة دون الحاجة لتخفيض موارد مالية كبيرة لتخزين تلك المستلزمات طالما تتوفر شبكات النقل الملائمة بصورة مستمرة

ب- يساهم تخفيض تكاليف النقل والتي تعد أحد عناصر الإنتاج الإجمالية، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التخزين في تخفيض التكلفة النهائية للمنتجات على نحو يترتب عليه تعظيم طاقة المنتجين على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الغرض الكلي من مختلف المنتجات السلعية والخدماتية

2.2 تؤثر خدمات النقل على جانب الطلب الكلي من خلال:

أ- تخفيض تكلفة تخزين المنتجات القابلة للاستهلاك النهائي حيث لا توجد ضرورة في ظل توافر خدمات النقل وانخفاض تكلفتها لتخزين جانب كبير من تلك المنتجات .

ب- توسيع نطاق الأسواق ومن ثم ضمان سهولة تصريف المنتجات ووصولها إلى المستهلك .

ج- تخفيض التكاليف الإجمالية لنقل المنتجات النهائية إلى السوق ومن ثم المزيد من التخفيض في أسعار بيع

المنتجات بما يساهم في زيادة الطلب الكلي عليها .

د- يترتب على توفر خدمات النقل بتكلفة ملائمة زيادة الطلب والعرض الكلي للمنتجات بما يحقق أرباح قطاع

المنتجين علاوة على زيادة مستوى رفاهية المستهلكين بتعظيم المنافع الناتجة عن توافر احتياجاتهم الاستهلاكية .

### ثانياً : تقييم تكاليف مشاريع النقل :

لابد من الإشارة مسبقاً إلى أن في محاولة لتقييم اجتماعي للتكلفة والعائد لابد أن ننوه في البداية إلى أهمية

استبعاد أي إعانات تحويلية أو ضريبية، وغيرها من العناصر التي يمكن أن يكون لها وزن كبير في التقييم المالي

سواءً بالنسبة للمنافع أو التكاليف<sup>2</sup> . للهيكل الأساسية لمشاريع النقل. وتتضمن مشاريع النقل التكاليف التالية :

#### 1- تكلفة موارد المشروع :

وهنا يتوجب معرفة المكونات الأساسية للمشروع والتي تشكل الاستثمارات الثابتة كالمواد واللوازم والمباني

والإنشاءات، مع تحديد الفترة الزمنية للانتهاء من التسيير وإيصاله إلى مرحلة التشغيل، ويتوجب هنا تحديد الفترة

اللازمة التي يتوقع أن تستهلك المكونات خلالها ، كلاً على حدة، وهذه المكونات تسمى بالنفقات الرأسمالية<sup>3</sup> .

ولابد أن تكون عناصر تكلفة الموارد التي يستخدمها المشروع واضحة ، وبالتالي لا تحتاج إلى معالجات مفصلة ،

ومن المعروف أن التكاليف المالية يجب أن تترجم بأسعار الظل كمقياس مناسب للقيم<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> Toe Hoon and others, **transport Economies**, Harwood, publishers, 1997, page: 39.

<sup>2</sup> عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2009 ، ص29 .

<sup>3</sup> Toddlitman, Evaluating, **transportation Accessibility**, 2008, (www.vtpi. Org /access.pdf.)

<sup>4</sup> Chao-Fuyeh, **Inter modalité et Coûts des Déplacements Urbains dans les mégapoles**, thèse de doctorat, Spécialité transport université Paris-Est , 2009 page : 164,165

## 2- تكلفة نزع الملكية Social Dislocation costs :

وتتمثل في التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة نزع ملكية الأراضي والمنازل من أصحابها من أجل إفساح المنطقة لمشروع النقل وتشمل تلك التكلفة ما يلي:

أ- التكاليف النقدية لإزالة الأبنية التي سيحل محلها المشروع .

ب- الخسارة التي تلحق بالأشخاص المهجرين من منطقة إقامة المشروع الجديد.

ج- تفتيت العلاقات والروابط الإنسانية كعلاقات الجيران ببعضهم.

د- التعدي على حرية الآخرين الذين سيقام المشروع بجوار منازلهم نظراً لما يترتب عليه من رؤية المارة وراكبي السيارات في منازلهم وما يؤدي ذلك إلى تقييد لحريتهم .

و- يعد تأخير وإعاقة المرور أثناء تشييد المشروع شكلاً من أشكال تلك التكلفة.

ويمكن قياس هذه التكلفة بمدخل التقييم المحتمل عند قياس المخاطرة الناتجة عند نزع الملكية لإحلال السكان من المكان الذي سيتم فيه إنشاء مشروع النقل، حيث أن أساس هذا المدخل هو محاولة تقدير تلك التكلفة بالتعويض المناسب عنها، وهذا وتعتمد طريقة التقييم المحتمل في تقديرها هذا التعويض على استقصاءات المعانية ولكن عند ما تم تطبيقها في حالة تقييم بعض مشاريع النقل، وعند سؤال الأفراد عن المبلغ المطلوب لتعويضهم عن تلك الخسارة الناتجة عن نزع ملكيتهم لم تعط إجاباتهم أي دلالات<sup>1</sup>.

غير أن فلورودو Flourodeu في عام 1987 قدر تكلفة نزع الملكية لبعض مشاريع النقل وفقاً للطريقة نفسها ( التقييم المحتمل ) ، وقد اعتمدت طريقته على إجراء المقابلة المباشرة ، والقيام بتوجيه أسئلة للأفراد لتحديد ما إذا كان الانتقال لمكان آخر يعد تجربة حسنة أم سيئة، فإذا كانت الإجابة بسيئة يتم سؤالهم مرة أخرى هل يكون الانتقال تجربة حسنة لو تم تخفيض أرفع معدل الإيجار بأي سعر ما، على أن يتم اختيار الأسعار عشوائياً لتفادي التحيز في الإجابات. ولو كانت الإجابة سلبية فإنه يتم سؤالهم السؤال نفسه بالنظر إلى السعر الأقل ، وهكذا حتى تأتي إجابة غير سلبية ، وهنا يتم تقدير فائض المستهلك عند النقطة التي تعبر عن نقطة الوسط بين الأسعار المقبولة والمرفوضة .

## 3- تكلفة الآثار البيئية :

بالإضافة إلى تكلفة نزع الملكية فإن مشروعات النقل لها أيضاً آثار بيئية تحدث أثناء انجاز المشروع وخلال فترة تشغيله ، وتتمثل في التلوث الجوي بالدخان والضوضاء ، ويترتب عليها انعدام راحة الأفراد وكذلك التأثير الضار على المباني التاريخية والأعمال ... وغيرها. وقد ظهرت عدة محاولات لقياس الآثار البيئية الناتجة عن مشاريع الطرق ومن أهمها طريقة تقدير تكلفة الضرر أو التعويض المطلوب وطريقة المصاريف الدفاعية وطريقة ثمن الاستمتاع وطريقة التقييم المحتملة وسيتم كيفية تقدير قيمة الآثار البيئية حسب كل طريقة كما يلي<sup>2</sup>:

### 3-1 طريقة التقييم بطريقة تكلفة الضرر :

يمكن قياس أثر إنشاء طريق على تلوث البيئة بواسطة تحديد تكلفة الأضرار التي تلحق بالمباني والتي يمكن تحديدها وفقاً للتنبؤ والاستعانة بالخبرات الماضية بمعدلات الاهتلاك والتآكل الذي ينتج من تصاعد الدخان من

<sup>1</sup> المرجع السابق ص: 78.

<sup>2</sup>http: //www.ksau.info/vb/shaw thood. Pha.10861, le 11/06/2011.

المركبات، وتعد تكاليف الصيانة والتجديد مقابلاً مناسباً لذلك ويضاف إلى ذلك التلوث الناتج عن الطرق السريعة حول المدن وما ينتج عنها من أضرار للثروة الزراعية والحيوانية، ولعل أهم تلك الأضرار ما يتعلق بصحة البشر وأن أهم الدراسات الرائدة لتحديد أثر التلوث البيئي على الصحة وما جاء في دراسة "Love" و "Seskin" في عامي 1999 والتي تحدد أثر جودة البيئة على معدل المرض أو الوفاة وبالتالي حياة الأفراد وقد اعتمدا في دراستهما على تحديد دوال الضرر وباستخدام الانحدار المتعدد على بيانات إحدى العينات وكانت النتيجة كما يلي:

$$F_i = F(a, y, d, \dots, Q)$$

حيث :

$F$  هي معدل انتشار المرض أو الوفاة .

$A$  هيكل أعمار السكان .

$Y$  مقياس توزيع الدخل .

$d$  كثافة السكان .

$Q$  نوعية أو جودة البيئة .

باستنتاج  $6P/6Q$  ويتم الحصول على مقياس لأثر جودة البيئة على معدل المرض أو الوفاة وباستخدام تقييم الحياة كما ورد في تقييم الوفر في تكلفة الحوادث يمكن وضع قيمة لما يسببه المشروع من تلوث على الأفراد.

### 3-2 طريقة التقييم بطريقة تحديد المصروفات الدفاعية "Defensive Expenditure"

ويمكن تقييم أضرار التلوث، يمكن أن يتم باستخدام تقريب لمقدار التكاليف الناشئة من أجل تخفيف أثار التلوث على الأبنية التاريخية أو الطبيعية ومن الأمثلة لتطبيق تلك الطريقة ما حدث عند تقييم مطار لندن عام 1971 حيث تم استخدام قيمة التأمين ليعبر عن التكلفة الاجتماعية للخسارة الناتجة عن إزالة إحدى الكنائس التاريخية لإفساح المكان للمطار الجديد، كما تم تقدير القيمة الاقتصادية للهدوء بما يتفق على كتمان الصوت في المنازل المجاورة للمطار<sup>1</sup>.

### 3-3 طريقة التقييم وفقاً لسعر الاستمتاع "Hedonic Price"<sup>2</sup>

وهذه الطريقة تشتمل على التقديرات الاقتصادية للعلاقة بين قيمة الشيء وصفته المتميزة مثل الحجم وإمكانية الوصول إليه وأسباب الهدوء والتعرض للتلوث بأنواعه المختلفة ويمكن تقدير ثمن تخفيض وحدة واحدة من التلوث والتي تؤدي إلى زيادة الاستمتاع بالحياة ويمكن التوصل لذلك عن طريق المعادلة التالية :

$$p = p(Q_1 \dots Q_n, H_1 \dots H_n)$$

حيث :

$p$  هي قيمة الشيء وليكن منزلاً .

$Q$  كمية الصفات البيئية المتميزة .

$H$  كميات الصفات السكنية الأخرى المتميزة .

<sup>1</sup> أفكار محمد قنديل، تقييم المشروعات الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة عين شمس، 1993، ص79.

<sup>2</sup> Ridker, Ronald G., and John A Henning, **The Determinants of Residential Property Values with Special Reference to Air Pollution**, *The Review of Economics and Statistics* 2004, page: 47-48.

ويكون السعر الحدي الضمني لكل نوع من التلوث محددًا وفقًا لنسبة 6P/6Q والزيادة في النفقات بوحدة واحدة يقابله تخفيض مستوى التلوث أو الضوضاء لوحدة أيضًا.

وهناك دراسة حديثة أعدها نيلسون Nelson لتقدير سعر الاستمتاع كانت لقيم عن الضوضاء على الممتلكات، وكانت نتيجة تلك الدراسة أو الضوضاء الناجمة عن طريق خفض متوسط سعر المنزل الواحد بمعدل 8 إلى 10%<sup>1</sup>.

### 3-4 طريقة التقييم المحتمل "Contingent Valuation"

وهي التي تعتمد على الاستقطاب لاستنتاج قيمة الأضرار على البيئة بسبب المشروع ولكن تلك الطريقة تثير العديد من المشكلات، ومنها عما إذا كان الأفراد مؤهلين لتحديد تقديرات يمكن أن تؤخذ في الحسابات في تقييم المشروع كذلك مدى إدراك الأفراد لقيمة العداء الملوثة إضافة إلى أن جزء كبيرًا من تلك التكاليف تتحمله الدولة من خلال التأمينات الصحية مثلًا ويتحملها أيضًا أفراد آخرون في شكل حزن ومعانات على أحد أصدقائهم وأقاربهم<sup>2</sup>.

ومن ذلك يتضح أن التقييم بالطرق الثلاثة الأخيرة قد تتميز بصعوبات كبيرة عند التطبيق لذلك تظهر طريقة التقييم عن طريق التعويض لمقابل الضرر إمكانية الاعتماد عليها عند التقييم حيث يمكن الاعتماد عليها على تكاليف الصيانة والتجديد كمقابل مناسب للأضرار الناتجة على الأبنية<sup>3</sup> في الوقت الذي سيظل فيه البحث عن تقديرات لآثار التلوث على صحة الإنسان يحتاج إلى عناية كبيرة.

### ثالثًا : تقييم منافع مشاريع النقل :

أما بخصوص المنافع المتأتبة من إقامة مشاريع النقل فيمكن أن تكون فوائد مباشرة ويمكن أن تكون فوائد غير مباشرة اجتماعية، ويمكن عرض تقييم مختلف المنافع المترتبة عن مشاريع النقل كما يلي:

#### 1- وفورات تكلفة التشغيل :

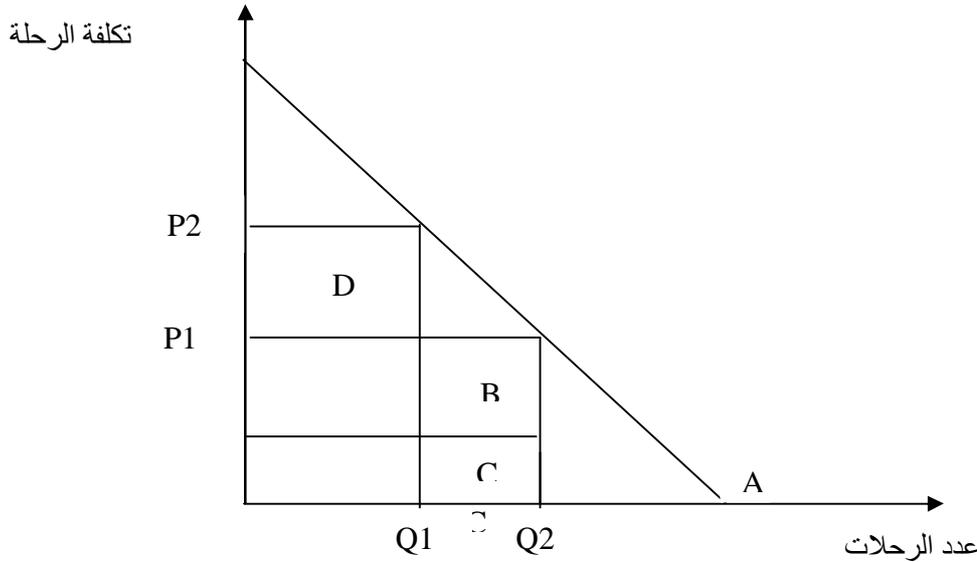
ويتم تقييم منافع مستخدمي مشاريع النقل بطريقة فائض المستهلك، والشكل التالي يوضح حالة تحسين طريق ما . وعلى المحور الرأسي تظهر تكلفة الرحلة على طريق محل التقييم وتتضمن تكاليف تشغيل المركبات (الوقود - الصيانة - الاهتلاك) إضافة إلى التكاليف غير المباشرة المتمثلة في الوقت الضائع ومخاطر الحوادث وعدم الراحة التي يمكن حدوثها بواسطة بنية الطريق، وعلى المحور الأفقي عدد الرحلات لكل فترة.

<sup>1</sup> Murhy, M, N, S. C. Gulati and A. Banerjee ,Hedonic Property Prices and valuation of Benefits from Reducing Urban Air Pollution in India. (revised paper) E/249/2004.

<sup>2</sup> [www.coe.mse.acin/dp/hedonic20%parice.pdf](http://www.coe.mse.acin/dp/hedonic20%parice.pdf). Le 6/30/2010

<sup>3</sup> Voir: Sard.ruc.edu.cn/the contingent-valuation-method-a-review.pdf .

الشكل 2 فائض المستهلك لمشروع تحسين الطريق



وبعد التحسينات التي أجريت على الطريق تنخفض التكلفة من  $P_1$  إلى  $P_2$  وذلك بسبب تحسين سطح الطريق أو إزالة الانكسارات أو المنحنيات عليه، وبالتالي سيزيد عدد الرحلات لتصبح  $Q_2$  بعد أن كانت  $Q_1$  وتصبح الرحلات الإضافية الناتجة عن تحسين الطريق هي الفرق بين  $(Q_2 - Q_1)$  وإذا كانت دالة الطلب هي  $A$  فإن منافع المسافرين على الطريق لأي مكان تظهر بواسطة المستطيل  $D$  الذي يعبر عن الوفرة في التكلفة أو فائض المستهلك .

أما عن نطاق المسافرين الجدد الذين سي جذبهم الطريق عن الطرق الأخرى فإن ذلك يظهر في المنطقة  $(B+C)$ <sup>1</sup> حيث تبين المنطقة  $C$  تكاليف تحمل الرحلات الإضافية بواسطة المرور الإضافي ، أما المنافع الصافية للمرور الإضافي الناتج عن المشروع فإنها تظهر في المنطقة  $B$  ، والمنافع الصافية لمستخدمي الطريق في المنطقة  $(D+B)$  ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتطلب الأساليب الفنية الهندسية لتقدير عناصر المنافع مثل الوفرة في تكاليف التشغيل، والتي تتوقف على نوع وطراز المركبة ونوع الطريق وطبيعة سطحه وكذلك عدد ونوعية المنحنيات التي به، وهناك مجموعة من المنحنيات الرياضية التي تمكن من استخراج التكاليف الأساسية ، ومن ثم يمكن تحديد الوفرة فيها<sup>2</sup>. إذ لا يكفي التقدير النظري لها بفائض المستهلك.

وبالنسبة لمنافع من لا يستخدمون المشروع ، وهذه لن تظهر بالطبع في الشكل السابق، والتي تتمثل في المنافع التي تنشأ لمسافرين آخرين على طرق أخرى أو بوسائل مواصلات أخرى نتيجة سحب المشروع الجديد لتكرس موجود عليها، إذ أن المرور الإضافي نتيجة تحسين الطريق يتكون من تحولات طرق أخرى ، وأن التغيير في قيمة الإيجار الاقتصادي للمؤسسات المجاورة، والذي ينشأ بسبب المشروع محل التقييم يعد أيضا من منافع غير مستخدمي المشروع وعلى تقييمه بالاستعداد للدفع ، كذلك الأمر بالنسبة للزيادة في قيمة الأراضي والتي تحدث نتيجة الزيادة في الطلب عليها بالقرب من المحاور الرئيسية للمشروع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Voir : Kim Swales, **Accost- Benefit Approach to The Evaluation of Regional Selective**, Fiscal Studies 1997, P P: 78-79.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص: 80.

<sup>3</sup> هامر لفاح، تقييم اسس التخطيط العمراني الناطمة لمتطلبات المرور والنقل في المدن، ندوة التخطيط وقضايا الحركة والمرور في الوطن العربي، 11-13 سبتمبر 2005 سوريا.

كما يجب الإشارة إلى أن تنفيذ أسس قياس المنافع ينطوي على صعوبات لا سيما من حيث تقدير حجم المرور الناتج، ووفورات زمن الرحلة ، والوفر في مخاطر الحوادث، والجهد المتجنب في الوقت الذي تكون فيه بيانات تحديد الوفر في تكلفة تشغيل المركبات المتاحة ، لكن تقدير المرور الناتج يظل كمشكلة يمكن حلها بالتنبؤ الذي يترك للتقديرات الفنية لمهندس المرور على الطريق<sup>1</sup> .

## 2- وفورات زمن الرحلة :

يمثل الوفر الناتج عن مشاريع النقل حوالي 80 %<sup>2</sup> من تلك المنافع، وأن وفورات النقل تمثل المصدر الرئيسي للمنافع في تلك المشاريع ، وأن البحث الجاري عن القيمة الاقتصادية للوقت ترجع على الأقل لربع قرن من الألفية السابقة ، وأن الدراسات التي تمت في هذا الشأن يعود الفضل فيها للعديد من أمثال : " واتسون " Watson ، و " مانسفيلد " Mansfield عام 1973 ، و " ستوفر " Stopher ، و "مايبرج " May Burg ، عام 1976 ، و " بريزليس " Berzelius عام 1979<sup>3</sup> .

والجدير بالذكر إلى أن تلك المنافع لا تنتج فقط من تخفيف الازدحام، ولكن من تحسين روابط النقل بين مختلف المناطق ، هذا وتقدير الوفر في وقت الرحلة يرتبط بالتميز بين الوفر في " وقت غير العمل" والذي يتضمن وقت العودة والذهاب إلى مكان العمل يومياً وأيضاً وقت الاستجمام ويتم ذلك كما يلي:

## 1-2 تقسيم وقت العمل :

إن المدخل التقليدي لقياس الوفر في وقت العمل يتمثل في استخدام متوسط العوائد الإضافية لنوع العمل الذي حدث فيه الوفر، وذلك بالإضافة إلى المبلغ الإضافي للوفر في التكاليف المرتبطة بالتوظيف في العمل، ويتضح من ذلك أنه ينبغي تمييز الأفراد المستفيدين من مشاريع النقل إلى فئات مختلفة مثل سائقي السيارات ، وسائقي الحافلات... الخ، حيث أنه لبعض إدارات النقل قدرت قيمة الوفر في وقت سائقي السيارة حوالي 100 % من راتبه ، أما سائق الحافلة فحوالي 67 % ، أما راكب الحافلة فيقدر الوفر في وقته حوالي 60 %<sup>4</sup> .

ولا بد من الإشارة إلى أن الوفر في الوقت يمكن أن يتحول عمل إضافي، وأنه بالرغم من شيوع تطبيق ذلك المدخل إلا أن استخدام العوائد كتقريب لقيمة الوقت يتضمن بعض الصعوبات التالية<sup>5</sup>:

- أ - اتخاذ العائد كتقريب لقيمة وقت العمل لا يتم إلا في سوق عمل تام.
- ب - إن هذه الطريقة تهمل منفعة السفر بالنسبة للمسافرين أنفسهم .
- ج - أنه يهمل إمكانية إنتاجية وقت السفر كما تحدث على رحلات القطار أو الطائرة كالأستفادة من قراءة بعض التقارير المتعلقة بالعمل.

<sup>1</sup> أفكار محمد قنديل ، مرجع سابق ، ص 68 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 69 .

<sup>3</sup> Voir:www.Jstor.Oig/Pss/229181.

<sup>4</sup> أحمد فرحات ، نحو دليل لتقييم مشاريع الطرق في المنطقة العربية ، القاهرة ، معهد التخطيط 1995، ص 23.

<sup>5</sup> كاظم علي ، وفورات مستخدمي الطرق ، القاهرة ، معهد التخطيط ، 1998 ، ص 25.

كما أن هناك العديد من السلع والخدمات يتم تصميمها لتوفير وقت المستهلكين ، وأن نجاح سوق هذه المنتجات يؤكد على معنوية الوفر في الوقت<sup>1</sup> .

## 2-2 تقييم وقت غير العمل :

إن وقت العمل ليس له تقدير سوقي ، ولكن بعض الدراسات المهمة لكل من " بيزلي " Beasley سنة 1975، و" كوارمي " Quarmby سنة 1976 ، و" هنشر " Hensher عام 1976، وجدت أن قيمة وقت غير العمل الذي تم توفيره نتيجة مشروع جديد تتغير إيجابياً مع الدخل ، لدرجة أن تقدير قيمة الوفر في الوقت في تلك الدراسات على من الذي قام بالرحلات .

إن الاعتماد على قيمة متوسطة للوفر في وقت غير العمل ينبغي أن تقيم وفقاً لكل أنواع المسافرين، وطول الرحلة، والغرض منها، وطبقة الدخل، هذا ويقوم كذلك بالتمييز بين أنواع الوقت وفقاً لأنواع المسافرين أيضاً ( سائقي سيارات ، مسافرين بالرحلات ، مسافرين بالسيارات ... ) مع توضيح مستوى دخلهم ، ويتم تقييم وقت غير العمل باستخدام أحد المفهومين<sup>2</sup>:

### 2-2-1 مفهوم ملاحظة التصرفات The Behaviour Observation Approach :

قد يكون من الممكن الاعتماد على ما يقوله الأفراد، ولكن الاقتصاديون يفضلون ملاحظة التصرفات الحقيقية، وتكوين تقديرات ضمنية عن العناصر غير المباشرة التي يجب قياسها، وعند دراسة البدائل المختلفة للنقل، فإن ذلك يتضمن ملاحظة ما الذي يكون الأفراد مستعدون لدفعه مقابل السفر بواسطة شكل أسرع للمواصلات مثلاً الطرق السريعة بدلاً من الطرق العادية ، وبالتالي فإن تحديد القيمة وفقاً لملاحظة الاستعداد للدفع يمكن أن يعطي قيمة حقيقية لتلك العناصر .

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الطريقة تعتبر المفضلة في تقدير وقت غير كافي تعتبر المفضلة في تقدير وقت غير العمل لا سيما عن استخدام ما يسمى بنموذج الزمن/النقود وتحديد تكلفة التبادل بينهما، والتي يكون فيها قيمة الوقت الضمني مقدرة على أساس الاختيار بين بدائل أشكال السطر والطرق والسرعات والاستعداد لدفع التكاليف الإضافية من أجل توفير وقت معين بواسطة اختيار بديل أسرع وتستخدم المعادلة التالية لقياس قيمة الوفر في الوقت التالي<sup>3</sup>:

$$P(A) = M_1 \Delta_t + M_2 \Delta_C$$

حيث:

$P(A)$  : هو احتمال اختيار الطريق أو المواصلات أو السرعة  $A$

$\Delta_t$  : هي الاختلاف في الوقت المستغرق بين البديل  $A$  والبديل  $B$

$\Delta_C$  : هي الاختلاف في التكاليف غير الزمنية بين  $A$  و  $B$

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 26.

<sup>2</sup> David. Hensher, *Urban Transport Economics*, Cambridge University Press, First Published, 1977, page: 210.

<sup>3</sup> Guidance On Transport Assessment, Great Minster House 2007.

Voir: <http://books.google.com/>

والمعدل  $M_1/M_2$  يعبر عن قيمة الوقت ، والتي تساوي المعدل البديل بين الزمن والتكلفة ، والتي تساوي  $\Delta_C/\Delta_t$  وهذه عبارة عن التكلفة التي يكون المسافرون على استعداد لتحملها لتوفير وقت إضافي.

وقد تم تقدير قيمة وقت العمل حوالي 25 % من متوسط معدل الأجر في الساعة ، ولكن هذه الطريقة تفترض أن لديها معلومات تامة عن المسافرين فيما يتعلق بالوقت وبدائل التكلفة النقدية .

## 2-2-2 مدخل التقييم المحتمل The Contingent Valuation Approach :

تعتمد هذه الطريقة على القيام بالاستقصاءات والاختبارات العلمية لاستنباط قيمة الوفر في الوقت وتعد هذه الطريقة أقل استخداماً وقد قدم "هنشر" 1972 مساهمة توضح استخدام هذه الطريقة ومؤداها القيام باستقصاء المعاينة وسؤال الناس عن المبلغ الإضافي الذين هم مستعدون لدفعه مقابل تغيير وسيلة السفر إلى وسيلة أسرع<sup>1</sup>، كما تم بعد ذلك تقييم للقيم النقدية للوقت الضائع خلال السفر من أجل تحديد التعويض المناسب له.

### 3 - الوفر في تكلفة الحوادث :

ويتم تقييم الوفر في تكلفة الحوادث حسب مفهومين كما يلي:

#### 1-3 تقييم الوفر في تكلفة الحوادث بتكلفة تجنبها :

تقييم الوفر في تكلفة الحوادث يتطلب قياس المخرجات والدخل غير الضائع نتيجة المحافظة على الخسائر الخاصة المتجنبة في المركبات والمصاريف الطبية والأمنية ويمكن زيادة القدر المتجنب من هذه الخسائر بإضافة المخصصات التحكيمية للألم المتجنب والمعانات التي كانت ستقع على الضحية أو على من حولها كما أن المخرجات الضائعة يمكن قياسها بالقيمة الحالية الإجمالية للعوائد المتوقعة، والتي تقل في بعض الأحيان عن الاستهلاك الخاص بالفرد وهكذا يمكن تقدير قيمة الفوائد غير الضائعة كنتيجة لتخفيض وقوع الحوادث أو الإصابة كما يلي:

$$R = \sum_{i=1}^N \sum_{j=1}^m p_K p_L R G_{ij} (1 + K)^{-i}$$

حيث:

$R$  : قيمة العوائد الغير ضائعة

$P_K$  : هي احتمال بقاء الأفراد على قيد الحياة خلال السنة  $i$

$P_L$  : هي احتمال توظيف في السنة  $i$

$R G_{ij}$  : العوائد الإجمالية للأفراد للسنة  $i$

$R$  : معدل الخصم الاجتماعي

$i$  : سنوات العوائد المتوفرة

$j$  : عدد الأفراد المتأثرون

وبالرغم من أن هذه الطريقة واسعة الاستخدام إلا أنه وجهت له العديد من الانتقادات<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> David. Hensher, op cit, PP: 216-217.

<sup>2</sup> أفكار محمد قنديل ، مرجع سابق ، ص 73 .

أ- يحمل العنصر الاحتمالي في الحسابات الشخصية حيث أن نظم تخفيض الوفاة أو الأضرار تهدف إلى المخاطرة بدلاً من تجنب الوفاة أو الأضرار لأفراد معينين، وبالتالي فإن المنافع من الأفضل أن تقاس بلغة تخفيض المخاطر بدلاً من عدد من تجنبوا الوفاة أو الإصابة.

ب- تجاهل القيمة الجوهرية والتي تزيد عن قيمة العوائد للحياة وأيضاً الحياة بدون إصابات.

ج- استندت هذه الطريقة ضمناً إلى أن حياة الأفراد الغير عاملين والمتقاعدين ليس لها قيمة وهذا غير واقعي.

د- أهملت هذه الطريقة الخسارة المتجنبة لوقت الفراغ واهتمت فقط بقيمة وقت العمل.

وهذا وبالإضافة إلى أن هذه الطريقة تتطرق ضمناً إلى أن خسارة المجتمع تكمن في إن الاستهلاك الخاص للأفراد المعوزين الحوادث يقتطع من تيار عوائدهم وبالتالي فإنه من غير المقبول ما يشير إليه ضمناً من أن المجتمع يعوض بطريقة أفضل بموت المتقاعدين من الأفراد الذين يزيد استهلاكهم عن عوائدهم<sup>1</sup>.

### 2-3 تقييم الوفر في تكلفة الحوادث بقيمة المصاريف المدفوعة :

يمكن تحديد قيمة الوفر في تكلفة الحوادث عن طريقة تحديد التكاليف التي يتم توجيهها لتأمين سلامة الأشخاص على الطرق وأن ذلك يكون بإحدى الطريقتين وهما<sup>2</sup>:

1- الطريقة الأولى : وهي تقدير التكلفة التي يضعها المجتمع وفقاً للخبرات الماضية لتأمين الطرق السريعة مثلاً، وأيضاً تكلفة البحث والإنقاذ والعمليات الطبية المرتبطة بها.

2- أما الطريقة الثانية : فتقوم على تقدير الحياة التي تجنبت الحوادث على الطريق محل بتحديد قيمة التأمين على حياة الفرد. لكن ثمة مشكلة في أن الغطاء التأمين قد لا يعكس قيمة الفرد بالنسبة للمجتمع فقد يؤمن الأغنياء على حياتهم بمبالغ كبيرة على حياتهم في حين أن ما يقدمون من أعمال أو خدمات للمجتمع يكون ذات فائدة بسيطة، وبالتالي فإن استخدام التأمين هنا لا يكون مقبول.

إلا أن الفكرة الأكثر قبولاً لتحديد قيمة الوفر الإضافي في الخسارة الناتجة عن الحوادث الكون لقياسها بالاستعداد للدفع لتخفيض احتمال الوفاة أو الإصابة بالإضافة إلى تكاليف العلاج الطبي وأيضاً الخسائر المتجنبة نتيجة حرمان المجتمع من مساهمة أفراد ويمكن تقدير القيمة للحياة بالمعادلة الآتية:

$$V = \sum_{i=1}^n G_i / PW_n$$

حيث:

$G_i$  : هي الاستعداد للدفع لتخفيض احتمال الوفاة أو الإصابة للأفراد  $i$

$n$  : هم عدد الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا بالمشروع

$P$  : احتمال الوفاة أو الإصابة

$PW_n$  : العدد المتوقع تجنبه من الموت أو الإصابة

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 74.

<sup>2</sup> Bryan Matthews, Christopher Nash, **Measuring the Marginal Social Cost Of Transport**, Library, First Edition, 2005, page: 157-158-159.

## 4- قيمة الجهد المتجنب ( الراحة الملائمة ) :

ظهرت محاولات لقياس مدى الملائمة والراحة الناتجة للمسافرين بسبب تحسين أو إيجاد بديل آخر لمشروع النقل وفد ركزت تلك المحاولات على قيمة الوفر المنفق لأنشطة مختلفة أثناء السفر كالقيادة أو السير أو الانتظار كمقياس يعكس كمية الجهد بالنسبة لكل نشاط، وهو ما يعبر عن الراحة الناتجة للأفراد من المشروع الجديد وهناك محاولات لقياس الجهد المتجنب ولا بد من الإشارة بأن الوفر في الوقت المنفق على تلك الأنشطة تختلف عن الوقت المنفق للرحلة .

ومن بين هذه المحاولات تلك المحاولة التي تم استخدام فيها نظام النقاط المتتالية والتي تقضي بإعطاء نقاط للوقت المنفق على أنشطة السفر المختلفة وذلك وفقاً لسرعة إتمامها، وما ينتج عن ذلك من راحة للأفراد مادام المقياس المالي غير ممكن لذلك .

وهناك محاولات لوضع قيم نقدية للوفر في الجهد مثل الجهد مثل الدراسة التي قام بها " فوستر " لتقييم بعض مشاريع النقل وقد اشتقت القيمة الضمنية للراحة من معدل تبادل الراحة مع الوقت على وسائل النقل المختلفة وذلك بالنسبة للمسافر الحدي الذي اقتنع بركوب القطار البطيء مثلاً من أجل الراحة بدلاً من الانتظار مقابل التضحية لوقت أقل مع القطار الأسرع كما يلي:

$$Vr = \frac{E_F (t_1 - t_B)}{(Kt_B - Kt_A)}$$

حيث:

$Vr$ : القيمة الضمنية للراحة

$t_A$ : زمن السفر على القطار البطيء

$t_B$ : زمن السفر على القطار السريع

$K$ : المنفعة الضائعة للسفر

## الخلاصة والتوصيات:

إن هذا البحث حاول التوصل إلى أنه يمكن تقييم تكاليف ومنافع مشاريع النقل، وبالتالي التوصل إلى معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار فيها، وذلك من الرغم من صعوبة تحديد عناصر تكاليفها ومنافعها الغير كمية، كما أنه تم التوصل إلى أنه يتم التقييم لهذه مشاريع كما لو كان تقيماً مالياً لمختلف المشاريع الاستثمارية الأخرى، وبما أن مشاريع النقل تعد من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية كان لا بد على الدول على الاهتمام بعملية تقييمها ولذا سوف نقترح جملة من التوصيات التالية:

- 1- الاهتمام بإعداد الدراسات عن تقييم مشاريع النقل قبل إقامتها، ودراسة وتحديد البدائل المختلفة لمواجهة احتياجات المجتمع .
- 2- لفت الانتباه وتحديد ما يمكن أن تسهم في مشاريع النقل في المجتمع من عوائد مباشرة وغير مباشرة.
- 3- تحديد الطريقة المناسبة للتقييم سواء كانت الطريقة تحليل المنافع والتكاليف أو أسلوب تحليل فعالية التكاليف، إذ أن ذلك يتوقف على نوعية المشروع وطبيعة عوائده وإمكانية حصرها كمياً .

- 4- تحديد أسس ومعايير التقييم بشكل الذي يعكس عناصر التكاليف وكذلك عناصر المنافع التي تترتب على البدائل المختلفة بالشكل الذي يؤدي بالارتقاء بأسس اتخاذ القرار الاستثماري في هاته المشاريع وينبغي تحديد ما يلي:
- عناصر التكاليف.
  - أسس تسعير كل عنصر من عناصر التكاليف.
  - محاولة التوصل إلى تحديد كافة المنافع المترتبة على إقامة المشروع سواء كانت كمية أو غير كمية.
  - توضيح كيفية تقييم وتسعير تلك المنافع لإدخالها ضمن عملية التقييم.
  - تحديد البيانات اللازمة للتوصل إلى تقييم المنافع.
- 5- في حالة المنافع والتكاليف غير الكمية يتم العمل على وضع قواعد للتعامل مع عناصرها سواء بوضع أسعار ظل تعكس قيمتها الحقيقية، أو البحث عن القيم البديلة في المشاريع المماثلة التي أمكن تقدير قيمتها.

## آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على مصداقية السياسة النقدية

### أ. بليلة فوزية<sup>1</sup>

#### مقدمة

تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للبلد، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للسلطة النقدية. تولدت لدى العديد من الأكاديميين وواضعي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية القناعة؛ بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية. الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. على أن يترافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، ومع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها وكذلك في توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الأعوان الاقتصاديين.

أدى التطور التكنولوجي إلى خلق حيوية في حياة البشر؛ أمتد أثره إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية. أفرز هذا التطور في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية التي من أبرزها النقود الإلكترونية؛ يتولى إصدارها جهات غير البنك المركزي وهذا خلافاً للواقع المتعارف عليه؛ أن البنك المركزي هو الذي يُعهد إليه في غالبية الدول بمسألة إصدار النقود، علاوة على دوره الرئيس في رسم السياسة النقدية للدولة. فبالتالي يُحتمل أن يكون لانتشار النقود الإلكترونية أثراً على الوظائف التقليدية المعهودة للبنك المركزي؛ خاصة في مجال الإصدار النقدي والسياسة النقدية.

لفهم حيثيات هذا الموضوع لا بد من الإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هي انعكاسات انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية على مصداقية السياسة النقدية المنتهجة في اقتصاد ما ؟**  
**أ\_ ماهية السياسة النقدية وأهم المرتكزات لمصداقيتها**

تتبنى السياسة الاقتصادية لأي بلد على عدة ركائز من أهمها السياسة النقدية؛ حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة وهي ذاتها الأهداف النهائية للسياسة النقدية. إذ يتولى عادة مسؤولية إدارتها في أغلب الاقتصادات البنك المركزي؛ باعتباره المنسق والضابط لكمية النقود المعروضة وكذا المراقب للائتمان. إذ يتبع لتحقيق ذلك استراتيجيات؛ تشمل أهمها على أهداف أولية، وسيطة ونهائية يتم تحقيقها بفعل أدوات مباشرة وغير مباشرة يصل أثرها للاقتصاد الحقيقي عبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

بتلمي ظاهرة العولمة وتزايد الانفتاح الاقتصادي والمالي، أصبح لزاماً على السياسة النقدية أن تتطور وتتأقلم مع هذه الأوضاع، وهذا ما يلاحظ من خلال تغيير إستراتيجيتها والتوجه نحو تحقيق أهداف محددة والاقتصار عليها.

<sup>1</sup> جامعة بشار

كما أدى تعارض أهداف السياسة النقدية وارتفاع معدلات التضخم إلى ظهور اتجاه جديد في إدارة السياسة النقدية، وهو ما طرح معه عدة قضايا للنقاش كقضية الاستقلالية ومصادقية السياسة النقدية.

## 1.1 ماهية السياسة النقدية وأهدافها

### 1-1-1 تعريف السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبياً، حيث ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي<sup>(1)</sup>. تتوعدت واختلقت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، ومن مفكر اقتصادي إلى آخر وفيما يلي سنعرض جملة منها :

- عرفها **(George pariente)** على أنها : « مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف »<sup>(2)</sup>.
- أما **(Einzig)** فعرفها بأنها: « جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي »<sup>(3)</sup>.
- حسب **بول سام ويلسون** هي: « أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الائتمان وتمثل الأدوات الرئيسة للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم »<sup>(4)</sup>.
- يعرفها فوزي القيسي على أنها: « التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية »<sup>(5)</sup>.
- ويمكن القول أنها: « مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو معدلات الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني »<sup>(6)</sup>.
- مما سبق نلمس أن لسياسة النقدية لا تقتصر علاقتها بالعملة والائتمان الصيرفي، بل تشمل أيضاً السياسة المالية وخاصة ما يتعلق بالدين العام، ويهتم البنك المركزي في هذا الصدد بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وأجالها ومعدلات الفائدة عليها والتي تعرف بسياسة الدين العام<sup>(7)</sup>.

(1) زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006)، ص: 185.

(2) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية دراسة تحليلية تقييمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص: 53.

(3) زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

(4) بول سام ويلسون ونورد هاوس، **علم الاقتصاد**، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008)، ص: 803.

(5) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

(6) (Zakaria el-Douri and Wissam el-Samraoui, **fondement d'économie politique**, de Boeck université, 2001, p. 30).

(7) زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

مما تقدم نجد أن جوهر التعريفات السابقة (سواء على المستوى الضيق أو الواسع) يصب في قالب واحد؛ هو أن السياسة النقدية تشمل الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطة النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين.

تصنف السياسة النقدية إلى اتجاهين إما نحو الانكماش أو التوسع، وذلك مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها<sup>(1)</sup>.

### أ/ السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى):

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق والائتمان، وذلك لتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة؛ ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

### ب/ السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذا الاتجاه لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة. فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

## 1.1-2 أهداف السياسة النقدية النهائية وإشكالية تعارضها

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهراً من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها إجمالاً، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة بها تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى؛ إلا أن هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:<sup>(2)</sup>

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

2. العمالة الكاملة؛

3. تحقيق معدل عالي من النمو؛

4. توازن ميزان المدفوعات.

جاءت هذه الأهداف الرئيسية لتطور معرفة دور السياسة النقدية، ففي البداية قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطة النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار، ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاءت المدرسة الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية، وظهر هدف آخر لها وهو تحقيق العمالة الكاملة، ثم في منتصف الخمسينات من القرن العشرين أصبح هناك هدف آخر للسياسة النقدية هو

(1) عمار بن عيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، الملتقى الدولي الخامس حول: السياسات النقدية والمؤسسات الدولية جامعة

سكيكدة بتاريخ 09\_10\_2010 نوفمبر 2010 وللمزيد أنظر:

- مصطفى ر شدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصر في، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984)،

ص: 190.

(2) Freidman Milton, "The Optimum Quantity of money and other essay", London, Macmillan, 1973, p: 95.

تحقيق معدلاً عالياً من النمو، وفي أواخر نفس القرن ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>. فيما يلي سنحاول تناول هذه الأهداف المذكورة بشيء من التفصيل كل واحد منها على حدة.

**أولاً: استقرار المستوى العام للأسعار**

باعتبار أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بصفة مباشرة على النقد، فجدير بها أن تختص في تسيير النقد والمحافظة عليه، بمعنى استهداف استقرار قيمة النقد، إذ أن استقرار النقد ينشأ من استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا الأخير هو الهدف الأساس للسياسة النقدية في الاقتصادات ذات درجات الاستقلالية المرتفعة لبنوكها المركزية<sup>(2)</sup>.

اتفق كل من الكينزيين والنقديين على أن التضخم المرتفع يحدث عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً، ويؤكد فريدمان أنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية، كما أجمع الاقتصاديون في الآونة الأخيرة على أن الهدف الرئيس للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة لشرائية للعملة المحلية، معناه أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كأن يتراوح ما بين 1% إلى 4% سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي<sup>(3)</sup>.

**ثانياً: العمالة الكاملة**

للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض معدلات الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل، حيث يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

يمكن للسياسة النقدية تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ عليه لكن بضرورة توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوءة وتوفر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة. ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

### رابعاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات<sup>(5)</sup>

(1) فودوا محمد، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسيرة: حالة الجزائر (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005-2006)، ص: 17.

(2) بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، دكتوراه دولة غير منشورة، 2004)، ص: 134.

(3) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)، ص ص: 66-67.

(4) جيمس جوارتيني وريجار استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص (ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ، 1999)، ص: 288.

(5) يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة عادة ما تكون سنة.

تختلف سياسات الدول في استعمال السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية، لأن الأمر يتعلق أيضاً بعلاقة السياسة النقدية بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال. فإذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلاً إلا لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، وبالعكس إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري أو كان ثابتاً؛ فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

تتسم كثير من أهداف السياسة النقدية بالتناسق فيما بينها مثل هدف العمالة مع النمو الاقتصادي أو استقرار معدل الفائدة مع استقرار سعر الأسواق المالية. إلا أن هذا التناسق قد لا يتحقق دائماً، وهنا تحدث مشكلة التعارض بين أهداف السياسة النقدية، وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً في وجه السلطة النقدية التي تحاول أن تتفادى هذا التعارض. ولتفادي هذا المشكل لا بد أن تتمتع هذه السلطة بدرجة عالية من الاستقلالية، فكلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة المعدل؛ إلا وانعكس ذلك بالإيجاب على أدائها، وهنا سنتطرق لأهم التعارضات بين الأهداف السالفة الذكر:<sup>(1)</sup>

📖 عندما تريد السلطة النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة نجد أن هناك صعوبة في تحقيقهما معاً في نفس الوقت، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتخفيض معدلات الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهو كثيراً ما يكون سبباً في رفع مستوى الأسعار.

📖 كذلك يمكن أن يحدث تعارضاً بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث أن اتخاذ سياسات نقدية وحتى مالية توسعية يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار، وهو ما يؤدي أيضاً إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل إلى الخارج، وهو ما يجعل ميزان المدفوعات يختل ويزداد عجزه. كما أن زيادة الصادرات تفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية وأن تكون أسعارها منخفضة، ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة، وتكون استجابة حركات رؤوس الأموال جاهزة للانخفاض في معدل الفائدة، ونادراً ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات.

## 2.1 مصداقية السياسة النقدية ومرتكزاتها

### 1-2 تعريف مصداقية السياسة النقدية

تعرف المصداقية بأنها مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين بقدرة وتصميم البنك المركزي على تنفيذ سياسته المرسومة وبلوغ الأهداف التي كان قد أعلن عنها<sup>(2)</sup>. وتعتبر كذلك عنصراً جوهرياً من عناصر السياسة النقدية وفي وسعها أن تزيد من فعالية تلك السياسة زيادة هائلة وهو ما يصدق بالضرورة على البنك المركزي الذي يسعى للقضاء على التضخم سواء كان معتدلاً أو مفرطاً<sup>(3)</sup>.

(1) محمد فودوا، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

(2) لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

(3) تيموني لين ومارك جرنيش، "هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على إسباب السياسة النقدية مصداقية"، (مجلة التمويل والتنمية، العدد3، 1995)،

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهر في الأدبيات الاقتصادية ما يعرف بالحوكمة إذ نلاحظ من ناحية الدلالة اللغوية أن لها صلة بالمصادقية التي تعود جذورها من حيث الاستعمال الاقتصادي إلى أعمال (KYDLAND) و (PRESCOTT)<sup>(1)</sup>.

ترتكز المصادقية على عوامل عدة مرتبطة بطبيعة ونوعية السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات. كما تتضمن المصادقية قدرة الأجهزة الحكومية على تنفيذ الأحكام وتفعيل قضية المساءلة وتحقيق درجة معقولة من هذه المصادقية لفترة طويلة من الزمن يمكن خلالها بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات ومتخذي القرار ومنفذي القوانين وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع<sup>(2)</sup>.

تعمل **استقلالية البنك المركزي** على ضمان مصادقية السياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور **بمنطق ضرورة الشفافية** إذ أن الشفافية تؤدي دوراً أساسياً في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين، وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها<sup>(3)</sup>.

مما تقدم يتضح لنا أن المصادقية المنشودة لا بد لها من مرتكزات تقوم عليها، وفي ظل التوجهات الجديدة التي تواجه السياسة النقدية يمكن أن نعالج أهمها وهما:

1. سياسة الاستهداف كحل لمشكلة التعارض بين أهداف السياسة النقدية؛
2. استقلالية السلطة النقدية؛

## 1. 2-2 استهداف التضخم كمرتكز أساس لمصادقية السياسة النقدية

ينظر إلى السياسة النقدية على أنها إحدى الأدوات المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية ذات الأهداف المتعددة وفقاً للأدوات المستخدمة، وقد ساهم في هذا الشأن الاقتصادي "تينبرجن"<sup>(\*)</sup> بقاعدة فحواها؛ أنه من غير الممكن انتظار تحقيق هدفين مستقلين عن طريق وسيلة أو أداة واحدة. ويجد هذا الطرح تبريره من عدم معقولية تخصيص وسيلة واحدة لتحقيق أهداف متعددة غير متجانسة من حيث الطبيعة، وذات تعارض من حيث العلاج. فعلى الرغم من تغاير أهداف السياسة النقدية من اقتصاد إلى آخر ومن مدرسة اقتصادية إلى أخرى، إلا أننا نجد أن هناك من ينظر إلى السياسة النقدية على أنها إحدى العناصر المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية، وعلى ذلك سيوجه لها هدف واحد من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وباعتبارها تمارس تأثيرها بصفة مباشرة على النقد، فنجد دعاة الطرح أعلاه يخصون السياسة النقدية بهدف تسيير النقد والمحافظة عليه؛ بمعنى استهداف استقرار قيمة النقد<sup>(4)</sup>.

(<sup>1</sup>) GILBERT BOUGI et Helmi HAMDI, La crédibilité de la banque centrale face aux défis de la monnaie électronique, p:3.

(<sup>2</sup>) عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، (المؤتمر العلمي الثاني حول التجارة الخارجية مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، 2005)، ص: 12

(<sup>3</sup>) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94-95.

(\*) اقتصادي هولندي ولد سنة 1903م

(<sup>4</sup>) بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133-134.

**أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم**

إن استهداف التضخم يعني إعلان كل من الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدد كأن تحدد نسبة 3% في السنة خلال سنتين متتاليتين<sup>(1)</sup>. ويمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجهاً معاصراً في النظرية النقدية ويتمحور حول "استهداف التضخم" ويرمي إلى حل مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي<sup>(2)</sup>. كما أن تحقيق استهداف التضخم، يعني حرص البنك المركزي على السعي إلى تحقيق هدف تثبيت الأسعار قبل أي هدف آخر.

**ثانياً: الخطوات اللازمة لوضع أرقام مستهدفة للتضخم وشروط إنجاحها**

تقوم سياسة استهداف التضخم على مجموعة من الشروط لإنجاحها وكذا تتبع عدة خطوات وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:

بالنسبة للشروط فهي تنقسم إلى نوعين وهما: عامة وأخرى أولية (مسبقة).

**أ - الشروط العامة لاستهداف التضخم:**

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، وتتمثل فيما يلي:

الإعلان العام عن أهداف قيمة لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، حيث تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين بإطار زمني معين، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات، وهي تتمثل أساساً في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحفية ومطبوعات وخطابات رسمية. التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم، وليس فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية. ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق وخطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.

إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

**ب - الشروط الأولية لاستهداف التضخم:**

(<sup>1</sup>) حسن إبراهيم العبوطي، "تحليل للسياسة النقدية في مصر، وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم"، (المؤتمر العلمي السنوي 24 للاقتصاديين المصريين، تفعيل دول السياسة النقدية في الاقتصاد المصري، 2005)، ص: 16.

(<sup>2</sup>) Christian h .baddies, monetary policy and public finance inflation targets in a new perspective, IMF, staff paper, vol 46, n3, sep1999, p:295

تتمثل الشروط الأولية(المسبقة) في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى يكون لسياسة استهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقه. وعلى عكس الشروط العامة، فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه.

وتوجد ثلاثة شروط أولية لفاعلية سياسة استهداف التضخم، وهي:

### (1) استقلالية البنك المركزي:

يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذا التضخم المنخفض. وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، وفي الوقت نفسه عدم التقييد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. كما يجب عدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي، بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية. أن انعدام هذا الشرط يضعف فاعلية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعية، مع إجبار البنك المركزي على التكيف مع سياسته النقدية بحسب الظروف السائدة.

### (2) امتلاك هدف وحيد:

يمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم ويتجلى في انعدام استهدافات اسمية أخرى، مثل الأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي...، ذلك أن العناصر المذكورة قد تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل. أي يعني هذا الشرط توفر هدف واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة.

إذا حدث تضارب بين هدفين كسعر الصرف واستقرار الأسعار؛ يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة، ولتفادي هذا التضارب من المطلوب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه للتضخم الأولوية في حالة حدوث أي تعارض. لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل ألا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة، مع النظر إلى أن هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية.

### (3) وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعتقد "جونسون" أنه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة. لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مداه في المستقبل، ولا بد أيضاً من أن تكون هناك

أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات، لتظهر أثارها في النشاط الاقتصادي، فإذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للخطوات، فوضع رقم مستهدف للتضخم ينطوي على ثلاثة خطوات هي:<sup>(2)</sup>

✓ تحديد أهداف التضخم (إلى جانب شروط يتعين على السلطات بمقتضاها أن تتقبل الانحراف عن هذه الأهداف)؛  
✓ توقع التضخم الذي يتوقف على السياسات المتغيرة؛

✓ إجراء وتطبيق تغييرات في السياسة رداً على الانحرافات عن الهدف التي تطرأ على توقعات التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار ما يقع من تطورات في الأمد القصير.

من خلال هذه الخطوات يقوم البنك المركزي بتوجيه جميع أدوات السياسة النقدية مباشرة نحو التضخم، وهكذا عندما ينذر التضخم بالانحراف بعيداً عن الهدف المعلن أو المدى المستهدف يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لكي يجعل المستوى الذي يتوقعه من التضخم متماشياً مع الهدف، وقد حددت جميع البلدان الصناعية معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة، ولا يجذب أن يكون المعدل المستهدف صفراً<sup>(3)</sup>.

## 1. 2-3 استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بمصادقية السياسة النقدية

تعني استقلالية البنوك المركزية أن تكون قراراتها وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة والتي تكون متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، إلى جانب الاستقلالية التي يتمتع بها كبار مسؤوليه وموظفيه، وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات التعيين ومدتها من حيث الطول والقصر، أو عزلهم من مهامهم قبل الفترة المحددة بموجب القانون. إلا أن استقلالية البنوك المركزية لا تعني انفصالها التام عن الحكومة في كل شيء لأنها تبقى قبل كل شيء مؤسسة حكومية<sup>(4)</sup>.

الاستقلالية بمفهومها القانوني تعني: «حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق استقرار الأسعار والإبقاء عليها وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور»<sup>(5)</sup>.

أسهم العديد من الاقتصاديين ومحافظي البنوك المركزية في تحديد العناصر المختلفة لاستقلالية البنك المركزي، وإن كان من الملاحظ عدم تعرض أحد هؤلاء لكافة العناصر والمتغيرات المتعلقة بالاستقلالية. ومن بين أفضل الآراء التي توضح جوانب الاستقلالية يذكر رئيس "البنديزك" بأن استقلالية البنك المركزي تعني:

✓ استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان "استقلالية مؤسسية"؛

✓ إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات"؛

(1) بلعوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة، (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.

(2) تيموني لبن ومارك جرنيش، هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية المصادقية، مرجع سبق ذكره، ص: 21.  
(3) parguez Alain, "l'inflation zéro: un état idéal on objectif impossible", économies et sociétés, série monnaie et production, n8, nov.dec. 1991, p:61

(4) نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

(5) منصور زين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدي"، (الجزائر: جامعة الشلف، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، 2004)، ص: 425.

تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي "استقلالية الشخصية".

## II. ماهية النقود الإلكترونية وآليات تأثيرها على مصداقية السياسة النقدية

شهدت الحركة المصرفية في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة؛ أبرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية. وكان من أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات، وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تتيحها هذه البنوك. كان من أبرزها النقود الإلكترونية.

### II. 1- الإطار المفاهيمي للنقود الإلكترونية

تعد النقود الإلكترونية من أحدث الابتكارات التي توصلت إليها صناعة تحديث أنظمة تسوية المبادلات التجارية، وذلك قصد تسهيل انتقال النقود من جهة، وتخفيض تكاليف الإصدار من جهة ثانية، وتوفير درجة عالية من الأمان للحقوق المالية من جهة ثالثة<sup>(1)</sup>.

### II. 1-1 تعريف النقود الإلكترونية وأشكالها

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول إعطاء تعريف محدد للنقود الإلكترونية وضبط أشكالها؛ ويرجع ذلك إلى تنوع صور التقنيات التي يتضمنها تحويل الأرصدة إلكترونياً والتطور المتلاحق فيها<sup>(2)</sup>.

#### أولاً: تعريف النقود الإلكترونية

من أبرز التعريفات المقدمة للنقود الإلكترونية نجد:

التعريف الصادر عن بنك التسويات الدولية (Banque de règlements internationaux): «تتمثل النقود الإلكترونية في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة إلكترونياً يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته»<sup>(3)</sup>.

في عام 1982 عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها «مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونياً، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون تحرير أوراق والتي توجب وجود علاقة ثلاثية بين المصدر (البنك، المؤسسة المالية، التاجر)، المستفيد (التاجر الذي يقبل الدفع بواسطتها والذي يمكن أن يكون أيضاً هو جهة الإصدار)، والحائز (المستهلك صاحب الحق الذي تنشئه البطاقة)»<sup>(4)</sup>.

كما عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها «قيمة نقدية مخزنة على دعامة إلكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة الكمبيوتر، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها. ويتم إصدارها

(1) عبد الباسط وفا، سوق النقود الإلكترونية (الفرص والمخاطر الآفاق)، (مصر: دار الهاني للنشر، 2003)، ص: 9.

(2) صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية العربية، 2006)، ص: 8.

(3) نسرين دبه، تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملات البنكية الجزائرية، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2010)، ص: 8. للمزيد أنظر: عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(4) منير محمد الجينيبي وممدوح محمد الجينيبي، النقود الإلكترونية، (الإسكندرية: دار الفكر، 2006)، ص: 10.

لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل إلكترونياً محل النقود الورقية والنقود المكتوبة، وذلك لمدفوعات ذات قيمة محدودة»<sup>(1)</sup>.

وغالباً ما تعرف النقود الإلكترونية على أنها: «مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات الورقية؛ أي هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية العادية»<sup>(2)</sup>.

الملاحظ على التعريفات السابقة أنها لم تستبعد دخول وسائل وأدوات دفع إلكترونية أخرى قد تختلف عن النقود الإلكترونية؛ وفي هذا الصدد تعرف النقود الإلكترونية من حيث خصائصها بأنها: «مجموعة من آليات وطرق الدفع محدودة القيمة ومخزنة على وسيط إلكتروني وتستخدم كأداة للدفع في أغراض متعددة، وتتميز بأنها مدفوعة مقدماً أو تخزن قيمتها بداخلها وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتتمتع بقبول واسع من غير الشركة أو المؤسسة المصدرة لها»<sup>(3)</sup>.

من خلال التعريفات التي تم عرضها للنقود الإلكترونية نلتمس أن اكتشاف هاته الأخيرة له انعكاس جوهري على دور النقود من وجهتين رئيسيتين:<sup>(4)</sup>

التأثير على تنظيم وتكلفة إدارة وسائل الدفع (الاستخدام الأقل للشيكات والنقود السائلة)؛ حتى أن البعض يتوقع عالم نقدي تختفي فيه - في الممارسة العملية - كافة أشكال النقود الأخرى (القانونية والكتابية)، ويكون فيه للنقود الإلكترونية سلطة عامة واسعة.

تقسيم حرفة صناعة النقود الكتابية بين البنوك التقليدية وأطراف أخرى (مؤسسات مالية غير بنكية، مؤسسات غير مالية).

## ثانياً: أشكال النقود الإلكترونية

توجد في الواقع عدة صور وأشكال للنقود الإلكترونية هي في الحقيقة وسائل لتداول النقود أكثر منها أشكالاً للنقود، وتختلف صور وأشكال النقود وفقاً للزاوية التي يُنظر إليها منها. فهي تصنف إما من حيث متابعتها والتعرف عليها؛ أو من حيث طريقة تخزينها وأسلوب التعامل بها.

### أ - تقسيم النقود الإلكترونية من حيث متابعتها والتعرف عليها

تنقسم النقود الإلكترونية من هذه الزاوية إلى نوعين وهما: النقود المعينة (المسماة) والنقود غير المسماة.

#### 1. النقود الإلكترونية المعينة (المسماة) (Identified)

تتميز باحتوائها على معلومات توضح هوية الساحب الأصلي للنقود الإلكترونية، أي الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، الأمر الذي يمكن معه الاستمرار في متابعة حركة تحويل النقود الإلكترونية، وبالتالي يتمكن البنك أو المؤسسات المصدرة للنقود في هذه الحالة من تعقب حركة النقود الإلكترونية في السوق الإلكتروني حتى يتم تدميرها في نهاية المطاف<sup>(\*)</sup>، بتحويلها إلى نقود سائلة<sup>(1)</sup>.

(1) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

(2) أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008)، ص ص: 41-42.

(3) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

(4) عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

(\*) فالنقود الإلكترونية وفقاً لمفهوم البنك المركزي الأوروبي، مثل كل النقود الكتابية يتعين أن تكون قابلة للرد إلى نقود البنك المركزي؛ فهذا الالتزام القانوني برد النقود الإلكترونية المصدرة إلى نقود بنكية تقليدية يكبح جماح صدمي النقود الإلكترونية في إغراق السوق بها.

## 2. نقود إلكترونية غير المسماة (Anonymous)

وهي تستخدم تماماً كالأوراق النقدية من حيث كونها غير مرتبطة بمن يتعامل بها، فلا تترك وراءها أثراً يدل على هوية من انتقلت منه وإليه<sup>(2)</sup>. الأمر الذي لا يمكن معه متابعة حركة تحويل النقود الإلكترونية، وبالتالي لا يتمكن البنك أو المؤسسة المصدرة للنقود من تعقب حركة النقود الإلكترونية في السوق الإلكتروني.

### تقسيم النقود الإلكترونية من حيث طريقة تخزينها وأسلوب التعامل بها

تتقسم النقود الإلكترونية من هذه الزاوية إلى البطاقات السابقة الدفع والنقود السائلة الإلكترونية (الشبكية).

### 1. البطاقات سابقة الدفع (Prepaid cards):

في هذا النوع من النقود يتم تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية وتوجد عدة صور من هذه البطاقات والتي من بينها البطاقات الذكية التي تسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبالغ التي تم إنفاقها مثل البطاقات الذكية (smart cards)<sup>(\*)</sup> المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تتم المعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالصدر، ولذلك يعرف هذا النوع من النقود أيضاً بالنقود الإلكترونية خارج الشبكة (off line e-money) ويثير هذا النوع من النقود قدراً كبيراً من المشاكل خاصة فيما يتعلق بمخاطر الصرف المزوج<sup>(3)</sup>.

### 2. النقود السائلة الإلكترونية (الشبكية):

هي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز حاسب شخصي؛ ويفترض أن يبرم اتفاق بين العميل والبنك يحصل بمقتضاه العميل على برنامج يثبت على الكمبيوتر الخاص به، إذ يربط هذا البرنامج بين كمبيوتر العميل والكمبيوتر الرئيس للبنك بحيث يتعامل العميل مع حسابه مباشرة من خلال هذا البرنامج وكلا الكمبيوترين متصل بشبكة الانترنت. وتتمثل مهمة البرنامج في السماح للعميل بتحويل أمواله الموجودة في حسابه البنكي إلى وحدات إلكترونية متاحة له يستخدمها في سداد أثمان السلع والخدمات على شبكة الإنترنت، ثم يسجل البرنامج كل عمليات البيع والشراء والمبالغ التي دفعها العميل في هذه العمليات، بحيث يستطيع العميل الإطلاع عليها وفحصها، ويتم خصم قيمة هذه الوحدات من المخزون الموجود على الكمبيوتر الشخصي للعميل؛ وتستخدم هذه الطريقة عبر شبكة الانترنت، لذا يطلق على هذه النقود "النقود الشبكية" (Network Money)<sup>(4)</sup>.

(1) صفوت عبد السلام، نفس المرجع، ص ص: 13-14.

(2) أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين

القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص: 122.

(\*) تضم البطاقة الذكية (smart card) خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف، المصدر، أسلوب

الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه وتاريخ حياة العميل المصرفية. ويشبه البعض هذه البطاقة بالكمبيوتر المتنقل لكونها تحوى فعلاً على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود التصرفات المالية التي يقوم بها. فضلاً عن بياناته الشخصية والرقم السري، ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة من أهمها تحويلها إلى حافظه نقود إلكترونية.

(3) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

(4) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية: رؤية مستقبلية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007)، ص ص: 8-9.

تتطلب معظم الأنظمة المطروحة حالياً والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونياً بالمصدر (Issuer) للاستيثاق من سلامة النقود المتداولة، وهو ما يقلل من احتمالات الغش والتزيف<sup>(1)</sup>.

## II. 1-2 خصائص النقود الإلكترونية ومميزاتها

تتميز النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، كما تميزها أيضاً عن النقود القانونية أو التقليدية (ورقية أو كتابية)؛ ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: خصائص عملية متعلقة بالاستخدام، وأخرى متعلقة باحتياطات الأمان. ومن خلال هذه الخصائص سنحاول إبراز أهم المزايا التي تتمتع بها، وبالمقابل عيوبها.

### أولاً: خصائص عملية متعلقة بالاستخدام

يتميز النقد الإلكتروني من هذه الناحية بالخصائص الآتية:<sup>(2)</sup>

1. يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي؛
2. يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية؛
3. يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كشبكة الإنترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية؛
4. لا يستلزم في معظم الأحيان وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل؛
5. يناسب التعاملات قليلة القيمة (micro-transactions)؛ لأن نفقات التبادل تكون عادة عند حدودها الدنيا؛ فلا جدال في أن نفقة استخدام النقود الإلكترونية تحدد مدى انتشارها. فيتعين أن تكون هذه النفقة متناسبة مع قيمة السلعة أو الخدمة محل التبادل، فلا مجال لفرض نفقة عالية على تعاملات لا تتجاوز قيمتها دولار واحد أو عدة دولارات؛
6. يتميز بالقابلية للانقسام (divisibility) وبكونه متاحاً بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيراً لإجراء المعاملات محدودة القيمة؛
7. يتميز بكون التعامل به متاحاً في كافة الأوقات والظروف ليتناسب مع الطبيعة الكونية للإنترنت وما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية مع اختلاف التوقيت من بلد لآخر؛
8. مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى؛ باعتبار أن سهولة الاستخدام تشكل عاملاً جذاباً في تقبل المستهلكين لأي نظام خاص بالنقود الإلكترونية.

### ثانياً: خصائص متعلقة بالأمان

يُبدى مستخدمو الإنترنت اهتماماً خاصاً بموضوع الأمان في استخدام النقود الإلكترونية؛ كونه يرتبط تماماً بمسألة تفسير المعطيات المتعلقة بالتعامل النقدي. ويبقى التضارب قائماً بين خبراء يسعون لتأمين النقود الإلكترونية باستخدام أكثر أساليب التشفير تعقيداً وكفاءة، وبين قراصنة محترفين وهواة يسعون للنفاذ إلى النظم المشفرة واكتشاف مكنوناتها واستغلالها في الاحتيال على الحقوق المالية للآخرين، سواء كانوا مصارف أو تجار أو مستخدمين عاديين

(1) أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

(2) أحمد جمال الدين موسى، نفس المرجع، ص ص: 129-130.

للإنترنت. ولتحقيق أكبر قدر من الأمان يتعين توفر العديد من الخصائص في صيغ النقود الإلكترونية المقترحة، أبرزها ما يلي: (1)

1. أن يتحقق الأمان عند استخدامها، بحيث يصعب اختراقها من قبل القرصنة؛
  2. أن يكون المتعاملون بها قادرين على الاستيثاق من صلاحياتها وأنها لم تصرف من قبل الآخرين؛
  3. أن تسمح بتحقق كل طرف من أطراف التعامل من حقيقة الطرف الآخر وهو ما يحصل عادة عند استخدام التوقيع الإلكتروني ومفاتيح الشفرة العامة والخاصة، ويتعين ألا تستغرق عملية التحقق سوى ثوان معدودة حتى يتم إنجاز التعاملات في وقت معقول وبسلاسة تتناسب مع طبيعة الإنترنت الآنية؛
  4. أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كل الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين؛
  5. أن تحقق الثقة في التعامل بشكل يجعل المتعامل بها عاجزاً عن إنكار قيامه بالدفع النقدي بعد إتمامه.
- من خلال الخصائص التي تم عرضها يتضح لنا أن النقود الإلكترونية تتمتع بالمزايا التالية: (2)
- تسهيل الخدمات المصرفية عالمياً وذلك بإتمام الصفقات وتنفيذها دون الوقوف عند العقبات الجغرافية والزمنية؛ وذلك لاعتمادها على الإنترنت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية (3)؛
- انخفاض كلفة المنتجات والخدمات؛ إذ يشير الباحثون في القطاع المصرفي أن كلفة تقديم الخدمة عبر القنوات التقليدية هي أعلى بستة أضعاف أو أكثر من كلفة تقديم ذات الخدمة عبر القنوات الإلكترونية الحديثة؛
- سهولة الاستخدام وسرعة التعامل، حيث يتمكن المشتري من سداد قيمة مشترياته بمجرد الضغط على الأزرار المناسبة في حاسبه الشخصي دون الحاجة لملء الاستمارات والبيانات التي تصاحب استخدام بطاقات الائتمان؛
- السرية وحماية الخصوصية، إذ يستطيع المشتري القيام بالعديد من عمليات البيع والشراء والتحويل المالي بواسطة النقود الإلكترونية دون أن يكون ملزماً بتقديم أية معلومات خاصة يفرضها التعامل المصرفي التقليدي.
- إن المزايا السابق ذكرها لا تعني أن النقود الإلكترونية كغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية، خالية من العيوب والمخاطر التي قد تهدد أطراف التعامل بها، ومن بين أبرز العيوب نجد: (4)
- ❖ بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد، مما يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء لذوي الائتمان غير المقبول من البنوك والشركات المالية، وهو ما يسبب إرباكاً لحامل هذه البطاقة؛
  - ❖ بالنسبة للتاجر: لمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

(1) أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

(2) نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008)، ص: 86-89.

(3) إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2008)، ص: 75.

(4) مفتاح صالح ومعرفي فريدة، البنوك الإلكترونية، مداخلة مقدمة المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاذيفيا، ص: 11. وللمزيد أنظر: -عبد الهادي نجار، بطاقات

الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة

بيروت العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص: 46\_50. بتصرف.

❖ بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

تواجه النقود الإلكترونية نفس المخاطر التي يمكن أن تواجهها النقود التقليدية عموماً، غير أن هناك بعض المخاطر الخاصة التي يمكن أن تواجهها النقود الإلكترونية، منها: (1)

• تعطل أجهزة الكمبيوتر أو الأنظمة الإلكترونية التي تقوم بحفظ وتشغيل وتحويل النقود الإلكترونية، سواء كان التعطيل تلقائياً أو بفعل أعمال إجرامية؛ كإرسال فيروسات تخريبية عبر شبكة الانترنت؛

• استخراج نسخ مزيفة عن النقود، بعد معرفة تفاصيل النقود الأصلية بصورة غير مشروعة؛

• سرقة هذه النقود عبر الدخول غير المشروع إلى أجهزة أو أنظمة الحساب الشخصي المحفوظ على أجهزة الكمبيوتر عن طريق ما يعرف بفك التشفير (\*) غير المشروع.

• السرية وحماية الخصوصية قد تسمح للمتعامل بالتهرب الضريبي؛ كما تثير مخاوف استخدامها في أنشطة إجرامية.

## II. 2 آليات انتقال تأثير النقود الإلكترونية على مصداقية السياسة النقدية

منذ أن أصبح التعامل بالنقود الإلكترونية في تزايد؛ ذهب بعض الباحثين إلى أطروحة عدم جدوى السياسة النقدية مستقبلاً، أما البعض الآخر فرأى أن احتمال انتشار النقود الإلكترونية والتوسع في استعمالها ومن ثم أثرها على السياسة النقدية سيكون محدوداً جداً (2). لذا سنقف على حقيقة هاته الآثار وما هي الإجراءات التي يتعين على السلطة النقدية اتخاذها لمواجهة هذا التحدي.

## II. 1-2 الآثار النقدية المحتملة لانتشار التعامل بالنقود الإلكترونية

إن لانتشار التعامل بالنقود الإلكترونية آثار؛ لكنها تختلف من اقتصادي لآخر فكل ونظرت لهاته الآثار، ليبقى المحتمل منها شيء والفعل شيء آخر. تعددت الآراء بشأن الانعكاسات المحتملة للنقود الإلكترونية على الأوضاع النقدية؛ غير أنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات ونفيها تماماً أو النظر إليها باعتدال. (3)

### الموقف الأول: حدوث تغيير جوهري في وظائف البنوك المركزية

يعبر عن هذا الموقف جورج سيلجن (G.SELGIN) الذي يرى أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة (النقود الورقية والمعدنية) سيزيد من فعالية السياسة النقدية عن طريق تقليل تقلب (Variance) مضاعف النقود الراجع إلى التغيرات في الطلب العام على العملة. كما يعتقد أن تطور النقود الإلكترونية خاصة البطاقات مختزنة القيمة سيدعم الأمل في أن يكف الجمهور ذات يوم عن أن يصبح رهينةً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي). حيث يمكن للنقود الإلكترونية \_ من حيث المبدأ \_ أن تحل محل الأوراق النقدية التي يصدرها الاحتياطي

(1) نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

(\*) تعتبر الأنظمة المشفرة خط الدفاع الأول للنقود الإلكترونية؛ ومن أهم إجراءات الأمان لهذه النقود. إذ تعتمد على معادلات رياضية تسمى "خوارزمات" ومفاتيح خاصة تستخدم في حفظ وتشغيل النقود الإلكترونية ونقل الرسائل المتعلقة بها بطريقة تجعل قراءتها غير ممكنة إلا من الأشخاص الذين يملكون مفاتيح حل الرموز الخاصة بها.

(2) Bulletin mensuel de la BCE, Novembre 2000,p:54.

(3) أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 166-171.

الفيدرالي ويتم تدولها حالياً -حسب سيلجن- داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الحالة فإن احتياطي النقود الأمريكية الموجود حالياً في يد الحكومة قد يتم تخصيصه بصورة كاملة، بحيث يقتصر دور مجلس الاحتياطي الفيدرالي على تأمين احتياطات المصارف<sup>(1)</sup>.

غير أن النتيجة السابقة تتوقف -كما يرى "وليم نيسكانن" (W.NISKANEN)- على صدق تحقق افتراضين أولهما هو تزايد النقود الإلكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل جوهري الطلب على العملة، والثاني هو أن إدارة السياسة النقدية سيتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية التي يعتبر المصرف المركزي مسؤولاً عنها. وكلا الافتراضين محل شك كبير؛ فمن غير المتوقع أن تتمكن النقود الإلكترونية من إزاحة العملة (الورقية والمعدنية) بشكل مؤثر. فوفقاً لتقديرات "نيسكانن" إذا استطاعت النقود الإلكترونية أن تحل محل العملة المحتفظ بها في محافظ الأمريكيين فإنها لن تخفض الطلب على العملة إلا بنسبة 10% فقط<sup>(2)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يتوقع حدوث تأرجح في مضاعف النقود<sup>(3)</sup>.

### الموقف الثاني: عدم وجود تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية

يعبر عن هذا الموقف "بيرت إيلي" الذي يرى أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة لن يكون له أثر على السياسة النقدية وإنما سيتمثل الأثر الوحيد الذي قد يكون له أهمية في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة، ويقدم التذليل على هذا الرأي حجتين:

أولاً: الحجم المتوقع لسوق البطاقات مختزنة القيمة لن يزيد عن نحو 10 بلايين دولار أمريكي، وأن الدخل الناجم عنها (وهو ذاته مقدار خسارة الحكومة) الذي سيكون في حدود 600 مليون دولار، لن يكون كافياً لتغطية تكاليف القطاع الخاص من وراء إصدارها وتسويقها وتطويرها، وفي هذه الحالة لن يكون هناك تأثير هام على الطلب على العملة.

ثانياً: أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي لا يتحكم في واقع الأمر في عرض النقود لأن ذلك ببساطة غير ممكن لسببين:   
 ١- هو أن الاحتياطي الفيدرالي كئائب عن الخزانة الأمريكية يوفر بشكل كامن أو غير فاعل كميات العملة التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها؛

٢- هو أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يمد (أيضاً بشكل كامن وغير فاعل) النظام المصرفي بالاحتياطات التي تحتاجها المصارف لمقابلة الاحتياطات القانونية والقدر الذي يمكن المجلس من إرساء مؤشرات معدل الفائدة للأسواق المالية من خلال التلاعب في كمية الاحتياطات الزائدة، وهكذا فإن السياسة النقدية تتمثل اليوم كلية في إشارات معدل الفائدة التي يرسلها مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو النظام المالي، ومن ثم فإن الانتشار المحتمل للنقود الإلكترونية لن يؤدي إلى تأثير يذكر على السياسة النقدية. غير أن هذه النتيجة محل تحفظ من جانب معظم الاقتصاديين لأنها تطرح وجهة نظر خاصة للغاية في الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في السياسة النقدية.

(1) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

(2) عبد الباسط وفاق، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

(3) أحمد جمال الدين موسى، نفس المرجع، ص: 167-168.

## الموقف الثالث: انتشار النقود الإلكترونية قد يقلص من دور المصارف المركزية في إصدار النقود ولكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية

يعتبر هذا الموقف إلى حد كبير وسطاً أو متأرجحاً بين الاتجاهين السابقين؛ ونجد تعبيراً عنه عند "جيري جوردان" (J.JORDAN) و"إدوارد ستيفنز" (E.STEVENS) ويتلخص في العناصر الآتية:

كأدى التطور في أشكال النقود الإلكترونية إلى خفض الطلب على نقود المصرف المركزي ويحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الإلكترونية إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود. غير أن الوقت لازال مبكراً للتأكد من مدى التغيير الذي سيشهده هذا الطلب؛ ومن ثم فإن الآثار المتوقعة لانتشار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية لا تزال غير مؤكدة؛

كيتوقع البعض أن ما يحوزه المصرف المركزي من عملات وودائع احتياطية للمصارف التجارية سيتلاشى في القرن الحادي والعشرين مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية (money commodity) في القرن العشرين. ومع ذلك فإن السلطات النقدية ستظل تحدد مستوى الأسعار ما دامت التسوية النهائية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات تتم باستخدام خصوم المصرف المركزي (Central bank liabilities)؛

حتى مع انخفاض طلب الجمهور على الاحتفاظ بخصوم المصرف المركزي فإن المصارف المركزية ستظل المصدر الوحيد لوحدات العملة الوطنية اللازمة لتسوية التزامات الضريبة وكذلك للتسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة الصادرة للنقود الإلكترونية. فأدوار التسوية (settlement) والسياسة النقدية التي تمارسها المصارف المركزية ستبقى مستمرة في القرن الحادي والعشرين حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود المصرف المركزي.

وهكذا يخلص الكاتبان إلى أن انتشار النقود الإلكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل وربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يؤدي إلى تلاشي دورها في ممارسة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضريبة أو عن التعاملات بين المؤسسات الصادرة للنقود الإلكترونية.

وربما نجد عند "وليم نيسكانن" بعض المشاركة في الاتجاه السابق حيث يعتقد أن الآثار الحصرية للنقود الإلكترونية ستكون محدودة. فهولاً يتوقع أن تلك النقود يمكن أن تحل كثيراً محل العملة، ومع ذلك فإن المصارف ستعجز بقوة نحو خفض احتياطياتها مهما كان التطور في التكنولوجيا، وبناءً على ذلك فإن الآثار المترتبة على التغييرات العديدة المتوقعة ستتمثل أساساً في مجرد تقليل التعويم<sup>(1)</sup>.

تباينت الآراء بين الاقتصاديين حول انعكاس انتشار النقود الإلكترونية على وظائف المصارف المركزية؛ ومسئوليتها بشأن إدارة السياسة النقدية. والباحث في هذا الشأن يرى أن الأقرب للصواب؛ ما جاء في الموقف الثالث بأن انتشار النقود الإلكترونية قد يقلص من دور المصارف المركزية في إصدار النقود؛ ولكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية وهذا جلي من خلال التبريرات التي قدمها الاقتصاديين المؤيدين لهذا الرأي.

يتوقف اختبار مصداقية السياسة النقدية في ضوء تحديات النقود الإلكترونية على مدى قدرة السلطة النقدية في تفعيل أدواتها لمسايرة هذا المتغير الجديد-النقود الإلكترونية- وتحقيق أهدافها المرجوة كاستقرار الأسعار ومنه التحكم

(1) أحمد جمال الدين موسى، نفس المرجع، ص: 169-171.

في معدلات التضخم، وفيما يلي سنعرض بإيجاز أثر النقود الإلكترونية على دور السلطة النقدية في التحكم في أدوات السياسة النقدية.<sup>(1)</sup>

### أولاً: أثر النقود الإلكترونية على معدل الفائدة

تتوقف قدرة البنك المركزي على التحكم في معدل الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين فرضين: الأول يقتضي قصر الحق في إصدار النقود الإلكترونية على البنوك والمؤسسات الائتمانية مع التزامها بوجود غطاء قانوني لهاته النقود وبالتالي سيحتفظ البنك المركزي بقدرته على التحكم في معدل الفائدة. أما الثاني فيقتضي عدم قصر الحق في إصدار النقود الإلكترونية على البنوك، بل السماح بذلك أيضاً للمؤسسات المالية غير البنكية والمؤسسات غير المالية كالتجار؛ ومن البديهي أنهما يخضعان للرقابة أقل من تلك التي تخضع لها البنوك، وكذا قدرتهما على إصدار نقود إلكترونية بدون غطاء قانوني، كل هذا قد يفقد السلطة النقدية القدرة على التحكم في معدلات الفائدة.

### ثانياً: أثر النقود الإلكترونية على سياسة السوق المفتوحة

تقوم سياسة السوق المفتوحة على أساس تدخل البنك المركزي في السوق المالية بائعاً (أو مشترياً) للسندات الحكومية والأوراق المالية من أجل عرض الائتمان أو امتصاصه حسب الظروف الاقتصادية السائدة. ومن حيث تأثير النقود الإلكترونية على سياسة السوق المفتوحة يتوقف بدرجة أساسية على مدى انتشار استخدام النقود الإلكترونية. فقيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية على نطاق واسع سوف يدفعهم تدريجياً إلى التخلي عن الاحتفاظ بالنقود القانونية. وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه. وسوف يؤدي زيادة حجم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي إلى الحد من قدرته على القيام ببيع الأوراق المالية لسحب أجزاء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على قدرتها في خلق الائتمان.

وفي حالة رغبة البنوك المركزية في القيام بعمليات عرض الائتمان عن طريق شراء الأوراق المالية من الأفراد، فإن هؤلاء الأفراد سوف يستخدمون النقود الإلكترونية في شراء تلك الأوراق، غير أن عدم وجود أي ارتباط بين النقود الإلكترونية والأرصدة لدى البنوك التجارية سوف يحد بدوره من مقدرة البنك المركزي على استخدام هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك.

ويلاحظ في هذا المجال أن قيام البنك المركزي بالتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة يؤثر في اتجاهات معدلات الفائدة وبالذات طويلة الأجل. ذلك أن قيام البنك المركزي ببيع بعض الأوراق المالية يؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في سوق الأوراق المالية، ويعتبر ذلك مؤشراً إلى اتجاه معدلات الفائدة للارتفاع في السوق، وأيضاً مؤشراً للحد من حجم الاستثمارات.

(1)صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74\_87. بتصرف.

## ثالثاً: أثر النقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في شكل احتياطي قانوني لدى البنك المركزي، وتعتبر هذه السياسة من الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، أما بالنسبة للآثار المحتملة للنقود الإلكترونية على قدرة البنك المركزي في استخدام هاته السياسة؛ فتتوقف على درجة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية. ففي حالة الاستخدام الكثيف للنقود الإلكترونية وحولها بدرجة كبيرة محل النقود القانونية، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي. وتفسير ذلك أن استخدام الأفراد للنقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية سوف يشكل ضغطاً على البنوك المركزية ويدفعها إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية. ومن ناحية أخرى، فإن الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية سوف يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد، باعتبار أن النقود القانونية تشكل المكون الأكبر في جانب الخصوم في هاته الميزانية، وتكمن خطورة ذلك التقلص في أنه قد يؤدي إلى عجز البنك المركزي في مواجهة بعض الظروف الاستثنائية التي قد تستلزم التدخل بأدوات أخرى للسياسة النقدية مثل "عمليات السوق المفتوحة"، نظراً لافتقاده لأصول كافية في ميزانيته<sup>(1)</sup>.

في حالة غياب شروط الاحتياطي النقدي الإلزامي، فإن الاحتمال الراجح هو أن البنك المركزي سيكون قادراً على الاحتفاظ بقوته التأثيرية على معدلات الفائدة. ويكمن العنصر الرئيس في استمرار القوة التأثيرية للبنك المركزي على معدلات الفائدة في حقيقة أن البنوك التجارية أصبحت تتحول الآن إلى استخدام ميزانية التسويات<sup>(\*)</sup> (Settlement Balance) التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي لتسوية الاختلالات في تدفقات المدفوعات الصافية فيما بينها. ويستطيع البنك المركزي أن يقوم بتقديم الحوافز للبنوك لكي تتجاوب مع الفائض أو العجز في ميزانيات التسويات وبهذه الطريقة يتمكن البنك المركزي من ممارسة ضغطاً للأعلى أو للأسفل على معدلات الفائدة ومن ثم التأثير على حجم الإنفاق ومستوى الأسعار والتضخم.

توصل (GILBERT BOUGI) و (Helmi HAMDI) في دراستهما<sup>(2)</sup> إلى أن المضاعف النقدي بعد إدخال النقود الإلكترونية في التعامل سيكون أعلى مقارنة بالمضاعف النقدي في غياب استخدام النقود الإلكترونية.

ويجدر بنا الذكر في هذا الصدد أن الإطار الإشرافي الحصيف على إصدار النقود الإلكترونية سيكون بالضرورة مختلف عن ذلك المحدد لمؤسسات الائتمان التقليدية، ولكنه ينطلق من ذات الفلسفة والأهداف التي يقوم عليها، لاسيما في مجال الحد من مخاطر إفلاس صُدري النقود الإلكترونية وحماية قواعد المنافسة والاستقرار النقدي. كما يمكن أن توضع قواعد للرقابة تضمن استمرار الثقة في النقود الإلكترونية، مع عدم الإخلال بقواعد المنافسة المتكافئة بين مؤسسات الإصدار، مثل وضع عقبات للدخول إلى سوق النقود الإلكترونية بهدف حفظ حقوق المستهلكين كاشتراط حصول مؤسسات الإصدار غير البنكية على ترخيص لممارسة النشاط، فهولا يعوق حرية المنافسة في مجال أسعار الخدمات المالية المقدمة، أو طرح أنواع جديدة من البطاقات. وكذا اشتراط الاحتفاظ بنسبة من

(1) عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

(\*) فالبنك المركزي يستطيع مثلاً أن يحدث زيادة في معدلات الفائدة، برفع المعدل الذي بنأء عليه يكون مستعداً لإفراض البنوك التجارية التي تحقق عجزاً في ميزانية التسويات، وهذا الإجراء سوف يؤدي بدوره إلى اتجاه معدلات الفائدة في السوق إلى الارتفاع.

(2) GILBERT BOUGI et Helmi HAMDI, op cit, p:7.

الأصول السائلة لمواجهة طلبات استرداد النقود الإلكترونية، واشتراط استثمار نسبة من الأصول المقابلة للنقود الإلكترونية في أوراق مالية قصيرة الأجل وذات نوعية جيدة ومخاطر متدنية<sup>(1)</sup>. كما يمكن أيضاً وضع حداً أقصى للقوة الشرائية التي يجوز تخزينها بالبطاقات المدفوعة مسبقاً، أو تقييد إمكانية التحويل المباشر بين الحائزين<sup>(2)</sup>.

انطلاقاً من المعطيات السابقة سيقع على عاتق المصرف المركزي مجموعة كبيرة من المسؤوليات الجديدة التي يتعين عليه التصدي لها من واقع اختصاصه القانوني باحتكار إصدار الأوراق النقدية والرقابة على الائتمان وتولي مسؤولية مصرف الحكومة ومصرف المصارف.

ومن أبرز تلك المسؤوليات:<sup>(3)</sup>

☞ الحفاظ على سلامة نظم الدفع بما في ذلك الدفع الإلكتروني والتأكد من فعالية نظم التسوية والمقاصة الخاصة بالتعامل بالنقود الإلكترونية؛

☞ تقليل المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية أو تؤثر بالسلب على الثقة في نظم أو أدوات الدفع بما في ذلك وضع ومتابعة النظم الكفيلة بحماية المستهلكين من إفلاس صُدري النقود الإلكترونية؛

☞ وضع المعايير والمستويات التي يتعين إلزام صُدري النقود الإلكترونية باحترامها؛

☞ وضع النظم واتخاذ الإجراءات التي تكفل أكبر قدر من الشفافية والمنافسة العادلة بين مُوردي منتجات النقود الإلكترونية وُصديها، خاصة إذا كان بعضهم لا ينتمي إلى القطاع المصرفي؛

☞ التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية ومتابعة تطور منتجات النقود الإلكترونية، وما قد تقود إليه من آفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية؛

☞ العمل على تقييد الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكترونية في الأنشطة غير المشروعة؛ وزيادة قدرة جهات الاختصاص على إنفاذ القوانين لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الإجرامية أو على الأقل كشفها وتعقبها خاصة فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال<sup>(\*)</sup> والتهرب الضريبي.

أن هذه الإجراءات بالإضافة إلى البدائل التي سلفت الإشارة إليها يشكلان معاً إطار العمل الذي يتعين على السلطات النقدية المسؤولة النظر فيه إذا صدقت توقعات المتفائلين بشأن حدوث انتشار سريع للنقود الإلكترونية في السنوات القادمة.

## II. 2-2 إجراءات البنوك المركزية لمواجهة تحديات النقود الإلكترونية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن النقدي ومن ثم تلافي حدوث الآثار التضخمية وذلك من خلال التأثير على المعروض النقدي والطلب على النقود. ولما كانت النقود تستعمل أكثر من مرة في تسوية المبادلات خلال

(1) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

(2) عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

(3) أحمد جمال الدين موسى، نفس المرجع، ص: 177-178.

(\*) يقصد بغسيل الأموال كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية ومصدر الأموال المحصل عليها بإتباع أساليب غير قانونية وغير شرعية حتى تظهر وكأنها من مصادر مشروعة. للمزيد أنظر:

- بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" (الجزائر: جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع نقود ومالية، 2005-2006)، ص: 152.

فترة زمنية معينة ولتكن سنة، لذا تكون كمية النقود التي يتم تداولها خلال تلك الفترة هي عبارة عن متوسط كمية النقود مضروباً في سرعة تداولها. أما الطلب على النقود فله معنيين: الأول مشتق من قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، وبذلك يتحدد الطلب على النقود بقيمة المبادلات التي تستخدم تلك النقود في تسويتها. أما المعنى الثاني للطلب على النقود فهو مشتق من قيامها بوظيفتها كمستودع للقيم، وبناءً على ذلك يتمثل الطلب على النقود في كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية حاضرة في فترة زمنية معينة.

ولما كانت النقود الإلكترونية هي عبارة عن وسائل دفع إلكترونية تم تصميمها للاستعمال وتسهيل وتسوية المعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، فإن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية وهو ما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي. بل إن النقود الإلكترونية تثبت كل يوم فعاليتها وكفاءتها في توسيع نطاق التجارة الإلكترونية، لدرجة أنها من الممكن أن تحل محل أوراق البنكنوت التقليدية التي يصدرها البنك المركزي، وبالتالي تمارس تأثيرها في كمية وسائل الدفع والمعروض النقدي، بما يعنيه ذلك من احتمال انتشار التضخم، فالنقود الإلكترونية قد تؤدي إلى إحداث تغيرات في سرعة دوران النقود (Velocity)، كما قد تؤدي إلى احتمال حدوث إصدار زائد (Excess emission) إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان، فضلاً عن تأثيرها المتوقع على احتياطات المصارف المركزية، ومن ثم على حجم ميزانياتها وما يرتبه ذلك من آثار على قدرتها على إدارة وتوجيه السياسة النقدية. ويضاف إلى ذلك أن النقود الإلكترونية ستساهم في التأثير على أسعار الصرف الأجنبي، ومن ثم إضعاف سلطة البنك المركزي في التحكم في حجم المعروض النقدي.

### خاتمة

إن البحث في أثر التعامل بالنقود الإلكترونية على مصداقية السياسة النقدية يتمحور حول إبراز مدى قدرة السلطة النقدية في الحفاظ على المهام الموكلة إليها تاريخياً كإصدار النقد، وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛ في ضوء قدرة جهات أخرى غيرها على إصدار أدوات دفع كالنقود الإلكترونية للمعاملات؛ والتي تطرح في حد ذاتها إشكال إمكانية اعتبارها نقد مستقل لا أثر له على الكتلة النقدية الصادرة قانوناً من طرف السلطة النقدية؛ ومن ثم على مصداقية السياسة النقدية. كما أن الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية وحلولها بدرجة كبيرة محل النقود القانونية سيدخل تغيرات جوهرية على آليات السلطة النقدية في التعامل مع أدواتها؛ مثل الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، غير أن هذه التطورات لن تؤدي إلى إلغاء البنك المركزي كلية؛ حيث سيظل البنك المركزي يقوم بدوره كبنك للحكومة وبنك للبنوك وله سلطة التدخل في الأسواق المالية دون اعتبار للأرباح، ويستطيع التأثير في البنوك التجارية كمقرض أخير لها، كما سيظل قادراً على التأثير في معدلات الفائدة، ومن ثم التأثير على المستوى العام للأسعار باعتباره المرتكز الأساس للمصداقية.

## الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر -

أ. حولية يحي<sup>1</sup>

د. بلعربي عبد القادر<sup>2</sup>

### الملخص:

زاد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، وهذا منذ بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة. لهذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية (Solow-Swan) ونماذج النمو الداخلي، إن الهدف من وراء هذا البحث هو محاولة دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي التداعيات الإيجابية للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري؟

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، عنصر العمل، النمو الاقتصادي

### Résumé :

L'Investissement Etranger Direct (IDE) joue un rôle de vecteur primordial dans l'intégration d'un pays dans l'économie régionale et mondiale; Sur le plan mondial, les effets bénéfiques potentiels de l'IDE sont considérés comme substantiels, En effet, les bénéfices des IDE se concrétisent non seulement par des entrées de capitaux pour le pays hôte, mais aussi, par un apport de technologie et de savoir faire ainsi que par l'accès à de nouveaux marchés, c'est ce qui a été confirmé par les modèles de croissance néoclassiques de (Solow-Swan) et les modèles de croissance endogène, L'objectif de ce travail est d'essayer d'étudier l'impact de l'IDE sur la croissance économique de l'Algérie . La question étant de savoir quelles sont les retombées positives de l'IDE sur l'économie algérienne.

**Mots clés :** Investissement direct étranger, indice de travail, croissance économique

### مقدمة:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

<sup>2</sup> - جامعة الطاهر مولاي - سعيدة

## 1. مدخل إلى الاستثمار الأجنبي

### 1.1 مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1.1.1. الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

##### - أولا: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمائه" <sup>1</sup>.

كما يعرف أيضا على أنه: "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة" <sup>2</sup>.

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا) وطنيا (وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا (وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارة أجنبيا للبلد المستثمر فيه" <sup>3</sup>.

##### - ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

"يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" <sup>4</sup>.

" كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري

<sup>1</sup> - محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009، ص 23.

<sup>2</sup> - مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115.

<sup>3</sup> - معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، الرياض، 2009، ص 2.

<sup>4</sup> - OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

بين شركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)"<sup>1</sup>.

"أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك مع نية تسييرها"<sup>2</sup>.

يتضح من التعريفات السابقة أن: "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح"<sup>3</sup>.

#### - ثالثاً: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه: "رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به (إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر"<sup>4</sup>.

ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي<sup>5</sup>:

- رأس مال حقوق الملكية (Equity capital)
- العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings)
- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات (Other direct investment or company debit transaction)

#### 2.1.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

- البيئة السياسية.

- البيئة الاقتصادية.

- البيئة القانونية والتشريعية.

- البيئة الإدارية<sup>6</sup>.

#### 2.1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> - علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص 4 .

<sup>2</sup> - بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص 19 .

<sup>3</sup> - حاتم عبد الجليل القرشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3 .

<sup>4</sup> - طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3 .

<sup>5</sup> - Maitena duce , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de espana , final draft , july 31, 2003 ,page 5.

<sup>6</sup> - حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق، ص 5 .

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

### 1.2.1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية<sup>1</sup>:

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.

- الاستثمار الباحث عن الأسواق.

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء .

- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية.

### 2.2.1. أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وأهم وأبرز هذه الأشكال<sup>2</sup>:

- الاستثمار المشترك.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات).

## 2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

### 1.2. مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظراً لوجود علاقة بين مفهوم النمو والتنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية، والمقاييس المستعملة لقياسهما.

### 1.1.2. تعريف النمو

"لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"<sup>3</sup>.

- إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً<sup>4</sup>.

### 2.1.2. مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

- المعدلات النقدية للنمو:

<sup>1</sup> - حسين عبد المطلب الأسرح ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص 11.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، 2002 ، ص364 .

<sup>3</sup> - Amine .V.Sarkan, **poverty alleviation towards sustainable development** , revue économie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، 2000 ، ص13.

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي<sup>1</sup>:"

- معدلات النمو بالأسعار الجارية
- معدلات النمو بالأسعار الثابتة
- معدلات النمو بالأسعار الدولية

- **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي**: يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني ، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ<sup>2</sup>.

- **مقارنة القوة الشرائية**: لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة<sup>3</sup>.

## 2.2 نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي) نماذج النمو الحديثة (المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوق نتعرض لكل منهما فيما يلي:

### 1.2.2 نماذج النمو النيوكلاسيكية

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو والاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود -دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولوفي بناء نموذجه المتعلق بالنمو

الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة **"A contribution to the theory**

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر ، الإشعاع الفنية ، 1999 ، ص118

<sup>2</sup> - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص120

**1956: "of economic growth"** متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

- أولاً : نموذج هارود-دومار

"لقد حاول كل من هارود ودومار (Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن<sup>1</sup>:"

"الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال ( $K$ ) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ( $\Delta Y/Y$ ) يعتمد على الميل الحدي للادخار ( $\text{Marginal Propensity to Save}$ ) ( $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ) ورمزها  $MPS$  وكذلك معامل رأس المال/ الناتج ( $\text{capital output ratio}$ ) ورمزها  $(K/Y)$  وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي<sup>2</sup>:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S \dots \dots \dots (1)$$

هي معدل الادخار ( $S$ ) حيث أن

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي:  $S = I$

$$i = I/Y \dots \dots \dots (2) \quad \text{وبذلك فإن:}$$

حيث ( $i$ ) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار ( $I$ ) هو التغيير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج ( $\text{Incremental Capital Output Ratio}$ ) يساوي ( $K$ ) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = \frac{I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:  $\Delta Y \times K = I \dots \dots \dots (5)$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \dots \dots \dots (6) \quad \text{وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على:}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار) أو معدل الادخار (مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

$$g = \frac{S}{K} \quad \text{ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:}$$

حيث أن:

<sup>1</sup> - رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008، ص 79.

<sup>2</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 75.

**g** : تمثل معدل نمو الناتج

**S** : معدل الادخار

**K** : المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

"كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن"<sup>1</sup>:

$$I = I_f + I_d \dots \dots \dots (7)$$

حيث أن:

**I<sub>d</sub>** : الاستثمار المحلي

**I<sub>f</sub>** : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض المعادلة (7) في المعادلة (6) نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I_f + I_d / Y}{K} \dots \dots \dots (8)$$

$$g = \frac{I_d + I_f}{Y} \frac{1}{K} \dots \dots \dots (9)$$

$$g = \frac{S + \frac{I_f}{Y}}{K} \dots \dots \dots (10)$$

"من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها"<sup>2</sup>.

#### - ثانيا : نموذج سولو

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي"<sup>3</sup>.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (**Y**) ، رأس المال (**K**)، العمل (**L**)، ومردودية العمل (**A**)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل المذكورة ، وتدخل هذه العوامل

$$Y(t) = F(K(t), A(t)L(t)) \dots \dots \dots (11)$$

حيث **t** تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني ، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي **AL** يسمى بالعمل الفعلي، ويقال

<sup>1</sup> - رفيق نزاري ، مرجع سابق ،ص80

<sup>2</sup> - رفيق نزاري ، مرجع سابق ،ص80

<sup>3</sup> - رفيق نزاري ، مرجع سابق ،ص80

على التقدم التقني  $A$  الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها  $A$  على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج  $K/Y$  ثابتة ، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية<sup>1</sup> .

"ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف<sup>2</sup> ."

"وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي<sup>3</sup> :

$$U_{m_{K \rightarrow 0}}(F_K) = U_{m_{L \rightarrow 0}}(F_L) = \infty ; U_{m_{K \rightarrow \infty}}(F_K) = U_{m_{L \rightarrow \infty}}(F_L) = 0 \dots (12)$$

"يفترض نموذج سولوان الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب  $S$  لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب  $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$  ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هوفي التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها  $dL(t)/dt = nL(t)$  ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في  $A(t)$  بزيادة أسية  $e^{\lambda t}$  ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي<sup>4</sup> :

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots \dots \dots (13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة  $k^*$  من  $k$  بحيث:  $sf[K^*] = (n + \lambda)K^* \dots \dots (14)$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن  $dk(t)/dt=0$

### 2.2.2 نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثه (النيوكلاسيكية (في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي<sup>5</sup> ."

<sup>1</sup> - صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص40

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 41.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 41.

<sup>4</sup> - صدر الدين صواليلي، مرجع سابق ، ص 42 .

<sup>5</sup> - مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص 78 .

## - أولاً : نموذج رومر

تمكن رومر (1986) من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة  $A$  بالمؤشر  $A_i$  هذا يعني أن التغيير  $dA_i/dt$  يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغيير في  $K_i$  لمخزون رأس المال ، ومنه دالة الإنتاج هي <sup>1</sup>:

$$Y_i = F(K_i, KL_i) \dots \dots \dots (15)$$

بحيث  $F$  تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من  $K$  و  $L$  ثابتة ، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ  $K_i$  كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ  $L$ ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في  $K_i$  و  $K$  وبالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ،

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (16)$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$

وبوضع  $k = K/L$  ،  $ki = K_i/L_i$  ،  $yi = Y_i/L_i$  ثم بوضع فيما بعد  $ki/k$  و  $yi = y$  الناتج المتوسط هو:

$$Y/K = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ  $K_i$  بتثبيت  $K$  و  $L$  وبتعويض  $ki = k$  ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$ ، وهو غير مرتبط بـ  $k$ ، وعليه فإن:

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون  $0 < \alpha < 1$ .

$$da/dt = w + ra - c - na \dots \dots \dots (19)$$

حيث:  $w$ : تمثل الأجر و  $a$  تمثل الأصول للفرد،  $r$  تمثل مردودية الأصل وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة  $U$  تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن

$$r = \rho + \frac{u''(c) \cdot c}{u'(c)} (\dot{c}/c) \dots \dots \dots (20)$$

<sup>1</sup> - صدر الدين صواليبي، مرجع سابق ، ص 50 .

$$\mathbf{u}(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots \dots \dots (21) \text{ باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:}$$

حيث عندما ترتفع  $\theta$  فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ  $1/\theta$ ، وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - \rho) \dots \dots \dots (22)$$

وبتعويض قيمة  $r$  المتمثلة في  $\delta - A\alpha L^{1-\alpha}$  نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (23)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (24)$$

ومع العلم أن  $\alpha < 1$  فهذا يعني أن:  $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل  $1-\alpha$  عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته  $\alpha$  من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

#### - ثانياً: نموذج Robelo

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلومون استعمال دالتين للإنتاج لكوب دو قلاص<sup>1</sup>:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A \cdot (vK)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (25)$$

$$\dot{H} + \delta H = B \cdot [(1-v)K]^n \cdot [(1-u)H]^{1-n} \dots \dots \dots (26)$$

حيث:  $Y$  تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي)، و  $A, B > 0$  هما عاملان تكنولوجيان، وكل من  $\alpha$  و  $n$  يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين 0 و 1، وكل من  $v$  و  $u$  يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض أن  $n < \alpha$  فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيًا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيًا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج  $H$  و  $K$ ، وهكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من  $v$  و  $u$  ثابتة و  $H, K, C$  و  $Y$  تنمو بنفس المعدل  $g^*$ ، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (27)$$

في هذا النموذج الحد  $\delta - A\alpha \cdot (vK/uH)^{-(1-\alpha)}$  والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية  $r$ .

<sup>1</sup> - صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 53.

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي إلى

$$\left(\frac{u}{1-u}\right) \cdot \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \cdot \left(\frac{u}{1-u}\right) \dots\dots\dots(28) \quad : u \text{ و } v$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة H و K المخصصة للإنتاج.

### 3. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

#### 1.3. تحديد النموذج المستخدم والتعريف بمغيراته

بعدما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

#### 1.1.3. تحديد النموذج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج "كوب -دوقلاس" "cobb-douglas" ، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008). وسوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال، العمل، والواردات كعوامل إنتاج ، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي والأجنبي كعوامل مستقلة ، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GDP، والذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

$$GP=f(K, FDI, IMP, L, \varepsilon) \dots\dots\dots(29) \quad : \text{الشكل التالي}^1$$

حيث:

GP : الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات .

K : رأس المال المحلي .

FDI : رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر .

L : عنصر العمل ، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية).

IMP : الواردات من السلع والخدمات.

$\varepsilon$  : حد الخطأ.

$$GP=AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} e^{\varepsilon} \dots\dots(30) \quad : \text{ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية:}$$

$$\alpha1+\alpha2+\alpha3+\alpha4 = 1 \quad : \text{حيث}$$

وبقسمة طرفي الدالة رقم (30) على L نحصل على الدالة رقم (31):

$$GP/L=(AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} e^{\varepsilon} )/L \dots\dots\dots(31)$$

$$GP/L=AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} L^{-1} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(32) \quad : \text{ومنه:}$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (32) بالصيغة التالية:

$$GP/L=AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{-\alpha1-\alpha2-\alpha3} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(33)$$

<sup>1</sup> - زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص56 .

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$GP/L = (AK/L)^{\alpha 1} (FDI/L)^{\alpha 2} (IMP/L)^{\alpha 3} \mu \dots\dots\dots(34)$$

"إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفوة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع<sup>1</sup>."

### 2.1.3. التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي:

- الناتج الإجمالي GP: ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي وهو عبارة عن GP الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدولار الأمريكي، مضافا إليه الواردات من السلع والخدمات.
- الواردات IMPt: عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة ، مقاسه بالدولار الأمريكي.
- رأس المال المحلي Kt : ويعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي، مقاسا بالدولار الأمريكي.
- عنصر العمل Lt: تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية(عدد العمال) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI t: أو ما يسمى برأس المال الأجنبي ، مقاسا بالدولار الأمريكي.

### 2.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

نحاول في هذا المبحث تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج، وتحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها، كما تم تقدير النموذج الموصوف في هذا المبحث بواسطة برنامج Minitab V. 15 الذي يعد أهم وأشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات، بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام. وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي:

### 1.2.3. قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

لقد تم تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي، وتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وخلال 17 سنة الأخيرة كانت المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر كالاتي:

$$LOG(GP/L) = 1,21 + 0,373 LOG(K/L) + 0,0244 LOG(FDI/L) + 0,444 LOG(M/L) \dots\dots\dots(35)$$

<sup>1</sup> - زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص 59 .

$$R-Sq = 96,7\%$$

$$R-Sq(adj) = 96,0\%$$

يتضح من المعادلة رقم (35) المقدرة وحسب الجدول رقم (1) ، وبالاستناد إلى اختبار  $t$  ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة  $t$  الجدولية  $t=1,746$  وذلك عند درجة حرية (18-02)، كما أن قيمة الاحتمال P.value كانت تساوي 0,000 و 0,033 لكل من الثابت ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % .

كما تبين عدم معنوية معلمة الواردات ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة  $t= 1,49$  أقل من قيمة  $t$  الجدولية، وكذلك قيمة الاحتمال P. value = 0,158 أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

كذلك تبين عدم معنوية معلمة الاستثمار المحلي ، حيث أن قيمة  $t$  المحسوبة  $t= 1,63$  أقل من قيمة  $t$  الجدولية ، وكذلك قيمة الاحتمال P. value تساوي إلى 0,126 أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,0244) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,0244) ، وهذا الأثر على الرغم من صغره ، إلا أنه إيجابي . كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0,444)، وتعتبر هذه المساهمة كبيرة ، ويرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية ، وكذلك اعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج .بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال المحلي على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته (0,373)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,373).

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل  $R-Sq(adj)$  نسبة 96% ، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، والباقي 4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي . كما أن نتائج القياس من الجدول رقم (2) بينت معنوية النموذج باعتبار معاملات النموذج المجمعة معنوية، لأن  $F$  المحسوبة كانت أكبر من  $F$  الجدولية ( $F=3,34$ ) ، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % .

الجدول رقم (01): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (t)	P.VALUE
$\alpha 1$	1,2131	5,05	0,000
$\alpha 2$	0,3728	1,63	0,126
$\alpha 3$	0,02445	2,37	0,033
$\alpha 4$	0,4437	1,49	0,158

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

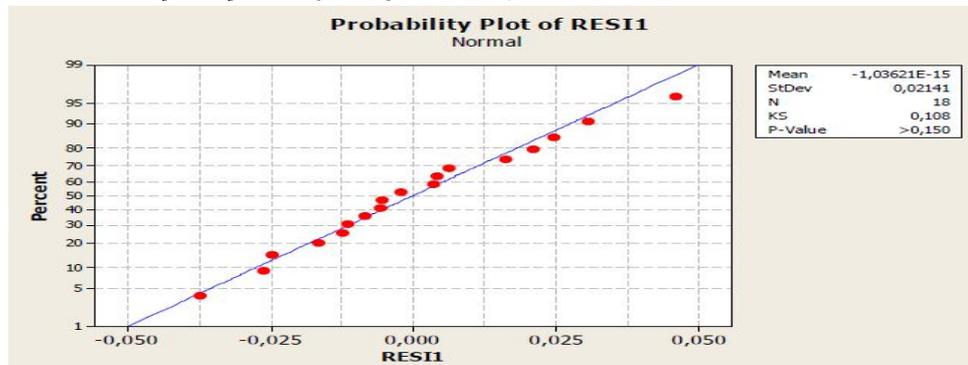
الجدول رقم: (02) يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع لمربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	3	0,2277	0,0759	136,41	0.000
الخطأ	14	0,0077	0,0005	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

ومن نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار "كولوموغروف -سميرنوف" Kolmogorov-Smirnov تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة الاحتمال P.value= 0,15 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما أدى بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يؤكد الشكل التالي:

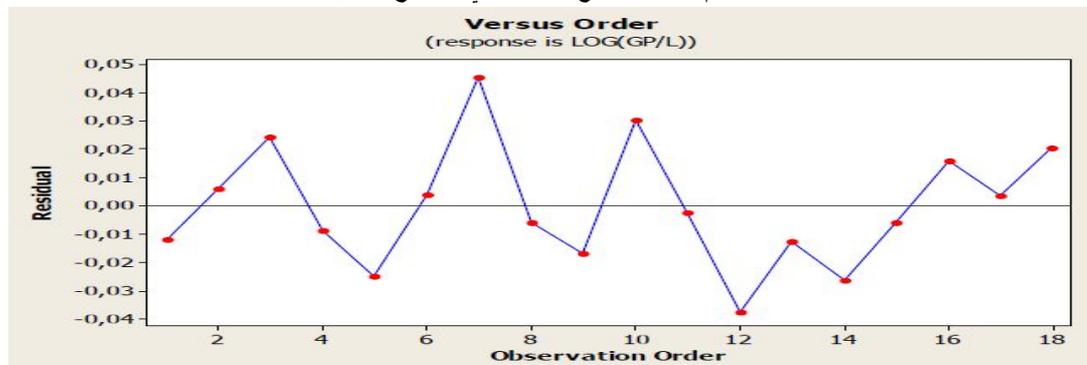
شكل رقم: (01) يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من نتائج التقدير وباستخدام برنامج Minitab V15 .

كما أظهر اختبار D.W وجود استقلال بين البواقي أي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها، حيث كان من نتائج الاختبار  $D.W = 1,7988$  وهي محصورة بين 2 والقيمة الجدولية العليا  $du = 1,69$ . كما أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية، والشكل الموالي يبين اتجاه وسلوك المتبقيات العشوائية لتحديد نوع الارتباط الذاتي ما بين هذه المتبقيات:

شكل رقم: (02) يوضح سلوك بواقي النموذج المقدر

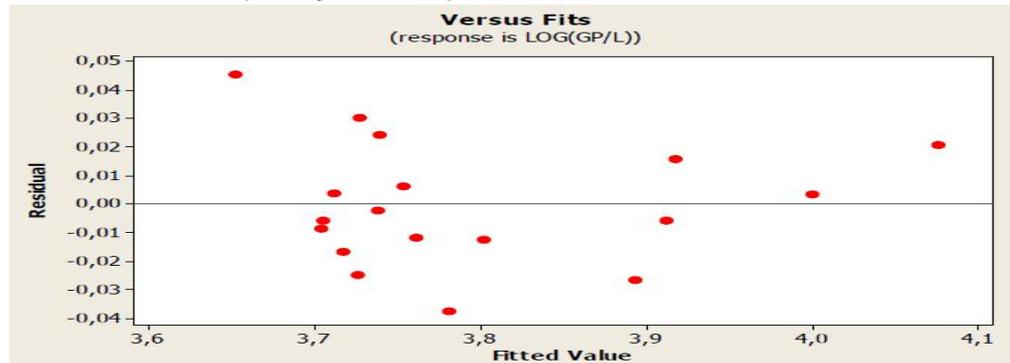


المصدر: من نتائج التقدير وباستخدام برنامج Minitab V15 .

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يبين اتجاه وسلوك المتبقيات العشوائية، أنه يدل على عدم حدوث أي ارتباطات متسلسلة سالبة أو موجبة.

كما كان من نتائج التحليل أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر أي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة ، كما أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي ، بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد لذا نحكم بعدم ثبات التباين، وهذا ما يؤكد الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): يوضح انتشار البواقي للنموذج المقدر



المصدر: من نتائج التقدير وباستخدام برنامج Minitab V15 .

ومن أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها فقد ارتأينا أن ندرس أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدا وذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

### 2.2.3. قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال فترة الدراسة كالاتي :

$$LOG(GP/L) = 3,65 + 0,105LOG(FDI/L).....(36)$$

$$R-Sq = 31,5\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (36) وحسب الجدول رقم (03) ، وبلاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1,746 وذلك عند درجة حرية (18-02)، كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من الثابت ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F= 4,49) ، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0,015 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 31,5% ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 31,5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 31,5% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,105) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب(0,105) ، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك

علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الإجمالية، وهذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,561 والذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم: (03) يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (t)	P. VALUE
$\alpha 1$	3,6463	61,03	0,000
$\alpha 2$	0,1049	2,71	0,015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

الجدول رقم: (04): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع لمربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,0741	0,0741	7,35	0,015
الخطأ	16	0,1614	0,0100	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

### 3.2.3 قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال فترة الدراسة كالأتي :

$$LOG(GP/ L ) = 0,764 + 0,985LOG (M/L) \dots\dots\dots(37)$$

$$R-Sq = 94,6\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم(37) وحسب الجدول رقم (05)، وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية  $t = 1,746$  وذلك عند درجة حرية (18-02) ، كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من الثابت ومتغير الواردات هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4,49)، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 94,6 % ، مما يعني أن الواردات تفسر 94,6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,4 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0,985) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,985)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات والناتج الإجمالي، وهذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,972 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم: (05) يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (t)	P.VALUE
$\alpha 1$	0,7641	4,20	0,001
$\alpha 2$	0,9849	16,67	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

الجدول رقم: (06) يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية	مجموع لمربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة	قيمة الاحتمال
	DF	SS	MS	F.CAL	
الانحدار	1	0,2227	0,2227	277,80	0,000
الخطأ	16	0,0128	0,0008	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

#### 4.2.3 قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة كالتالي: (38)  $LOG(GP/L) = 1,40 + 0,765 LOG(K/L) \dots\dots\dots$

$$R-Sq = 94,8\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38) وحسب الجدول رقم (07)، وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الاستثمار المحلي إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية  $t=1,746$  وذلك عند درجة حرية (18-02)، كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من الثابت ومتغير الاستثمار المحلي هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية  $F=4,49$ ، كما أن قيمة الاحتمال  $P.value = 0$  وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R-Sq نسبة 94,8%، مما يعني أن الاستثمار المحلي يفسر 94,8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,2% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0,765) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب(0,765)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج الإجمالي، وهذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,974 والتي تعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم: (07) يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (t)	P.VALUE
$\alpha 1$	1,3980	10,00	0,000
$\alpha 2$	0,7562	17,16	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

الجدول رقم: (08): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع لمربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,2234	0,223	294,42	0,000
الخطأ	16	0,0121	0,000	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وباستعمال برنامج Minitab V15

#### خاتمة:

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره إيجابي.

كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

**قائمة المراجع:****المصادر باللغة العربية:****الكتب:**

- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، 2002.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 .
- علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 .
- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، 2007 .
- مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 .
- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غضية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 .
- محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، 1999.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006 .

**الأطروحات والمذكرات:**

- بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان، 2007 .
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008 .
- زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003.
- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 .

**الملتقيات والمؤتمرات:**

- حاتم عبد الجليل القرنشاوي ، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 .
- معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد .السعودية، الرياض، 2009 .

**المجلات والدوريات:**

- حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 .

- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون،  
2004.

المصادر باللغة الفرنسية:

**Reuves et Séminaires:**

- Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 .
- Maitena duce , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de espana , final draft .july 31, 2003.

**Rapports:**

- OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999.

# L'Intégration Economique

**Numéro 01    ISSN: 2335 - 1608    Novembre 2013**

Revue scientifique approuvée spécialisée dans les études économiques et  
administratives

Editée par le Laboratoire de L'Intégration Economique Algéro-Africaine  
Université Ahmed DRAIA - Adrar

### **L'université en bref :**

Noyau de la première université de la wilaya d'Adrar, en 1986, en vertu du décret n ° 118/86 du 06.05.1986 modifiant et complétant le décret n ° 175/86 du 05/08/86, contenant de la création de l'Institut national supérieur de génération d'étendre le droit à l'Université d'Adrar en vertu du décret n ° 01-269 du 30 Juin 1422, correspondant au 18 Septembre 2001 tel que modifié par le décret n ° 04-259 de l'exécutif, le 13 Rajab 1425 correspondant au 29 août 2004.

En vertu du Décret exécutif n° 12-302 du 16 Ramadhan 1433, correspondant au 4 aout 2012 modifiant et complétant le décret exécutif n° 01- 269 du 30. Septembre 2001 portant création de l'université d'Adrar ; le nombre et la vocation des facultés composant l'université d'Adrar sont fixés comme suit :

- faculté des sciences et de la technologie ;
- faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion ;
- faculté des sciences humaines, sociales et des sciences islamiques ;
- faculté de droit et des sciences politiques ;
- faculté des lettres et des langues ;

### **Le laboratoire en bref :**

Le laboratoire de l'Intégration Economique Algero – Africain est domicilié à l'Université d'Adrar qui a des dimensions africaines profondes, Il cherche les bases, les racines et les supports de l'intégration économique, si pour cela que le laboratoire diversifie ses champs de recherches qui sont normalement couverts par quatre équipes de recherches :

- **L'équipe de recherche 01:** L'Intégration Algero – Africain en matière du financement et politique économique au niveau macro.
- **L'équipe de recherche 02:** L'Intégration Algero – Africain en matière du commerce et du tourisme.
- **L'équipe de recherche 03:** L'Intégration Algero – Africain en matière du développement économique.
- **L'équipe de recherche 04:** L'Intégration Algero – Africain en matière de l'industrie et de la logistique.

Pour correspondance :

L'adresse postale : Université d'Adrar, Rue 11 décembre 1960 Adrar (01000).

E-mail : [ieaa@univ-adrar.dz](mailto:ieaa@univ-adrar.dz)

Site web: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

**Président d'Honneur :** Pr. Abbassi Ammar

**Directeur de la Revue :**

Pr. BEN ABDELFATTAH Dahmane (Directeur du Laboratoire)

**Vice Directeur de la Revue :**

Dr. YOUSFAT Ali

**Rédacteur en chef :**

Dr. KALOUNE Djilali

**Comité de Rédaction :**

Dr. BEN DINE Mhamed

Dr. SEDDIKI Ahmed

Mr. HOUTIA Amar

Mr. HALLALI Ahmed

Mr. MOSTEFAOUI Sofiane

**Comité Scientifique :**

Pr. AKACEM Kada, U. d'Alger 3

Pr. KEDDI Abdelmadjid, U. d'Alger 3

Pr. YUCEFI Rachid, U. de Mostaganem

Pr. BEN TAHAR Hocine, U. de Khenchela

Pr. ANNABI Benaïssa, ESC d'Alger

Pr. MEFTAH Salah, U. de Biskra

Pr. KOUIDRI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. FARHI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. BERRAG Mohamed, ESC d'Alger

Pr. BEN MOUSSA Kamel, U. d'Alger 3

Pr. AMAROCHE Ahcene, U. de Bouira

Pr. ZAÏRI Belkacem, U. d'Oran

Pr. BEN BOUZIANE Mohamed, U. de Tlemcen

Pr. BEN ABDELFATTAH Dahmane, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Pr. KOURTEL Farid, U. de Skikda

Pr. SOUAR Youcef, U. de Saida

Pr. BOUKEMICHE Laala, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. ALLAH Mourad, U. de Djelfa

Dr. AKACEM Omar, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. YOUSFAT Ali, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. BEN LARIA Hocine, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. BOUAZZA Abdelkader, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. GUEZIEL Miloud, U. de Ghardaïa

Dr. HARROUCHI Djalloul, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. MAKHLOUFI Abdessalem, U. de Béchar

Dr. AKACEM Hasna, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. NACER Soulimane, U. d'Ouargla

Dr. BOUKAR Abdelaziz, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. MERIZAK Admane, ESC d'Alger

Dr. SAOUS Cheikh, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. MESSITPHA Abdellatif, U. de Ghardaïa

Dr. BOUTIBA Fayçal, U. de Saida

Dr. BELARABI Abdelkader, U. de Saida

Dr. SIDAMOR Zeyneb, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. BELLAL Boudjemaa, U. Ahmed DRAIA - Adrar

Dr. BELOUAFI Mahammed, U. Ahmed DRAIA - Adrar

**Pour correspondance :**

**L'adresse postale :** Université Ahmed DRAIA - Adrar, Rue 11 Décembre 1960 Adrar (01000).

**Email:** [revue.integration@univ-adrar.dz](mailto:revue.integration@univ-adrar.dz)

**Site web:** <http://ieaa.univ-adrar.dz>

## **Règles de publication :**

La revue de l'intégration économique s'intéresse aux participations scientifiques distinguées des chercheurs du pays ou de l'étranger dans le domaine des sciences économiques et administratives.

La publication de l'article ne peut être retenue que si ce dernier respecte les notes suivantes :

- Le travail doit être inédit, objectif et non publié auparavant dans aucune autre revue avec engagement sur l'honneur.
- Les articles doivent être certifiés par des experts.
- Les articles doivent être présentés sur CD accompagnés de 3 copies, ainsi que deux résumés dont un en langue arabe et l'autre en langue française ou anglaise.
- Les articles doivent être accompagnés des CV des auteurs, de leur n° de téléphone et E-mail.
- L'article doit être rédigé dans un style scientifique.
- Le nombre des pages ne peut être inférieur à 10 pages et ne peut excéder 20.
- Type et taille de police : Simplified Arabic et 14 pour les articles rédigés en langue Arabe, Times New Roman et 12 pour les articles rédigés en langues étrangères.
- Les références doivent figurer au bas de pages et recommencer à chaque page, les versets du coran doivent porter le numéro de la sourate et le numéro du verset, la référence de la source des hadiths cités doit être complète.
- la mise en page : format du papier (A4), l'espacement entre les lignes de texte : 1 cm. Les autres marges : 5 cm.
- La liste des références doit figurer à la fin de l'article.

**Les opinions exprimées dans cette revue sont celles des auteurs et ne reflètent pas nécessairement celles de la**

Tables des matières :

<b>01</b>	<b>Mr. HADJMAOUI Toufik Pr. BELMOKADDEM Mostefa BENATEK Hanane</b>	<b>Mésalignement et effcience du taux de change parallèle du dinar algérien par apport au dollar : Modèle à correction d'erreurs</b>	<b>1- 21</b>
<b>02</b>	<b>Pr. BORSALI Fewzi</b>	<b>Culture du dialogue : Algérie –Afrique sub- saharienne 1962-1988</b>	<b>22 – 52</b>
<b>03</b>	<b>Mr. ABBOU Tahar</b>	<b>The Ten Year Plan: the First Stages towards the Economic Dependency in the Gold Coast (1919-1929)</b>	<b>53- 60</b>

## Mésalignement et efficience du taux de change parallèle du dinar algérien par rapport au dollar : Modèle à correction d'erreurs

HADJMAOUI Toufik<sup>1</sup>  
BELMOKADDEM Mostefa<sup>2</sup>  
BENATEK Hanane<sup>3</sup>

### Résumé

Les déviations du taux de change réel observé par rapport à sa valeur d'équilibre (mésalignement) pourraient avoir des implications indésirables sur l'économie réelle, en particulier sur la compétitivité internationale et sur l'allocation des ressources nationales. Pour cela, les autorités monétaires algériennes cherchent, en adoptant le régime de flottement, à assurer la stabilisation du taux de change réel du dinar à son niveau d'équilibre qui participe à la promotion d'un climat favorable à l'investissement en mettant en œuvre des réformes monétaires dans le but d'aligner le taux de change officiel sur le taux de change informel d'une part, et la stabilisation macroéconomique, d'autre part.

L'objectif principal de cet article est d'étudier la possibilité d'utiliser le taux de change parallèle du dinar algérien comme outil pour évaluer l'ampleur du mésalignement.

### ملخص

قد تؤدي انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني إلى نتائج مضرّة بالاقتصاد، خاصة على مستوى القدرة التنافسية الدولية و على مستوى توزيع الموارد. الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية الجزائرية إلى السعي لضمان استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار عند مستواه التوازني، مما قد يساهم في ترقية مناخ ملائم للاستثمار، وذلك بالقيام بإصلاحات نقدية تهدف من جهة إلى تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي و من جهة أخرى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى إمكانية استخدام سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري كأداة لتقييم درجة انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني.

<sup>1</sup> Maitre- Assistant « A », Université de Saida

<sup>2</sup> P professeur, université de Tlemcen

<sup>3</sup> Maitre-assistante « A », Université Mascara

## Introduction

Les pays en développement pratiquent souvent une politique de contrôle du change, ce qui donne généralement au mésalignement la forme d'une sur-évaluation de la monnaie domestique. Cette politique pourrait faire naître ce qu'on a convenu d'appeler un marché parallèle qui porte préjudice à l'économie (cas de l'Algérie).

Le but de cet article est de tenter de savoir si le taux de change parallèle peut représenter la vraie valeur réelle du dinar algérien, et par conséquent, peut-on se baser sur le taux de change parallèle comme étant un indicateur faisant apparaître le degré du mésalignement du taux de change du dinar algérien ?

Pour répondre à cette question, on va se référer à la théorie de la parité des pouvoirs d'achat qui stipule que le différentiel de l'inflation entre deux pays doit être compensé par des variations du taux de change nominal, en utilisant les deux taux, parallèle et officiel.

### 1- Mésalignement du taux de change réel

Le comportement du taux de change réel par rapport à sa valeur d'équilibre pourrait avoir des implications importantes sur la compétitivité internationale et sur l'allocation des ressources nationales entre le secteur échangeable et celui non échangeable. La déviation du taux de change réel actuel (courant, observé) par rapport à sa valeur d'équilibre (le taux de change réel d'équilibre calculé) est dénommé le mésalignement.

Les déviations du taux de change réel par rapport à l'équilibre comprennent deux composantes, la première est une volatilité qui traduit une variabilité de court terme contre laquelle les intervenants sur le marché de change ont la possibilité de se couvrir via les instruments de couverture des risques de change. La seconde est une variabilité plus persistante qui nécessite l'intervention des autorités via un réalignement du taux de change nominal<sup>1</sup>.

La surévaluation entraîne une baisse réelle des prix des biens d'origine étrangère par rapport aux biens nationaux (une baisse du coût des importations). La baisse des prix des produits étrangers en termes de biens domestiques pourrait avoir deux effets principaux:

Tout d'abord, sur la production où moins de ressources seront allouées à la production des biens qui peuvent être exportés puisque ces biens seront coûteux pour les étrangers. En même temps, la production des produits de substitution pour les produits étrangers seront également diminués.

Deuxièmement, sur la consommation où une baisse des prix des biens étrangers par rapport aux biens nationaux stimulera les dépenses intérieures sur les marchandises étrangères. Ces deux

---

<sup>1</sup>- Lahcen Achy, Le dirham marocain : distorsion de change, dévaluation et réforme du régime de change, novembre 2000 p 4

effets provoquent par la suite un éventuel déficit de la balance commerciale et une chute du taux de croissance<sup>1</sup>.

De plus, la surévaluation pourrait conduire à la fuite de capitaux en prévision d'une d'évaluation, et à un grave déclin des IDE et des transferts technologiques<sup>2</sup>.

Par contre, quand il y a une sous-évaluation cela conduit à une augmentation des exportations, stimulant la production nationale tout en conduisant à consacrer plus de ressources à la production des biens échangeables puisque ces biens seront moins coûteux pour les étrangers. En revanche, la sous-évaluation de la monnaie nationale encourage la demande sur les marchandises locales. Ces effets stimulent la croissance économique et engendrent un surplus de la balance courante mais créant des pressions inflationnistes<sup>3</sup>.

Plusieurs études ont été effectuées dans le but de faire apparaître les effets du mésalignement<sup>4</sup> :

- Cottani & all (1990) dans une étude faite sur 24 pays en développement ont trouvé une relation négative entre le mésalignement et la croissance par habitant, le taux de croissance de l'exportation, le taux net de l'investissement et de croissance agricole.

- Grobar (1993) a identifié un lien négatif entre le mésalignement mesuré par la prime du marché parallèle et les exportations d'un échantillon des pays à revenu moyen.

- Ofair Razin et All (1997) ont trouvé qu'il existe une relation inverse entre le mésalignement et la croissance du PIB.

- Ghura et Grennes (1993) dans une étude d'une série chronologique (33 pays d'Afrique subsahariennes) ont trouvé une relation négative entre le mésalignement et les performances économiques.

- Klau (1998) a constaté que l'une des principales causes de la dégradation de la performance économique dans la zone CFA au milieu des années 1980 et au début des années 1990 est la surévaluation du franc CFA au cours de cette période.

- Enfin, Achy et Sekkat (1999) ont fourni une raison supplémentaire concernant l'effet négatif de la volatilité et du mésalignement des taux de change réel sur les performances de l'exportation des produits manufacturés dans les pays de la région MENA.

Le mésalignement du taux de change réel par rapport à son niveau d'équilibre peut se calculer de la façon suivante :

---

<sup>1</sup>- Ben Patterson, Dagmara Sienkiewics, Xavier Avila, Parlement Europeen : Direction générale des études Taux de change et politique monétaire, document de travail, éditeur parlement Européen, série affaires économiques, ECON 120 FR, 01-2001 p 15.

<sup>2</sup>- Dosse Toulaboe, Real exchange rate misalignment and economic growth in developing countries, Fort Hays State University, www. Cis.wtamu.edu, p 63.

<sup>3</sup>- Ben Patterson, Dagmara Sienkiewicz, Xavier Avil, , op, cit, p 15.

<sup>4</sup>- Dosse Toulaboe, op,cit, p 63.

$$\text{Mésalignement}_{it} = \left[ \frac{\text{TCER}_{it}}{\text{TCRE}_{it}} - 1 \right] \times 100$$

Où

TCRE est le taux de change réel d'équilibre, (t) et (i) représentant le temps et le pays.

TCER est le taux de change effectif, réel.

L'approche basée sur la prime du marché parallèle est une autre façon de mesurer le mésalignement, cette approche est soutenue empiriquement par KAMIN (1993) et EDWARDS (1989)<sup>1</sup>. La logique derrière l'utilisation de la prime de marché parallèle comme un indicateur de mesure du mésalignement est tout à fait intuitive. Plus le taux de change réel est surévalué, plus stricte sera le contrôle des changes, par conséquent, plus élevée sera la prime du marché parallèle<sup>2</sup>. Cela implique la relation suivante :

$$e - e^* = f(v - e)$$

e: taux de change réel

e\* : taux de change réel d'équilibre

v: taux du marché de change parallèle

La valeur de (v - e) est la prime du marché parallèle.

## 2-Les types des mésalignement du taux de change réel

Deux points de vue se sont opposés, celui du « misalignment view » où l'appréciation du taux de change réel entraîne une perte de compétitivité qui dégrade le solde du compte courant. L'autre point de vue « fundamentals view » considère que cette appréciation représente l'évolution réelle des fondamentaux qui altère l'équilibre épargne-investissement. Dans ce cas, toute appréciation réelle est une appréciation du taux de change d'équilibre<sup>1</sup>.

## 3-Taux de change réel d'équilibre

La question du niveau d'équilibre du taux de change réel est centrale pour principalement deux raisons, d'une part la surévaluation du change est perçue comme l'indicateur avancé de crise de change le plus fiable ( la crise de change est alors en quelque sorte le mécanisme naturel qui répond à cette distorsion du taux de change réel) ; d'autre part, l'enjeu est important en terme de politique économique puisqu'un décalage persistant du taux de change par rapport à son niveau d'équilibre est souvent associé à des mauvaises performances économiques.

Il apparaît donc primordial de s'intéresser à la détermination des taux de change réel d'équilibre. Les nombreux travaux dans ce domaine ont pour objet de mettre en évidence une

<sup>1</sup> - Ibrahim Onour, Norman Cameron, Parallel market and misalignment of official exchange rates, Journal of economic development, volume 22, number 1, June 1997 p 25.

<sup>2</sup> - Ibrahim Onour, Norman Cameron, op, cit, p 25.

<sup>1</sup>- Albert Marouani, Le rôle des marchés monétaire et financière dans le cadre de la zone EURO : Analyse comparative du Maroc, de la Tunisie, de la Turquie et d'Israël, Femise network, Février 2000 p 9

valeur de référence (niveau) de long terme, en fonction de variables fondamentales, vers laquelle doit converger le taux de change réel.

Théoriquement, il existe plusieurs théories traditionnelles (PPA, PTI...) et modernes (FEER, BEER, NATREX) qui permettent d'estimer le taux de change réel d'équilibre. Toutefois, la plus couramment utilisée est celle basée sur la théorie de la parité des pouvoirs d'achat<sup>2</sup>.

#### 4- La parité de pouvoir d'achat (PPA)

La théorie de la parité des pouvoirs d'achat ou PPA, qui fait dépendre les taux de change des prix relatifs entre pays est la relation la plus ancienne et la plus connue en économie internationale. Elle est apparue à l'Ecole Salamanque en Espagne, au 18ème siècle mais ses origines remontent aux économistes anglais du XIXème siècle comme Ricardo<sup>3</sup>.

Son concept est utilisé la première fois en tant que théorie de la détermination du taux de change dans les travaux de l'économiste suédois Gustav Cassel en 1918.

##### 4-1 Définition de la PPA

La PPA stipule qu'une somme donnée de monnaie nationale doit permettre d'acquérir le même panier de biens et services sur le marché domestique et sur un marché étranger. Par conséquent, elle représente le taux de change qui égalise la valeur unitaire de chacun des deux biens<sup>1</sup>.

Il existe deux versions de la théorie de la PPA absolue et relative.

##### 4-1-1 La PPA en version absolue

Cette forme s'applique en l'absence de toute entrave au commerce international (barrières tarifaires, barrières non tarifaires...) en supposant négligeables les coûts de transaction et d'information.

Cette version se fonde sur ce qu'on appelle la loi du prix unique.

##### 4-1-1-1 La loi du prix unique

Cette loi stipule qu'en l'absence de coûts de transport et de barrières à l'échange internationale, et plus généralement dans un régime de concurrence pure et parfaite, le prix d'un même bien devrait être identique dans tous les pays, dès lors qu'on l'exprime dans une monnaie commune, en d'autres mots, le taux de change égalise le niveau du prix d'un pays donné avec celui d'un autre pays ce qui s'écrit<sup>2</sup>:

$$P_t = E_t P_t^* \quad \text{Ou encore} \quad E_t = P_t / P_t^* \dots\dots\dots(1)$$

<sup>2</sup> - Lahcen Achy, op, cit, p 3

<sup>3</sup>- Robert Lafrance et Lawrence Schembri, , Parité des pouvoirs d'achat: définition, mesure et interprétation, département des Relations internationales, Revue de la banque du canada, 2002, p 30.

<sup>1</sup>- Joly Hervé, Prigent Céline, Sobczak Nicolas, Le taux de change réel: une introduction, Document de travail numéro 96-10, Novembre 1996, p 4.

<sup>2</sup> Robert Lafrance et Lawrence Schembri, op, cit, p 31.

En prenant les logarithmes, la forme de court terme de la version absolue peut s'écrire :

$$e_t = p_t - p_t^* \quad (\text{les lettres minuscules indiquent les logarithmes des variables concernées})$$

$P_t$  : valeur du panier représentatif en monnaie domestique à la période t.

$P_t^*$  : valeur de ce même panier en monnaie étrangère à la période t.

$E_t$  : taux de change nominal à la période t.

Les niveaux de prix nationaux et étrangers peuvent se réécrire comme suit :

$$P = \sum w_i p_i$$

$$P^* = \sum w_i^* p_i^*$$

Où  $w_i$  et  $w_i^*$  représentent les coefficients de pondération applicable au produit i du panier.

Cette relation peut s'exprimer à partir de la notion de taux de change réel en réécrivant la relation précédente<sup>3</sup>:

$$R = \frac{EP^*}{P} = 1$$

Dans cette version, la PPA stipule donc que le TCR (R) est constant et égale à 1

#### **4-1-2 La PPA en version relative**

Elle prend contrairement à la PPA absolue, l'existence de coûts de transport, de coûts d'information, de frais de transport qui empêchent l'égalisation stricte des prix exprimés en monnaie commune<sup>1</sup>.

$$E = \lambda P / P^*$$

$\lambda$ : constante désignant toute entrave au commerce international sus-mentionné

En termes réels, elle s'écrit comme suit :

$$R = \frac{EP^*}{P} = \lambda, \text{ soit en logarithme } r = e + p^* - p = \lambda$$

De cette relation, on conclue que la PPA en version relative suppose que le taux de change réel n'est plus alors supposé être égal à l'unité, mais il est supposé être constant dans le temps<sup>2</sup>.

Elle suppose aussi que l'évolution du taux de change entre deux pays s'ajustera pour contrebalancer l'effet de l'écart observé entre leurs taux d'inflation au fil du temps<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> Joly Hervé, Prigent Céline, Sobczak Nicolas, op, cit, p5.

<sup>1</sup>- Joly Hervé, Prigent Céline, Sobczak Nicolas, op, cit, p5.

<sup>2</sup>- Thierry MADIES, Jérôme CREEL, Quel taux de change retenir pour effectuer des comparaisons de prix dans le secteur des Télécommunications ?, rapport effectué pour SWISSCOM, 2004, p7.

<sup>3</sup>- Robert Lafrance et Lawrence Schembri, op, cit, p 31.

Il est possible de réécrire l'équation  $P_t = E_t P_t^*$  en fonction des taux d'inflation  $\text{inf}_t$  et  $\text{inf}_t^*$  de chaque pays <sup>4</sup>:

Puisque :

$$\text{inf}_t = \frac{P_{t+1} - P_t}{P_t} = \frac{dP_t / dt}{P_t}$$

$$\text{Et } \text{inf}_t^* = \frac{P_{t+1}^* - P_t^*}{P_t^*} = \frac{dP_t^* / dt}{P_t^*}$$

$$\frac{(E_{t+1} - E_t)}{E_t} = \frac{\text{inf}_t - \text{inf}_t^*}{1 - \text{inf}_t^*}$$

Où :

$E_t$  : le taux de taux de change à la période t.

$E_{t+1}$  : taux de taux de change à la période t+1.

$\text{inf}_t$  : taux d'inflation domestique à la période t.

$\text{inf}_t^*$  : taux d'inflation étranger à la période t.

Dans le cas où le taux d'inflation étranger  $\text{inf}_t^*$  est faible, la relation ci-dessus peut se réécrire comme suit:

$$\frac{(E_{t+1} - E_t)}{E_t} = \text{inf}_t - \text{inf}_t^*$$

D'après cette forme, l'évolution du taux de change nominal est semblable à celle de l'écart d'inflation. Autrement dit, le taux de change doit évoluer de façon à effacer les écarts d'inflation:

$$\Delta E = \frac{\Delta P}{\Delta P^*}, \text{ soit en logarithme: } \Delta e = \Delta p - \Delta p^*$$

## 5-La politique de change en Algérie

La politique de change en Algérie a connu différentes phases .Depuis l'indépendance, en 1962, et jusqu'en 1994, c'est une gestion administrée du taux de change du dinar algérien ,l'objectif de cette politique de change menée par les autorités monétaires durant cette période étant alors de maintenir l'équilibre de la balance des paiements et le financement de l'économie .

<sup>4</sup>– Richard Baillie, Patrick McMahon, Le marché des changes : Théorie et vérifications empiriques, Edition ESKA, 1997, p69.

Vers la fin des années quatre vingt, les circonstances qui régnaient à savoir, la récession mondiale, le contre-choc du prix du pétrole qu'a connu l'Algérie et l'assèchement des capitaux étrangers révèlent le dysfonctionnement de l'économie algérienne. Désormais, des réformes s'imposaient et le début de la transition vers une économie de marché va voir timidement le jour. C'est pourquoi les autorités monétaires ont entamé les premières initiatives d'une politique de change plus active.

L'année 1994 a connu l'abandon du système de changes fixes et le passage à un système plus souple: système de changes flexibles gérés. Ce dernier est marqué par le désengagement (relatif) des autorités monétaires en ce qui concerne l'évolution future du cours du dinar algérien.

### **5-1-Evolution du taux de change du dinar algérien**

Le dinar algérien et depuis sa création en 1964 à ce jour, est passé par différentes phases. Mais avant de les exposer, il est utile de donner un aperçu sur la façon dont est déterminée la valeur du dinar. Cette dernière est fixée en fonction d'un panier de monnaies.

Ce sont les autorités qui fixent le taux de change du dinar par rapport aux autres monnaies (le dollar, l'euro, le yen etc...). Dans ce panier, la relation dollar/euro prédomine. Quand l'euro monte par rapport au dollar, le dinar se déprécie par rapport à l'euro et s'apprécie par rapport au dollar.

En 1974, le taux de change du dinar algérien a été rattaché à un panier de monnaies dans lequel le dollar américain occupe une place importante. L'appréciation substantielle du dollar américain pendant la première moitié des années 80 a conduit à une forte hausse de la valeur réelle du dinar algérien (d'environ 50% au cours de la période 1980-1985), ce qui a diminué la compétitivité des exportations hors hydrocarbure et a stimulé les importations qui devenaient moins chères.

En 1986, l'économie algérienne a connu un contre-choc pétrolier affectant sérieusement les recettes pétrolières.

Cette situation a entraîné une diminution des réserves de change qui ont atteint leur plus bas niveau en 1990 (724,8 millions de dollars) depuis 1972 (285,1 millions de dollars). Les autorités monétaires ont répondu à cette érosion dramatique des recettes d'exportation du pétrole par des emprunts à l'étranger et en intensifiant les restrictions à l'importation. En parallèle, le dinar algérien s'est déprécié de 31% par rapport au panier entre 1986 et 1988. Les restrictions imposées sur l'allocation de devises a fait augmenter la demande des devises sur le marché informel.

Entre 1989 et 1991, le dinar algérien s'est déprécié de plus de 200% en termes nominaux afin de compenser les pertes des termes de l'échange au cours de cette période.

La situation catastrophique des paiements extérieurs a conduit à une forte dévaluation en 1991 faisant baisser la parité du dinar par rapport au dollar de plus de 100% par rapport à 1990.

Au cours des années 1991-1994, les taux de dépréciation nominale étaient en moyenne de 4% par an, ce qui porte la valeur du dinar algérien à environ 24 dinars par dollar sur le marché officiel. Les politiques budgétaires et monétaires ont conduit à la persistance de l'inflation qui était plus élevée en Algérie que chez les partenaires commerciaux. De ce fait, le dinar algérien s'est déprécié en termes réels de 50% entre Octobre 1991 et la fin de 1993.

En 1994, les autorités monétaires ont mis en place un programme d'ajustement dont l'objectif est de corriger la dépréciation réelle, ce qui a affecté la capacité de secteur des produits hors hydrocarbures. Ce programme a connu deux dévaluations du dinar (au total 70%) qui ont eu lieu entre Avril et Septembre 1994. Au cours de cette période, l'écart entre le taux de change officiel et le taux de change parallèle a enregistré 200%.

Depuis 1995, la politique de taux de change de l'Algérie est orientée pour maintenir la stabilité du taux de change réel vers un panier de monnaies pondérées en fonction de ses principaux partenaires commerciaux.

Entre 1995 et 1996, le TCER s'est apprécié de plus de 20% suivi d'une dépréciation de 13% entre 1998 et 2001.

Après une période de dépréciation réelle depuis le début de 2002, en raison de l'appréciation de l'euro contre le dollar américain, les autorités monétaires sont intervenues sur le marché des changes en 2003 pour réaligner le TCER à son niveau de la fin de 2002.

La banque centrale influe fortement le taux de change nominal sur le marché officiel, grâce à son intervention. La banque d'Algérie ajuste périodiquement la valeur du taux de change nominal afin d'atteindre son véritable objectif du TC.

En 2003, le TC demeure relativement stable avec cependant, une dépréciation du dinar par rapport à l'euro de plus de 7% en 2004 et 2005.

En 2006, 1 euro s'échange contre 91 dinars soit 1 dollar contre 69. Le dinar a donc continué de s'apprécier par rapport au dollar (5,5%) alors qu'il se dépréciant dans le même temps de 6% face à l'euro.

Le taux de change effectif réel à fin 2009 est resté proche de son niveau d'équilibre, avec une dépréciation moyenne d'environ 2 % contre une appréciation de 1,6 % en moyenne annuelle en 2008<sup>1</sup>.

---

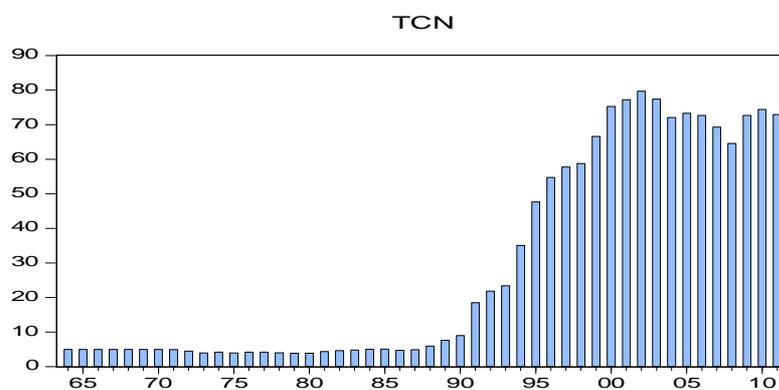
<sup>1</sup> – Rapport annuel de la Banque D'Algérie, 2009 , p 77.

L'intervention de la Banque d'Algérie sur le marché interbancaire des changes a eu pour résultat l'appréciation du taux de change effectif réel en moyenne annuelle (2,64 %) en 2010, tout en restant quasiment à son niveau d'équilibre à moyen terme (1,16 %)<sup>2</sup>.

Au cours de l'année 2011, en dépit de la volatilité accrue des cours de change des principales devises, l'intervention de la Banque d'Algérie sur le marché interbancaire des changes a permis que le taux de change effectif réel du dinar reste proche de son niveau d'équilibre, avec une appréciation moyenne annuelle de 0,25 %. Cette appréciation est la deuxième après celle de 2010 (2,64 %) qui a suivi une dépréciation de 1,6 % en 2009, année de choc externe de grande ampleur pour l'économie algérienne à en juger par la chute du prix du pétrole (- 37,73 %)<sup>3</sup>.

Le graphe suivant nous montre l'évolution du taux de change du dinar algérien par rapport au dollar durant la période allant de 1964 à 2011.

**Graph 1: Evolution du taux de change du dinar algérien contre le dollar durant la période allant de 1964-2011**



Source : Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

## 5-2- L'émergence du marché parallèle

Quand il y a un contrôle des changes rigoureux sur les transactions de change avec ou sans pénurie de devises, face à un risque de fuite de capitaux ceci aboutit à l'émergence de marché parallèle donc l'existence de ce dernier est inéluctable. Ce marché coexiste avec le marché officiel plus qu'il ne le remplace pas, il est toléré par les pouvoirs publics car le marché officiel n'offre pas toujours la possibilité de satisfaire les besoins de ses résidents en devises. L'Algérie, et depuis 1986, a commencé d'une certaine manière à tolérer l'existence du marché parallèle des devises en laissant notamment la possibilité pour toute personne d'ouvrir des comptes devises auprès des banques et d'y effectuer des opérations sans avoir à justifier la provenance des devises. Dans une étude intitulée "Parallèle currency markets in developing countries : Theory,

<sup>2</sup> - Rapport annuel de la Banque D'Algérie, 2010, p48

<sup>3</sup> - Rapport annuel de la Banque D'Algérie, 2011, p59

Evidence and Policy Implication'', P.R, Agénor<sup>1</sup> montre que l'émergence du marché parallèle ne constitue qu'une réponse aux restrictions légales limitant la vente d'un produit quelconque, ou plafonnement de son prix par les autorités ou à une combinaison de ces mesures.

En général, les causes qui poussent à faire naître ce type de marché de change sont similaires pour tous les pays. M. Agénor estime que l'apparition de marchés parallèles répond d'ordinaire aux restrictions limitant les échanges et les mouvements des capitaux avec l'extérieur et leur contrôle. Dans les pays à faible revenu, c'est souvent le gouvernement qui déclenche le processus en voulant réglementer les courants d'échanges. L'imposition de droits de douane, le contingentement des importations et l'interdiction d'importer certains produits, favorisent la contrebande et les facturations incorrectes en créant une demande excédentaire de biens importés à des prix illégaux puisqu'ils échappent indument à l'impôt. C'est ainsi qu'on crée une demande de devises illégale qui encourage l'offre et participe à l'émergence d'un marché de change parallèle qui prend de l'importance et se développe rapidement si la Banque Centrale n'est pas en mesure de satisfaire la demande au taux officiel ou se refuse à le faire<sup>1</sup>.

En Algérie, le contrôle de la Banque Centrale s'effectue à posteriori en ce qui concerne les transferts de bénéfices, dividendes et produits de cessions d'actifs opérés par des filiales étrangères implantées sur le territoire algérien.

Il est utile de signaler aussi que les travailleurs étrangers établis en Algérie préfèrent échanger une partie du salaire qui leur est versée en monnaie locale en euros pour l'envoyer vers leur pays d'origine. C'est le cas des chinois qui optent pour cette formule, préférant garder le strict minimum en dinars, juste pour leurs besoins de consommation.

En résumé, il faut dire que tant qu'il y aura un contrôle des changes, il y aura un marché parallèle des devises, qui se caractérise par un taux souvent élevé que celui du marché officiel. L'écart positif entre les deux taux - taux du marché parallèle et taux officiel- est appelé la prime du marché parallèle. Quant à la ressource de l'offre et de la demande sur les marchés parallèles, elles diffèrent d'un pays à un autre selon les mesures et les mécanismes des restrictions de changes appliqués par les autorités concernées. L'offre de devises provient généralement des travailleurs résidants à l'étranger, le passage d'exportation en contrebande, les touristes étrangers...

Quant à la demande de devises sur les marchés parallèles, elle s'exprime par :

- la fuite des capitaux à l'étranger.
- la demande des importateurs pour en payer des acomptes à leurs fournisseurs.
- les périodes de pèlerinage.

---

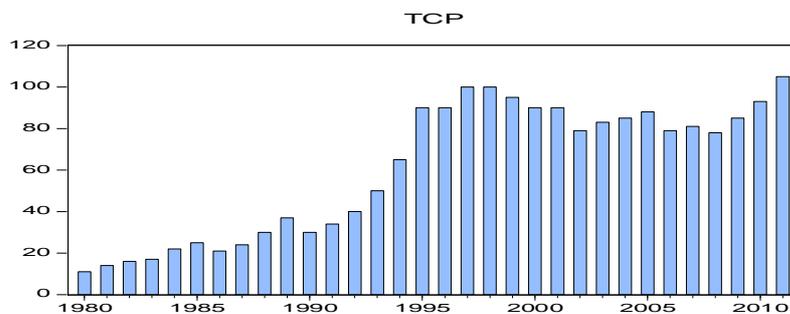
<sup>1</sup> - Yves Simon, Samir Mannai, Techniques Financières internationales, 7 édition, economica, 2002p 87.

<sup>1</sup> - Yves Simon, Samir, Op cit, p 87.

En exerçant des mesures restrictives de change accompagnées de politique de contingentement des importations, l'Algérie a connue ce type de marché, et ce, en 1974.

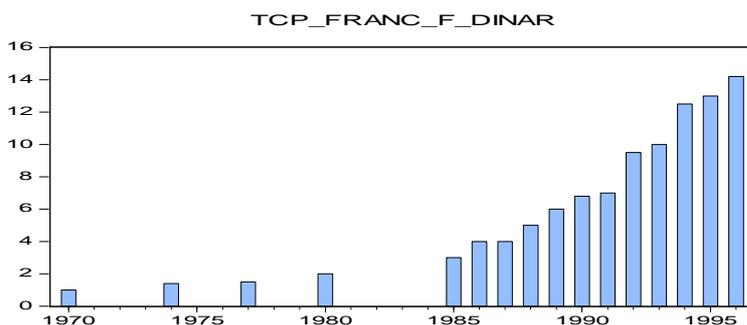
Les graphiques ci-dessous montrent l'évolution du dinar algérien dans le marché officiel et parallèle tant par rapport au dollar que par rapport au franc français et à l'euro depuis son apparition en Avril 2002.

**Graphe 2: évolution du taux de change du dinar algérien par rapport au dollar sur le marché parallèle durant la période 1980- 2011.**



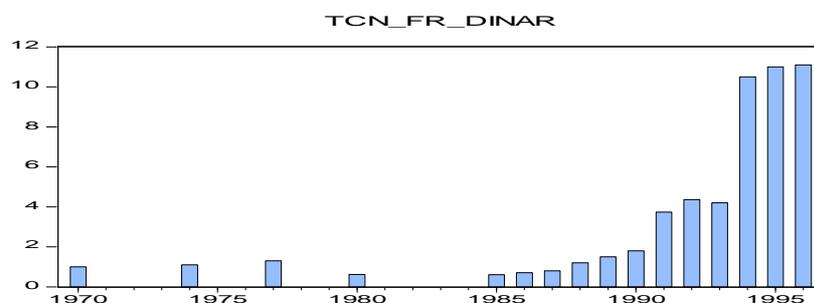
Source : Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

**Graphe 3: évolution du taux de change du dinar algérien par rapport au franc français sur le marché parallèle durant la période 1970- 1996.**



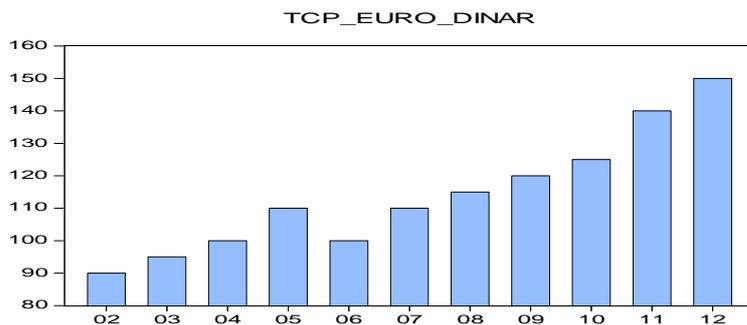
Source : Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

**Graphe 4: évolution du taux de change du dinar algérien par rapport au franc français sur le marché officiel durant la période 1970- 1996.**



Source : Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

**Graphe 5: évolution du taux de change du dinar algérien par rapport à l'euro sur le marché parallèle durant la période 2002- 2012.**



**Source :** Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

## 6-Application de la cointégration pour la validité de la PPA

Pour tester l'efficience du taux de change parallèle, on va s'appuyer sur la méthode de la cointégration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), et cela pour une période allant de 1980 à 2001. Le choix de cette période est justifié par la disponibilité des données concernant le taux de change parallèle du dollar par rapport au dinar algérien sur le marché informel.

Les séries des TCN, IPCA, IPCE ont été obtenues à partir de la base de données IFS (International Financial Statistique) tandis que la série TCP a été réalisée par les chercheurs à partir de différentes sources.

Dans ce contexte, on s'est intéressé au phénomène de la non stationnarité des séries chronologiques des IPCA et IPCE et du TCN, TCP et de la cointégration entre TCN, IPCA et IPCE d'un côté et TCP, IPCA et IPCE de l'autre, les calculs étant réalisés par le recours au logiciel EVIEWS

### 6-1 Conditions de cointégration

On dit que deux séries X et Y sont cointégrées si ces deux conditions sont vérifiées<sup>1</sup>:

- Elles sont affectées d'une tendance stochastique de même ordre d'intégration d.
- Une combinaison linéaire de ces séries permet de se ramener à une série d'ordre d'intégration inférieure.

### 6-2 Les étapes de la cointégration

Le test de la cointégration entre des variables se fait en deux étapes par les tests de Granger et Engle comme suit :

Etape 1: tester l'ordre de l'intégration des variables.

<sup>1</sup> - Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétique de cours, Economica 2008 p 176

Etape2: estimation de la relation à long terme

### Étape 1: tester l'ordre de l'intégration des variables

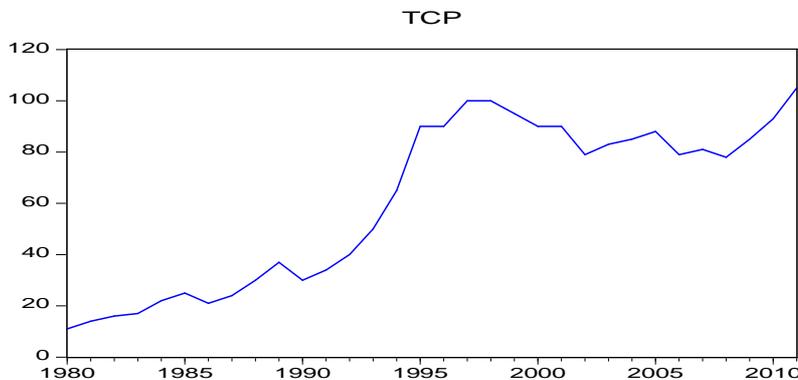
On va appliquer les tests de non stationnarité des variables suivantes:

- Taux de change parallèle (TCP)
- Indices des prix à la consommation de l'Algérie (IPCA)
- Indices des prix à la consommation des Etats Unis (IPCE)
- Taux de change nominal (IPCE)

La période d'analyse couvre les années allant de 1980 à 2011, soient 32 observations annuelles.

#### a- Taux de change parallèle

**Grphe 6 : évolution du taux de change du dinar algérien par rapport au dollar US sur le marché parallèle durant la période 1980- 2011.**



**Source :** Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

Les tests ADF sont fondés sur l'estimation par les MCO des trois modèles :

$$\text{Modèle 1 : } \Delta tcp_t = \rho tcp_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 2 : } \Delta tcp_t = \rho tcp_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 3 : } \Delta tcp_t = \rho tcp_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

On détermine tout d'abord la valeur de p qui minimise les critères de Akaike, de Schwarz et de Hannan-Quinn

**Tableau 1 : Valeur des critères AIC, SC et HQ pour le modèle 2.**

P	AIC (Akaike)	SC (Schwarz)	HQ (Hannan-Quinn)
<b>0</b>	<b>6.87</b>	<b>6.96</b>	<b>6.9</b>
1	6.88	7.02	6.93
2	6.93	7.11	6.98
3	7.01	7.25	7.08
4	7.13	7.42	7.22
5	7.09	7.43	7.19

**Source :** Auteurs (Eviews)

D'après les résultats obtenus, on retient la valeur de p la plus faible soit  $p=0$ , cela signifie que le test de ADF se ramène au test de Dickey-Fuller simple.

### Estimation du modèle 3 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : b=0$

Le coefficient de la droite de tendance n'est pas significativement différent de 0

$t_b^{\hat{}} = 0.99 < t_{tabulé}^{0.05} = 2.79$ , on rejette l'hypothèse d'un processus TS.

### Estimation du modèle 2 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : c=0$

$t_c^{\hat{}} = 1.82 < t_{tabulé}^{0.05} = 2.54$ , on accepte l'hypothèse  $H_0 : c=0$ .

### Estimation du modèle 1 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : \phi=1$

$t_{\phi}^{\hat{}} = 1.59 > t_{tabulé}^{0.05} = -1.95$ , on accepte l'hypothèse  $H_0 : \phi=1$

On conclue que le TCP est un processus non stationnaire de type DS. La meilleure méthode de stationnarisation consiste donc à passer aux différences premières.

**Tableau 2: résultats des tests de ADF**

Type de modèle	TCP en différence $t_{\phi}^{\hat{}}$	$t_{calculé}^{0.01}$	$t_{calculé}^{0.05}$	$t_{calculé}^{0.1}$
Modèle 3	-3.75	-4.29	-3.56	-3.21
Modèle 2	-3.84	-3.67	-2.96	-2.62
Modèle 1	-3.40	-2.64	-1.95	-1.61

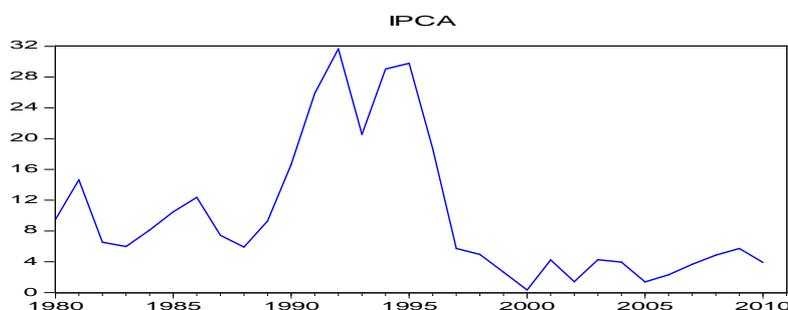
**Source :** Auteurs (Eviews)

On refuse, pour les trois modèles, l'hypothèse  $H_0 : \phi=1$  au seuil de 5% .Donc la série TCP est stationnaire de première degré.

### b) Indice des prix à la consommation de l'Algérie

On va étudier la série IPCA durant la période allant de 1980 à 2011, soient 32 observations annuelles.

**Graph 7 : évolution de IPCA durant la période 1980- 2011.**



**Source :** Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

Les tests ADF sont fondés sur l'estimation par les MCO des trois modèles :

$$\text{Modèle 1 : } \Delta ipca_t = \rho ipca_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipca_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 2 : } \Delta ipca_t = \rho ipca_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipca_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 3 : } \Delta ipca_t = \rho ipca_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipca_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

Premièrement, on détermine la valeur de p qui minimise les critères de Akaike, de Schwarz et de Hannan-Quinn. .

### Estimation du modèle 3 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : b=0$

Le coefficient de la droite de tendance n'est pas significativement différent de 0

$t_b^{\wedge} = 1.00 < t_{tabulé}^{0.05} = 2.79$ , on rejette l'hypothèse d'un processus TS.

### Estimation du modèle 2 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : c=0$

$t_c^{\wedge} = 1.07 < t_{tabulé}^{0.05} = 2.54$ , on accepte l'hypothèse  $H_0 : c=0$ .

### Estimation du modèle 1 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : \varnothing=1$

$t_{\varnothing}^{\wedge} = -1.18 > t_{tabulé}^{0.05} = -1.95$ , on accepte l'hypothèse  $H_0$  de racine unitaire

On conclue que le TCP est un processus non stationnaire de type DS. La meilleure méthode de stationnarisation consiste donc à un passage aux différences premières.

**Tableau 3: résultats des tests de ADF**

Type de modèle	IPCA en différence $t_{\varnothing}^{\wedge}$	$t_{calculé}^{0.01}$	$t_{calculé}^{0.05}$	$t_{calculé}^{0.1}$
Modèle 3	-4.70	-4.30	-3.57	-3.22
Modèle 2	-4.80	-3.67	-2.96	-2.62
Modèle 1	-4.80	-2.64	-1.95	-1.61

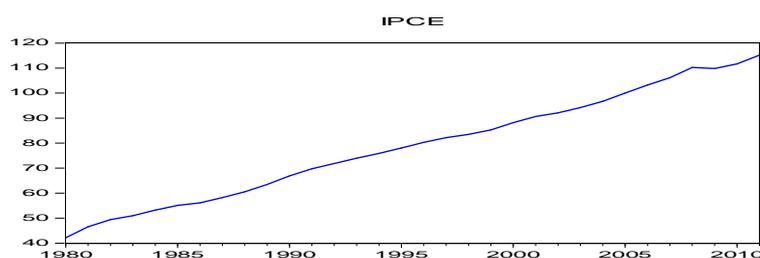
**Source :** Auteurs (Eviews)

On refuse, pour les trois modèles, l'hypothèse  $H_0 : \varnothing=1$ , donc, la série TCP est stationnaire de première degré.

### c) Indice des prix à la consommation des Etats Unis

On va étudier l'IPCE durant la période 1980- 2011, soient 32 observations annuelles.

**Graph 8 : évolution de l'IPCE durant la période 1980- 2011.**



**Source :** Auteurs, d'après les données issues de la base International Finacial Statistics (FMI)

Les tests s ADF sont fondés sur l'estimation par les MCO des trois modèles :

$$\text{Modèle 1 : } \Delta ipce_t = \rho ipce_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipce_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 2 : } \Delta ipce_t = \rho ipce_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipce_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 3 : } \Delta ipce_t = \rho ipce_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta ipce_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

On va tout d'abord, déterminer la valeur de p qui minimise les critères de Akaike, de Schwarz et de Hannan-Quinn.

**Tableau 4 : Valeur des critères AIC, SC et HQ pour le modèle 2 (Eviews)**

P	AIK (Akaik)	SC (Schwarz)	HQ (Hannan-Quinn)
0	2.79	2.88	2.82
<b>1</b>	<b>2.69</b>	<b>2.83</b>	<b>2.74</b>
2	2.72	2.91	2.78
3	2.83	3.07	2.92

**Source :** Auteurs (Eviews)

D'après les résultats obtenus on choisit p=1.

### Estimation du modèle 3 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : b=0$

Le coefficient de la droite de tendance n'est pas significativement différent de 0.

### Estimation du modèle 2 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : c=0$

$t_c^{\wedge} = 2.02 < t_{calculé}^{0.05} = 2.54$  , on accepte l'hypothèse  $H_0 : c=0$ .

### Estimation du modèle 1 :

Soit à effectuer le test  $H_0 : \rho=1$

$t_{\rho}^{\wedge} = 3.95 < t_{calculé}^{0.05} = -1.95$  , on accepte l'hypothèse  $H_0$  de racine unitaire

On conclue que le TCP est un processus non stationnaire de type DS. La meilleure méthode de stationnarisation consiste donc à un passage aux différences premières.

L'estimation du modèle 2 nous montre que le coefficient c est significativement différent de 0.

$t_c^{\wedge} = -4.64 < t_{calculé}^{0.05} = -2.96$  , donc la série IPCE est stationnaire de première degré.

### Etape2: Estimation de la relation à long terme

Puisque la condition nécessaire est vérifiée, on estime par les MCO la relation de long terme entre les variables:  $TCP_t = a_0 + a_1 IPCA + a_2 IPCE + \varepsilon_t$

$TCP = -45.70 + 0.07*IPCA + 1.34*IPCE$

(-3.28) (0.21) (8.73)

Le coefficient de l' IPCA n'est pas significativement différent de 0 puisque :

$t^* = 0.21 < t_{calculé} = 2.042$ . On va donc estimer la relation à long terme seulement entre TCP et IPCE comme suit:

$$TCP = -43.31 + 1.32*IPCE$$

(-3.97) (9.90)

Pour que la relation de la cointégration soit acceptée, le résidu  $e_t$  issu de cette régression doit être stationnaire:  $e_t = TCP_t - \hat{a}_1 IPCE_t - \hat{a}_0$

La stationnarité du résidu est testée à l'aide des tests DF ou DFA et après utilisation du critère de Schwarz ,on retient  $p=2$ .

**Tableau 5: résultats des tests de Dickey-Fuller Augmenté (p=2) sur le résidu.**

Variable	$t_{\hat{\phi}_1}$	t tabulé		
		1%	5%	10%
$e_t$	<b>-2.59</b>	<b>-2.64</b>	<b>-1.95</b>	<b>-1.61</b>

Source : Auteurs (Eviews)

Donc la série du résidu est stationnaire, on peut alors estimer les modèles à correction d'erreur.

#### Estimation du modèle à correction d'erreur

Lorsque des séries sont non stationnaires et cointégrées, il convient d'estimer leurs relations au travers d'un modèle à correction d'erreur (ECM).

On calcule d'abord le résidu (provenant du modèle précédent) décalé d'une période, soit :

$$e_{t-1} = TCP_{t-1} - 1.32 IPCE_t + 43.31.$$

On procède ensuite à l'estimation (par les MCO) du modèle:

$$\Delta TCP_t = \alpha_1 \Delta IPCE_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

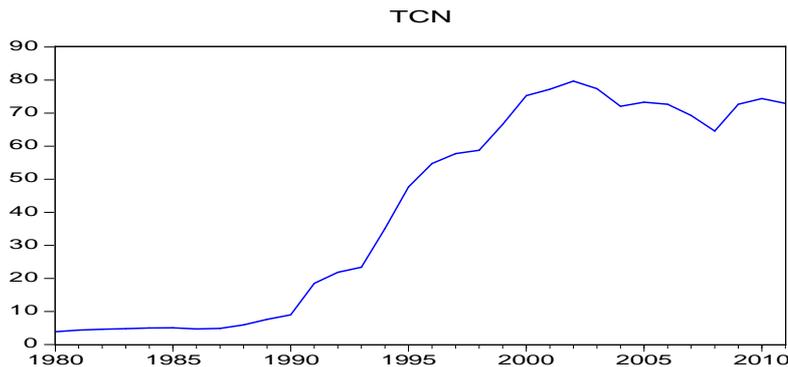
$$\Delta TCP_t = 5.51 - 1.04 \Delta IPCE_t - 0.12 e_{t-1} \quad \alpha_2 < 0$$

$$(1.54) \quad (-0.74) \quad (-1.46)$$

Les coefficients sont bien significativement négatifs. La représentation à correction d'erreur est donc validée.

#### d) Taux de change nominal

On étudie le TCN durant la période 1980- 2011, soient 32 observations annuelles.

**Graphe 9 : évolution du TCN durant la période 1980- 2011.**

**Source :** Auteurs, d'après les données issues de la base International Financial Statistics (FMI)

On procède aux tests de Dickey-Fuller Augmenté avec  $p=1$

Les tests ADF sont fondés sur l'estimation par les MCO des trois modèles

$$\text{Modèle 1 : } \Delta tcn_t = \rho tcn_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 2: } \Delta tcn_t = \rho tcn_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Modèle 3: } \Delta tcn_t = \rho tcn_t - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta tcp_{t-j+1} + c + b\varepsilon_t$$

**Tableau 6: Résultats des tests de Dickey-Fuller Augmenté**

Type de modèle	TCN en niveau $t_0^A$	$t_{calculé}^{0.05}$	TCN en différence $t_0^A$	$t_{calculé}^{0.05}$
Modèle 3	-1.63	-3.56	-2.96	-3.57
Modèle 2	-0.98	-2.96	-2.96	-2.96
Modèle 1	0.46	-1.95	-2.48	-2.62

**Source :** Auteurs (Eviews)

La série TCN est donc stationnaire de degré supérieur que les séries IPCE et IPCA. Cela veut dire que la série étudiée (taux de change nominal) n'est pas intégrée de même ordre (la procédure s'arrête ici), il n'y a pas de risque d'intégration.

### 7-Résultats de la cointégration

En conclusion, on peut dire que la cointégration entre TCN, IPCA et IPCE n'est pas soutenue, ce qui implique le rejet de l'hypothèse de la PPA de long terme de la valeur nominale du dinar algérien (TCN).

Par contre, en utilisant le TCP, la validité de la PPA est vérifiée dans le long terme. Cela va permettre de dire que le taux de change parallèle pourrait donner une idée sur la vraie valeur du dinar algérien. En d'autres termes, le taux de change nominal adopté par les autorités monétaires est surévalué, ce que veut dire que la différence entre les deux taux (officiel et parallèle) permet de donner une vision sur le mésalignement du taux de change mais de façon brute.

## 8-Résultats et recommandations

L'utilisation du taux de change parallèle comme indicateur du mésalignement permet de donner une vision sur le mésalignement du taux de change mais de façon brute parce qu'en réalité, le taux de change parallèle est plus volatile par rapport aux variations du taux de change réel à partir de son niveau d'équilibre. En outre, les périodes antérieures de la dévaluation du taux de change parallèle pourraient connaître des sauts spéculatifs imaginaires, ce qui n'est pas le cas du taux de change réel.

On peut donc dire que le taux de change parallèle ne reflète pas précisément l'ampleur du mésalignement.

Dans ce contexte, les autorités monétaires algérienne en adoptant la politique de flottement dirigé de la monnaie nationale cherchent d'un part à assurer la stabilisation du taux de change réel du dinar à son niveau d'équilibre qui participe à la promotion d'un climat favorable, et d'autre part à réduire l'écart entre les deux taux en fixant comme objectif l'extinction du marché parallèle et maintenir la stabilisation macroéconomique. Le Gouverneur de la banque a déclaré qu'il y aura une révision des plafonds de l'allocation de change qui vise à approfondir la convertibilité courante du dinar au profit des ménages pour restreindre leur recours au marché parallèle des devises.

## Références et Bibliographie

- 1- Lahcen Achy, Le dirham marocain : distorsion de change, dévaluation et réforme du régime de change, novembre 2000.
- 2- Ben Patterson, Dagmara Sienkiewics, Xavier Avila, Taux de change et politique monétaire, document de travail, éditeur parlement Européen, série affaires économiques, ECON 120 FR, 01-2001.
- 3- Dosse Toulaboe, Real exchange rate misalignment and economic growth in developing countries.
- 4- Joly Hervé, Prigent Céline, Sobczak Nicolas, Le taux de change réel: une introduction, Document de travail numéro 96-10, Novembre 1996
- 5- Ibrahim Onour, Norman Cameron, Parallel market and misalignment of official exchange rates, Journal of economic development, volume 22, number 1, June 1997.
- 6- Lahcen Achy, misalignment and exchange rate arrangement against the EURO, August 2000.
- 7- Albert Marouani, Le rôle des marchés monétaire et financière dans le cadre de la zone EURO : Analyse comparative du Maroc, de la Tunisie, de la Turquie et d'Israël, Femise network, Février 2000.

- 8- Yves Simon, Samir Mannai, Techniques Financières internationales, 7 édition Economica 2002.
- 9- Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétique de cours, Economica 2008.
- 10- Thierry MADIES, Jérôme CREEL, Quel taux de change retenir pour effectuer des comparaisons de prix dans le secteur des Télécommunications ?, rapport effectué pour SWISSCOM, 2004
- 11- Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport de la banque d'Algérie.
- 12- Rapports annuels de la Banque D'Algérie
- 13- International Financial Statistics (FMI)
- 14- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).

---

**Culture du dialogue : Algérie –Afrique sub-saharienne 1962-1988**Pr. BORSALI Fewzi<sup>1</sup>**Résumé**

La volonté de coopération interafricaine est une véritable expression d'une culture du dialogue, sur le plan non seulement multilatéral à travers les institutions, mais particulièrement bilatéral entre chacun des pays avec les autres. L'Algérie constitue l'objet d'étude de cette coopération à travers la chronologie de ses relations bilatérales avec l'Afrique sub-saharienne entre 1962 et 1988, centrée particulièrement sur l'analyse quantitative des accords et des domaines de coopération.

**Introduction**

Face et suite à la culture européenne de violence et domination (contre les indiens en Amérique, esclavage et colonisation en Afrique et ailleurs), les pays victimes de cette domination occidentale ont essayé de rétablir leur culture du dialogue après leurs indépendances. Cette culture du dialogue présuppose la reconnaissance de l'existence d'autrui, l'accepter dans un rapport de force équitable, partageant des spécificités et intérêts en commun: langues, expérience, culture, etc. Dans ce simple de travail de recherche nous essayons d'établir un constat du cas de l'Algérie avec les pays africains entre 1962 et 1988 afin de vérifier si cette culture du dialogue Sud-Sud est réelle à travers l'inventaire des visites, accords et échanges.

Cette banque de données chronologiques est élaborée essentiellement à partir du journal officiel, (JORA), de l'Annuaire de l'Afrique du Nord et de certaines revues et quelques journaux, disponibles au Centre de Recherche et Documentation en Sciences Humaines (Oran).

Cette banque de données relative à chaque pays africain (sauf l'Afrique du Nord) avec lequel l'Algérie s'est engagée à développer des échanges dans certains domaines, peut permettre à tout chercheur s'intéressant à l'histoire des relations de s'y référer, les compléter, et d'en examiner l'importance dans le cadre de l'évolution de cette culture du dialogue.

**1. Culture du dialogue**

L'évolution de l'existence humaine ne peut se faire en vase clos ; elle est immuablement liée au contact des différents groupes ethniques, religieux, économiques et culturels. Les pays africains n'en constituent pas une exception. Leur histoire commune et volonté de gérer en commun leur destinée, en dépit de certaines divergences d'option politique, les a encouragés à établir entre eux des relations bilatérales ou à créer de différentes organisations interafricaines, notamment l'OUA,

---

<sup>1</sup> Université d'Adrar

et d'autres spécifiques à certaines activités comme la Banque Africaine de Développement, ou l'organisation syndicale <sup>1</sup>

Ce n'est nullement l'intention ici de discuter de la philosophie de culture de dialogue, celle-ci émane dans notre cas, logiquement d'une volonté politique et d'un engagement envers autrui, en dépit des distances, moyens de communications et différentes langues officielles. Le Panafricanisme est l'exemple typique de cette volonté des pays africains de condamner la domination coloniale, l'exploitation, la discrimination et l'injustice et rester déterminés à collaborer ensemble dans la lutte pour l'indépendance et la dignité de l'être humain. L'histoire de ce mouvement a été étudiée par de nombreux africanistes. Le rassemblement des pays dans d'autres organisations du Tiers Monde non-aligné est une forme d'expression de la culture du dialogue pour affirmer leur existence et assurer leur destin.

## **2. Colonisation de l'Afrique sub-saharienne et indépendance**

Le développement du capitalisme en Europe amena les Européens à coloniser l'Afrique dont le partage graduel devint officiel à partir de la Conférence de Berlin en 1884-85. Après la première guerre mondiale les colonies allemandes : Togo, Cameroun, l'Est et le Sud-ouest africain, sont passées sous le mandat anglais, français et belge conformément à la résolution de la Ligue de Nations.

Tous les territoires étaient sous domination européenne notamment, française et anglaise en grande partie, portugaise, espagnole et belge, à l'exception du Libéria et l'Ethiopie. Cette dernière connut l'invasion italienne en 1936.

Pendant les années trente, l'ordre mondial établi par les puissances coloniales fut remis en question à la suite de l'invasion japonaise en Manchourie et Shangai et l'invasion allemande de la Pologne d'une part, les mouvements de protestation dans les colonies de l'Afrique occidentale, en Inde, dans les Indes occidentales et en Asie d'autre part. La deuxième guerre mondiale a accéléré le processus de décolonisation à la suite de laquelle les puissances coloniales n'avaient d'autres alternatives que d'accorder l'autonomie interne et l'indépendance ou faire face à une insurrection armée.

Les années cinquante constituent un prélude aux indépendances africaines durant la décennie qui suit. En 1951-52 la Grande Bretagne fait face à la crise du Canal de Suez en Egypte, au soulèvement des Mau Mau au Kenya ; la France avait à surmonter la guérilla dans les pays de l'Afrique du Nord : la Tunisie et au Maroc entre 1952 et 1956 et la guerre de libération en Algérie à partir de 1954. Tous ces soulèvements et d'autres mènent à l'indépendance de la

---

<sup>1</sup> Borsali Fewzi, *Chronologie des rencontres interafricaines*, Oussour, (revue scientifique du laboratoire de recherche en histoire, Université d'Oran), N°4-5, Juin 2004

Libye en 1951, la Tunisie, le Maroc et le Soudan en 1956, le Ghana en 1957, suivis par la Guinée et la République Centrafricaine en 1958.

La décennie qui suit connaît l'indépendance de 31 colonies et le début des guerres de libération dans l'Afrique lusophone ; en effet, 17 colonies accèdent à l'indépendance en 1960, en grande partie des anciennes colonies françaises : Dahomey (Benin), Haute Volta (Burkina Faso), Côte d'Ivoire, Mali, Mauritanie, Sénégal, Tchad, Niger, Togo, Cameroun, Gabon, Congo (Brazzaville), Madagascar, Congo Léopoldville (Zaïre), Nigéria, Somalie et la Tanzanie. En 1962, c'est le cas de l'Algérie, Burundi, Rwanda et l'Ouganda, et l'année qui suit voit le Kenya et la Sierra Leone obtenir leur indépendance, suivis par le Malawi et la Zambie en 1964, la Gambie en 1965, le Botswana et le Lesotho en 1966, et enfin le Swaziland, la Guinée équatoriale et l'île Maurice en 1968. Ce processus de décolonisation ou libération a certainement encouragé d'autres, à remettre en cause le système colonial, particulièrement en Angola à partir de 1961, en Guinée Bissau en 1963, au Mozambique en 1964 et en Rhodésie à partir de 1966.

Les autres territoires africains encore sous la domination coloniale arrivent à accéder à leur indépendance durant les deux décennies qui suivent: la Guinée Bissau en 1974, l'Angola, le Mozambique, le Cap Vert, Sao Tomé et Príncipe, les Iles Comores et les Seychelles en 1975, le Djibouti en 1977, la Rhodésie (Zimbabwe) en 1980. Quant à la Namibie et l'Erythrée, elles deviennent indépendantes en 1990 et 1993 respectivement<sup>1</sup>.

### **3. Efforts de coopération interafricaine**

La culture du dialogue interafricain existe depuis des siècles, avant et après la colonisation, à travers le commerce saharien, les mouvements panafricanistes, et les conférences internationales (Bandoeng). Le premier congrès panafricaniste eut lieu à Londres en 1900 et s'est développé tout au long de la première partie du 20<sup>ème</sup> siècle en changeant ses revendications réformistes en exigences d'auto-détermination<sup>2</sup>. Après son indépendance en 1957, le Ghana, sous Nkrumah, ancien membre actif du Congrès panafricain de Manchester en 1945, organisa la première conférence de l'organisation des peuples africains à Accra en 1958, qui fut suivie par une deuxième conférence deux années plus tard à Addis-Abeba. Etant conscients de la nécessité de la solidarité entre eux, les nouveaux états africains restent déterminés à créer les fondations d'une institution commune en dépit de leurs divergences idéologiques : le bloc de Brazzaville de 1960 regroupant les états africains y compris Madagascar, le bloc de Casablanca en janvier 1961, regroupant trois états africains, le Maroc, l'Egypte et le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne (GPRA). Une série de réunions constitue l'expression de la volonté de ces pays de pouvoir s'unir pour un avenir meilleur : En mai 1961 à Monrovia, Libéria, se

<sup>1</sup> Voir Tableau 1: liste des pays africains, pouvoir colonial, date d'indépendance et langues officielles

<sup>2</sup> Voir Geiss, I, *The Pan African Movement*, Methuen, London 1974, Langley, J.A *Pan Africanism and Nationalism in West Africa 1900-1945, a Study in Ideology and Social Class*, Clarendon, Oxford, 1973

rassemblent la plupart des chefs d'Etat de l'Afrique indépendante sauf les trois du groupe de Casablanca ; la conférence de Lagos en janvier 1962 apparaît comme une consolidation de l'Afrique réformiste et réaliste, la conférence d'Addis-Abeba en mai 1963 rassemble autour du négus Haïlé Sélassié 32 chefs d'Etat et des délégués africains. Et finalement, la conférence des ministres des Affaires étrangères en mai 1963 déclare l'accord de tous qu'il n'y a plus de charte de Monrovia ni de charte de Casablanca, c'est la création de l'organisation future de l'Afrique<sup>1</sup>.

L'Organisation de l'Unité Africaine avait à faire face à un nombre de problèmes entre états africains, car le processus après indépendance rencontra des difficultés internes et des coups d'état<sup>2</sup>. Des conflits frontaliers ont lieu à la suite de la remise en cause des frontières établies par les puissances coloniales ainsi que des conflits d'ordre ethnique pour lesquels l'OUA a créé des commissions de conciliation notamment pour le différend Ruanda - Burundi en 1962, algéro-marocain en 1963, Ethiopie-Somalie en 1964, le Congo en 1965, le Ghana et ses voisins en 1966, le Biafra en 1969, la Guinée en 1970 etc.

Ces efforts d'ordre politique n'ont de valeur que lorsqu'ils aboutissent à des échanges réels multilatéraux ou encore bilatéraux ; effectivement, des institutions ont été créées pour améliorer leur coopération en matière d'agriculture, pêche, économie, chemin de fer, l'organisation du travail, PTT et syndicats. Les échanges se sont étendus aux domaines éducatif et culturel, scientifique et technique, formation professionnelle, jeunesse, la radio et télévision ainsi que le journalisme et l'information<sup>3</sup>. Ce cadre global est en partie la force motrice de la coopération bilatérale entre l'Algérie et chacun des pays africains.

#### **4. Efforts de coopération algéro-africaine**

La compréhension de l'histoire des relations algéro-africaines est certainement liée à l'histoire de chacune des parties concernées, à travers leurs intentions, institutions et politiques, mais il ne s'agit pas ici d'analyser les événements, facteurs favorables ou obstacles à la coopération, car ceci nécessite l'existence des archives disponibles et accessibles afin d'élaborer une étude historique objective. La tâche consiste simplement à présenter une base de données relative à cette coopération d'un point de vue quantitatif et indiquer les domaines que couvrent cette coopération entre 1962- et 1988.

La domination coloniale française commence en Algérie à partir de 1830 et finira 132 années plus tard à la suite de 8 années de guerre de libération entre 1954 et 1962. Entre Juillet 1962 et 1988, quatre présidents dirigent le pays : Ferhat Abbas (juillet- septembre 1962), suivi par Ahmed Ben Bella (septembre 1962-juin 1965), déposé à la suite d'un coup d'état par Houari

<sup>1</sup> Cornevin H. L'histoire de l'Afrique contemporaine' Payot, 1978, p 340-350

<sup>2</sup> Voir Tableau II concernant les coups d'état par pays entre leur indépendance et 1988

<sup>3</sup> Borsali Fewzi, op cit. 2004

Boumediene, lequel devient président entre juin 1965 jusqu'à sa mort en 1978. Pendant une courte période, Rabah Bitat est chargé de l'intérim de l'état avant la désignation d'un successeur. En 1979, Le FLN, parti unique, choisit Chadli Bendjedid qui dirigera le pays jusqu'en 1992. Bien que la période de 27 ans entre 1962 et 1989 connaît la formation de 13 gouvernements; cinq ministres uniquement se sont succédé au ministère des affaires étrangères: Mohamed Khemisti (septembre 1962- avril 1963), Bouteflika Abdelaziz (septembre 1963- mars 1979), Mohammed Seddik BenYahia (mars 1979-janvier 1984), Ahmed Taleb Ibrahimi (janvier 1984-novembre 1988) et Boualem Bessaiah (novembre 1988-juin 1991).

En 1976 une charte nationale définit toutes les grandes orientations du pays, mais la dictature du parti unique, le Front de Libération Nationale (FLN), est remise en cause; des émeutes comme le printemps berbère en 1980, celles de Constantine et d'autres émeutes générales en octobre 1988, expriment le mécontentement de certaines catégories sociales et aboutissent à une nouvelle constitution approuvée par référendum instituant le multipartisme.

Le développement économique initialement d'orientation socialiste mène aux nationalisations des secteurs clés tels que les hydrocarbures, mines, et banques. Une politique de réforme et de plans de développement couvre presque tous les domaines: agriculture, industrie, éducation, santé dont la gestion reste cependant sous le monopole de l'état dont la libéralisation commence à voir le jour à la fin des années 1980.

Suite à son admission à l'ONU trois mois après son indépendance, l'Algérie affirme de nouveau ses principes de lutte contre l'injustice et la domination coloniale: elle participe aux différentes manifestations interafricaines comme le premier sommet panafricain à Addis-Abeba en 1963, organise chez elle le 4<sup>ème</sup> sommet des pays non-alignés en 1973, reste déterminée à lutter pour un nouvel ordre économique international dans les années 1970, et soutient les mouvements de libération :ANC (l'Afrique du Sud), MPLA (Angola), PAIGC (Guinée Bissau), etc. Ses relations avec les pays africains expriment cette volonté pour l'entraide, et la lutte contre la dépendance économique. C'est autour de cet esprit que s'est construite la politique africaine de l'Algérie.

Le nombre de pays déjà indépendants avec lesquels des accords ont été signés entre 1962 et 1988 s'élève à 35<sup>1</sup>; les sources consultées n'indiquent pas l'existence des accords avec les pays suivants : République Centrafricaine, Guinée Equatoriale, Djibouti, Somalie, Kenya, Malawi, Swaziland, et Maurice. Quant aux autres, ils sont répartis géographiquement comme suit:

---

<sup>1</sup> Voir Tableau III: Récapitulatif concernant la liste des pays et les accords

-L'Afrique de l'Ouest francophone comprend 8 états: Mali avec 23 accords, Sénégal (17), Guinée (13), Niger (12), Cote d'Ivoire (11), Togo (8), Bénin (6), et Burkina Faso (2).

-L'Afrique de l'ouest anglophone comprend 5 états: Ghana avec 5 accords, Nigéria (4), Sierra Léone (4), Libéria (2) et Gambie (2).

-L'Afrique de l'Ouest lusophone (ancienne colonies portugaises) avec 2 états: Guinée Bissau avec 8 accords, et le Cap Vert (3).

-L'Afrique centrale francophone comprend 5 états: Congo (17), Cameroun (8), Zaïre (3), Gabon (4), et Tchad (1).

-L'Afrique centrale lusophone comprend 2 états: Angola (7), Sao Tomé et Príncipe (3).

-L'Afrique orientale francophone comprend 5 états: Madagascar avec 6 accords, Rwanda (4), Seychelles (3), Burundi (3), Iles Comores (1).

-L'Afrique orientale anglophone comprend 5 états: Tanzanie (4), Ouganda(3), Zambie (3), Zimbabwe (3), et Ethiopie (3)

-L'Afrique orientale lusophone avec 1 état: Mozambique (4)

-Le Sud Africain exclusivement anglophone comprend 2 états: Botswana avec 1 accord, Lesotho (1)

Il ressort de cet état que l'Afrique de l'Ouest se classe la première avec 120 accords suivie par l'Afrique Centrale avec 43 accords, l'Afrique orientale avec 37 accords et le Sud Africain avec 2 accords. Il est à remarquer que la grande partie des accords sont signés avec les pays d'Afrique francophone: 92, 33 et 17 avec respectivement l'Afrique occidentale, centrale et orientale, faisant un total de 142 accords, alors que les pays d'Afrique occidentale anglophone n'ont signé que 17 accords, Afrique orientale anglophone 16 et celle du Sud Africain uniquement 2 accords faisant un total de 35 accords. Les pays de l'Afrique lusophone totalisent 25 accords répartis comme suit: 11,10, et 4 pour la région occidentale, centrale et orientale respectivement <sup>1</sup>.

Les sources utilisées montrent que les accords sont parfois signés pour inclure plusieurs domaines à la fois et ne sont pas limités exclusivement à un seul. Les différents domaines couvrant cette coopération sont au nombre de 25: commerce, économie, finance, douanes, agriculture, pêche, industrie, mines, transport, technique, scientifique, télécommunications, éducation, formation professionnelle, la presse et l'information, culture, sport, jeunesse, social, santé, judiciaire, police, politique (partis) et création de comités mixtes <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> voir Tableau III

<sup>2</sup> Voir Tableau IV et V : Le tableau IV indique le classement des domaines inclus dans les accords signés entre 1962 et 1988. Si l'on considère que chaque domaine représente un accord en soi, le total s'élève ainsi à 314 pendant une période de 27 ans, avec une moyenne supérieure à 11 par année. Il est évident que les échanges de type commercial, économique et culturel figurent parmi les priorités de l'Etat algérien avec 56, 28 et 33 respectivement.

**Conclusion**

En dépit de l'instabilité politique dans la grande partie des pays africains, les relations algéro-africaines se sont consolidées pour réaliser relativement un idéal de solidarité et d'indépendance tant sur le plan bilatéral que multilatéral. L'étude quantitative montre que la culture du dialogue est instaurée avec les pays d'Afrique francophones plus que ceux de l'Afrique anglophone ou lusophone.

**Bibliographie**

Journal Officiel de la République Algérienne

Annuaire de l'Afrique du Nord

Revue Machrek-Maghreb

1. Borsali Fewzi, *Chronologie des rencontres interafricaines*, Oussour, (revue scientifique du laboratoire de recherche en histoire, Université d'Oran), N°4-5, Juin 2004

Benot, Yves, *Les Indépendances Africaines*, Maspero, Paris, 1975

3. Cornevin H., *L'histoire de l'Afrique contemporaine* Payot, Paris, 1978,

4. Geiss, I, *The Pan African Movement*, Methuen, London 1974,

5. Langley, J.A *Pan Africanism and Nationalism in West Africa 1900-1945, a Study in Ideology and Social Class*, Clarendon, Oxford, 1973

**Annexes :****L'Algérie et l'Afrique de l'Ouest  
1962-1987****1. Benin**

*Ancienne colonie française devenue indépendante le 1 août 1960 sous la dénomination République du Dahomey jusqu'en 1975 pour devenir le Benin, dont la langue officielle est la langue française.*

**11 juillet 1974:** signature à Alger d'un accord créant une compagnie algéro-dahoméenne de navigation maritime. L'Algérie détient 49% des parts et le Dahomey 51% et dont le siège sera à Cotonou, ratifié par une ordonnance 74-78 du 21.8.1974. JORA (71), 3.9.1974= 758-761.

**15 avril 1976:** signature à Alger d'un accord commercial entre l'Algérie et le Bénin, relatif à la mise en place d'une commission mixte de coopération et d'une chambre mixte de commerce, politique d'achats groupés.

**16 juillet 1976:** ordonnance 76-59, portant ratification de l'accord commercial entre le Gouvernement de la RADP et le Gouvernement de la République Populaire du Bénin, signé à Alger le 15 avril 1976. JORA (68), 24.8.1976 820.

**16 juillet 1976:** ordonnance 76-60, portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, scientifique, technique et culturelle entre la RADP et la République Populaire du Bénin signé à Alger le 15 avril 1976. JORA (68) 24.8.1976 = 820.

**22 août 1979:** signature entre l'Algérie et le Bénin d'un procès verbal d'entretien portant sur la coopération culturelle, économique et sur les transports, et création prochaine d'une chambre mixte de commerce.

**28 octobre 1979:** signature à Cotonou d'un accord de coopération algéro-béninoise portant sur l'accroissement du volume des échanges entre les deux pays dans les domaines économique, commercial, scientifique et technique.

**19 mars 1980:** signature à Alger d'un procès verbal algéro-béninois sur les conditions des réalisations des projets agricoles et de l'assistance technique et de la formation professionnelle.

**28 mai 1980:** signature à Alger d'un accord entre l'Algérie et le Bénin pour la suppression des visas entre les deux pays.

**21 février 1981:** décret 81-18 portant ratification de l'accord portant suppression du visa entre la RADP et la République Populaire du Bénin, signé à Alger le 28 mai 1980. JORA (8), 24.2.1981 = 122-123

**2. Cap Vert**

*Les Iles du Cap Vert furent découvertes par les Portugais en 1446, et le Cap Vert devint une colonie en 1879 avec la Guinée Bissau. Une lutte armée contre le colonisateur fut organisée par le mouvement de libération le PAIGC, et accéda à l'indépendance en 1975.*

**10 mai 1976:** signature à Alger de deux accords de coopération entre l'Algérie et les Iles du Cap Vert en matière de transport maritime (formation professionnelle) et aérien (exploitation).

**27 juillet 1976:** décret 76-127 portant publication de l'accord relatif aux transports et navigation maritime entre l'Algérie et les Iles du Cap Vert, signé à Alger le 10 mai 1976 (JORA (72) du 8 septembre 1976= 860-62

**27 juillet 1976:** ordonnance 76-72 portant ratification de l'accord entre la RADP et la République des Iles du Cap Vert, relatif au transport aérien, signé à Alger le 10 mai 1976. JORA (72), du 8 septembre 1976 = 856-59

**12 août 1976:** signature d'un accord de coopération en matière de santé et des affaires sociales entre l'Algérie et les Iles du Cap Vert.

**26 mars 1983:** décret 83-205 portant ratification de l'accord portant création d'une commission mixte algéro-cap verdienne, signé à Alger le 4 novembre 1982. JORA(13) du 29 mars 1983 =574-5

**3. Cote d'Ivoire**

*Devenue une colonie française en 1893, territoire d'outre mer en 1946 et obtint son indépendance en 1960, utilisant le français comme langue officielle.*

**21 août 1962:** visite à Alger d'une mission économique de la Cote d'Ivoire.

**8 février 1965:** signature d'un accord commercial avec la Cote d'Ivoire valable pour un an et rétablissement des échanges entre les deux pays.

**19 mai 1965:** signature à Abidjan de l'accord commercial algéro-ivoirien paraphé le 8 février 1965.

**23 juillet 1965:** l'ambassadeur de la Cote d'Ivoire présente ses lettres de créance.

**30 septembre 1966:** signature d'un protocole d'accord commercial entre l'Algérie et la Cote d'Ivoire.

**12 novembre 1966:** paraphe d'un accord entre l'Algérie et la Cote d'Ivoire.

**16 février 1967:** signature à Alger d'un accord aérien algéro ivoirien portant sur l'établissement d'une ligne Alger-Abidjan.

**23 janvier 1968:** ordonnance n°68-8 portant ratification de l'accord entre l'Algérie et la Cote d'Ivoire.

**14 septembre 1974:** réunion de la commission mixte algéro-ivoirienne: réaménagement et extension de l'accord commercial de 1965.

**22 décembre 1975:** à Abidjan, signature d'un accord de coopération APS et Agence Ivoirienne de Presse.

**28 avril 1978:** accords algéro-ivoiriens actualisant l'accord commercial de 1965 et visant à accroître les échanges entre les deux pays.

**17 janvier 1980:** signature à Abidjan d'un contrat d'achat du café entre l'Algérie et la Cote d'Ivoire destiné à couvrir les besoins de l'Algérie en 1980.

**16 mai 1981:** signature d'accords de coopération algéro-ivoirienne de coopération économique, culturelle et scientifique.

**18 décembre 1982:** décret 82-464 portant ratification de l'accord portant création d'une commission mixte de coopération algéro-ivoirienne, signé à Yamoussoukro le 13 mai 1981. JORA (53), 18 décembre 1982= 1773-4

**9 avril 1983:** décret 83-249 portant ratification de l'accord commercial entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Cote d'Ivoire, signé à Abidjan le 28 avril 1978. JORA(15), 12 avril 1983= 666-68

**9 avril 1983:** décret 83-250 portant ratification de l'accord de coopération culturelle entre le

gouvernement de la RADP et le gouvernement de la Cote d'Ivoire, signé à Yamoussoukro le 13 mai 1981. JORA(15), 12 avril 1983= 668-9

**9 avril 1983:** décret 83-251 portant ratification de l'accord de coopération économique, scientifique et technique entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de Cote d'Ivoire, signé à Yamoussoukro le 13 mai 1981. JORA (15) 12 avril 1983= 670-71

#### 4. Gambie

*Les Anglais se sont établis dans la Gambie en 1783, elle accède à l'indépendance en 1965.*

**8 octobre 1978:** signature d'un accord commercial concernant l'échange de produits alimentaires avec la Gambie.

**20 mars 1980:** signature à Alger d'un accord de coopération économique, technique, scientifique et culturelle entre l'Algérie et la Gambie.

#### 5. Ghana

*La colonisation britannique commença sur les cotes en 1821 pour s'étendre sur tout le territoire jusqu'en 1900. Le Mouvement de désobéissance civile organisé par le parti de Nkrumah (CPP) mena le pays vers l'indépendance en 1957.*

**23 septembre 1963:** signature d'un accord algéro-ghanéen portant sur la création d'une ligne aérienne Alger-Accra.

**27 août 1971:** rétablissement des relations diplomatiques avec le Ghana.

**9 septembre 1972:** signature d'un accord commercial entre l'Algérie et le Ghana. Ratifié par ordonnance 72-55 du 18 octobre 1972. JORA (89), 7 novembre 1972= 1147-48.

**4 janvier 1974:** selon *Middle East Economic Digest*, l'Algérie et le Ghana ont conclu un accord d'échange de pétrole contre du bois et du cacao.

**16 février 1988:** décret 88-31 du 16 février 1988 portant ratification de l'accord portant création d'une commission mixte de coopération entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de

la République du Ghana, signé à Alger le 11 novembre 1981. JORA (7) 17.décembre 1988= 203-4.

## 6. Guinée

*Le pays est devenu une colonie française en 1893 et obtient son indépendance en 1958.*

**11 novembre 1964:** 3 accords sont signés entre l'Algérie et la Guinée: commercial, de paiement et de coopération culturelle.

**21 juin 1966:** décret 66-193 portant publication de l'accord culturel entre le gouvernement de la République de Guinée et le gouvernement de la RADP, signé à Alger le 11 novembre 1964. JORA (56) 1 juillet 1966= 638-9.

**7 avril 1967:** signature d'un accord de coopération entre APS et 'Agence guinéenne de Presse

**7 juillet 1967:** signature d'un accord culturel algéro-guinéen à Alger lors de la visite du Ministre guinéen de la Culture.

**18 juin 1969:** signature d'un accord commercial algéro guinéen pour 1969-70.

**29 juillet 1969:** ordonnance 69-63, portant ratification de l'accord commercial entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Guinée, signé à Alger le 11 novembre 1964. JORA (68) 12 août 1969 = 1670

**18 septembre 1969:** avis n°60 relatif aux relations financières entre la RADP et la République de Guinée. JORA (92) 31 octobre 1969= 1059

**10 mars 1970:** signature d'un protocole d'échanges commerciaux avec la Guinée.

**18 novembre 1971:** signature d'un accord commercial algéro-guinéen portant sur un volume des échanges de 400.000 dinars. Octroi par l'Algérie d'un prêt de 300.000DA pendant 5 ans.

**12 juillet 1972:** signature entre l'Algérie et la Guinée de 4 accords : maritime, commercial à long terme, accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique, accord relatif au transport aérien.

**23 septembre 1972:** signature à Alger avec la Guinée d'un protocole de coopération culturelle, scientifique et technique pour 1972-73 et d'un accord d'assistance technique et de coopération en matière de police.

**18 octobre 1972 :** ordonnance 72-52 du 18 octobre 1972 portant ratification de l'accord commercial à long terme entre la RADP et la République de Guinée, signé à Alger le 12 juillet 1972. JORA (92) 17 novembre 1972= 1186

**18 octobre 1972:** ordonnance 72-53 du 18 octobre 1972 portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique entre la RADP et la République de Guinée, signé à Alger le 12 juillet 1972 JORA (91) 14 novembre 1972 = 1166

**18 octobre 1972:** ordonnance 72-54 du 18 octobre 1972 portant ratification de l'accord relatif au transport aérien entre le gouvernement d la RADP et le gouvernement de la République de Guinée, signé à Alger le 12 juillet 1972. JORA (91) 14 novembre 1972= 1167.

**18 octobre 1972:** décret 72-220 du 18 octobre 1972 portant publication de l'accord relatif aux transports et navigation maritimes entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Guinée, signé à Alger le 12 juillet 1972. JORA (92) 17 novembre 1972= 1188-89

**6 juillet 1974:** signature du PV de la commission mixte algéro-guinéenne : l'Algérie accordera en 1974-75 35 bourses d'enseignement supérieur et 5 bourses d'ingénieur météorologique, des échanges de professeurs sont prévus entre les universités.

## 7. Guinée Bissau

*Devenu une colonie portugaise en 1879, et après une lutte armée organisée par le parti PAIGC depuis les années 1950, la Guinée Bissau force le Portugal à reconnaître l'indépendance du pays en 1974.*

**26 septembre 1973:** reconnaissance de la République de Guinée Bissau proclamée dans les régions libérées.

**25 février 1975:** ordonnance du 27 février 1975 portant ratification de l'accord entre la RADP et

la République Guinée Bissau relatif au transport aérien, signé le 5.2.1975 à Alger. JORA (23) 21.3.1975= 282-85.

**2 septembre 1975:** signature avec la Guinée Bissau d'un accord pour la constitution d'une société mixte de pêche algéro-guinéenne dont l'Algérie détiendra 49%, ratifié par une ordonnance n°75-72 du 12 novembre 1975, JORA (98), 9 décembre 1975= 1046-47

**3 septembre 1975:** signature à Alger d'un accord économique et commercial avec la Guinée Bissau.

**13 octobre 1975:** signature à Alger d'un accord de paiement avec la Guinée Bissau.

**30 décembre 1975:** ordonnance n°75-92 portant ratification de l'accord commercial entre la RADP et la Guinée Bissau signé à Alger le 3 septembre 1975, JORA (4), 13 janvier 1976= 34

**13 janvier 1976:** ordonnance n°76-1 portant ratification de l'accord de paiement signé à Alger le 13. Octobre 1975. JORA (4) 13 janvier 1976= 34

**22 mai 1976:** signature à Alger d'un contrat entre l'Algérie et la Guinée Bissau pour la réalisation dans ce pays d'un programme agricole.

**2 février 1977:** accord Algérie Guinée Bissau en matière de développement et en vue d'échanger des expériences dans le domaine des communications.

**17 avril 1982:** signature à Bissau d'un accord instituant une commission mixte de coopération entre l'Algérie et la Guinée Bissau. Cet accord de coopération concerne la pêche, l'énergie, la radiodiffusion, la santé, la formation des cadres et le tourisme.

**16 juin 1987:** signature d'un accord de coopération à la suite de la visite du vice ministre de la pêche en Guinée Bissau.

## 8. Haute Volta (Burkina Faso)

*Protectorat français entre 1919 et 1932 date de son incorporation dans le Soudan Français jusqu'en 1947 lorsque la Haute Volta redevient une unité administrative jusqu'à son indépendance en 1960.*

**10 janvier 1967:** établissement des relations diplomatiques au niveau des ambassadeurs entre l'Algérie et la Haute Volta.

**4 juin 1976:** signature à Alger d'un protocole algéro-haut voltaïque en matière d'échanges cinématographiques

## 9. Liberia

*Sous contrôle de la Société américaine pour la colonisation en 1822, le Libéria devient indépendant depuis 1847.*

**20 mars 1974:** ordonnance n° 74-35, portant ratification de l'accord commercial entre le Gouvernement de la RADP et le Gouvernement de la République du Liberia, signé à Alger le 8 septembre 1973. JORA (39), 14 mai 1974= 422-24.

**1 novembre 1979:** signature à Alger d'un accord de coopération algéro-libérien portant sur les domaines suivants : commerce, industrie, agriculture, finances, transports, mines, enseignement et formation, recherche scientifique et technologie. L'accord prévoit également la création d'une commission mixte économique, scientifique et technique.

## 10. Mali

*Le Mali devient une colonie française en 1892 faisant partie du Soudan français. Il forme une fédération avec le Sénégal en 1959, abolie une année plus tard et accède à l'indépendance en 1960.*

**22 juillet 1963:** signature de deux accords de paiement et de coopération technique, administrative et scientifique et trois accords culturels, aérien et commercial.

**12 septembre 1963:** décret n°63-356 portant publication des accords algéro maliens du 22 juillet 1963. JORA (67) 17 septembre 1963= 956

**20 décembre 1963:** signature des accords algéro-maliens concernant les échanges commerciaux et les transports.

**31 janvier 1964:** décret n°64-48 portant ratification des accords algéro-maliens signés à Alger le 20 décembre 1963, JORA (16) 21 février 1964= 222.

**17 août 1964:** au 21 août visite du président du Mali Modiba Keita: signature d'accords économiques algéro-maliens.

**3 novembre 1967:** signature d'un protocole d'accord algéro-malien portant sur les relations financières, les échanges commerciaux et les hydrocarbures.

**20 janvier 1970:** signature à Alger d'une convention de coopération économique et financière avec le Mali.

**20 mars 1974:** ordonnance n°74-32 portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'un comité mixte inter gouvernemental algéro-malien pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique, signé à Alger le 16 octobre 1973, JORA (37) 7 mai 1974= 406.

**9 avril 1974:** l'Algérie accorde au Mali un prêt sans intérêt de 5 millions de dinars pour 10 ans.

**28 mars 1975:** signature à Bamako au Mali d'accord de coopération en matière de postes et télécommunications. Ratifié par ordonnance n°75-53 du 24 juillet 1975, JORA (66) 19 août 1975= 722-24.

**30 juin 1975:** signature à Bamako avec le Mali de deux conventions: une relative à la création de la Société Africaine de Transports Routiers (SAT), et l'autre relative aux transports routiers de marchandises à titre onéreux. Ratifiées par deux ordonnances n° 75-70 et n°75-71 du 12 novembre 1975, JORA (99) 12 décembre 1975 = 1054 et 1056

**13 avril 1976:** signature à Alger d'un protocole d'accord algéro-malien en matière d'échanges dans le domaine de la jeunesse et des sports.

**18 mai 1978:** signature avec le Mali d'un accord de coopération en matière d'information et de culture valable pour deux ans.

**21 mars 1981:** décret n°81-45 portant ouverture d'un poste consulaire de la RADP à Gao, Mali, JORA (12) 24 mars 1981= 211.

**18 décembre 1982:** décret n° 82-458 portant ratification de la convention douanière sur le transport international des marchandises par la route entre la RADP et la République du Mali, signée à Bamako le 4 décembre 1981, JORA (53) 18 décembre 1982= 1762-65.

**29 janvier 1983:** visite de Mr Baki, Ministre algérien de la Justice, au Mali et signature d'une convention judiciaire.

**8 mai 1983:** signature avec la Mali d'un accord de bornage de la frontière algéro-malienne de 1300 kilomètres.

**21 mai 1983:** loi 83-09 portant approbation de la convention relative au bornage de la frontière entre l'Etat de la RADP et la République du Mali, signée à Alger le 8 mai 1983, JORA (22) 31 mai 1983= 1025.

**21 mai 1983:** décret n° 83-341 portant ratification de la convention commerciale et tarifaire entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Mali, faite à Bamako le 4 décembre 1981, JORA (21) 24 mai 1983= 977-8

**28 mai 1983:** décret n° 83-380 portant ratification de la convention relative au bornage de la frontière entre l'Etat de la RADP et la République du Mali, signée à Alger le 8 mai 1983, JORA (23) 4 juin 1983= 1043-45.

**18 juin 1983:** décret n° 83-399 portant ratification de la convention relative à la coopération judiciaire entre la RADP et la République du Mali, signée à Bamako le 28 janvier 1983, JORA (26), 21 juin 1983= 1135-42.

**18 juin 1983:** décret 83-400 portant ratification de la convention d'assistance administrative mutuelle en matière douanière entre la RADP et la République du Mali, signée à Bamako le 4 décembre 1981, JORA (26), 21 juin 1983 = 1142-45.

**13 août 1987:** un protocole d'accord de coopération dans le domaine scientifique est signé entre l'Algérie et le Mali.

## 11. Niger

*L'occupation française commence en 1897 intégrant la colonie dans l'Ouest Africain Français en 1906. Après la première guerre mondiale, le Niger devient une colonie à part entière jusqu' en 1960, date de son indépendance.*

**4 juin 1964:** signature d'accords sur les échanges commerciaux et culturels, les

transports aériens et routiers entre le Niger et l'Algérie.

**3 avril 1965:** décret n°65-122 portant ratification de l'accord entre la RADP et le Gouvernement de la République du Niger, relatif au transport aérien, signé à Alger le 3 juin 1964, JORA (43) 21 mai 1965= 536-538.

**23 avril 1965:** décret n°65-121 portant ratification de l'accord sur les échanges commerciaux entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Niger, signé à Alger le 3 juin 1964, JORA (JORA) 21 mai 1965= 534-36

**14 avril 1966:** ordonnance 66-83 portant ratification de l'accord de coopération culturelle entre la RADP et la République du Niger signé à Alger le 3 juin 1964, JORA (32), 22 avril 1966= 302.

**27 août 1970:** création d'un comité mixte algéro-nigérien de coopération.

**27 juillet 1971:** signature d'un accord créant une commission mixte algéro-nigérienne de coopération économique, culturelle, scientifique et technique.

**22 septembre 1971:** ordonnance n° 71-63 portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission algéro-nigérienne pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique, signé à Alger le 27 juillet 1971, JORA (83), 12 octobre 1971= 1082-83.

**9 février 1976:** signature à Alger d'une convention commerciale et tarifaire algéro-nigérienne à long terme : franchises douanières, création d'une chambre de commerce mixte et d'une société mixte de commercialisation, ratifiée par ordonnance n° 76-37 du 20 avril 1976, JORA (40) 18 mai 1976= 512

**1 septembre 1976:** signature à Niamey d'un accord sur les transports routiers intéressant l'acheminement à travers le Niger des marchandises et matériels depuis l'Algérie jusqu'au Nigeria.

**21 mars 1981:** décret n°81-46 portant ouverture d'un poste consulaire de la RADP à Agades (Niger), JORA (12), 24 mars 1981= 212

**5 janvier 1983:** signature avec le Niger de la convention de bornage de la frontière entre les deux pays, longue de 900 kilomètres

**21 mai 1983:** loi 83-08 portant approbation de la convention relative au bornage de la frontière

entre la RADP et la République du Niger, signée à Alger le 5 janvier 1983, JORA (22), 31 mai 1983= 1025

**28 mai 1983:** décret n°83-379 portant ratification de la convention relative au bornage de la frontière entre l'Etat de la RADP et la République du Niger, signé à Alger le 5 janvier 1983, JORA (54), 27 décembre 1983= 3125-27.

**10 décembre 1984:** signature d'une convention de coopération en matière de formation professionnelle avec le Niger.

**23 avril 1985:** décret n°85-77 portant ratification de la convention relative à la coopération judiciaire entre la RADP et la République du Niger, signée à Niamey le 12 avril 1984, JORA (18), 14 avril 1985= 347-353.

**21 février 1987:** accord commercial avec le Niger

**14 février 1988:** arrêté interministériel du 14 février 1988 fixant les conditions et modalités d'importation et d'exportation des marchandises dans le cadre du commerce de troc frontalier avec le Niger, JORA (11), 6 mars 1988= 337.

## 12. Nigeria

*La colonisation britannique commence en 1861 à Lagos pour s'étendre jusqu'au nord en 1900. Evolution constitutionnelle amène le pays à accéder à l'indépendance en 1960.*

**2 septembre 1968:** établissement des relations diplomatiques au niveau des ambassades entre l'Algérie et le Nigeria.

**26 mai 1972:** l'Algérie et le Nigeria signent un accord de transport aérien.

**25 juillet 1973:** ordonnance n°73-35 du 25 juillet 1973, portant ratification de l'accord entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement militaire fédéral de la République du Nigeria relatif aux services aériens entre leurs pays respectifs et au delà signé à Lagos le 25 mai 1973, JORA (66), 17 août 1973= 750-54.

**20 mars 1974:** ordonnance n° 74-33, portant ratification de l'accord commercial entre le Gouvernement de la RADP et le Gouvernement Fédéral Militaire de la République Fédérale du Nigeria, signé à Alger le 8 septembre 1973. JORA (38), 10 mai 1974= 414-16.

**13 juillet 1987:** signature à Alger d'un protocole d'accord de coopération algéro-nigérian portant notamment sur le renforcement des relations de coopération et d'amitié existant entre les deux pays et l'échange de magistrats et de documents juridiques.

### 13. Sénégal

*Après un conflit anglo-français, le Sénégal devient sous control colonial français en 1814. Suite à l'évolution constitutionnelle, Il se voit accordé une autonomie au sein de la Communauté française en 1958 et décide de créer une fédération avec le Mali, qui n'a duré qu'une année. En 1960 il obtient son indépendance.*

**15 juillet 1963:** à l'issue de son séjour à Alger le Ministre de l'Education Nationale du Sénégal signe avec son homologue algérien un accord culturel. Décret n°63-293 du 2 août 1963 portant publication de la convention algéro-sénégalaise du 17 juillet 1963. JORA (56) 13 août 1963= 798.

**9 avril 1964:** le premier ambassadeur du Sénégal, Mr Cissé présente ses lettres de créance à Ben Bella.

**21 février 1967:** signature à Alger d'un accord commercial algéro-sénégalais.

**6 mars 1971:** signature d'un accord commercial et création d'une chambre de commerce mixte algéro-sénégalaise.

**9 septembre 1972 :** accord économique et technique entre l'Algérie et le Sénégal portant sur les liaisons maritimes et augmentation des échanges commerciaux.

**10 juillet 1974:** signature à Dakar d'un accord aérien avec le Sénégal prévoyant l'ouverture d'une ligne directe Alger-Dakar en novembre qui suit.

**11 juillet 1974:** signature à Dakar avec le Sénégal d'une convention commerciale et tarifaire prévoyant la création d'une chambre de commerce mixte ainsi que d'une société de coopération commerciale, ratifiée par une ordonnance n° 74-79 du 21 août 1974 (72), 6 septembre 1974= 766-68

**15 novembre 1974:** ordonnance n°74-99 portant ratification de l'accord entre le gouvernement de

la RADP et le gouvernement de la République du Sénégal relatif au transport aérien, signé à Dakar le 10 juillet 1974. JORA (97) 3 décembre 1974= 99-1001.

**21 avril 1975:** l'APS signe un accord de collaboration et de coopération avec l'agence de presse sénégalaise: mise au point d'un programme pour 1975-76.

**11 octobre 1981:** commission de coopération algéro-sénégalaise: accords dans le domaine de l'agriculture et des transports.

**28 mai 1983:** décret 83-382 portant ratification de l'accord commercial entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Sénégal, signé à Alger le 7 octobre 1981. JORA (23), 4 avril 1983= 1045-48.

**28 mai 1983:** décret 83-383 portant ratification de l'accord portant création d'une commission mixte algéro-sénégalaise de coopération, signé à Alger le 7 octobre 1981. JORA (23) 4 juin 1983= 1048-49.

**13 décembre 1984:** accord de coopération algéro-sénégalais en matière d'enseignement.

**23 novembre 1986 :** un protocole de coopération est signé à Alger entre l'Association d'Amitié Sénégal-Algérie et le Conseil Algérien d'Amitié et de solidarité avec les peuples.

**20 janvier 1987:** signature à Dakar d'un accord de coopération culturelle.

**25 février 1987:** signature à Dakar d'un accord de coopération en matière d'hydraulique et des forets.

### 14. Sierra Leone

*La colonisation anglaise devient effective en 1807 sur la cote de la Sierra Leone avant d'établir un protectorat au nord en 1896. La colonie obtient son indépendance en 1963.*

**22 avril 1980:** signature à Alger entre la RADP et la Sierra Leone d'un accord portant création d'un comité intergouvernemental mixte, d'un accord de coopération culturelle, d'un accord de coopération scientifique et technique, des documents et de projets en matière commerciale et de développement économique.

**26 juillet 1980:** décret n°80-186 portant ratification de l'accord de coopération scientifique et technique entre la RADP et le Gouvernement de la République de Sierra Leone, signé à Alger le 22 avril 1980, JORA (31) 29 juillet 1980 = 808.

**26 juillet 1980:** décret n° 80-188 relatif à la ratification de l'accord portant création d'un comité mixte algéro-sierra léonais pour la coopération économique, scientifique et culturelle et technique, signé à Alger le 22 avril 1980, JORA (31), 29 juillet 1980= 810-11.

**26 juillet 1980:** décret n° 80-187 portant ratification de l'accord de coopération culturelle entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Sierra Leone, signé à Alger le 22 avril 1980, JORA (31), 29 juillet 1980= 809.

**11 mars 1986:** à la suite de la visite du président du Sierra Leone, un accord commercial est signé entre l'Algérie et la Sierra Leone.

## 15. Togo

*Devenu colonie allemande entre 1894-1914, puis sous tutelle de la France et la Grande Bretagne entre 1922 et 1960. La région occidentale rejoint le Ghana et l'autre région obtient son indépendance en 1960.*

**14 juin 1963:** reconnaissance du gouvernement togolais.

**28 avril 1976:** à Lomé signature d'accords algéro-togolais de coopération économique, culturelle, scientifique et technique.

**27 juillet 1976:** ordonnance n° 76-71 portant ratification de la convention de coopération économique, culturelle, scientifique et technique algéro-togolaise, signé à Lomé le 28 avril 1976 entre la RADP et le République Togolaise. JORA (71) 5 septembre 1976= 845

**27 juillet 1976:** ordonnance n° 76-70 portant ratification de l'accord commercial entre l'Algérie et le Togo signé à Lomé le 28 avril 1976, JORA (71) 5 septembre 1976 =844-5

**18 décembre 1980:** signature à Lomé entre le Togo et l'Algérie d'un accord portant sur la création de la commission mixte algéro-togolaise, d'un accord de coopération

scientifique et technique, d'un accord de coopération culturelle.

## L'Algérie et Les pays d 'Afrique centrale entre 1962- 1987

### 1 Angola

*Les portugais commencèrent la colonisation de l'Angola en 1482. En 1955 la colonie devint une province métropolitaine du Portugal et les citoyens se sont vus accordés les droits octroyés à la citoyenneté portugaise. Cependant des organisations nationalistes(MPLA) s'opposèrent au Portugal et l'Angola réussit à obtenir son indépendance en 1975.*

**16 août 1963:** reconnaissance du gouvernement révolutionnaire de l'Angola en exil dirigé par Roberto Holden par le gouvernement algérien.

**16 février 1976:** Signature à Alger d 'un accord algéro-angolais de navigation aérienne.

**23 mai 1977:** le Ministère des Anciens Moudjahidines signe un protocole d'accord d'assistance avec le Secrétariat des Anciens Combattants angolais.

**8 janvier 1981:** signature à Alger d'un accord commercial entre l'Algérie et l'Angola. L'Algérie exportera vers l'Angola des textiles de la Sonitex, des chaussures de la Sonipeç, des conserves alimentaires, des produits pétroliers et du vin, en échange du café, bois du sisal et des peaux brutes.

**7 mars 1981:** signature à Luanda d'un protocole d'accord dans le domaine pétrolier. Les deux compagnies algériennes, (Sonatrach) et angolaise (la Sonangol) vont développer notamment l'échange des spécialistes et de techniciens.

**29 juin 1981:** signature à Alger d'un accord entre l'Algérie et l'Angola visant la création d'une commission mixte.

**18 décembre 1982:** décret 82-260 portant ratification de l'accord algéro-angolais relatif à l'établissement d'une commission mixte, signé à

Alger le 29 juin 1981. JORA (53) 18.12.1982 = 1767.

**15 avril 1983:** les deux gouvernements algérien et angolais signent à Luanda un accord de coopération économique scientifique, technique et culturel.

**13 août 1983:** décret 83-479 portant ratification de l'accord de coopération économique, scientifique et technique entre le Gouvernement de la RADP et le Gouvernement de la République d'Angola, signé à Luanda le 15 avril 1983. JORA (34), 18.6.1983 = 1371.

**13 août 1983:** décret 83-480 portant ratification de l'accord de coopération culturelle entre la RADP et la République d'Angola, signé à Luanda le 15 avril 1983. JORA (34), 16.8.1983 = 1372-73

## 2. Cameroun

*Ancienne colonie allemande avant la fin de la première guerre mondiale, puis placée sous tutelle de la France et le Royaume Uni. Le Cameroun français accéda à l'indépendance le 1 janvier 1960 et fut rejoint par le Cameroun anglais en 1963 pour former la République fédérale du Cameroun jusqu'en 1972, date à laquelle elle fut renommée République Unie du Cameroun pour changer par la suite à la République du Cameroun en 1984. La langue française et la langue anglaise sont utilisées comme langue officielle.*

**21 décembre 1963:** signature à Alger d'un accord de coopération culturelle entre l'Algérie et le Cameroun.

**1 janvier 1964:** le Cameroun et l'Algérie annoncent leur décision d'établir des relations diplomatiques.

**11 juin 1966:** décret n° 66-194 portant publication du protocole d'accord de coopération culturelle entre la RADP et la République Fédérale du Cameroun, signé à Alger le 21 décembre 1963. JORA (57), 5 juillet 1966= 646

**11 mars 1967:** signature d'un accord commercial à Alger entre la RADP et la République Fédérale du Cameroun. Cf. décret n°

67-64 du 14 avril 1967 portant publication de cet accord au JORA (33), 21 avril 1967= 315

**27 juillet 1972:** ordonnance du 27 juillet 1972 portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique entre la RADP et la République Fédérale du Cameroun, signé à Alger le 10 septembre 1971. JORA (66), 18 août 1972 = 840-41

**10 septembre 1972:** signature d'un protocole d'accord avec le Cameroun portant création d'une commission mixte économique, culturelle et scientifique.

**20 avril 1973:** le Ministre algérien du commerce, Mr. Yaker signe au Cameroun un accord commercial avec le Cameroun.

**6 décembre 1974:** ordonnance 74-108 du 6 décembre 1974 portant ratification de l'accord commercial entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Cameroun, signé à Alger le 10 octobre 1974, JORA (1) du 3 janvier 1975= 2-3

**8 mars 1975:** l'Algérie accorde au Cameroun un prêt de plus de 2.5 millions de dollars imputé au fonds spécial algérien confié à la gestion de la BAD.

**10 mai 1976:** signature à Alger d'un protocole d'accord algéro-camerounais en matière sportive

## 3. Congo -Brazzaville

*L'explorateur français De Brazza signe un traité d'amitié et de protection en 1882 avec le roi des Tekes à Mbé. En 1891 les territoires sont déclarés le Congo Français pour faire partie de l'Afrique Equatoriale française en 1910. Le Congo devient un territoire français d'outre mer en 1946, république en 1958 et obtient l'indépendance en 1960.*

**4 janvier 1964:** L'Algérie et le Congo Brazzaville décident d'établir des relations diplomatiques au rang d'ambassadeur.

**31 décembre 1968:** signature d'un accord commercial avec le Congo Brazzaville prévoyant l'échange de vin algérien contre le sucre congolais.

**8 septembre 1969:** signature entre l'Algérie et le Congo Brazzaville de deux contrats : livraison de 100.000 hl de vin par l'Algérie et de 10.000 tonnes de sucre par le Congo.

**8 juillet 1972:** l'Algérie signe avec la République Démocratique du Congo deux accords de coopération économique, technique et scientifique.

**16 septembre 1972:** signature d'accords commerciaux entre l'Algérie et la République Démocratique du Congo, une chambre de commerce mixte sera installée à Brazzaville.

**8 avril 1973:** signature à Brazzaville d'un protocole avec le Congo pour les échanges économiques, culturels et techniques.

**20 avril 1973:** Le Ministre algérien du commerce signe au Congo un accord commercial, et un accord sur les transports aériens.

**25 juillet 1973 :** ordonnance du 25 juillet 1973 portant ratification de l'accord entre la RADP et la République Populaire du Congo relatif au transport aérien, signé le 8 août 1973 à Brazzaville. JORA (68), 24 août 1973= 785

**30 août 1975:** signature à Alger d'un protocole d'accord commercial avec la République du Congo.

**7 février 1978:** signature à Alger entre le FLN et le Parti Congolais du Travail d'un protocole d'accord.

**5 octobre 1978 :** signature d'un accord commercial avec le Congo.

**15 juillet 1979:** signature à Alger d'un accord de coopération économique et financière entre l'Algérie et le Congo.

**27 février 1980:** signature à Alger d'un accord de coopération culturelle et technique algéro-congolais : octroi de bourses d'études dans des universités algériennes aux étudiants congolais, impression de livres et organisation de stages d'imprimerie en Algérie, échanges

universitaires, aide substantielle en matière de beaux arts.

**14 mai 1981:** signature à Alger d'un accord de coopération agricole avec le Congo à la suite du séjour du 9 au 14 du Ministre de l'Agriculture et l'Elevage du Congo.

**11 mars 1982:** signature à Alger d'un protocole d'accord algéro congolais dans le domaine de l'éducation et de l'enseignement supérieur.

**12 mars 1982:** signature à Alger d'un accord algéro-congolais pour la création d'une société mixte avec siège à Brazzaville, destinée à la production et à la transformation annuelle de 100.000 mètres cubes de bois.

**31 mai 1982:** signature à Alger avec le Congo d'un accord définissant le cadre de la coopération en matière d'information.

**23 juin 1982:** signature à Alger d'un accord de coopération entre l'APS et l'Agence Congolaise d'Information.

**20 janvier 1988:** visite du Premier Ministre du Congo: accords de coopération commerciale et culturelle.

#### 4. Congo Léopoldville – (Zaire)

*En 1884 le territoire est reconnu par les puissances européennes comme étant L'Etat Libre du Congo sous le contrôle du roi Léopold II de Belgique. Il devient une colonie belge en 1908, et à la suite des mouvements de protestation dans les années 1950, le Congo accède à la souveraineté nationale en 1960; en 1971, le pays est rebaptisé Zaire.*

**27 mai 1964:** signature d'un accord aérien avec le Congo Léopoldville.

**9 mars 1967:** El Moudjahid publie un message du général Mobutu au président Boumediene soulignant que le moment est venu de normaliser les rapports entre l'Algérie et le Congo Kinshasa.

**15 septembre 1975:** signature à Alger d'un protocole d'accord de coopération économique et commerciale avec le Zaire.

**20 mai 1978:** rupture des relations diplomatiques avec le Zaïre.

## 5. Gabon

*Sous contrôle français en 1866, entre 1889 et 1904, le Gabon fut rattaché au Congo français faisant partie de l'Afrique française équatoriale. Il devient un territoire français d'outre mer en 1946, et obtient son indépendance en 1960.*

**8 septembre 1973:** l'Algérie et le Gabon décident d'établir des relations diplomatiques.

**9 mai 1974:** signature d'un accord cadre de coopération et d'un accord relatif à la création d'une commission mixte pour la coopération économique, culturelle et technique.

**10 juin 1974:** ordonnance 74-60, portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, culturelle, scientifique et technique, entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République Gabonaise, signé à Alger le 9 mai 1974. JORA (53) 2 juillet 1974= 590-91

**18 décembre 1981:** décret 82-461 portant ratification de l'accord commercial entre la RADP et la République Gabonaise signé à Alger le 23 juin 1981. JORA (53), 18 décembre 1982= 1768-70

**4 juin 1987:** un accord algéro-gabonais est signé à Alger. Il porte sur la création d'entreprises spécialisées dans l'importation du bois et sa transformation, et la réalisation d'usines pour la manufacture des chaussures ainsi que d'autres projets relevant des secteurs de l'énergie et des transports.

## 6. Sao Tomé et Príncipe

*Deux petites îles situées dans le Golfe de la Guinée, au sud du Nigéria et l'ouest du Gabon. Ancienne colonie portugaise devenue indépendante en 1975.*

**20 mars 1982:** signature avec Sao Tome et Principe de trois accords de coopération portant

sur la coopération scientifique et technique et la constitution d'une commission mixte.

**19 mars 1983:** décret 83-197 portant ratification de l'accord de coopération scientifique et technique entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République Démocratique de Sao Tome et Principe, signé à Alger le 20 mars 1982. JORA (12) 22 mars 1983= 534-35.

**19 mars 1983:** décret 83-198 portant ratification de l'accord de coopération culturelle entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Sao Tome et Principe, signé à Alger le 20 mars 1982, JORA (12) 22 mars 1983= 535-37.

**19 mars 1983:** décret 83-199 portant ratification de l'accord portant création d'un comité algéro-saotoméen pour la coopération économique, scientifique, culturelle et technique, signé à Alger le 20 mars 1982., JORA (12) 22 mars 1983= 537-38.

## 7. Tchad

*En 1890, la grande partie des royaumes au centre du Tchad étaient sous le contrôle du roi du Soudan, qui fut battu par les français en 1900. Le Tchad devient partie de l'Afrique Equatoriale française en 1906, puis une colonie sous administration française en 1920, et 26 ans plus tard, un territoire français d'outre-mer. L'évolution politique interne mène à l'indépendance en 1960.*

**12 octobre 1981:** visite du président Goukouni Weddeye: création d'une commission mixte.

## L'Algérie et Les pays d'Afrique orientale entre 1962- 1987

### 1. Burundi

*Ancienne possession allemande entre 1890 et 1923, puis placée sous mandat belge pour composer plus tard la colonie Ruanda-Urundi. Le Burundi accède à l'indépendance en 1962.*

**21 avril 1973:** Le gouvernement algérien et celui du Burundi signent à Alger un accord de coopération économique, technique et culturelle.

**5 juin 1973:** Ordonnance 73-24 du 5 juin 1973 portant ratification de l'accord de coopération économique, technique et culturelle entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Burundi, signé à Alger le 21 avril 1973. JORA (52) 29-6-1973 = 582-83

**24 décembre 1982:** signature d'un accord de coopération entre l'Algérie et le Burundi dans les domaines économique et commercial, et d'un procès verbal d'accord sur les travaux de la commission mixte pour la coopération dans les domaines économique, technique et culturel.

**31 mars 1983:** signature avec le Burundi d'un protocole d'accord de coopération en matière d'information.

**25 juin 1983:** décret portant ratification de l'accord commercial entre la RADP et la République du Burundi, fait à Alger le 15 décembre 1982. JORA (27), du 28.juin 1983=1167-68.

## 2. Comores (Iles)

*Situées au nord-ouest de Madagascar, les Iles Comores furent habitées par la Arabes au 16<sup>ième</sup> siècle. En 1841 le sultan vendit les Iles aux français et l'archipel devint protectorat français en 1886. Entre 1912 et 1946, elles étaient administrées à partir de la colonie française de Madagascar. En 1968 un régime d'autonomie interne y fut établi. En 1975, le gouvernement territorial déclara unilatéralement son indépendance.*

**8 mai 1976:** signature à Moroni de deux accords de coopération scientifique et technique, culturelle entre l'Algérie et les Comores.

**16 juillet 1976:** décret 76-117 portant publication de l'accord de coopération culturelle entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement des Comores, signé à Moroni le 8 mai 1976. JORA (66) 17 août 1976= 805

**16 juillet 1976:** décret 76-118 portant publication de l'accord de coopération technique entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement des Comores, signé à Moroni le 8 mai 1976 JORA (66) 17 août 1976= 805

## 3. Ethiopie

*Seul territoire africain non colonisé, il fut cependant envahi par l'Italie en 1936 jusqu'à 1942 lorsque le pays fut reconnu comme un état indépendant par un accord anglo-éthiopien.*

**28 février 1962:** le gouvernement éthiopien reconnaît « de facto » le GPRA.

**8 juin 1981:** signature à Addis-Abeba d'un accord commercial avec l'Ethiopie aux termes duquel l'Algérie lui fournira des produits industriels échange des produits agricoles, notamment du café.

**18 décembre 1982:** décret 82-459 portant ratification de l'accord commercial entre la RADP et le gouvernement militaire provisoire de l'Ethiopie Socialiste, signé à Addis-Abeba le 8 juin 1981. JORA (53), 18 décembre 1981= 1765

**21 avril 1984:** décret 84-86 portant ratification de l'accord de coopération économique, technique et culturelle entre la RADP et l'Ethiopie Socialiste, signé à Addis-Abeba le 22 février 1984. JORA (17) 24 avril 1984= 382

## 4. Madagascar

*Un traité de protection en 1894 mène à l'institution d'un protectorat français en 1895; 11 années plus tard 1896 le protectorat change de statut et devient une colonie. Dans le référendum de 1958, le Madagascar vote pour devenir une république autonome au sein de la Communauté Africaine Française, et obtient son indépendance en 1960.*

**15 juin 1964:** un communiqué algéro-malgache annonce l'établissement des relations diplomatiques entre l'Algérie et Madagascar.

**3 février 1975:** signature à Alger d'un accord cadre de coopération culturelle algéro-malgache. Il concerne l'enseignement, l'information, la culture et la jeunesse.

**25 mars 1976:** ordonnance n° 76-22 ratifiant l'accord algéro-malgache de coopération culturelle du 3 février 1975 signé à Alger entre le gouvernement de la RADP et le Gouvernement de la République Malgache. JORA (31) 16 avril 1976= 412.

**6 août 1976:** paraphe à Tananarive de projets d'accords de coopération et de commerce algéro

malgaches, établissement d'une commission mixte intergouvernementale, liste de produits à échanger.

**27 septembre 1978:** signature d'un protocole visant à appliquer les termes de l'accord commercial à long terme existant entre l'Algérie et Madagascar.

**15 février 1979:** don algérien de 100 tracteurs agricoles à la République de Madagascar.

**4 novembre 1979:** signature à Alger d'un accord algéro-malgache de coopération économique qui entre dans le cadre du renforcement des relations d'amitié et de solidarité militante liant les deux pays.

**21 novembre 1984:** signature à Alger d'un accord aérien algéro-malgache.

**8 décembre 1984:** décret 84-374 portant ratification de l'accord relatif à l'établissement d'une commission mixte pour la coopération économique, scientifique, technique et culturelle entre la RADP et la République Démocratique de Madagascar, fait à Antananarivo le 25 janvier 1978. JORA (65) le 12 décembre 1984=1445-6

## 5. Mozambique

*Sous contrôle portugais depuis le 16<sup>ième</sup> siècle, le Mozambique connaît une lutte armée dans les années 1960 qui le conduit à l'indépendance en 1975.*

**11 septembre 1980:** signature entre l'Algérie et le Mozambique d'un accord cadre de coopération économique prévoyant la création d'une commission mixte et d'un accord de coopération technique.

**21 janvier 1981:** décret 81-06 portant ratification de l'accord général de coopération entre la RADP et la République du Mozambique, fait à Alger le 11 septembre 1980. JORA (4) 27 janvier 1981= 42-3

**10 août 1981:** signature d'accord de coopération entre l'Algérie et le Mozambique en matière de construction mécanique et de minéralogie.

**30 octobre 1982:** signature avec le Mozambique de documents définitifs portant création de la société mixte algéro-mozambicaine d'exploitation, de transformation et de commercialisation du bois et produits dérivés.

**23 juin 1987:** un accord algéro-mozambicain en matière d'enseignement supérieur est signé à Maputo.

## 6. Ouganda

*La Grande Bretagne déclare le royaume du Baganda en 1893 comme protectorat étendu en 1896 à tout l'Ouganda. En 1962, une constitution accorde l'indépendance au pays.*

**9 octobre 1976:** signature d'un accord commercial à long terme valable pour trois ans, entre le Ministre algérien du Commerce et son homologue ougandais, et au terme duquel l'Algérie importera plusieurs produits ougandais, notamment coton, thé, café, maïs, peaux, cuir, et tabac, et exportera entre autres des produits alimentaires, pharmaceutiques, pétroliers, miniers, chimiques, etc.

**30 avril 1987:** commission mixte ; accord cadre commercial et contrat de livraison de télé et radio algériennes.

**8 septembre 1987:** décret 87-206 du 8 septembre portant ratification de l'accord entre le Gouvernement de la RADP et le Gouvernement de la République de l'Ouganda pour la création d'une commission mixte de coopération, signé à Alger le 9 novembre 1986. JORA (37), 9 septembre 1987= 922-23.

## 7. Rwanda

*Il est annexé à l'Afrique de l'Est sous contrôle Allemand par le traité de Berlin en 1885, puis placé sous la tutelle (mandat) de la Belgique après la première guerre mondiale comme territoire du Ruanda-Urundi. En 1961, la monarchie locale est abolie et le pays devint indépendant une année plus tard, en 1962.*

**25 novembre 1975:** établissement des relations diplomatiques au niveau des ambassadeurs avec le Rwanda.

**Mars 1982:** accord de coopération avec le Rwanda.

**2 avril 1983:** signature avec le Rwanda d'un protocole d'accord de coopération en matière d'information.

**25 février 1984:** décret 84-47 portant ratification de l'accord commercial entre la RADP et la République Ruandaise, signé à Alger le 15 novembre 1983. JORA (9), 28 février 1984= 180-81.

## 8. Les Seychelles

*Des îles situées dans l'Océan Indien au nord du Madagascar, initialement sous contrôle français, puis anglais par le Traité de Paris de 1814. En 1903, les Seychelles deviennent une colonie britannique. A la suite de la conférence de Londres en 1976, les Seychelles accèdent à l'indépendance.*

**26 janvier 1980:** signature à Alger d'un accord cadre de coopération économique et culturelle entre l'Algérie et les Seychelles.

**17 mai 1981:** signature d'une convention de coopération financière avec les Seychelles.

**14 mai 1984:** signature à Alger avec les Seychelles d'un accord de coopération économique, scientifique technique et culturel, et création d'une commission mixte, ratifié par décret n° 84-261 le 8 septembre 1984, JORA (38), 9 septembre 1984 : 958-60

## 9. Tanzanie

*La République Unie de Tanzanie est née de la fusion entre la Tanganyika et le Zanzibar en 1964. La Tanganyika était une colonie allemande entre 1885 et 1914 pour devenir sous la tutelle de la Ligue des Nations puis territoire sous contrôle britannique après la deuxième guerre mondiale. Quant au Zanzibar, il devient un protectorat britannique en 1890 cependant géré par un roi arabe. La première obtient l'indépendance en 1961 et la deuxième en 1963.*

**5 février 1964:** reconnaissance officielle par l'Algérie du nouveau gouvernement de la République Populaire de Zanzibar.

**1 février 1978:** signature d'un protocole d'accord à long terme pour échange d'articles et produits divers avec la Tanzanie.

**24 octobre 1978:** signature à Alger d'un accord commercial concernant divers échanges de produits alimentaires, miniers, textiles avec la Tanzanie.

**4 septembre 1981:** signature à Alger d'un accord commercial avec la Tanzanie.

**26 mars 1983:** décret n° 83-204 portant ratification de l'accord portant création d'un comité mixte algéro-tanzanien pour la coopération économique, scientifique, culturelle et technique, signé à Dar Es Salam le 17 avril 1981, JORA (13), 29 mars 1983 = 572-73

## 10. Zambie

**17 juin 1981:** signature à Alger d'un accord de coopération commerciale entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Zambie.

**8 avril 1983:** visite du président de Zambie, K. Kaunda, et création d'une commission mixte.

**28 mai 1983:** décret n°83-358 portant ratification de l'accord commercial entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République de Zambie, signé à Alger le 17 juin 1981. JORA (24) 7 juin 1983 = 1059-61.

**12 janvier 1986:** visite du ministre des affaires étrangères en Zambie : signature d'un accord portant création de la commission mixte algéro-zambienne.

## 11. Zimbabwe

*La Compagnie britannique de l'Afrique du Sud de Cecil Rhodes, obtient des concessions à la fin du 19ième siècle, et impose son diktat sur les tribus locales jusqu'au référendum de 1922 permettant aux blancs d'avoir leur propre gouvernement au lieu de s'intégrer avec l'Afrique du Sud. En 1923, la colonie de la Rhodésie est annexée au Royaume Uni. En 1980, l'indépendance est acquise.*

**1 avril 1981:** signature à Salisbury d'un accord portant création d'une commission mixte pour la coopération entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Zimbabwe.

**23 avril 1983:** décret n°83-266 portant ratification de l'accord portant création d'une commission mixte pour la coopération entre le gouvernement de la RADP et le gouvernement de la République du Zimbabwe, signé à Salisbury le 1 avril 1981. JORA (17), 26 avril 1983 =754-55.

**28 janvier 1986:** décret n°86-15 portant création de la représentation de l'Agence Nationale de Presse Algérie et Presse Service au Zimbabwe, JORA (4) 29 janvier 1986= 45-6.

**30 avril 1987:** commission mixte : accord cadre commercial et contrat de livraison de radio et télévision algériennes.

## **L'Algérie et Les pays du Sud Africain entre 1962- 1987**

### **1. Botswana**

*Ancien protectorat britannique du Bechuanaland depuis 1885, le Botswana accède à l'indépendance en 1966.*

**4 juin 1982:** Le journal '*Marchés Tropicaux*' révèle le don fait par l'Algérie au Botswana: offre de 2 millions de dollars pour l'achat du pétrole algérien dans le but de réduire ses difficultés d'approvisionnement.

### **2. Lesotho**

*Il devient un protectorat britannique du Basutoland en 1868, et reste sous le contrôle colonial britannique jusqu' à son indépendance en 1966.*

**23 juillet 1979:** l'Algérie fournira au Lesotho 50.000 tonnes de pétrole au tarif normal décidé par l'Organisation des Pays Exportateurs du Pétrole.

**Tableau I:** pays d'Afrique sous le régime colonial, leur indépendance et langues officielles

Pays	Colon	Ind	Langue		Pays	Colon	Ind	Langue
1. Algérie	Fr	1962	Ar-Fr		30. Centre Afrique	Fr	1960	Fr-L
2. Mauritanie	Fr	1960	Ar-FR		31. Gabon	Fr	1960	Fr
3. Sahara Oc	Esp		Ar- Esp		32. Zaïre	Bel	1960	Fr-L
4. Maroc	Fr	1956	Ar-Fr		33. Burundi	Bel	1962	Fr
5. Tunisie	Fr	1956	Ar-Fr		34. Rwanda	Bel	1962	Fr-L
6. Libye	Fr-GB	1951	Ar-En					
7. Egypte	GB	1922	Ar-En		35. Ethiopie	Italie		En-L
8. Soudan	GB	1956	Ar-		36. Erythrée	Ethiopie	1993	Ar-Fr-L
9. Djibouti	Fr	1977	Ar-Fr		37. Somalie	GB	1960	Ar-En-L
					38. Ouganda	GB	1962	En-L
10. Niger	Fr	1960	Fr-L		39. Kenya	GB	1963	En-L
11. Mali	Fr	1960	Fr-L		40. Tanzanie	GB	1961	En-L
12. Sénégal	Fr	1960	Fr-L					
13. Guinée	Fr	1958	Fr-L		41. Angola	Port	1975	Port
14. Cote d'Ivoire	Fr	1960	Fr-L		42. Mozambique	Port	1975	Port
15. Burkina Faso*	Fr	1960	Fr		43. Zambia	GB-Af. S	1964	En-L
16. Togo	Fr	1960	FR-L		44. Malawi	GB	1964	En-L
17. Benin	Fr	1960	Fr		45. Swaziland	GB	1968	En
18. Cameroun**	Fr-GB	1960	Fr-En		46. Lesotho	GB	1966	En-L
19. Gambie	GB	1965	En		47. Zimbabwe	GB	1980	En-L
20. Ghana	GB	1957	En-L		48. Botswana	GB	1966	En
21. Sierra Leone	GB	1961	En-L		49. Namibie	Af. S	1990	En-L
22. Nigeria	GB	1960	En-L		50. Afrique- Sud	GB	1910	L- En
23. Liberia	USA	1847	En-L		51. Madagascar	Fr	1960	Fr-L
24. Guinée Equat	Esp	1968	Esp-L		52. Maurice	Fr	1968	En-Fr
25. Cap Vert	Port	1975	Port		53. Seychelles	GB-Fr	1976	En-Fr
26. Guinée Bissau	Port	1974	Port-L		54. Comores	Fr	1975	Ar-Fr
27. Sao Tomé	Port	1975	Port					
28. Tchad	Fr	1960	Fr-Ar-L					
29. Congo	Fr	1960	Fr-L					

**Ind**= indépendance      **Colon**: pays colonisateur

Colonisateur:

**Af. S**: Afrique du Sud

**Bel**: Belgique

**Esp**: Espagne

**Fr**: France

**GB**: Grande Bretagne

**Port**: Portugal

\*Burkina Faso précédemment connu en tant que Haute Volta/ Benin connu **avant** comme Dahomey

\*\* **Cameroun britannique devenu indépendant en 1961 et sous mandat français en 1960**

Langues:

**Ar**: l'Arabe

**En**: l'Anglais

**Fr**: le Français

**Esp**: L'espagnol

**Port**: le Portugais

**L**:

langue locale

**Tableau II** Indépendance et coups d'état par pays jusqu'en 1988

Pays	Indép	Coups d'état			Indép	Coups d'état
				28. Tchad	1960	1975/ 1979/ 1982
1. Algérie	1962	1965		29. Congo (Rép)	1960	1960/ 63/ 67/ 77/ 79
2. Mauritanie	1960	1978/ 1979/ 1984/		30. Centre Afr	1960	1966/ 1979/ 1981
3. Sahara Oc				31. Gabon	1960	1964
4. Maroc	1956	1972		32. Zaïre	1960	1964/ 1965/
5. Tunisie	1956	1987		33. Burundi	1962	1966/ 1976/ 1987
6. Libye	1951	1969		34. Rwanda	1962	1961/ 1973
7. Egypte	1922	1952				
8. Soudan	1956	1958/ 69/ 71/ 85/ 86/ 89/		35. Ethiopie		1974/ 1977
9. Djibouti	1977			36. Erythrée	1993	
				37. Somalie	1960	1969
10. Niger	1960	1974		38. Ouganda-	1962	1966/ 1971/ 1979/ 1985
11. Mali	1960	1968		39. Kenya	1963	
12. Sénégal	1960			40. Tanzanie	1961	1964
13. Guinée	1958	1984				
14. Cote d'Ivoire	1960			41. Angola	1975	
15. Burkina Faso*	1960	1966/ 80/ 82/ 83/ 87/		42. Mozambique	1975	
16. Togo	1960	1963/ 1967		43. Zambia	1964	
17. Benin	1960	1963/ 65/ 67/70/ 72/		44. Malawi	1964	
18. Cameroun**	1960			45. Swaziland	1968	
19. Gambie	1965			46. Lesotho	1966	1967/ 1970
20. Ghana	1957	1966/ 70/ 72/ 78/ 79/ 81/		47. Zimbabwe	1980	
21. Sierra Leone	1961	1967/ 1968		48. Botswana	1966	
22. Nigeria	1960	1966/ 75/ 76/ 83/ 85/		49. Namibie	1990	
23. Liberia	1847	1980		50. Afrique- Sud	1910	
24. Guinée Equat	1968	1979		51. Madagascar	1960	
25. Cap Vert	1975			52. Maurice	1968	
26. Guinée B	1974	1980		53. Seychelles	1976	
27. Sao Tomé	1975			54. Comores	1975	1975/ 1976/ 1978/

\*Précédemment le Burkina Faso était connu en tant que Haute Volta et le Benin en tant que le Dahomey

\*\*le Cameroun britannique devint indépendant en 1961 et la partie Camerounaise sous mandat français devint indépendante en 1960

**Tableau III:** Récapitulatif des accords par région entre l'Algérie et les pays d'Afrique

Région	pays	accords	Total par région
Afrique occidentale francophone	8	92	
Afrique occidentale anglophone	5	17	
Afrique occidentale lusophone	2	11	<b>120</b>
Afrique centrale francophone	5	33	
Afrique centrale lusophone	2	10	<b>43</b>
Afrique orientale francophone	5	17	
Afrique orientale anglophone	5	16	
Afrique orientale lusophone	1	4	<b>37</b>
Sud Africain anglophone	2	2	<b>2</b>
<b>TOTAL</b>			<b>202</b>

NB: un accord peut contenir un ou plusieurs domaines

**Tableau IV :** Récapitulatif des domaines d'échange entre l'Algérie et les pays de l'Afrique sub-saharienne entre 1962 et 1988

domaines	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	total
commerce		2	2	1	1	3	1	2	1	2	2	4	3	3	5		6	3	2	5	1	1			1	3	2	56
finance		1	1			1		1	1	1			1	2				2		2	1							14
économie			1						1	1	4	3	1	1	2			3	4	2	2	1	2					28
douanes-tarif													1		1													2
agriculture															1			1	1	2						1	6	
pêche														1							1					1	3	
industrie																		1		1	2					1	5	
énergie-mines						1							1					2		1	1					1	7	
transport		3	2			1					3	1	2	2	3			2		2			1			2	24	
technique											3	3	1		2			2	6	2	1	1	2				23	
science		1								1	3	1	1		3			2	3	2	2	1	1			1	22	
télécom									1				1			1											3	
éducation													1	1				1	1		1	1				1	7	
formation prof														1				1	1		1	1					5	
presse													1								1				1		3	
information						1							2				1				2	2					8	
culture		3	2			1			1	1	4	1		4			1	1	5	2	2	1	2			1	1	33
santé													1	1							1						3	
social														1													1	

domaines	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	total
sport															2													2
jeunesse														1	1													2
judiciaire																					1	1				1	3	
police										1																		1
politique	1	2	5	1		2	1				1	1	1	1			2		1	3		2				1	25	
comité mixte			1						1	2	3	1	2		3			1	3	6	3	1	1		2		30	
TOTAL	1	12	14	2	1	10	2	3	4	9	21	18	16	17	30	1	10	22	27	30	22	11	12		5	13	3	314

NB: un domaine peut faire l'objet d'un accord particulier ou faire partie d'un accord comprenant plusieurs domaines.

domaines	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	total
commerce		2	2	1	1	3	1	2	1	2	2	4	3	3	5		6	3	2	5	1	1			1	3	2	56
culture		3	2			1				1	1	4	1		4		1	1	5	2	2	1	2			1	1	33
comité mixte			1						1	2	3	1	2		3			1	3	6	3	1	1		2		30	
économie			1						1	1	4	3	1	1	2			3	4	2	2	1	2				28	
politique	1	2	5	1		2	1			1	1	1	1			2		1	3		2				1		25	
transport		3	2			1				3	1	2	2	3			2		2				1			2	24	
technique										3	3	1		2			2	6	2	1	1	2					23	
science		1							1	3	1	1		3			2	3	2	2	1	1				1	22	
finance		1	1			1		1	1	1			1	2			2		2	1							14	
information						1								2			1				2	2					8	
éducation												1	1				1	1		1		1				1	7	
énergie-mines						1						1						2		1	1					1	7	
agriculture														1			1	1	2							1	6	
formation profess														1			1	1		1		1					5	
industrie																	1		1	2						1	5	
presse														1						1					1		3	
télécommunications									1					1		1											3	
pêche														1							1						1	3
judiciaire																						1	1			1	3	
santé														1	1						1						3	
douanes-tarifs												1		1													2	
jeunesse														1	1												2	
sport															2												2	
police										1																	1	
social															1												1	
TOTAL	1	12	14	2	1	10	2	3	4	9	21	18	16	17	30	1	9	22	26	30	22	11	12		5	13	3	314

Tableau IV –a Domaines des échanges entre l'Algérie et les pays africains entre 1962 et 1988

domaines	Benin	Burkin	Cote Ivoire	Guinée	Mali	Niger	Sénégal
Commerce	76/79		65/66/78/80	64/69/70/71/72	63/63/67/	64/76/87/88	67/71/74/81
Finances				64/69/71/	63/67/70/74/81		
Economie	76/79		81	72	64/70/73	71	72
Douanes/Tari						76	74
Agriculture	80						81/87
Pêche							
industrie							87
Mines					67		
Transport	74/79		67	72	63/63/75/81/87	64/76	74/81
Technique	79/80		81	72	73		72
Scientifique	76/79		81	72	63/73/87	71	
Télécom					75	71	
Education				74			84
Formation pf	80					84	
Presse			75				
Information				67	78		75
Culture	76/79	76	81	64/67/72/	63/73/78	64/71	63/87
Santé							
Social							
Sport					76		
Jeunesse					76		
Judiciaire					83	84	
Police				72			
Politique	80	67	65/81		81/83	81/83	64/86
Comité mixte	74/76		81	72	73	70/71/76	71/81

Burkin: Burkina Faso

Les chiffres indiquent les années: 81 veut dire 1981, 67/87 veut dire en 1967 et en 1987

**Tableau IV- b** Domaines des échanges entre l'Algérie et les pays africains entre 1962-88

domaines	Togo	Ghana	Gambie	Libéria	Nigéria	Sierra L	Guinée B
Commerce	76	72/74	78	73/79	73	80/86	75
Finances				79			75
Economie	76		80			80	
Douanes							
Agriculture				79			76
Pêche							75/82/87
industrie				79			
Mines		74		79			82
Transport		63		79	72		75
Technique	76/80		80	79		80	
Scientifique	76/80		80	79		80	
Télécom							77
Education				79			
Formation pf				79			82
Presse							
Information							82
Culture	76/80		80			80	
Santé							82
Social							
Sport							
Jeunesse							
Judiciaire					87		
Police							
Politique	63	71			68		73
Comité mixte	80	81		79		80	82

Guinée B: Guinée Bissau

Sierra L: Sierra Leone

Les chiffres indiquent les années: 81 veut dire 1981, 67/87 veut dire en 1967 et en 1987

**Tableau IV- c** Domaines des échanges entre l'Algérie et pays africaines entre 1962 et 1988

domaines	Cap Vert	Cameroun	Tchad	Sao T-P	Guinée E	Gabon	Congo
Commerce		67/73/74				81	68/69/73/75/78/88
Finances		75					79
Economie		72		82		74	73/72/79
Douanes							
Agriculture							81
Pêche							
Industrie							82
Mines						87	
Transport	76	72				87	73
Technique				82		74	72/73/80
Scientifique		72		82		74	72
Télécom							
Education							80/82
Formation pF	76						
Presse							82
Information							82
Culture		63/72		82		74	73/80/88
Santé	76						
Social	76						
Sport		76					
Jeunesse							
Judiciaire							
Police							
Politique		64				74	64/78
Comité mixte	82	72	81	82		74	72

Sao T-P: Sao Tomé et Principe      Guinée E: Guinée Equatoriale

Les chiffres indiquent les années: 81 veut dire 1981, 67/87 veut dire en 1967 et en 1987

**Tableau IV- d** Domaines des échanges entre l'Algérie et pays africains entre 1962 et 1988

domaines	Zaire	Angola	Burundi	Rwanda	Madagascar	Seychelles	Comores
Commerce	75	81	82	83	76/78		
Finances						81	
Economie	75	83	73/82		79	80/84	
Douanes							
Agriculture							
Pêche							
Industrie							
Mines-énergie		81			79		
Transport	64	76			84		
Technique		83	73			84	76
Scientifique		83	82			84	76
Télécom							
Education					75		
Formation pf							
Presse							
Information			83	83	75		
Culture		83	73/82			80/84	76
Santé					75		
Social							
Sport							
Jeunesse					75		
Judiciaire							
Police							
Politique	67/78	63		75	64		
Comité mixte		81		82	76	84	

Les chiffres indiquent les années: 81 veut dire 1981, 76/78 veut dire en 1976 et en 1978

**Tableau IV- e** Domaines des échanges entre l'Algérie et pays africains entre 1962 et 1988

domaines	Moza	Ethiopie	Ouganda	Tanzanie	Zambie	Zimbabwe	Lesotho	Botswana
Commerce		81	76/87	78/78/81	81	87	79	
Finances								82
Economie	80	84		81				
Douanes								
Agriculture								
Pêche								
industrie	81/82							
Mines								
Transport								
Technique	80	84		81				
Scientifique				81				
Télécom								
Education	87							
Formation p								
Presse						86		
Information								
Culture		84		81				
Santé								
Social								
Sport								
Jeunesse								
Judiciaire								
Police								
Politique		62		64				
Comité mixte	80		86		83/86	81		

Moza: Mozambique

Les chiffres indiquent les années: 81 veut dire 1981, 76/87 veut dire en 1976 et en 1987  
78/78/81: en 1978 deux fois et en 1981

## The Ten Year Plan: the First Stages towards the Economic Dependency in the Gold Coast (1919-1929)

Mr. ABBOU Tahar<sup>1</sup>

### *Abstract*

The present article aims at examining the Ten Year Plan initiated by Sir Frederick Gordon Guggisberg, Governor of the former British colony of the Gold Coast, known presently as the Republic of Ghana. The Plan that was intended to cover the period from 1919 to 1929 was considered as the first step to establish a mono-crop economy dependent on metropolitan economy. A number of points are dealt with among which are: the timing of the Plan, its reasons, financing, objectives and its impact on the future economic infrastructure of the colony. In other words, the establishment of a mono-crop economy in the service of the economies of the centre is examined within the context of the theories of dependency.

### ملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل المخطط الاقتصادي العشري بمستعمرة ساحل الذهب سابقا -جمهورية غانا حاليا- و أثره في بناء اقتصاد المنتج الواحد والذي يمثل الخطوة الأولى في اتجاه تكريس التبعية الاقتصادية، المخطط العشري هذا جاء باقتراح من السير فريدريك غوردن غوغيسبرغ خلال فترة حكمه لهذه المستعمرة البريطانية، حيث تقرر أن يتم تنفيذه خلال الفترة من 1919 إلى 1929، وسنتناول في هذا المقال النقاط التالية: توقيت المخطط، أسبابه، مصادر تمويله، أهدافه و أثره على البنية الاقتصادية المستقبلية للمستعمرة من خلال ربط أهداف هذا المخطط بنظريات التبعية الاقتصادية و تجسيد فكرة بناء اقتصاديات المحيط لتكون في خدمة اقتصاديات المركز.

### *Introduction*

During his term office (1919-1927) Governor Guggisberg<sup>2</sup> was well aware of the colony's economic importance and potentialities. His previous function as surveyor allowed him to acquire a precise view about the colony's economic richness, its people and their traditions and cultures. This background enabled the colonial government to elaborate a programme through which he could develop the available resources in the colony, and make them useful for both the local and metropolitan economies. He succeeded within a short time to transform the Gold Coast into a world leading producer of a produce that had not been at all known in Africa few decades before. In fact, it was first brought from Asia to the island of Sao Thome in the Gulf of Guinea by the end of the nineteenth century. The present article discusses the timing of this plan, the reasons behind such an initiative, its financing, objectives, and its impact on the local economy.

The Ten Year Plan was initiated by Guggisberg in 1919 whose timing coincided with end of World War One, and the beginning of the Reconstruction Period in Europe, characterized by a great demand for raw materials, the main suppliers of which were Africa and Asia. However, despite its geographic advantage Africa could not keep pace with the Asian competition; its economic infrastructure and its transport network were not developed enough to satisfy the increasing European demand for raw materials, particularly those used in

<sup>1</sup> University of Adrar, Faculty of Letters and Languages, Department of Letters and English Language

<sup>2</sup> Brigadier General Sir Frederick Gordon Guggisberg, (20 July 1869 – 21 April 1930), born in Canada, he published a number of works on military topics and Africa. In 1902, he was employed by the Colonial Office on a special survey of the Gold Coast and Ashanti, and was appointed in 1905 director of surveys in that colony. Source : [http://en.wikipedia.org/wiki/Gordon\\_Guggisberg](http://en.wikipedia.org/wiki/Gordon_Guggisberg)

both the food and building industries. There was enough capital in Europe and the entrepreneurs were ready to invest it in Africa with regard to its favourable geographical situation compared to Asia.

Some Asian colonies like Indonesia, Malaysia and Ceylon showed great economic opportunities thanks to their developed economic infrastructure compared to that of West Africa. They could gradually dominate the international markets of raw materials and cash crops thanks to the adequate profitable transport facilities between the production zones and harbours. Furthermore, the inauguration of the Suez Canal in 1869 made traffic in goods and raw materials between Europe and the Far East easier and profitable<sup>1</sup>. This opportunity motivated these Asian colonies to increase production to meet any increasing demand and therefore to control more international markets of raw material and cash crop. Guggisberg was aware of these external factors, and realized that he would lose the part of the Gold Coast in the international markets of raw materials against these emerging Asian competitors if important action had not been taken.

He thought about a development plan, which could at once keep the Gold Coast in competition with the other primary producers, and develop an economic infrastructure relevant to the improvement of the colony's performances in exporting primary products, within the framework of the international division of labour. Boahen added in this context:

**'The Ten Year Plan was designed to make of the economy of the Gold Coast a primary producing one, i.e., it focused on the promotion of transport facilities and the means of shipment to increase the exports of cash crops and minerals.'**<sup>2</sup>

To achieve the Ten Year Plan, Guggisberg devoted an amount of £25.59 million from which £16,962,000 had been collected locally from duties on exports and taxes. The remaining part which represents about 30 per cent of the total amount came from Britain as a loan<sup>3</sup>. It is very important to note here that the British did not contribute to financing this plan by grants because they believed in the principle of "the colonial self-sufficiency" that is, each colony had to rely on itself in financing its development projects. It was also due to the prevalence of the "*Laissez-faire*" economic principle, that is, the economic affairs were left away of any governmental intervention. Crowder concluded in this respect:

**"The financing of this plan fell entirely on the Gold Coast, there was no contribution on the part of the metropolitan government."**<sup>4</sup>

**Table 1 : British Loans to Finance the Ten Year Plan**

Years	Amount (£)	Rate of interest
1920	4,000,000	6 %
1925	4,628,000	4.5 %

**Source :** Crowder, op. cit., pp. 309,310

This ambitious plan focused on the economic infrastructure which is crucial for any economic flourishing. Guggisberg realized that the existing poor transport facilities hampered an efficient exploitation of the local resources. This could explain the allocation of seventy per cent of the total amount to the railways, roads, harbours, posts and telegraphs and surveys<sup>5</sup>. The second priority was the social improvement to which Guggisberg devoted £5.8 millions, which included water supplies, drainage, and electricity. The 22.1 per cent of the total amount allocated to the social welfare shows its secondary importance in Guggisberg's scheme. Another conclusion can be drawn from the partition of fund in Table 2, that is, nothing is devoted to promote education and medical services. However, it is worth noting that during Guggisberg's term of office the colony witnessed some achievements in education and health, the most important of which were the inauguration of Achimota School and college, Korle Bu Hospital, and many other training schools, particularly in agriculture.

<sup>1</sup> - Dominique et Michèle Frémy, *Quid, 1998*, Paris, Editions Robert Laffont S. A., 1998, p. 1709

<sup>2</sup> - Adu Boahen, *Ghana : Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, London, Longman, 1975, p.110

<sup>3</sup> - see Table 1.

<sup>4</sup> - Michael Crowder, *West Africa under Colonial Rule*, London, Hutchinson, 1968, p. 309

<sup>5</sup> - See Table 2.

Guggisberg's far-sighted vision enabled him to establish an adequate and efficient communication network, which had remarkable consequences on the colony's exports. Telegraphs, for instance, knew considerable expansion, which made contacts between the productive hinterland and the coastal trading posts easier.

**Table 2 : The Ten Year Plan Credits' Distribution**

Amount in million (£ )	Sectors
2	Construction of a harbour in Takoradi
14.5	Railways
1	Roads
1.9	Water supplies
1.9	Town improvements and drainage
2	Hydraulic and electric works
1	Public buildings
0.09	Post and Telegraph
0.2	Maps and survey

**Source:** Boahen, p.11

The next important factor resulting from the Ten Year Plan lies in the construction of feeder roads which opened cocoa plantations to wheeled traffic<sup>1</sup>, which boosted the cocoa exports.

As a result, cocoa exports increased in volume from 50.000 tons in 1914 to 200.000 tons in 1924 to reach a peak of 300.000 tons in 1935 thanks to Guggisberg achievements in terms of economic infrastructure. In fact, it is worth saying that all the exports whether cash crops or minerals benefited from the important achievement in transport facilities.

According to local available documents, data do not provide enough about the percentage of achievements of the Ten Year Plan are scarce. For instance, the railway mileage intended to be constructed was not determined. Also, the towns that would benefit from water supplies, drainage and electricity networks were not previously decided. These data permit the assessment of what had been achieved. However, achievements on the ground<sup>2</sup>, could not be denied, for instance, the harbour of Takoradi was inaugurated on April 3<sup>rd</sup>, 1928; about 3,338 miles of roads and feeder roads were built including 260 miles of tarred roads. Finally, the first electricity installation reached Accra and Kumasi in 1921, and 1927 respectively, while the water supplies were available in Kumasi in 1934.

Generally speaking, Guggisberg left clear fingerprints in the colonial history of the Gold Coast as reported by Ph. Curtin:

**“He succeeded in making himself the best remembered of all those who ruled the Gold Coast. ... This was especially so with his creation of an infrastructure for later economic development and of his work in education.”<sup>3</sup>**

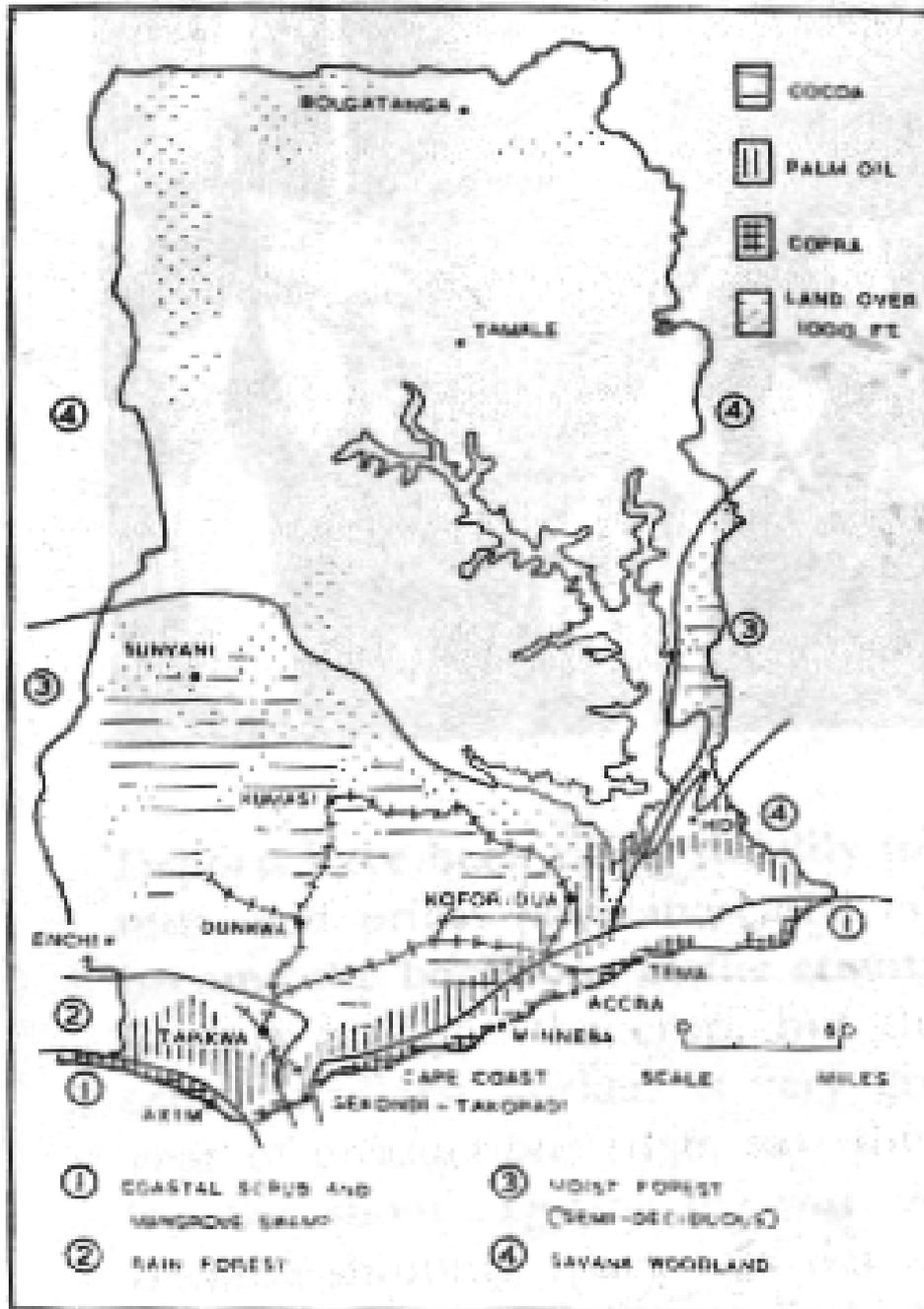
In short, it is important to note the following: first, the Ten Year Plan marked an important change in the economic development of the colony. Second, Governor Guggisberg intended from this individual initiative to serve the metropolitan economy by the establishment of an economic infrastructure, which allowed the exploitation of the local resources<sup>4</sup>. In fact, Guggisberg sees the development of trade and transportation as a means to an end but the chief duty of

<sup>1</sup> - R. Oliver and A. Atmore, *Africa Since 1800*, Cambridge University Press, 1994, p. 125

<sup>2</sup> - Boahen, op. cit., p. 111

<sup>3</sup> - Philip D. Curtin, Guggisberg, *The American Historical Review*, Vol. 73, N° 3 (Feb., 1968), p. 873

<sup>4</sup> - Boahen, op. cit., p.111



### Map: Roads, Railways, Minerals and Cash Crops of Ghana

Source: Boahen, p.90

the government was education<sup>1</sup>. Third, though there was no colonial economic policy likely to direct the colony's exports, the Plan contributed to a large extent to shape the structure of the Gold Coast economy. In other words, it put it on a way so as to become a purely raw material-producing one. Thus, the tendency towards transforming the agricultural sector into mono-crop structure began by the early twentieth century. Samir Amin, an Egyptian economist wrote in his book "*L'Afrique de l'Ouest Bloquée*" that the pillars of the economic structure inherited from the colonial period had been established since 1914.

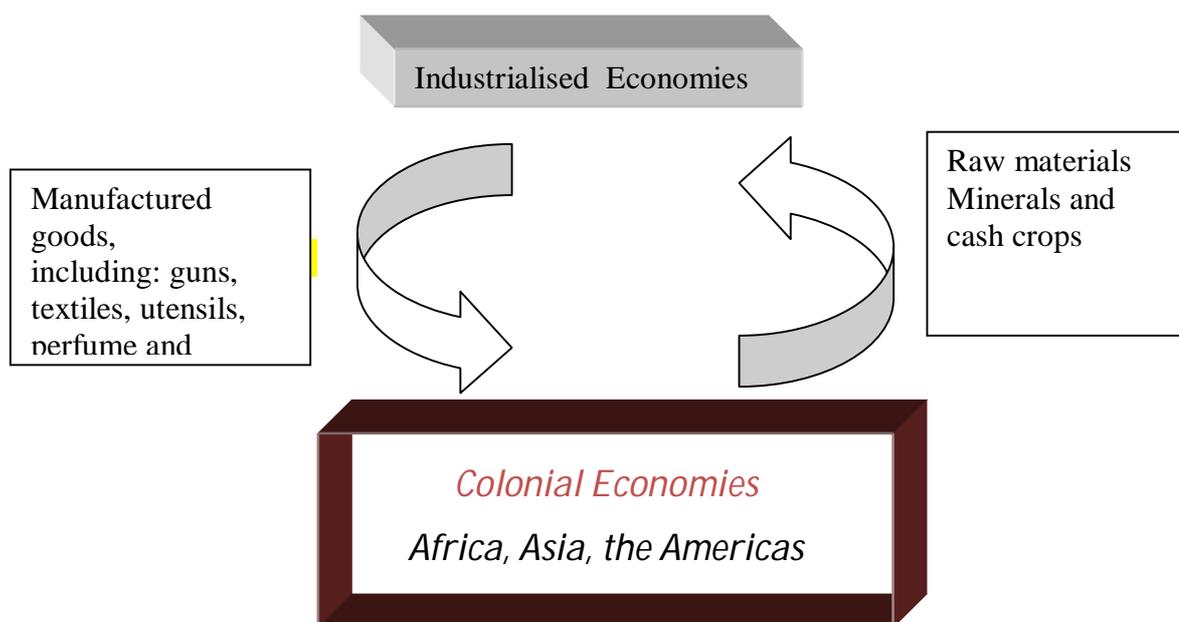
"En 1914, la Gold Coast a déjà acquis l'essentiel des structures économiques et sociales qu'elle conservera jusqu'à nos jours"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - F. G. Guggisberg, The Goal of the Gold Coast, *Journal of the Royal African Society*, Vol. 21, N° 82, (Jan., 1922), p.81

The Ten Year Plan was seen as an individual initiative taken at the local level under particular circumstances. As Professor Wraith points out, Guggisberg's achievements were also more personal than was often the case with governors caught between the Colonial Office above and the secretariat below<sup>2</sup>

The attitude of Guggisberg like that of the other colonial governors can be understood within the European economic trend of capitalist development based principally on exporting to colonial markets and importing colonial primary produce under the concept of the colonial division of labour.

The long term objective of the European colonial powers at the central level was to establish specialized extraction and production of raw materials and primary products in the colonies that were unavailable in Europe to serve European factories as markets for both their industrial inputs and their outlets. (See Figure 1 below)



**Figure 1: The International Division of Labour at the Global Level**

This relationship was developed in the theory of Dependencia by a number of scholars in political economy, especially Raul Prebisch<sup>3</sup> who argued that the world economy is divided into the industrialised nations consisting of Western Europe and the United States, representing the centre, and the primary producers, generally the former colonies, representing the periphery. Prebisch examined the case of Latin American countries and their dependency on industrial countries which is, to a large extent, similar to the case of the former colonies in Asia and Africa. He had noticed that during the Great Economic Crisis of 1929 the prices of primary products, such as agricultural goods, fell much more than the prices of manufactured products. This unproportional fall in prices incited Prebisch and others to investigate the exact mechanism that could explain this phenomenon. This can be explained by the supply conditions, that is, the supply conditions of primary and secondary goods were different in that while

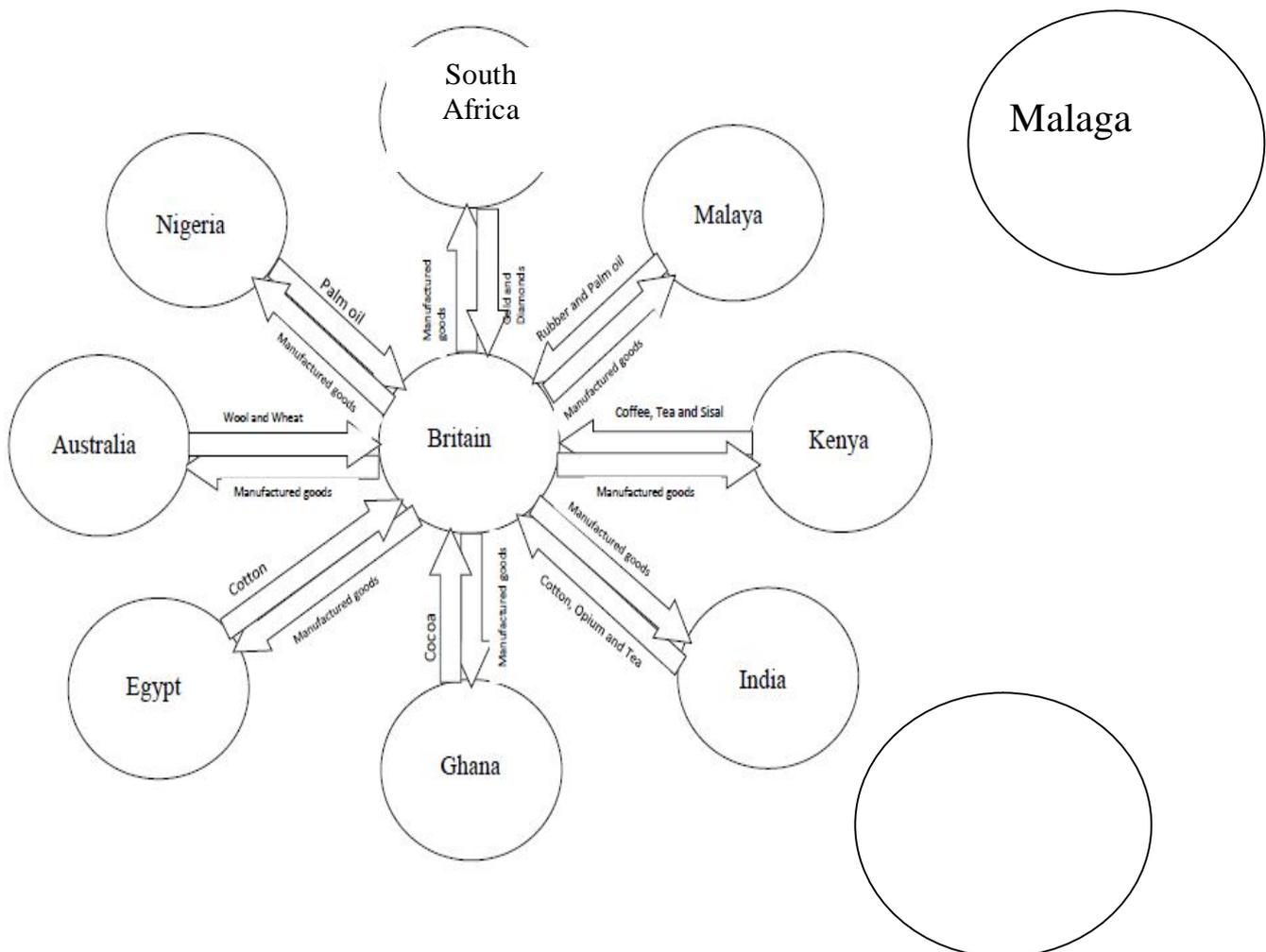
<sup>1</sup> - Samir Amin, *L'Afrique de l'Ouest Bloquée*, Paris, les Editions de Minuit, 1971, p. 67

<sup>2</sup> - Curtin, op. cit., p. 873

<sup>3</sup> Raul Prebisch is an Argentinean economist, (April 17, 1901 – April 29, 1986) known for his contribution to [structuralist economics](#), in particular the [Singer–Prebisch thesis](#) that formed the basis of economic [dependency theory](#). As a young man his writings were marked by a complete adherence to the idea of [free-trade](#) but in the 1930s, as a result of the [Great Depression](#), he "converted" to [protectionism](#). His previous beliefs had been supported by the spectacular economic growth of Argentina from the 1860s to 1920s as the country exported a large amount of beef and wheat to the [United Kingdom](#). However, by the 1930s the [Great Depression](#) and the growing economic dominance of the [United States](#), which exported beef and wheat rather than buying them, had significantly hurt the Argentinian economy. Source: [http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAI\\_Prebisch](http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAI_Prebisch), 14/01/2013

farmers planted the same amount of crops every year regardless of the price they would get, manufacturers were able to control their production to respond to expected changes in demand. However, Prebisch suspected this analysis because it does not deal with the real factors responsible for the unbalanced increase in the prices of both primary and manufactured products. He concluded that: poor countries exported primary commodities to rich countries that then manufactured products out of those commodities and sold them back to the poorer countries. The "Value Added" by manufacturing a usable product always cost more than the primary products used to create those products. Therefore, poorer countries could never earn enough from their export earnings to pay for their imports.

The image described in figure one explains a general case which is true at the level of the relationship between each colonial power and its colonies under the same context of "periphery" and "centre". See Figure 2.



**Figure 2 : The Division of Labour at the level of Britain and its Colonies**

This tight relationship between the economy of the empire and the economy of the colonies is explained by the theory of Dependency. In fact scholars do not agree on a unified definition of dependency. According to Sunkel:

**“Dependency can be defined as an explanation of the economic development of a state in terms of the external influences--political, economic, and cultural--on national development policies.”<sup>1</sup>**

<sup>1</sup>Oswaldo Sunkel, "National Development Policy and External Dependence in Latin America," *The Journal of Development Studies*, Vol. 6, no. 1, October 1969, p. 23

Dos Santos focuses on the historical dimension in his definition of dependency, he argued that:

**“[Dependency is]...an historical condition which shapes a certain structure of the world economy such that it favours some countries to the detriment of others and limits the development possibilities of the subordinate economies...a situation in which the economy of a certain group of countries is conditioned by the development and expansion of another economy, to which their own is subjected.”<sup>1</sup>**

There are three common features to these definitions which most dependency theorists share. First, dependency characterizes the international system as comprised of two sets of states, variously described as dominant/dependent, centre/periphery or metropolitan/satellite.

Second, both definitions have in common the assumption that external forces are of singular importance to the economic activities within the dependent states. These external forces include multinational corporations, international commodity markets, foreign assistance, communications, and any other means by which the advanced industrialized countries can represent their economic interests abroad.

Third, definitions of the dependency concept indicate that the relations between dominant and dependent states are dynamic because the interactions between the two sets of states tend to not only reinforce but also intensify the unequal patterns. Moreover, dependency is a very deep-seated historical process, rooted in the internationalization of capitalism. Dependency is an on-going process:

Africa, in general, has been since the eighteenth century, part of an international system dominated by the present day-developed nations... African underdevelopment is the outcome of a particular series of relationships to the international system.

In short, dependency theory attempts to explain the present underdeveloped state of many nations in the world by examining the patterns of interactions among nations and by arguing that inequality among nations is an intrinsic part of those interactions.

Dependency theory explains the economic dependency of the former colonies representing the poor and underdeveloped "periphery" on the "core" composed of the wealthy industrialised countries, and how resources flow from the former to the latter. The notion that resources flow from poor states to wealthy states, enriching the latter at the expense of the former is a central contention of dependency theory that poor states are impoverished and rich ones enriched by the way poor states are integrated into the "world system." Most dependency theorists regard international capitalism as the motive force behind dependency relationships. Andre Gunder Frank, one of the earliest dependency theorists, is quite clear on this point:

**“...historical research demonstrates that contemporary underdevelopment is in large part the historical product of past and continuing economic and other relations between the satellite underdeveloped and the now developed metropolitan countries. Furthermore, these relations are an essential part of the capitalist system on a world scale as a whole<sup>2</sup>”.**

This means that the underdevelopment of the former colonies is due to an international division of labour imposed by the capitalist system. The task of the dependent states is to supply the metropolitan states with cheap raw materials (minerals and cash crops), and to absorb their surplus of manufactured

<sup>1</sup>Theotonio Dos Santos, "The Structure of Dependence," in K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., *Readings in U.S. Imperialism*. Boston: Porter Sargent, 1971, p. 226

<sup>2</sup>Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., *Dependence and Underdevelopment*. Garden City, New York: Anchor Books, 1972, p. 3.

goods. This role of the economies of the dependent countries made them evolve around the metropolitan states; and explains to a large extent poverty that prevail in the former colonies.

The case of the British colonial empire represents a sample of this tendency where the economies of the colonies were evolving around the economy of the empire (as illustrated in figure2 on page 9). This strategy was, as already mentioned, implemented by the colonial rule within the framework of specialising the economy of the colony in primary products.

### **Conclusion:**

The monoculture or mono product feature of the economy of the Gold Coast is a mere sample of a common case that prevails among the former colonies in Africa and elsewhere. The international division of labour resulted in this colonial legacy which still has heavy consequences on the Africans. The Ten Year Plan initiated by governor Guggisberg in the Gold Coast seems to be an individual initiative taken at the local level under particular circumstances. However the ultimate consequences reveal that the Plan was initiated within a wide context aiming at integrating the economy of the colony in the new international division of labour. In other words Guggisberg succeeded, to a large extent, not only to exhaust the local resources and to make profit for the economy of the Empire but to direct the economy of the colony towards a peripheral mono-crop one, tightly dependent on the centric economy. Guggisberg managed in this mission thanks to the combination of three important factors: the expatriate firms with important capitals, favourable reaction of the local farmers and encouraging measures taken by the local government.

## **Bibliography**

### **I. Books:**

1. Amin Samir, L'Afrique de l'Ouest Bloquée, Paris, les Editions de Minuit, 1971
2. Boahen Adu Ghana : Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman, 1975
3. Crowder Michael, West Africa under Colonial Rule, London, Hutchinson, 1968
4. Dominique et Michèle Frémy, Quid, 1998, Paris, Editions Robert Laffont S. A., 1998
5. Oliver R. and Atmore A., Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994

### **II. Articles:**

1. Philip D Curtin, "Guggisberg", The American Historical Review, Vol. 73, N°. 3 (Feb., 1968),
2. F. G. Guggisberg, "The Goal of the Gold Coast", Journal of the Royal African Society, Vol. 21, N° 82, (Jan., 1922),
3. Osvaldo Sunkel, "National Development Policy and External Dependence in Latin America," The Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 1, October 1969
4. Theotonio Dos Santos, "The Structure of Dependence," in K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., Readings in U.S. Imperialism. Boston: Porter Sargent, 1971
5. Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., Dependence and Underdevelopment. Garden City, New York: Anchor Books, 1972

### **III. Websites:**

1. [http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAI\\_Prebisch](http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAI_Prebisch)
2. [http://en.wikipedia.org/wiki/Gordon\\_Guggisberg](http://en.wikipedia.org/wiki/Gordon_Guggisberg)